ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

مِحَن لا تنتهي وتطلعات بلا حدود:
حقوق الإنسان في المنطقة العربية في 2025

صادر عن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

مِحَن لا تنتهي وتطلعات بلا حدود

حقوق الإنسان في المنطقة العربية في 2025

التقرير العربي لحقوق الإنسان (الإصدار التاسع)

صادر عن: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان

يوليو 2026

148 شارع مصر حلوان الزراعي- المطبعة - حدائق المعادي، القاهرة، جمهورية مصر العربية

380 أبراج جوهرة المعادي - كورنيش المعادي- القاهرة، جمهورية مصر العربية

www.maatpeace.org - info@maatpeace.org

حقوق الطبع والنشر، 2026 محفوظة مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير أو نقلة بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل سواء إليكترونية أو من خلال طرق التسجيل الضوئي دون إذن مسبق أو الإشارة إلى هذا المصدر.

المشاركون في التقرير

أيمن عُقيل

مُحرر التقرير

علي محمد - باحث رئيسي

مارينا صبري	ميرا فراش
ايمان فهيم	سيد غريب
عبد الحليم حرفوش	عبد الله ناصر
صهيب احمد	نسرين حُسبان
محمد عبد الهادي	لبني سيد

الترجمة: منار ابراهيم

الإخراج الفني والغلاف: فتحي محفوظ

فهرس المحتويات

تمهيد - بقلم أيمن عقيل	4
المقدمة	8
القسم الأول: خارج الإجماع حقوق الإنسان في زمن الميلشيات	11
القسم الثاني: حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية	18
1. المملكة الأردنية الهاشمية	19
2. الإمارات العربية المتحدة	26
3. البحرين	33
4. الجمهورية التونسية	38
5. الجمهورية الجزائرية	43
6. جزر القمر	47
7. جمهورية جيبوتي	51
8. المملكة العربية السعودية	57
9. جمهورية السودان	67
10. الجمهورية العربية السورية	76
11. جمهورية الصومال	82
12. العراق	89
13. سلطنة عمان	96
14. فلسطين	102
15. دولة قطر	108
16. دولة الكويت	117
17. لبنان	123
18. ليبيا	128
19. جمهورية مصر العربية	136
20. المملكة المغربية	150
21. موريتانيا	162
22. الجمهورية اليمنية	169
القسم الثالث: موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحقوق الإنسان	177
القسم الرابع: موقف الدول العربية من اهداف التنمية المستدامة	200

تمهيد – بقلم أيمن عقيل

كان عام 2025 حافلا بالأحداث بالمنطقة العربية، فالنظام الدولي متعدد الأطراف امام مفترق طُرق، النزاعات المسلحة تتفشى، وتتآكل الثقة في المؤسسات الدولية والإقليمية، وسلطة الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تطمع في ضم مزيد من الأراضي في سوريا وفلسطين ولبنان. والإرهاب والجريمة المنظمة، وتغير المناخ والفقر وانعدام الأمن تهديدات تحدق بالمنطقة العربية. وهي تتطلب استجابات جماعية من الدول العربية والجامعة في ظل قيادتها الجديدة

مر أكثر من 1189 يوم علي حرب السودان وهي الحرب التي بدأتها ميلشيات الدعم السريع، ولا يزال المدنيين هم المتضرر الأكبر من هذه الحرب والتي تجلت عند اقتحام الفاشر في أكتوبر 2025. وقد وصفت هذه الحرب اثناء التحديث الشفوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول أوضاع حقوق الإنسان في الفاشر بإنها نذير شؤم على السودان.

وحاولت حكومة ارض الصومال اشعال التوترات في البحر الأحمر من خلال استدعاء اعتراف دبلوماسي مزعوم وغير شرعي من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي. وهذا لا يشكل انتهاكاً لسيادة الصومال فحسب، بل يهدد أيضاً استقرار منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، وربما تأت ضمن مخططات أوسع لإعادة التوطين القسري تستهدف الفلسطينيين

في اليمن خلال شهر ديسمبر 2025 تصاعدت التوترات المستمرة منذ فترة طويلة داخل مجلس القيادة الرئاسي اليمني، وفي 3 ديسمبر 2025 بالتحديد قام مسلحون موالون للمجلس الانتقالي الجنوبي بالتوغل من المنطقة الساحلية في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، وسيطر هؤلاء المسلحون على محافظة حضرموت أكبر المحافظات اليمنية من حيث المساحة حيث تشكل ما يقارب من 36% من اجمالي

الأراضي اليمنية. بعد ذلك واصل هؤلاء المسلحون تقدمهم شرقاً للاستيلاء على عاصمة محافظة المهرة. ومن ثم حاولت السيطرة على أراضي في محافظة شبوة وإلى محافظة أبين بذريعة القيام بعمليات عسكرية ضد جماعات إرهابية. وكان الهدف من هذه التطورات السريعة هو سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على أجزاء كبيرة من جنوب اليمن مدفوعين بنزعة انفصالية أصبحت مُعلنة بعد الثالث من ديسمبر 2025. وبالرغم من انسحاب هذه التشكيلات المسلحة من المناطق التي سيطرت عليها بعد تدخل المملكة العربية السعودية. إلا إنها لا تزال نشطة في جنوب اليمن وتعيد ترتيب أوضاعها.

كما استمرت سلطة الاحتلال الإسرائيلي في استهداف المدنيين في غزة. واستمرت انتهاكات المستوطنين في الضفة الغربية وقد وسعت سلطة الاحتلال من الاستيطان حيث جري تقديم أو الموافقة على أو فتح مناقصات بشأن قرابة 47390 وحدة استيطانية في عام 2025. ولم تتقيد سلطة الاحتلال الإسرائيلي بأي سلطة أخلاقية او قانونية او إنسانية ولم يتقيد جنود سلطة الاحتلال بمبادئ التمييز والحيطة والتناسب. ولا يمكن تحقيق سلام مستدام دون معالجة الأسباب الجذرية التي أدت الي استدامة الصراع حتى الآن مع احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

في سوريا، يُبين التقرير ان عملية الانتقال السياسي تظل مستمرة، لكن نأمل ان تعالج الحكومة السورية مسألة المسلحين الأجانب، كما تشكل أزمة المفقودين سمة واضحة للنزاع. وقد أوضحت العائلات السورية أن الكشف عن مصير جميع المفقودين، بغض النظر عن هويتهم وسبب اختفائهم، أمر ضروري لتحقيق العدالة الانتقالية والسلام. وكان لهذه النزاعات المسلحة والتوترات العنيفة في المنطقة العربية، ضحايا من المدنيين تضرروا أكثر من غيرهم، وقد شملت قائمة الضحايا اشخاص ليس لهم صلة باي من أطراف النزاع ومن بينهم نساء وأطفال وكبار سن.

ولا تزال عدد من الدول العربية عرضة للتدابير القسرية الانفرادية مثل السودان والصومال وفلسطين وقد شاركت في الدورة 27 للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية بناء على دعوة من الفريق وبالتحديد في الجلسة الخاصة بالتدابير القسرية الانفرادية والحق في التنمية، وقد دعوت لإنشاء تحالف عالمي لمناهضة هذه التدابير، وأوضحت إن إعمال الحق في التنمية يتطلب تعاوناً دولياً

وإقليميا وظروفاً مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة. لكن المُخزي ان الدول التي يفترض ان تقود التعاون الدولي لتعزيز الحق في التنمية هي الدول الفارضة للتدابير القسرية الانفرادية

وعلي مستوي الحقوق المدنية والسياسية شهدت الدول العربية تطورات تشريعية ذات صلة بالحقوق والحريات والعدالة الجنائية وضمان حرية الإعلام. لكن يبقي التطبيق الأمثل لهذه القوانين هو الفيصل. وعلي مستوي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبرغم المبادرات المختلفة المتخذة لضمان مستوي معيشي لائق للفئات الأكثر احتياجا، وزيادة المخصصات للإنفاق الاجتماعي إلا إن الطابع الإيجابي لهذه المبادرات لم يعالج جميع التحديات، ومن بينها ارتفاع معدلات الفقر، وتراجع حصص مياه الشرب النظيفة وارتفاع معدلات التضخم.

وسرني السياسات والتشريعات المتخذة من الدول العربية لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة وخاصة الأهداف محل الاستعراض في منتدى السياسات رفيع المستوي الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، لكن لابد من تسريع وتيرة العمل على تنفيذ هذه الأهداف، فنحن نقترب من عام 2030 وهو موعد اكتمال تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لكن ما يدعو للأسف أن 35% فقط هذه الأهداف تسير على الطريق الصحيح أو تحرز تقدماً متوسطاً. بينما نصف هذه الأهداف يسير بوتيرة بطيئة، والأكثر من ذلك أن 18% منها قد تراجع فعليًا. لذلك نأمل ان تصمت الأسلحة وتنتهي اعمال العنف، والا يغُفل عن بناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان في أجندة النظام الدولي الذي يتشكل، وفي توجهات الدول العربية، وينبغي ان يكون هذا المسار التزامًا غير قابل للتفاوض.

كما لا يفوتني ان اشير إلى الجهود التي تقوم بها الدول العربية لمكافحة الإرهاب، مع ذلك لا يزال تنظيم داعش نشطاً في سوريا والعراق ويحاول ان يضع موطئ قدم في ليبا والسودان واليمن مراقبا للتطورات العسكرية والسياسية، حيث تستمر الهجمات ومحاولات منع الاستقرار. والفت الانتباه إلي زيادة استغلال المنصات الرقمية والتكنولوجيات الجديدة. حيث ضاعف تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى المنتشرة في المنطقة العربية، نطاق استخدامها للأصول الافتراضية، بما في ذلك العملات المشفرة، إلى جانب التقنيات السيبرانية ومنظومات الطائرات المسيرة

وتطبيقات الذكاء الاصـــطناعي التي تتطور كل يوم. ومن المهم التأكيد على أن منع الإرهابيين من الحصـــول على التمويل يعيق قدرتهم على التخطيط والتجنيد والســـفر وشـراء الأسـلحة وتنفيذ الهجمات. وفي الوقت نفسـه، لا يزال من الضـروري كشـف ومنع حيازة الإرهابيين للأســـلحة التقليدية وغير التقليدية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمنظومات الجوية غير المأهولة ومكوناتها.

وأخيرا ورغم الاعتراف بالتحديات التي تواجه الدول العربية على مستوي الحقوق المدنية والسـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، هذه التحديات التي تتضـاعف في دول النزاعات المســـلحة ودول التوترات العرقية وغيرها إلا إني لم أفقد الأمل في معالجة أوضـــاع حقوق الإنســـان، ولا اعط مبرر ايان كان لاي انتهاكات تتعارض مع الدســـاتير الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنســـان. لذلك لم أفقد الأمل فإن يســـود القانون الدولي، ولســـت متفقا مع الذين يروجون ان الاتفاقيات الدولية باتت عديمة الجدوى. ولعل ما يؤيد كلامي ان الدول العربية ظلت في عام 2025 حريصـــة على التفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ولعل تجلي ذلك في انضمام سلطنة عمان للعهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية، وتوقيع لبنان على اتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة. إضـافة إلى تصـديق الصـومال في 1 أكتوبر 2025 على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، وتوقيع جيبوتي في ابريل 2025 على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وفي النهاية اعتقد ان تُكلفة معالجة التحديات التي تواجه حقوق الإنســـان في الدول العربية على المدي البعيد. اقل بكثير من تكلفة تجاهلها مهما بلغت.

أيمن عُقيل

رئيس مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

المقدمة

اننا نعيش أوقات غير مسبوقة وتحدق بالدول العربية اخطار من كافة النواحي، من خلال النزاعات المسلحة، والحروب الاهلية والتوترات الجيو سياسية وتآكل الثقة في قواعد القانون الدولي، وهي لحظة فارقةاما التكاتف من اجل تجاوزها والعمل على درء النزعات ومواجهة محاولات منع الاستقرار والحفاظ على السيادة وأما الخيار الاخر القاتم وهو الوهن والتجزؤ والتقسيم القائم على نزاعات مدعومة من أطراف ثالثة. والمحن التي تتعرض لها الدول العربية ليست بجديدة لكنها تتطور وتأخذ اشكالا مختلفة. فقد عانت سابقا من حكم القوة الاستعمارية، جاء بعدها مجموعة من الحروب العربية - الإسرائيلية والنزاعات المدفوعة بالأيديولوجيات ومن ثم باتت الميلشيات المسلحة والجماعات الفاعلة دون الدول التي تحركها أطراف ثالثة هي المتحكم في مصير بعض الشعوب. متذرعة بالتدفق غير المشروع للأسلحة والذخيرة، ونشر خطابات الكراهية والمعلومات المضللة، وتجنيد المئات مستغلة حالة العوز لديهم.

وتفاوتت اوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية في عام 2025، ففي السودان لا تزال جرائم مليشيات الدعم جاثمة على قلوب السكان، وفي ليبيا لا يزال إعاقة العملية السياسية هو القائم في 2025. ويعد استئناف العملية السياسية أمر ضروري للمضي قدماً نحو توحيد المؤسسات، بما في ذلك الحكومة، وتنظيم انتخابات حرة وشاملة للجميع في كل أنحاء ليبيا. ويدل الحماس الذي افضت إليه الانتخابات البلدية على تطلع الشعب الليبي إلى الأمر نفسه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تزال إسرائيل مُصره على استدامة الاحتلال غير القانوني لفلسطين وارتكابها فظائع منهجية ضد الشعب الفلسطيني، وتصعيد حالة القمع ضد الشعب الفلسطيني على نحو غير مسبوق. ورغم وقف إطلاق النار في غزة، لا يزال المدنيون يقتلون اذ لم يكن برصاص الاحتلال، فيكون من خلال الجوع وانعدام الامن الغذائي، وانتشار الأوبئة، مما يشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي لبنان لم توقف إسرائيل عملياتها في الأراضي اللبنانية، ما أفضى إلى قتل المدنيين. واقتلعت مجتمعات بأكملها من جذورها، وشهد جنوب لبنان هدم المنازل والبنية التحتية المدنية على نطاق واسع. كما شهدنا النزوح القسري لأكثر من مليون من المدنيين. وفي الصومال رفضت جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان الصومالي في 27 ديسمبر 2025 ما

وصفته بالاعتراف غير القانوني لإسرائيل بأرض الصومال. واعتبر البرلمان الصومالي أن أي اعتراف من جانب إسـرائيل أو أي دولة أخرى باطل ولاغٍ وليس له أسـاس قانوني ولا أثر قانوني دولي.

وفي ظل هذا التوتر الإقليمي من لم يخل بلد عربي واحد من التضـرر بالنزاعات وتبعاتها أو على أقل تقدير بالإرهاب، فإن لم يكن البلد قد تعرض لجرائم الإرهاب بشـكل مباشـر، فقد تحرك أمنيًا للوقاية منه، وقد الحقت النزاعات المسـلحة الأهلية وامتداداتها الإقليمية والدولية خسـائر اجتماعية واقتصـادية فادحة بالكثير من البلدان العربية. ولا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الدول المغمورة بالنزاعات تتسـم بالضـعف الشـديد. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي تقريبا لجميع الدول محل النزاع وتآكلت القدرة الشـرائية، وهاجمت مسـتويات التضـخم مقدرات الناس، ولا بد ان نشـير ان المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء ظلوا معرضين للأعمال منخفضة الأجر، والاستغلال الاقتصادي وغيره من اشكال الإسـاءة، وقد واجهوا في بعض الأحيان خطابات كراهية وظروف اقتصـادية شـديدة الصـعوبة، لكن الدول العربية المضـيفة للاجئين ليس بها من الامر شـيء فالظروف الاقتصـادية الصـعبة وتبعات الحروب الإقليمية تجعلها في حاجة لمزيد من الموارد لاسـتيعاب احتياجات هذه الفئة، لذلك فإن تقاسـم المسـؤوليات والاعباء يمثل الحل الأمثل.

وعلي مسـتوي تحقيق اهداف التنمية المسـتدامة، وبرغم من المبادرات الإيجابية لتنفيذ اجندة 2030 وخاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين والهدف الثالث الخاص بالحق في الصحة إلا إن بعض الأهداف الأخرى تجري عكس المسار، فعلي سبيل المثال بالنسـبة للهدف 17 علي وجه التحديد، لم يكن التقدم شـاملا لكافة المقاصـد والغايات؛ إذ لا تزال المنطقة العربية تعاني من محدودية الموارد المالية وتحتاج نحو 230 مليار دولار سنوياً حتى 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعاني 12 دولة عربية من فجوة تمويلية مقدرة بنحو 660 مليار دولار سـنوياً بحلول 2030، كما تواجه المنطقة العربية خسائر مقدرة بحوالي 9 مليارات دولار سنويًا ناتجة عن التهرب الضريبي من قبل الشركات المتعددة الجنسيّات. كما تعاني من مخاطر التدفقات المالية غير المشـروعة التي تكلف المنطقة العربية خسائر سنوية مقدرة بنحو 60.3: 77.5 مليار دولار سنوياً.

وقد شـهد عام 2025 برغم القتامة التي خيمت عليه، بشـائر مضـيئة ظهرت في بعض التطورات الإيجابية، مثل إطلاق سـراح عدد من المحتجزين على ذمة قضـايا الرأي،

ومســـاءلة الحكومات، وإتاحة حيز مدني اوســـع في بعض البلدان العربية، والمصـــادقة والتوقيع على عدد من المعاهدات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنســـان. وعملت الحكومة على إطلاق مبادرات لصـــالح الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والفئات الأكثر احتياجا، غير ان التحديات في بعض الأحيان كانت أكبر من قدرة هذه الدول على الاســتجابة لجميع المتطلبات.

وقـد حرص البـاحثين المشـــاركين في إعـداد التقرير على أن يعكس التقرير بصـــورة موضـوعية وعلمية أوضـاع حقوق الانسـان في المنطقة العربية في عام 2025، سـواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضـــمنه من منهجية في إعداده وتطويره. واعتمـد البـاحثين اثنـاء إعـداد التقرير من خلال الحصـــول على البيانـات والمعلومـات من المصـادر الوطنية الموثوقة، واجراء تقديرات لما لا يسـتطيعون الحصـول عليه، ولا يتمثل الهدف من هذا التقرير احراج الحكومات ولكن مســـاعدتها في الارتقاء بأوضـــاع حقوق الإنسان ومعالجة الإشكاليات التي تطرأ عليها

لذلك تقدم مؤســـســـة ماعت للســـلام والتنمية وحقوق الإنســـان هذا التقرير والذي يعد التاسع في اصدارتها الشاملة عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية، ويأتي هذا التقرير في وقت تتعرض فيه حقوق الإنسـان في العالم اجمع للتراجع، والمنطقة العربية ليسـت بمعزل عن هذا التراجع وهي أوقات حرجة لا تســـودها الرفاهية لكن على العكس تنتشـــر فيها النزاعات المســـلحة والحروب الاهلية وترتكب الفظائع الجماعية على مرأي ومســـمع من الجميع. لذلك يتناول هذا التقرير حالة حقوق الانســـان في المنطقة العربية، من خلال أربعة اقسـام: وقد اسـتحدث القسـم الأول من هذا التقرير ليركز على حقوق الإنسـان في زمن الميلشـيات نتيجة مراقبة مؤسـسـة ماعت للتداعيات التي يُخلفها وجود الميلشـيات في المنطقة العربية وخاصـــة في مناطق النزاع المســـلح. ويتناول القســـم الثاني: حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية من خلال 22 تقريرا قطريا. والقسم الثالث فيركز على موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحقوق الإنســـان بشـــقيها التعاقدي وغير التعاقدي، بينما يركز القسم الرابع على موقف الدول العربية من التنمية المستدامة.

القسم الأول

خارج الإجماع: حقوق الإنسان في زمن الميلشيات

لا يوجد تعريف يحظى بالإجماع عالمياً للفاعلين من غير الدول. ولكن يتبني هذا التقرير تعريف الفاعل من غير الدولة بأنه أي جماعة منظمة تمتلك هيكلاً أساسياً للقيادة[1]، وتعمل خارج نطاق سيطرة الدولة، وتلجأ إلى القوة لتحقيق أهدافها السياسية أو ما يُدَّعى أنه كذلك. ويشمل هؤلاء الفاعلين من غير الدول "الجماعات المتمردة" وحكومات الكيانات غير المعترف بها دولياً أو المعترف بها جزئياً. ويستثني هذا التعريف الجماعات شبه العسكرية الخاضعة «للسيطرة الفعلية» للدولة والجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة حيث لا يتم تناولهم في هذا القسم من التقرير. وجري استخدم هذه الجماعات على نطاق واسع في المنطقة العربية وهو ما اشغل مزيد من الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة والتوترات العرقية والسياسية والاجتماعية وأضر بالمدنيين، وحدد هذا القسم من التقرير خمس جماعات متمردة تعمل خارج إطار الدول في المنطقة العربية كما سيُبين لاحقا، رغم مساعي ادماجها في كل دولة علي حدة إلا إن النزاعات الانفصالية والصلات الخارجية جعلتها تتخذ مسار التمرد وهو ما كان له تداعيات خطيرة على اقتصادات الدول التي تنشط فيها هذه الجماعات وعلى المدنيين

[1] Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges, https://www.files.ethz.ch/isn/144858/ANSA_Final.pdf

1. المجلس الانتقالى الجنوى

حركة انفصـالية في جنوب اليمن تأســسـت من قبل عيدروس الزبيدي عام 2017، بعد وقت قصـير من إقالته من منصـب محافظ عدن من قبل الرئيس اليمني السـابق عبد ربه منصــور هادي. تســعى الجماعة إلى إقامة دولة جنوبية مســتقلة. وفي إطار ذلك دعمت تكوين تشكيلات عسكرية تعمل خارج إطار الدولة.

الرئيس

عيدروس الزبيدى

الاضرار التى تسبب فيها المجلس الانتقالى الجنوى فى 2025

الانتهاك	العدد/ القيمة
قتل المدنيين	41 مدنيا
تدمير البنية المدنية	23 منزلا تم تدميرهم
الاعتقالات التعسفية	303 حالة اعتقال تعسفى
خسائر الاقتصاد	6 مليار دولار

2. الحوثيون

الحوثيين، حركة سياسية دينية مُسلحة اتخذت في بداية تأسيسها من مدينة صعدة مركزاً رئيسياً لها، وعرفت باسم "الحوثيين" نسبة إلى مؤسسها حسين الحوثي الذي قتل على يد القوات اليمنية في سنة 2004، في معارك بين الحوثيين والجيش اليمني، وهو بمثابة الأب الروحي لجماعة أنصار الله الحوثيين. وتولي بعده بدر الدين الحوثي. تأسست الحركة في عام 1992 تحت مسمي تنظيم" الشباب المؤمن" نتيجة ما يشعرون أنه تهميش وتمييز ضدهم تنتمي قيادة وأعضاء الحركة إلى المذهب الزيدي.

الرئيس

عبد الملك الحوثى

الاضرار التى تسبب فيها الحوثيون فى عام 2025

الانتهاك	العدد/ القيمة
قتل المدنيين	321 مدنيا (700 مصابا)
تدمير البنية المدنية	344 منزلا مدنيا (مصادرة + هدم)
الاعتقالات التعسفية	230 حالة اعتقال تعسفى
خسائر الاقتصاد	غير محدد

3. الدعم السريع

أنشـأت قوات الدعم السـريع من مليشـيات الجنجويد في دارفور وتشـكيلات شـبه عسكرية أخرى شكّلها الرئيس السابق عمر البشير لقمع أعمال التمرد في مطلع عام 2000، ثم جرى تقنينها بشـكل رسـمي في عام 2013. وقد أثار تشـكيلها مخاوف داخل المؤسسة العسكرية التقليدية، التي اعتبرت توسعها بمثابة انشاء دولة داخل الدولة. وفي 2017، سـيطر الدعم السـريع على مناجم جبل عامر للذهب، ما عزز سـيطرتها على منطقة التعدين في دارفور. ومن خلال سـيطرتها على المناجم وعلاقاتها بأطراف خارجية، راكمت قوات الدعم السـريع ثروات ضـخمة أتاحت لقائدها محمد حمدان دقلو (حميدتي) تمويل العمليات ودفع رواتب المسلحين الملتحقين بميلشياته.

الرئيس

محمد حمدان دقلو " حمديتى

الاضرار التى تسبب فيها الدعم السريع فى 2025

الانتهاك	العدد
قتل المدنيين	+ 60 ألف مدنى (الفاشر)
تدمير البنية المدنية	390 منشأة ومنزلا مدنيا
الاعتقالات التعسفية	11 ألف شخص
خسائر الاقتصاد	25 مليار دولار

4. جبهة البوليساريو

اسم البوليساريو انتقاء للحروف الأولى لعبارة اسبانية تعني: "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب". تأسست الجبهة في 20 مايو 1973 بهدف إقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية. بدأ النشاط العسكري للبولساريو أثناء الاستعمار الإسباني للمنطقة. أعلنت ما بين 1975 و1976 تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" المزعومة، وشكلت حكومة في منطقة تندوف جنوب الجزائر لم تحظ الا باعتراف ضئيل.

الرئيس

إبراهيم غالى

الاضرار التى تسببت فيها البوليساريو فى 2025

الانتهاك	العدد/ القيمة
قتل المدنيين	17 مدنيا (14 مصابا)
تدمير البنية المدنية	غير محدد
الاعتقالات التعسفية	300 بما فى ذلك 150 فتاة
خسائر الاقتصاد	غير محدد

5. حكومة ارض الصومال

إقليم انفصالي عن جمهورية الصومال الفيدرالية، استقل من جانب واحد في عام 1991 ولم يحظى باعتراف دولي منذ ذلك الحين، لكنه يحظى بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مع عدد من الدول. وتحظى أرض الصومال بموقع جغرافي استراتيجي فهي على مرمى البصـر من مضـيق باب المندب، ويجاورها من الغرب دولة جيبوتي ومن الجنوب إثيوبيًا ومن الشرق "ارض بونت أو بونتلاند الصومالية". ويقابلها اليمن على الضفة الأخرى من البحر الأحمر، وتبلغ مساحتهًا 117 ألف كيلومتر مربع وشريط ساحلي يمتد لما يربو على 740 كم.

الرئيس

عبد الرحمن محمد

الاضرار التى تسببت فيها حكومة ارض الصومال للمدنيين فى 2025

الانتهاك	العدد / القيمة
قتل المدنيين	11 مدنيا
تدمير البنية المدنية	غير محدد
الاعتقالات التعسفية	88 حالة اعتقال تعسفى
خسائر الاقتصاد	2 مليار نتيجة دعم أنشطة تهريب

القسم الثانى

حالة حقوق الإنسان فى المنطقة العربية

(التقارير القطرية)

المملكة الأردنية

الـمملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ونظام الحكم فـيها نيابي ملكي وراثي. ويشـكل الدسـتور الأردني الوثيقة الأسـاسـية التي تضـمن حماية الحقوق والحريات العامة في جميع النواحي المدنية والسـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية

التطورات الأساسية

- قدم الأردن ترشـحيه لعضـوية مجلس حقوق الإنسـان في الفترة من 2027-2029 خلال الانتخابات الذي سـتعقد في الدورة 81 للجمعية العامة في أكتوبر 2026، واكد الأردن انه سـيعمل من خلال عضـويته على تعزيز الجهود المرتبطة بزيادة فعالية المجلس وكفاءته
- عقدت المملكة الأردنية الهاشـمية والاتحاد الأوروبي الاجتماع الرابع عشـر للجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسـان والديمقراطية والحوكمة في عمّان في 30 سـبتمبر 2025، وذلك في إطار اتفاقية الشـراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن وناقش هـذا الاجتمـاع أهميـة توفير بيئـة مواتيـة لمنظمـات المجتمع المـدني للعمل باسـتقلالية والمسـاهمة في تطلعات المجتمعات. كما ناقش الاتحاد الأوروبي والأردن تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية

الحق فى الحياة

التزمت المملكة الأردنية بضـمانات الحق في الحياة بما في ذلك تحسـين حالة الطرق وهو ما أفضى الي انخفاض العدد الكلي لحوادث السير انخفاضا بنسبة 1.6 بالمئة عام 2025 مقارنة بعام 2024، كما تراجعت أعداد الوفيات بنسـبة 6.1 بالمئة، وانخفض معدل خطورة الحوادث المرورية خلال ليصـل إلى 0.062 في 2025 مقابل 0.07 عام 2021. ولم تلاحظ مؤسـسـة ماعت قيام قوات الأمن الأردنية باسـتخدام مفرط للقوة

وتلقت بشكل عام خلال الفترة التي يغطيها التقرير تدريبات بخصوص قواعد نيلسون مانديلا المتعلقة بمعاملة السجناء.

علي جانب اخر أطلق المجلس الوطني لشـــؤون الاســـرة نظام " امان" لتقنين إجراءات التعامل مع حالات العنف، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة من اجل تعزيز آليات الوقاية والاستجابة الوطنية لقضايا العنف الأسري، وبما يتفق مع الإطار الوطني لحماية الأســـرة من العنف وإجراءات العمل الوطنية الموحدة، لضـــمان اســـتجابة سريعة لحماية الحق في الحياة [2].

حرية الرأى والتعبير

الأردن دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يضمن الحق في حرية الرأي والتعبير، وقامت الأردن بمراجعة المادتين 11 و23 من قانون الجرائم الإلكترونية لضمان حرية التعبير للصحفيين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات، في سياق مكافحة الجرائم الإلكترونية، إضافة إلى مراجعة التشريعات ذات الصلة لضمان توافق حرية التعبير مع الدستور الأردني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، تؤكد مؤسسة ماعت أن النقاش حول قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023، يستدعي مزيد من التحرك لتعديله. في ظل استمرار الانتقادات المحلية والدولية المتعلقة بتأثيره على حرية التعبير والعمل الصحفي والفضاء المدني الرقمي. وعلى الرغم من تأكيد السلطات أن القانون يهدف إلى مكافحة خطاب الكراهية والابتزاز الإلكتروني والأخبار المضللة، ترى بعض التقارير أن عددًا من مواده يتضمن صياغات فضفاضة وغير محددة، مثل "نشر الأخبار الكاذبة"، و"إثارة الفتنة.

فخلال عام 2025، استمرت السلطات الأردنية في استخدام القانون ضد صحفيين ونشطاء على خلفية منشورات أو تقارير إعلامية تتعلق بالشأن العام أو الحرب في غزة. ففي مارس 2025، أوقفت السلطات الصحفي والناشر عمر الزيود بعد شكوى تقدم بها رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة، استناداً إلى اتهامات تتعلق بـ "نشر معلومات غير دقيقة والإساءة لكرامة الأفراد"، وهي اتهامات منصوص عليها في قانون الجرائم

[2] متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/vhhL5

الإلكترونية. وأثارت القضية انتقادات من منظمات معنية بحرية الصحافة اعتبرت أن القانون يُستخدم لتقييد الإعلام المستقل وتعزيز الرقابة الذاتية[3].

كما وثقت تقارير دولية استمرار ملاحقة صحفيين ونشطاء بسبب نشاطهم الرقمي، من بينهم الصحفية " هـ.ا. ط" التي واجهت السجن والغرامات بسبب محتوى انتقد السياسات الرسمية، إضافة إلى صدور أحكام بحق نشطاء على خلفية منشورات سياسية على مواقع التواصل الاجتماعي. وتوثق التقارير أن بعض الموقوفين تعرضوا للاستدعاء أو الاحتجاز المؤقت وإجبارهم على حذف منشورات أو التعهد بعدم التطرق لقضايا سياسية حساسة[4]. وفي مايو 2025، حجبت السلطات الأردنية 12 موقعاً ومنصة إعلامية محلية ودولية، من بينها منصات مستقلة تناولت قضايا سياسية وإقليمية حساسة، بدعوى "نشر السموم الإعلامية والإساءة للرموز الوطنية"، ما أثار مخاوف متزايدة بشأن اتساع القيود المفروضة على حرية الوصول إلى المعلومات والتعبير الرقمي[5].

التوسع في العقوبات البديلة

تشيد مؤسسة ماعت بتوسع المملكة الأردنية في الاخذ بنظام الإجراءات البديلة. ففي أبريل 2025، أقر مجلس الوزراء الأردني مشروع قانون معدل لقانون العقوبات يوسع العقوبات غير السالبة للحرية مثل الخدمة المجتمعية، إعادة التأهيل، والرقابة الإلكتروني. كما نفذت وزارة العدل 426 حكمًا بديلاً عن الحبس في الربع الأول من 2025، مما منح المحكومين فرصة لإعادة تأهيلهم دون انقطاع عن مصادر رزقهم[6] وقد بلغ جميع الاحكام منذ بدأ تطبيق العقوبات البديلة نحو 14 ألف حكما[7]

ادعاءات التعذيب وحالة مراكز الاحتجاز

اطلعت مؤسسة ماعت على الجهود الحكومية لتحسين أماكن الاحتجاز وفقًا للمعايير الدولية، وكذلك مواصلة الجهود لتحسين نظام العدالة الجنائية، إضافة إلى توسيع استخدام التقنيات الحديثة في الإجراءات القضائية، بالإضافة إلى الاستمرار في اتخاذ

---

[3] توقيف الزميل عمر الزيود ناشر موقع "الهاشمية نيوز" على خلفية نشر تقرير عن رئيس وزراء سابق، الرابط: https://tinyurl.com/2c3lwbbp

[4] الأردن: حكم بسجن الصحفية هبة أبو طه لمدة عامين على خلفية منشورات إلكترونية، الرابط: https://tinyurl.com/2xwde47d

[5] هيئة الإعلام تحجب 12 موقعاً إخبارياً بحجّة بثّ السموم والإساءة إلى سمعة الأردن، الرابط: https://tinyurl.com/2ayfntgl

[6] وزارة العدل: 426 حكما بديلا عن الحبس خلال الربع الأول من 2025، على الرابط التالي:https://shorturl.at/IBlkx

[7] "تمكين: توسّع تطبيق العقوبات البديلة في الأردن يعزز نهج العدالة الإصلاحية"، على الرابط التالي:https://shorturl.at/I3Iy2

تدابير لتحسين أداء النظامين القضائي والسجنى. واتخذت المملكة الأردنية إجراءات إيجابية تمثلت في تدريب المكلفين بإنفاذ القانون على قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعروفة بقواعد نيلسون مانديلا. كما تعاونت وزارة العدل الأردنية في اعداد دراسة خاصة بالبدائل غير السالبة للحرية[8].

مع ذلك تشير مؤسسة ماعت إلى استمرار استخدام قانون منع الجرائم لسنة 1954 لتوقيف الأفراد إدارياً دون ضمانات قضائية كافية. وقد أطلعت مؤسسة ماعت على تقارير موثوقة جاء فيه أن عدد حالات التوقيف الإداري في ارتفاع وقد كشف التقرير السنوي للمركز الوطني لحقوق الانسان الصادر في أغسطس 2025، عن توقيف 20 ألفا و437 شخصا إداريا في الأردن.

ورغم الضمانات الدستورية والتشريعية التي تحظر التعذيب وسوء المعاملة، فقد اطلعت مؤسسة ماعت خلال عام 2025 على تقارير تكشف عن تعرض محتجزين لانتهاكات جسيمة داخل أماكن الاحتجاز في الأردن. ففي يوليو 2025، أثارت قضية الناشط السياسي "ح ب. ع"، البالغ من العمر 39 عاماً، مخاوف حقوقية واسعة بعد تعرضه لاعتداء عنيف أثناء احتجازه، ما أدى إلى فقدانه البصر بشكل كامل في إحدى عينيه نتيجة الضرب المبرح[9].

وفي السياق ذاته، تفيد ادعاءات بوفاة مهندس " أ. ا" بعد احتجازه لدى الشرطة في ظروف أثارت شبهات حول تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة أثناء التوقيف. كما توثق التقارير بأن عائلات الضحايا واجهت ضغوطاً وتهديدات أثناء مطالبتها بالتحقيق والمساءلة، الأمر الذي يعكس استمرار التحديات المرتبطة بمحاسبة المتورطين في الانتهاكات داخل مراكز الاحتجاز، وضعف آليات التحقيق المستقلة والفعالة في مزاعم التعذيب[10].

الحق فى التعليم

اتخذت الأردن الإجراءات اللازمة لضمان عدم التمييز في مجال التعليم وضمان حصول البنين والبنات على التعليم المناســب، ومعالجة التحديات التي تؤثر على جودة التعليم، مثل التكدس في المدارس، وتفاوت معايير الصيانة، وضعف تدريب المعلمين، وارتفاع

[8] دراسة أولية: البدائل غير السالبة للحرية للتوقيف، على الرابط التالي: https://shorturl.at/0PhrF
[9] سجن ناشط أردني عامين بعد فقدانه عينه إثر اعتقاله على خلفية منشورات عن غزة، الرابط: https://tinyurl.com/29kvvlel
[10] المهندس أحمد الإبراهيم ضحية تعذيب جديدة على أيدي الأمن الأردني، الرابط: https://tinyurl.com/22ckhyxv

معدلات التسـرب، وتعزيز التدابير لضـمان تعميم التعليم بشـكل كامل. كذلك وضـع إجراءات عملية للحد من التسـرب المدرسـي، وتعزيز الجهود لتحسـين الوصـول إلى التعليم وضـمان التنفيذ الكامل للاسـتراتيجية العشـرية للتعليم الشـامل، إضـافة إلي مواصلة تنفيذ الإصلاحات في قطاع التعليم لضمان مزيد من الشمول والتنوع وتكافؤ الفرص للأطفال في أوضاع هشة.

في هذا السياق فإن مؤسسة ماعت تلاحظ أن قطاع التعليم في الأردن يشهد تقدماً على مسـتوى إتاحة التعليم الأسـاسـي وارتفاع نسـب الالتحاق مقارنة بالمنطقة، حيث تشير التقديرات الحديثة إلى أن الأردن يقترب من تحقيق شبه تعميم للتعليم الابتدائي، مع معدلات التحاق مرتفعة واستقرار نسبي في منظومة التعليم الإلزامي حتى الصف العاشـر. كما تبذل الحكومة جهوداً مسـتمرة ضـمن الخطة الاسـتراتيجية للتعليم (2022-2026) لتحسـين البنية التحتية، وتوسـيع الوصـول للتعليم في المناطق الأقل حظًا، بما في ذلك برامج تسـتهدف دمج الأطفال غير الملتحقين وإعادة إدماج المتسـربين. وتشـير مؤسـسـة ماعت بتقدير إلى إطلاق المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية للفترة ما بين 2026 - 2023[11].

لكن ومع نهاية الإطار الزمني للاسـتراتيجية التي وضـعتها دولة الأردن للنهوض بالتعليم، فإن مؤسـسـة ماعت قد أطلعت بقلق على بيانات حديثة لعام 2025 تكشـف أن بين 52.5% و60% من الأطفال في سـن العاشـرة لا يسـتطيعون قراءة وفهم نص بسـيط، وهو مؤشـر على "فقر تعلم" مرتفع يرتبط بشـكل مباشـر بزيادة احتمالات التسـرب في المراحل اللاحقة[12]. كما تلفت مؤسـسـة ماعت إلى أنه رغم ارتفاع نسـب إتمام التعليم الأسـاسـي التي تتجاوز نحو 96%، إلا أن التحول إلى التعليم ما بعد الأسـاسـي لا يزال يتأثر بعوامل اقتصـادية واجتماعية، حيث ترتبط معدلات الانقطاع بشكل أكبر بالأسر الفقيرة، والعمل المبكر، وضعف البنية التحتية المدرسية في بعض مناطق المملكة.[13]

[11] إطلاق الخطة الاستراتيجية للتعليم في الأردن 2026–2030، الرابط: https://tinyurl.com/24yztk92

[12] Assessment of The Current State of Education in Jordan (2023/2024), Link: https://tinyurl.com/2dagcdf4

[13] Jordan Education Statistics (2025), Link: https://tinyurl.com/2d8vhlst

العمال المهاجرين

قامت الأردن باتخاذ إجراءات مختلفة لضمان حقوق العمال المهاجرين من بينها إنشاء آليات لضمان وصول أفضل لسوق العمل وضمان الحق في التفاوض الجماعي للعمال المهاجرين، فضلاً عن تجريم التمييز ضد المهاجرين واللاجئين من قبل أجهزة إنفاذ القانون والموظفين العموميين.

مع ذلك فإن تقارير أطلعت عليها مؤسسة ماعت توثق أوضاع قاسية يعيش فيها العمال المهاجرين في الأردن، من بينها أن إدارة المصانع الأردنية، خاصة مصانع النسيج، تجبر العمالة الوافدة من ذوي الجنسيات العربية، خاصة الجنسية السورية، على العمل لساعات أكثر من الساعات المتفق عليها، على أن يكون الترك النهائي للعمل هو الخيار الوحيد أمام العمال في حال رفض الأمر، وفي الوقت ذاته، فإن هذا العمل الإجباري لا يتقاضى العمال عليه إلا أجر محدود للغاية، مما يزيد من العمالة المهاجرة في الأردن.[14]وبينما تلاحظ مؤسسة ماعت بإيجابية بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية في يناير 2025، والتي أفضت إلى رفع الحد الأدنى للأجور الشهرية من 260 دينار أردني إلى 290 دينار أردني - وهو ما يعادل تقريباً من 367 إلى 409 دولارات أمريكية، إلا أن هذه الزيادة لم تشمل فئات معينة، منها العاملات المنزليات المهاجرات، والعاملين في قطاع الملابس والتصدير، والذين يشكل المهاجرون غالبيتهم، حيث بقي الحد الأدنى للأجور للعمال المهاجرين أقل بموجب اتفاقية قطاعية منفصلة[15].

كبار السن

أصدرت المملكة الأردنية الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن للأعوام 2025-2027، التي تتيح الأمن والكرامة وتحقيق الرفاهية لكبار السن في الأردن، وستحل محل الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن للأعوام (2018-2022)419 التي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة من خلال التعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان والجهات الحكومية وغير الحكومية كافة المعنية بقضايا كبار السن. لا يزال هناك غياب للإحصائيات المحدثة بخصوص كبار السن

[14] انتهاكات وخصومات تعسفية.. عن أحوال عمال سوريين في المصانع الأردنية، الرابط: https://tinyurl.com/29hcom3w

[15] قرار رفع الحد الأدنى للأجور دخل حيز التنفيذ، الرابط: https://tinyurl.com/2ymkdsp6

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- النظر في إصلاح الإطار القانوني لعلاقات العمل عبر إنهاء أي ممارسات شبيهة بنظام الكفالة، والسماح للعمال المهاجرين بتغيير صاحب العمل دون موافقته، مع إدماج العمالة المنزلية تحت مظلة قانون العمل
- وقف أي تعديلات قانونية محتملة لفرض قيود على حرية الرأي والتعبير
- العمل على تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال إنشاء آليات شكاوى فعالة وسريعة ومتاحة بلغات العمال، وضمان الحماية من الترحيل أو فقدان الإقامة أثناء التقاضي، مع تقديم مساعدة قانونية مجانية.
- إلزام جهات إنفاذ القانون بتطبيق الضمانات الأساسية للمحتجزين، بما في ذلك الحق في الاتصال بمحامٍ فور التوقيف، والفحص الطبي المستقل، وتوثيق جلسات الاستجواب، بما يحد من مخاطر الإكراه وسوء المعاملة.
- مراجعة استخدام التوقيف الإداري وقصره إلى أضيق الحدود القانونية، مع إخضاعه لرقابة قضائية واضحة، وضمان عدم استخدامه كأداة عقابية خارج إطار المحاكمة العادلة، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة، دولة اتحادية ذات نظام سياسي فيدرالي، يرأسها الشيخ محمد بن زايد آل نهيان منذ 14 مايو 2022.تتكون من سبع امارات وهي أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، وأخيرًا إمارة الفجيرة، ويشكل حكام دولة الإمارات السبعة المجلس الأعلى للاتحاد وهو السلطة الأعلى في الدولة، وتوكل إليه مهام صياغة السياسة العامة للدولة في جميع القضايا المخولة له بموجب الدستور. ويتولى المجلس الوطني للاتحاد سلطة التشريع في الدولة وفقا للدستور.

التطورات الأساسية

- أعلنت الإمارات بتوصية من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان تخصيص عام 2025 ليكون عام المجتمع المدني في دولة الإمارات تحت شعار "يداً بيد".
- في الفترة من 14 الي 24 ابريل 2025 استقبلت الإمارات المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً والاعتداء عليهم جنسياً بعد دعوة من الحكومة الإماراتية
- في 24 فبراير 2025 أعلنت الإمارات نيتها الترشح لشغل عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من 2028 - 2030

الحق في الحياة

تلاحظ مؤسسة ماعت احترام دولة الإمارات بشكل عام للحق في الحياة لجميع مواطنيها والمُقيمين على أراضيها وفقا للدستور[16]. وكانت الحكومة الإماراتية قد أوقفت تطبيق عقوبة الإعدام في الواقع العملي، على الرغم من إن العقوبة منصوص عليها قانونًا. كما استمرت المحاكم الإماراتية في إصدار أحكامًا بهذه العقوبة. غير إن إيقاف تطبيق العقوبة لم يستمر إلا لشهر فبراير 2025، حيث نفذت الإمارات عقوبة

[16] The Constitution of the United Arab Emirates, https://uaelegislation.gov.ae/en/constitution

الإعدام في فبراير 2025 بحق امرأة من الجنسية الهندية تدعي " ش. خ" بدعوي قتل طفلة في منزل كانت تعمل فيه كعمالة[17]. وتأمل مؤسسة ماعت ألا يؤدي إعادة العمل بعقوبة الإعدام في الإمارات إلى التوسع في تطبيق العقوبة مع ضرورة حصرها في الجرائم الأشد خطورة وجسامة ودراسة إعادة ايقافها مرة أخري.

رغم احترام حق مواطنيها في الحياة الا ان مؤسسة ماعت أطلعت على تقارير مختلفة تفيد بتقديم الإمارات دعم عسكري ومالي ولوجستي إلى ميلشيات الدعم السريع في السودان حيث استغلت هذه الميلشيات الأسلحة المتدفقة إليها لقتل الاف المدنيين في عام 2025. في المقابل زعمت تقارير تورط الامارات في إنشاء وتمويل وتسليح وإدارة تشكيلات عسكرية خارج إطار الحكومة اليمنية المعترف بها، واستخدامها كأدوات لتنفيذ أجندة سياسية وأمنية تتعارض مع وحدة اليمن، وتضعف سيادة القانون في الدولة.

حرية الرأى والتعبير

يتيح الدستور الإماراتي الحق في حرية الرأي والتعبير. ويضمن التعبير عنها شفهيا او كتابة او بأي طريقة اخري. إلا أن مؤسسة ماعت لاحظت استمرار وجود تحديات تعيق ممارسة هذا الحق ، ومن أبرزها إصدار قانون الإعلام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 29 مايو 2025، والذي فرض نظام ترخيص على الإعلاميين والمدونين علي الأنترنت، إلى جانب تغريم المخالفين لأحكام القانون ما يصل إلى مليون درهم إماراتي، ويمثل هذا القانون تقييداً اضافياً علي حرية التعبير، إذ يفرض قيودًا مشددة على استخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، ويفرض قيود علي الحيز المتاح للتعبير عن الرأي، من خلال وضع عبارات فضفاضة يمكن استخدامها لمعاقبة صُناع المحتوي بما يتعارض مع المعايير الدولية لحرية التعبير.[18] تفرض المادة 183 من قانون العقوبات عقوبة سجن تتراوح بين 15 إلى 25 سنة لإهانة الرئيس، بينما تفرض المادة 184 عقوبة تصل إلى 5 سنوات وغرامة كبيرة لإهانة الدولة أو مؤسساتها أو رموزها الوطنية.

[17] Indian domestic worker executed in UAE for killing baby, https://www.bbc.com/news/articles/c20lne76yp3o
[18] UAE media law now in full force, , https://timesofindia.indiatimes.com/world/middle-east/uae-media-law-now-in-full-force-what-you-can-and-cant-say-as-fines-reach-dh1-million/articleshow/122951770.cms

تعكس بعض الوقائع المرتبطة بحرية الرأي والتعبير كيف يمكن لاســتخدام القوانين وخاصــة مكافحة الجرائم الإليكترونية في فرض قيود على حرية الرأي، حتى في الحالات التي لا تتضمن أي شكل من أشكال التحريض أو خطاب الكراهية أو التهديد، كما تُظهر تعارضًا واضحًا التزامات الإمارات الدولية في مجال حقوق الإنسان

ظروف الاحتجاز

رغم الضــمانات التي توفرها الإمارات لتهيئة ظروف احتجاز تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. استمر توثيق حالات وفيات في السجون الإماراتية

في 19 نوفمبر 2025، تُوفّي علي عبد الله فتح علي الخاجة في ســجن الرزين في دولة الإمارات العربية المتحدة. عن عمر ناهز 58 عاماً، بعد أن أمضــى أكثر من 13 عاما قيد الاعتقال التعسفي. وزعمت تقارير إن محاكمة الأخير افتقرت إلى أدنى معايير الإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الإجرائية.

في يونيو 2025 احتجزت الامارات مدافع هندي عن حقوق الإنســان أثناء عبوره من دبي في طريقه إلى كينيا ومنذ احتجازه حوالي الســاعة 9:45 صــباحًا من يوم 8 يونيو وحتى الســاعة 1:00 فجرًا من يوم 9 يونيو بتوقيت ابوظبي، زعمت تقارير انه لم يمنح إلا زجاجة ماء واحدة أعادوا ملأها من نافورة ماء، وكوب قهوة واحد. وفي الســاعة 1:00 فجرًا من يوم 9 يونيو سُــلم بعض الطعام.[19]وفي الســاعة 5:00 فجرًا من يوم 9 يونيو، وصــلت الســيارة إلى مطار دبي الدولي. ورافقت عناصــرُ الأمنِ المدافع عن حقوق الإنســان إلى الصالة 3 ووُضع في زنزانة احتجاز. وحين طلبوا الإذن للاتصال بعائلتهم، رفض الطلب. خلال فترة الاحتجاز، حاولت عائلته والمنظمة التي يعمل بها تحديد مكانه عبر الاتصــال. كما اتصــلت المنظمة بطيران الإمارات بحثًا عن معلومات، وعلى الرغم من تأكيد الموظفين بأنه لم يلتحق برحلته المقررة، أفادوا بأنهم لا يملكون معلومات إضــافية. وطوال فترة الاحتجاز، لم تكن عائلته تعلم أي شيء عن مصيره أو مكان وجوده.

احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة تغير المناخ

ظلت الإمارات خلال الفترة التي يغطيها التقرير تتبني توجه لخفض انبعاثات الكربون ضــمن مبادرة الدولة الاســتراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، وتســريع اســتخدام تقنيات منخفضــة الكربون والطاقة المتجددة، وتبني نهج قائم على حقوق

[19]Available at the following link: https://shorturl.at/sTiJ4

الإنسان في إدارة التغير المناخي والتخفيف من آثاره وخطط الحد من مخاطر الكوارث، إلى جانب تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي [20].

كما واصلت الإمارات إطلاق مشاريع ضخمة في مجال الطاقة المتجددة، واستمر العمل في مشروع الظفرة للطاقة الشمسية، الذي يُعد من أكبر محطات الطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم، [21] إضافة إلى مشروعات الهيدروجين الأخضر، والتي خفضت من الانبعاثات الضارة بشكل كبير، فحتي ديسمبر 2024 خفض إنتاج دبي من الهيدروجين الأخضر 450 طنا من الانبعاثات الكربونية. [22]

الرعاية الصحية

يكفل دستور دولة الإمارات الحق في الصحة لجميع المواطنين، وبلغ معدل الأطباء نحو 3.1 طبيب لكل 1000 من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة ويشكل القطاع الخاص نحو 96% من عدد الأطباء. وهي نسبة أكبر من تلك التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.

وخصصت دولة الإمارات 5.745 مليار درهم وهو ما يعادل 8% من الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2025 للخدمات الصحية ووقاية المجتمع. ما يعزز جهود تنفيذ الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وإذا تقدر مؤسسة ماعت هذه الخطوات ظلت هناك تحديات تواجه الوافدين عند محاولة الحصول على الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية والخاصة حيث واجهن النساء على سبيل المثال تكلفة مرتفعة في الحصول على خدمات الصحة الانجابية. ويعد الانفاق على الرعاية الصحية مرتفعا في الامارات حيث تأتي كثاني اعلي معدل أنفاق على الصحة بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولا يمكن للوافدين الذهاب إلى المستشفيات العامة إلا فقط عند الحصول على بطاقة صحية.

[20] Ibid, https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/ae-index

[21] انظر الرابط التالي:-https://masdar.ae/ar/news/newsroom/worlds-largest--single-site-solar-power-plant-inaugurated

[22] إنتاج دبي من الهيدروجين الأخضر يخفض 450 طنا من الانبعاثات الكربونية، متاح على الرابط التالي، https://al-ain.com/article/dubai-green-hydrogen-production

الحق فى السكن

اعتمد مجلس الوزراء في دولة الامارات نحو 3567 موافقة إسكانية في عام 2025 للمواطنين بإجمالي 2 مليار و546 مليون درهم خلال العام 2025، منها 599 موافقة جديدة خلال الربع الأخير من العام 2025 بقيمة 478 مليون درهم. وتوزعت الموافقات الإسكانية ما بين منح سكنية مخصصة لذوي الدخل المحدود ومساكن حكومية وتمويلات سكنية بالتعاون مع المصارف الوطنية[23]. في المقابل ظل هناك فجوة بين المناطق السكنية للأجانب من الجنسيات الاوربية والعمال المهاجرين وخاصة من الجنسيات الاسيوية مثل الفلبين وبنجلاديش.

حقوق المرأة

تشكل النساء 50% من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، و70% من خريجي الجامعات، و56% من خريجات كما تشكل النساء أكثر من 50% من القوى العاملة. علي جانب اقر مجلس الوزراء في الإمارات إعادة تنظيم مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، بهدف تطوير الأطر التشريعية والسياسات الوطنية الداعمة للتوازن بين الجنسين. روجت وسائل الإعلام التابعة للدولة إنجازات تتعلق بزيادة تمثيل المرأة في السلطة القضائية وفي السلك الدبلوماسي. رغم ذلك لا توجد بيانات مُحدثة بخصوص هذه الزيادة.

في المقابل أطلعت على تقارير تفيد باتساع نطاق ظاهرة الاستغلال الجنسي للفتيات في الدول التي تعتمد على صناعة السياحة، حيث تنشط شبكات إجرامية منظمة في استقدام الفتيات القاصرات من دول مختلفة للعمل في صناعة الجنس التجاري يتورط بشكل أساسي ضحايا من الجنسيات الاسيوية وأروبا الشرقية والأفارقة خاصة من نيجيريا وأوغندا[24]إن وجود صناعة جنس تجارية بحجم كبير في الإمارات العربية المتحدة، خاصة في مدن مثل دبي، يضاعف الطلب على الدعارة. ويمكن أن يؤدي هذا الطلب إلى الاتجار بالنساء والأطفال لتلبية احتياجات السوق. حيث تشير التقديرات إلى أن آلاف النساء من مناطق مختلفة يُجبرن قسرًا على ممارسة الدعارة في الإمارات

---

[23] حصاد الإمارات 2025.. مشاريع إسكان رائدة تعزز الاستقرار الأسري، على الرابط التالي:https://shorturl.at/lSIKp

[24] How torture, deception and inaction underpin the UAE's thriving sex trafficking industry, https://www.icij.org/investigations/trafficking-inc/how-torture-deception-and-inaction-underpin-the-uaes-thriving-sex-trafficking-industry/

العربية المتحدة[25]. جدير بالذكر ان الحكومة الإماراتية قامت في أوقات مختلفة بإعلان مواجهة ظاهرة الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة.

حقوق الأطفال

رغم إن الحكومة الإماراتية قامت في أوقات مختلفة بإعلان مواجهة ظاهرة الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة إلا إن مؤسسة ماعت أطلعت على تقارير تفيد باتساع نطاق ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال في الدول التي تعتمد على صناعة السياحة، حيث تنشط شبكات إجرامية منظمة في استقدام الفتيات القاصرات من دول مختلفة للعمل في صناعة الجنس التجاري يتورط بشكل أساسي ضحايا من الجنسيات الاسيوية وأروبا الشرقية والأفارقة خاصة من نيجيريا وأوغندا[26]إن وجود صناعة جنس تجارية بحجم كبير في الإمارات العربية المتحدة، خاصة في مدن مثل دبي، يضاعف الطلب على الدعارة. يمكن أن يؤدي هذا الطلب إلى الاتجار بالنساء والأطفال لتلبية احتياجات السوق. حيث تشير التقديرات إلى أن آلاف النساء من مناطق مختلفة يُجبرن قسرًا على ممارسة الدعارة في الإمارات العربية المتحدة[27].

---

[25] The Draw of Dubai, Available at the following link: https://www.pbs.org/frontlineworld/rough/2007/09/dubai_sex_for_slinks.html

[26] How torture, deception and inaction underpin the UAE's thriving sex trafficking industry, https://www.icij.org/investigations/trafficking-inc/how-torture-deception-and-inaction-underpin-the-uaes-thriving-sex-trafficking-industry/

[27] The Draw of Dubai, Available at the following link: https://www.pbs.org/frontlineworld/rough/2007/09/dubai_sex_for_slinks.html

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- تشجيع دولة الإمارات على إعادة النظر في إعلان وقف اختياري على تنفيذ عقوبة الإعدام
- نحث الحكومة الإماراتية على إعادة النظر في تعديل الإطار القانوني بما يساهم في حصر تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأشد خطورة
- نشجع الإمارات على إعادة النظر في العقوبات الواردة في قانون الجرائم الإليكترونية من خلال دراسة تعديل القانون
- نحث الإمارات على النظر في إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا حرية الرأي والتعبير وخاصة على الأنترنت
- متابعة تنفيذ مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ "كوب " 28 الذي عُقد في الإمارات العربية المتحدة
- تنفيذ توصيات المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً والاعتداء عليهم جنسياً والتي زارت الامارات في الفترة من 14 الي 24 ابريل 2025

البحرين

البحرين مملكة دستورية ذات نظام حكم ملكي دستوري وراثي، يقوم على الديمقراطية وسيادة القانون والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية

التطورات الأساسية

- انتخبت مملكة البحرين في عام 2025 لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة من 2026 إلى 2027
- عقد مجلس النواب البحريني في 8 مايو 2025 جلسة استثنائية لمناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، ويهدف مشروع القانون إلى إلغاء عقوبة الحبس من جميع النصوص العقابية الواردة في المشروع، خلافاً للقانون الحالي، والاكتفاء بعقوبة الغرامة الجنائية، وتنظيم الإعلام الإلكتروني باعتباره أحد"

الحق فى الحياة

لم تتوسع السلطات البحرينية في استخدام عقوبة الإعدام، على الرغم من أنه لا يزال هناك 27 شخصاً في البحرين في انتظار تنفيذ الإعدام خاصة بعد استنفاذ الاستئناف[28]أفادت البحرين انها تطبق عقوبة الإعدام بما يتفق مع الضمانات الواردة في المادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مثل تطبيق العقوبة عند وقوع اشد الجرائم خطورة مثل القتل العمد المقترن بسبق الإصرار والترصد وجرائم الخيانة العظمي. تكرر الحكومة البحرينية احترامها للحق في الحياة لكل مواطنيها. رغم ان الدستور لا يذكر هذا الحق صراحة. ويعطي القانون الحرية للقاضي في تطبيق اما عقوبة الإعدام او عقوبة سالبة للحرية مثل السجن المؤبد في الجرائم الأشد خطورة. وبشكل عام لم تلاحظ مؤسسة ماعت استخدام الشرطة البحرينية للرصاص الحي او الاستخدام المفرط للقوة في عام 2025..

[28] Available at the following link :https://worldcoalition.org/pays/bahrain/

الحماية من ادعاءات التعذيب

تتعدد التدابير التشريعية والإدارية التي تستهدف منع وتجريم التعذيب في البحرين، منها ما نص عليه الدستور وقانون العقوبات البحريني، بالإضافة إلى ما أنشأته سلطات الدولة من أجهزة متخصصة ومؤسسات تساهم في تلقي الشكاوى والتحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة، أبرزها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ووحدة التحقيق الخاصة والتي ينحصر اختصاصها في التحقيق والتصرف في ادعاءات التعذيب والإيذاء والمعاملة القاسية، وذلك بتحديد المسئولية الجنائية ضد المسئولين الحكوميين في هذه الوقائع، [29]

وفي هذا السياق، وضعت مملكة البحرين الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2022-2026، التي تهدف إلى تعزيز الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الوقاية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتنقسم الخطة إلى أربعة محاور رئيسية هي الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وحقوق التضامن، وتضم 17 هدفًا رئيسيًا و34 هدفًا فرعيًا و102 مشروعًا تشكل الإطار التنفيذي لها، وتشكل الخطة إطارًا استراتيجيًا يساهم في تعزيز التدابير التشريعية والإدارية ذات الصلة بمناهضة التعذيب. [30]

ورغم أهمية التدابير السابقة، تلاحظ مؤسسة ماعت أنها لا تزال تواجه عددًا من أوجه القصور التي تحدّ من فعاليتها في ضمان المنع المطلق للتعذيب، إذ تعاني بعضها مثل وحدة التحقيق الخاصة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من إشكاليات تتعلق بالاستقلالية والحياد نتيجة تبعيتها الإدارية والمالية للسلطة التنفيذية، وهو ما يثير الشكوك حول قدرتها على القيام بمهامها بفعالية كاملة، كما أن البحرين لم تعتمد حتى الآن سياسة وطنية شاملة لمنع التعذيب أو خطة تدريب متخصصة لجميع العاملين في إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية تضمن التطبيق الفعلي للمعايير الدولية، كما أن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)، ورغم أهميتها كإطار استراتيجي، لم

[29] الآليات المستقلة الخاصة بحقوق الإنسان، وزارة الخارجية، https://www.mofa.gov.bh/ar/accession-and-ratification-of-basic-instruments\

[30] الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022- 2026)، وزارة الخارجية، https://www.mofa.gov.bh/ar/national-plan-2022-2026

تتضمن إجراءات محددة أو مؤشرات واضحة لقياس التقدم المتعلق بالوقاية من التعذيب، الأمر الذي يحدّ من فعاليتها كأداة عملية في هذا المجال.[31]

المحتجزون على ذمة قضايا الراى

تزعم الحكومة البحرينية انه ليس هناك سجناء سياسيين وتقول ان جميع المحتجزين قد قاموا بجرائم جنائية او إرهابية. بالإضـــافة إلى ذلك توســـعت الحكومة في تطبيق العقوبات البديلة. أُدخلت تعديلاتٌ إضـــافيةٌ على القانون ثمانية عشـــر تحت مســـمى القانون رقم 20 ســـنة 2025. شـــملت التعديلات حظر اســـتخدام مواقع إلكترونيةٍ من مناطق جغرافيةٍ محددةٍ أو مرتبطةٍ بطبيعة الجريمة المُرتكبة، وأن يلتزم المحكوم بالتواجد في أماكن معيّنةٍ وأوقاتٍ تحددها وزارة الداخلية البحرينية. وادي استمرار تنفيذ قانون العقوبات البديلة الي إطلاق ســـراح عددٍ من معتقلي الرأي وفق شـــروطٍ. من بينهم الناشـــط نبيل رجب الذي خضـــع للإقامة الجبرية والمراقبة الإلكترونية وحظر السفر والتصريح الإعلامي إضافةً إلى الخدمة المجتمعية. واستفاد إلى نهاية 2025 من قانون العقوبات البديلة في البحرين تسعة آلافٍ وخمسمئة نزيل.

حرية تكوين الجمعيات

يوجد لدي البحرين 650 منظمة أهلية تحظي بترخيص قانوني وفقًا لأخر إحصائيات متاحة لعام 2022، وبشكل عام لا يفرض القانون إجراءات مرهقة لتأسيس هذه المنظمات طالمًا لا تخالف الدستور، مع ذلك بعض منظمات المجتمع المدني في البحرين تحديًا يتمثل فإن بعض الجمعيات التي تقدمت بطلب تأسيس إلى وزارة التنمية الاجتماعية جري تعليق طلب تأسيسهًا ولم تخطر هذه الجمعيات بأسباب التعليق أو رفض التأسيس وهو ما جعل هذه الجمعيات في حيرة من أمرهًا وجعل بعضهم يتوقفون عن ممارسة العمل الأهلي وهو تعارض صريح مع نص المادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الحق فى العمل

شهد سوق العمل تحديات مرتبطة بالعمال المهاجرين خلال عام 2025 بسبب نظام الكفالة الذي يربط إقامة العامل بصاحب العمل، مما يقيد حرية تغيير العمل حتى خلال فترات التجربة المنصوص عليها في قانون العمل، وفي فبراير 2025 استحدثت هيئة

[31] مرجع سابق، https://www.mofa.gov.bh/ar/national-plan-2022-2026

تنظيم سوق العمل تصاريح عمل لمدة ستة أشهر للعمال المقيمين بالفعل، بهدف منح أصحاب الأعمال خيارًا تجريبيًا لتقييم كفاءة العمال وملاءمتهم وتقليل التكاليف التشغيلية، إلا أن هذا النظام لم يعالج القيود والتحديات الأساسية التي تواجه العمال، إذ يظل العامل المهاجر بحاجة إلى شهادة عدم ممانعة من الكفيل لتغيير العمل، وإلا فإنه مضطر إما لمغادرة البلاد أو البقاء في العمل لمدة سنة على الأقل قبل أن يتمكن من الانتقال، وتعكس هذه الإجراءات أن الحقوق القانونية للعمال، رغم وجودها نصيًا في قانون العمل البحريني، لا تترجم عمليًا إلى حماية متساوية للعمال المهاجرين مقارنة بالمواطنين، ما يحد من تمتعهم الكامل بحقهم في العمل ويدفع بالعديد منهم إلى الاعتماد على عقود قصيرة الأجل أو على موافقة الكفيل للبقاء في سوق العمل[32].

الحق في الصحة

تكفل البحرين الحق في الرعاية الصحية لكل مواطن وفقا للمادة الثامنة من الدستور. في سياق متصل أدرجت البحرين القطاع الصحي كأولوية قصوى ضمن النفقات المتكررة للوزارات والجهات الحكومية، حيث بلغ متوسط الإنفاق على الخدمات الأساسية (والتي تشمل الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية) الجزء الأكبر من المصروفات المتكررة المرصودة لعام 2025، بما يعادل نحو 2.169 مليار دينار بحريني (حوالي 5.7 مليار دولار) لإدارة وتشغيل كافة القطاعات الخدمية، وفي مقدمتها المنظومة الطبية، والمستشفيات الحكومية، ومشاريع التحول الرقمي الصحي." كما استمرت وزارة الصحة في تمديد القرارات التي تدعم الحق في الصحة للجميع، ومنها القرارات المتعلقة بتنظيم ووقف تحصيل بعض رسوم الاستشارات الطبية العامة لفئات من العمالة الوافدة لضمان مظلة وقائية شاملة تحد من انتشار الأوبئة وتضمن السلامة المجتمعية. وبشكل عام كانت التطورات على مستوي تعزيز الحق في الصحة إيجابية.

حقوق المرأة

رغم الإنجازات التي تحققت لصـــالح المرأة البحرينية. تواجه المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي تحديًا في نقل الجنســـية لأطفالهًا عندما تكون متزوجة من أجنبي، وهو اجراء

[32] Bahrain Introduces Six-Month Work Permit for Migrant Workers Residing in Bahrain, mrrors, 10 march 2025, https://www.mrrors.org/2025/03/bahrain-introduces-six-month-work-permit-for-migrant-workers-residing-in-bahrain/

تمييزي مقارنة بالحق الذي يمنح للرجل البحريني في نقل الجنسـية لأطفاله حال زواجه من أجنبية وفي بعض الاسـتثناءات يمنح لهًا نقل الجنسـية بعد تقديم طلبًا، لكن القاعدة العامة هي المنع من نقل الجنسـية ويتعارض هذا الإجراء مع المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 9 من اتفاقية القضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة وهما اتفاقيتين صادقت عليهمًا دولة البحرين

توصى مؤسسة ماعت بالآتى

- اعتماد سياسة وطنية شاملة لتدريب العاملين في إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية على المعايير الدولية لمناهضة التعذيب وسوء المعاملة.
- النظر في إلزام وزارة التنمية الاجتماعية بإخطار الجمعيات الأهلية بأسباب تعليق أو رفض طلبات تأسيسها كتابةً، وتحديد سقف زمني للرد على طلبات التأسيس
- دراسة تعديل التبعية الإدارية والمالية لكل من "وحدة التحقيق الخاصة" و"المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان" وفصلها تماماً عن السلطة التنفيذية لضمان حيادها ونزاهتها في التحقيق بوقائع التعذيب.
- النظر في تعديل قانون الجنسية البحريني لتمكين المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي من نقل جنسيتها لأطفالها تلقائياً وبشروط متساوية تماماً مع الرجل

تونس

تونس دولة ذات سـيادة نظامها جمهوري وفقا للدسـتور والمعاهدات التي يوافق عليها مجلس النواب التونسي تأخذ مكانة اعلي من القانون

التطورات الأساسية

- ناقشت اللّجنة الافريقيّة لحقوق الانسان والشّعوب، تقرير تونس الوطني حول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشّعوب في 25 أكتوبر 2025.
- أصدر القضاء التونسي في عام 2025 قرارات بتجميد نشاط جمعيات بارزة في المجتمع المدني، ضمن تحقيقات إدارية وضريبية

الحق فى الحياة

رغم الضـمانات المتعلقة بالحق في الحياة في الدسـتور التونسـي إلا ان الفترة التي يغطيها التقرير شـهدت ممارسـات تؤكد على انتهاك هذا الحق. وتوثق التقارير وقائع تفيد بعدم احترام هذا الحق خاصـة للمهاجرين فقد وثقت مؤسـسـة ماعت وفاة ما يقارب 230 مهاجر قبالة السـواحل التونسـية في ظل ضـعف جهود الإنقاذ. وبعيدا عن البحر توفي مواطن غيني في 9 ابريل إثر اشـتباكات بين مهاجرين غير شـرعيين في مخيمات عشـوائية داخل حقول الزيتون في تونس، بقلب حقول الزيتون في العامرة على بعد نحو 30 كلم من مدينة صـفاقس[33]. ويسـتدعي ذلك من تونس احترام الحق في الحياة ليس فقط لمواطنيها ولكن أيضـا للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين على أراضيها.

حرية الرأى والتعبير

يتيح الدسـتور والقانون حرية الرأي والتعبير وحرية الصـحافة في تونس مع ذلك جاءت تونس في المرتبة 129 في مؤشـر الصـحافة الدولي الصـادر عن مراسـلون بلا حدود وهو تراجع بعدد كبير مقارنة بعام 2024 ويبدو إن هذا التراجع في ظل القيود المفروضـة

[33] Migrant killed in clash at makeshift camp in Tunisia, https://www.arabnews.com/node/2596605/amp

على حرية الصـحافة في تونس خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي سـبتمبر 2025 قضـت المحكمة الابتدائية بنابل بالإعدام في حق صـابر الشـوشـان بسـبب منشـوراته على فيسـبوك، والتي تضـمنت انتقادات للرئيس سـعيّد ودعوات للاحتجاج العام والتغيير السياسي. ولاحقاً، أصدر الرئيس سعيّد عفواً عنه وتم إطلاق سراحه بعد أيام من صدور حكم في حقه

حرية تكوين الجمعيات

اتخذت الحكومة التونسـية إجراءات متعددة لفرض قيود على حرية الجمعيات، حيث فرضـت قيود على منظمات المجتمع المدني، وتم تعليق أنشـطة لمنظمات مختلفة من بينها الجمعية التونسـية للنسـاء الديمقراطيات والمنتدى التونسـي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية. وفي السـياق نفسـه، طالت حملات تشـويه مؤسـسـات من بينها المعهد العربي لحقوق الإنسان، الذي أصدر توضيحات علنية فنّد فيها الادعاءات الكاذبة، مؤكداً أنه يتعرض حالياً لحملة منسقة من التضليل والهجمات التي تستهدف سمعته.

روجت حسـابات مؤيدة للرئيس التونسـي اتهامات وادعاءات نحو 25 من المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني بإنها " مرتزقة " وعملاء أجانب" وفاسدون. وذلك بعد اصدار هذه المنظمات في 11 أكتوبر 2025، دعمًا للاحتجاجات في مدينة قابس ضد الأضـرار الصـحية والبيئية المرتبطة بالمصـانع الكيميائية المملوكة للدولة. سـبق ذلك ادعاءات من قبل الرئيس قيس سـعيّد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الهجرة بأنهم "خونة" وعملاء أجانب: وادعي ان هذه المنظمات تسـعى إلى "توطين" المهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في تونس.

الاحتجاز التعسفى

يمنع الدستور التونسي الاحتجاز التعسـفي المطول للأشـخاص، ومع ذلك اسـتشـرت هذه الظاهرة في تونس خلال الفترة التي يغطيها التقرير حيث تعرضـت له المدافعة الحقوقية ورئيسـة «هيئة الحقيقة والكرامة»، سـهام بن سـدرين التي احتُجزت في أغسـطس 2024 بتهم ملفقة مثل «التآمر على أمن الدولة». ورغم إصـدار محكمة أمرًا بالإفراج عنها في فبراير 2025، ظلّ الاعتقال بمثابة عقاب بسـبب نشـاطها في مجال

حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك جري توقيف صحفيات بموجب نصوص قانونية واسعة وفضفاضة تُستخدم لفرض قيود على حرية التعبير

الحق في العمل

تراجعت معدلات البطالة إلى 15.2% خلال الربع الرابع من سنة 2025، مقابل 15.4% في الربع الثالث، مسجلاً تحسناً طفيفا في مؤشرات سوق العمل. وفقا للإحصائيات الرسمية يُقدَّر عدد العاطلين عن العمل حالياً بنحو 653.7 ألف شخص، في وقت ما تزال فيه نسب البطالة مرتفعة في صفوف الشباب والنساء. علي جانب اخر لا يزال القطاع الخاص في تونس يوفر فرص توظيف محدودة بالإضافة إلى أجور زهيدة باستثناء الشركات متعددة الجنسيات

الرعاية الصحية

واصلت تونس جهود لتعزيز الشراكات المرتبطة بالحق في الصحة وفي مايو 2025 وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على تقديم تمويل بقيمة 125.16 مليون دولار منها منحة بقيمة 17.16 مليون دولار من صندوق الوقاية من الجوائح – لدعم جهود تونس في تعزيز فرص الحصول على خدمات صحية قادرة على الصمود وسريعة الاستجابة من خلال مشروع تعزيز النظام الصحي في تونس[34]. في جانب اخر كانت هناك محاولات مختلفة من اجل زيادة ميزانية الرعاية الصحية وخاصة لتغطية الخدمات الصحية في المناطق الفقيرة. مع ذلك وثقت مؤسسة ماعت احتجاجات قادها العاملون في القطاع الطبي خاصة الأطباء الشباب، طالبوا في هذه المسيرات السلمية بتحسين ظروفهم الاقتصادية وتقديم مزيد من الدعم إلى مؤسسات الصحة العمومية وتمكينهم من التجهيزات اللازمة لتقديم خدمات طبية جيدة[35]

الحق في التعليم

في يناير 2025 أصدرت الرئاسة التونسية الأمر رقم 21، الذي ينص على دمج المعلمين البدلاء والمعلمين المباشرين والأساتذة في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، مع تحديد موعد بدء دمج المعلمين غير المباشرين في عام 2026. وتُعد هذه الخطوة ضرورية لضمان استمرارية العملية التعليمية وحماية حق الطلاب في بيئة تعليمية مستقرة ومستدامة. مع ذلك لا تزال تعاني ميزانية وزارة التربية من ضغوط شديدة،

[34] مشروع جديد لتعزيز النظام الصحي والتصدي للجوائح في تونس، البنك الدولي، على الرابط التالي:https://shorturl.at/mXPVB

[35] التقرير الرقمي للمرصد الاجتماعي التونسي ابريل 2025، على الرابط التالي:https://ftdes.net/ar/rapport-de-lost-avril-2025/

حيث يستنزف الجزء الأكبر من الموازنة لتغطية الأجور، الامر الذي يجعل توفير موارد لتطوير البنية التحتية للمدارس محدودا، خاصة في المناطق الداخلية والريفية التي تعاني من نقص المرافق الأساسية كالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

الحق فى السكن

حاولت تونس إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج الخاص بالسكن الاجتماعي في عام 2025 وتتكون هذه المرحلة من 5000 مسكنا ويشمل البرنامج عنصرين يتضمنا البعد الاقتصادي بالبعد الاجتماعي عبر توفير السكن الاجتماعي وتعزيز الانسجام الاجتماعي والإدماج الحضري. يتعلق العنصر الأول بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها، ويتعلق العنصر الثاني بإنجاز وتوفير مساكن اجتماعية[36]. غير ان مؤسسة ماعت اطلعت على شكاوى بخصوص البيروقراطية وسوء الحوكمة والفساد في الوكالة العقارية للسكنى وهو ما ادي لانتظار آلاف الأشخاص في تونس الحصول على وحدة سكنية.

حقوق المرأة

برغم المكاسب التي تحققت للمرأة التونسية في السنوات السابقة لفترة التي يغطيها التقرير تعرضت النساء الي تحديات مختلفة فقد واجهت النساء الحاصلات على شهادات عليا لتحديات ملحوظة في سوق الشغل بمعدل بطالة بلغ 30.7 % بداية 2025 مقارنة بنسبة 13.6% للذكور من نفس الفئة. يضاف إلى ذلك عدم تجانس سوق العمل المفتقر للمهارات التقنية والعلمية التي توفرها بعض التخصصات الجامعية وميل القطاع الخاص نحو التوظيف في المجالات التقنية والفلاحية والتكوين المهني. وهو وضع فشلت تدابير الدعم التي أطلقتها الدولة في الإحاطة به. فبرامج التكوين والتدريب وتمويل المبادرات الصغرى التي أعلنت عنها لم يتمكن الشباب المواجه للبطالة من الاستفادة منها إذ نسبة أقل من 15% من المستفيدين فقط تمكنوا من ضمان عمل ثابت خلال الستة أشهر الأولى

كما استمرت المرأة التونسية في مواجهة ممارسات العنف وتلقي الخط الأخضر 1899 الخاص بالإنصات والإرشاد وتوجيه النساء ضحايا العنف تلقى خلال الفترة الممتدة

[36] التقرير الوطني لتنفيذ الخطة الحضرية، ص 26 على الرابط التالي: https://shorturl.at/WJK8k

من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025، نحو 7397 بلاغا، من بينها 4485 بلاغا يتعلق بالعنف ضد المرأة. وهو ما يمثل أكثر من 60% من اجمالي البلاغات[37]

حقوق الأطفال

حاولت منظمات المجتمع المدني اجراء زيارات مراكز أطفال الجانحين في المروج وتنفيذ مشاريع لصالح هذه المراكز، استمرت تونس في تطبيق برامج عانات الاطفال[38] زاد عدد الأطفال الذين يعملون في أسوأ اشكال العمالة بما يتعارض ما اتفاقيات منظمة العمل الدولية والمخطط الوطني لمكافحة عمالة الأطفال. وكانت هناك دعوات خلال الفترة التي يغطيها التقرير للإسراع بإصدار قانون يحظر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الأطفال دون 15 عاما، كإجراء وقائي لحماية حق الطفل في النمو السليم والتعليم والصحة النفسية. غير ان خلال الفترة التي يغطيها التقرير واجه الأطفال اللاجئين ممارسات تعسفية وجري احتجازهم في مركز استقبال يُستخدم كمركز احتجاز للمهاجرين

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- العمل على وقف حملات الوصم والتشويه والتخوين الموجّهة ضد منظمات المجتمع المدني
- دراسة تطوير آليات الإنقاذ البحري: تعزيز تدابير الإنقاذ قبالة السواحل التونسية للحد من وفيات المهاجرين، والحد من النزاعات العنيفة في المخيمات العشوائية بصفاقس والمناطق المجاورة كالعامرة.
- تفعيل "المخطط الوطني لمكافحة عمالة الأطفال" للحد من مشاركتهم في أسوأ أشكال العمل

[37] وزارة الأسرة والمرأة: 4485 إشعارا يتعلق بالعنف ضد المرأة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2025، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/GTXgx

[38] التقرير السنوي لليونيسف، ص 45، على الرابط التالي:https://shorturl.at/D97O4

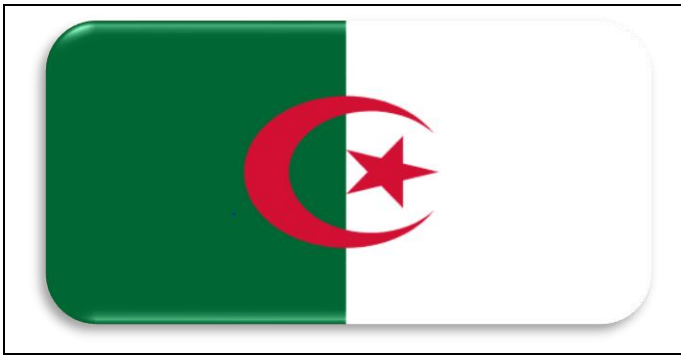

الجمهورية الجزائرية الشعبية

الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، وفقا للدستور، الذي يوفر اطارا للحقوق الأساسية والحريات العامة وضماناتها

التطورات الأساسية

- رفعت الجزائر في أغسطس 2025 تحفظها على الفقرة الرابعة من المادة 15 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 25-218
- في يناير 2025 راجع البرلمان مشروع قانون بشأن الجمعيات. وكان مشروع القانون في انتظار موافقة الحكومة قبل التصويت عليه في البرلمان. وأبقى مشروع القانون على إطار قانوني يتسم بنظام شديد التعقيد لحصول الجمعيات على الترخيص، كما وضع قيودًا لا مبرر لها على أنشطة الجمعيات وتمويلها وعلى التعاون مع جهات أجنبية. ونصّ مشروع القانون على منح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة بشكل مفرط بشأن تسجيل الجمعيات وتعليق عملها وحلها.

الحق فى الحياة

يوفر الدستور الجزائري ضمانات لاحترام الحق في الحياة. وعلي الرغم من أن تطبيق عقوبة الإعدام لا ينفذ في الجزائر منذ عام 1993، فإن الجزائر لم تلغ تلك العقوبة رسمياً في قانون العقوبات، ولم تصدق حتى الآن على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ولا تزال السلطات الجزائرية تصدر أحكام بالإعدام حتى تاريخه، رغم انخفاض معدل اصدار تلك الأحكام. [39]

[39] انخفاض حادٌّ في عدد أحكام الإعدام في الجزائر، أوراس، 9 أبريل 2025، https://tinyurl.com/48yhefrw

حرية الرأى والتعبير

لاقت حرية الرأي والتعبير تراجعًا ملحوظًا في مجال حرية الرأي والتعبير، وهو ما تجسد بوضوح في قضية الكاتب الفرنسي الجزائري ب. ص. ففي يوليو 2025، أيدت إحدى المحاكم الجزائرية حكمًا يقضي بسجنه خمس سنوات بتهمة "تقويض الوحدة الوطنية". وقد أثارت هذه القضية انتقادات واسعة، حيث دعت فرنسا السلطات الجزائرية إلى إبداء قدر من الرأفة تجاهه، معتبرة أن الحكم لا يتناسب مع طبيعة الاتهامات الموجهة إليه.[40]

أشار رئيس الجمهورية في مناسبات مختلفة ان حرية التعبير مضمونة بشريطة الالتزام بالقوانين السارية في الجزائر، اثارت هذه التصريحات انتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان الذين فسروا القيود على حرية الرأي بالخوف من تكرار ما يعرف بـ حراك 2019.

ضمانات المحاكمة العادلة

أوقفت عناصر من الشرطة بالزي المدني علي معمري يوم 19 مارس 2025 من مقر عمله بمدينة أم البواقي، دون اصدار مذكرة توقيف قانونية. وحتى 23 مارس 2025، ويتعارض ذلك مع التزامات الجزائر بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

حرية التنقل

لا تزال السلطات الجزائرية تمارس منع السفر ضد المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ويشمل منع السفر نشطاء المجتمع المدني وقادة أحزاب المعارضة وصحفيين وأكاديميين ونقابيين، حيث يُفرض دون إشعار رسمي وغالبًا ما يكون غير محدود المدة، مما يصعب الطعن فيه قانونيًا.

الحق فى العمل

حاولت الحكومة الجزائرية توفير فرص عمل، بالتعاون مع القطاع الخاص. ورفعت الحد الأدنى للأجور خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مع ذلك ظلت عدد كبير من الجزائريين يعانون من نقص فرص العمل واستشراء البطالة ما يؤخر من تنفيذ عدد من اهداف التنمية المستدامة مثل الهدف الثامن.

---

[40] Algerian court upholds five-year jail term for French-Algerian writer, Reuters, https://2h.ae/luXV

الحق فى التعليم

اتخذت الجزائر خطوات إيجابية لتحسين التعليم من بينها العمل على تحديث المناهج والبرامج الدراسية لتواكب التحول الرقمي ومتطلبات العصر، مع التركيز على المهارات الأساسية واللغات والمواد العلمية. كما توسعت الدولة في اعتماد برامج مكافحة محو الأمية. علي جانب اخر ادمجت التنمية المستدامة والمواطنة في المناج الدراسية. ظلت الحكومة تطلب توظيف أستاذة إضافيين وأفادت تقارير رسمية ان العجز في المدرسين في بعض التخصصات أو الولايات يظل مؤثرًا على نطاق واسع وهو ما يؤخر فعليا من تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة[41].

حقوق المرأة

رفعت الجزائر في أغسطس 2025 تحفظها على الفقرة الرابعة من المادة 15 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة بموجب مرسوم رئاسي رقم 25-218[42]. رغم ذلك تشير مؤسسة ماعت بتخوف إلى البيان الوارد في وكالة الأنباء الجزائرية بإن الخطوة التي اتخذتها الجزائر لن تغير الواقع التشريعي مباشرة. وفي إطار العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة. أصدرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة دليلاً تفاعلياً شاملاً يستهدف النساء الريفيات من أجل العمل على مشاريعهن الخاصة.

في المقابل ارتفعت مستويات العنف ضد المرأة في الجزائر ولا يزال القانون لا يجرم بعض اشكال العنف ومن بين أشكال العنف الأخرى غير المجرّمة: الاغتصاب الزوجي، وتزويج القاصرات، وتعدد الزوجات.

المهاجرين

في سياق سياسات الهجرة التي تنتهجها السلطات الجزائرية، تشير التقارير التي اطّلعت عليها مؤسسة ماعت إلى تصعيد في عمليات طرد المهاجرين وطالبي اللجوء، خاصة باتجاه جمهورية النيجر، ما اثار مخاوف جدية بشأن احترام التزامات الجزائر الدولية في مجال حقوق الإنسان وحماية اللاجئين..

وتوضح المعطيات المتاحة أن السلطات الجزائرية رحّلت خلال العام ذاته نحو 31 ألف مهاجر غير نظامي،

[41] Available at the following link :https://www.un.org/sustainabledevelopment/

[42] Algeria Lifts CEDAW Reservation: Advancing Equality, https://tinyurl.com/y82e53ka

ويؤكد هذا الواقع الحاجة الملحّة إلى مراجعة سياسات الهجرة والترحيل في الجزائر، وضمان توافقها مع المعايير الدولية، ولا سيما احترام الكرامة الإنسانية، وحظر الإعادة القسرية، وضرورة إجراء تقييمات فردية عادلة وشفافة لكل شخص معني، بما يكفل حماية اللاجئين والمهاجرين من الانتهاكات الجسيمة التي تهدد حياتهم وسلامتهم.[43]

توصى مؤسسة ماعت بالآتى

- إطلاق استراتيجية وطنية للعمل تشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي
- ضرورة الإفراج عن المحتجزين على ذمة قضايا الرأي
- إعادة النظر في مشروع قانون الجمعيات بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان المستقلة
- وقف أي قيود على حرية التنقل للعاملين في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان
- اعتماد قانون لمكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة

[43] موجة طرد غير مسبوقة للمهاجرين بالجزائر.. أكثر من 30 ألف في سنة واحدة، هسبريس، https://2cm.es/1o8mc

جزر القمر

جزر القمر جمهورية رئاسية اتحادية، تتكون من اتحاد ثلاث جزر كبرى هي (جزيرة نكازيجا، جزيرة موهيلي، جزيرة أنجوان)، بالإضافة إلى عدد من الجزر الأصغر مساحةً، أما (جزيرة مايوت)، رسميا تُتعبر ضمن الاتحاد القمري حيث يتكون العلم القمري من الأربع جزر الكبرى، لكن سكان تلك الجزيرة رفضوا الاستقلال في الاستفتاء الذي أدى لاستقلال الجزر الأخرى كدولة اتحادية، مما أدى إلى ضم هذه الجزيرة من قبل فرنسا لتخضع للولاية القضائية للجمهورية الفرنسية. ولا تزال هذه الجزيرة محل نزاع بين جزر القمر وفرنسا

التطورات الأساسية

- في عام 2025، وعقب ندوة رفيعة المستوى نظّمها الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح حول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، قدّمت جزر القمر رسميًا وثيقة انضمامها إلى هذه الاتفاقية. لذا كان انضمام جزر القمر إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية خطوةً جوهرية للمشاركة في الحملة ضد انتشار هذه الأسلحة[44]
- كانت هناك مخاوف بخصوص مراجعة قانون الإعلام، لأن بعض التعديلات المقترحة كانت تنص على السماح، في "حالات استثنائية"، بإجبار الصحفيين على الكشف عن مصادرهم المختلفة وهو ما تم رفضه بعد تصعيد من الصحفيين

حرية التعبير

يتيح الدستور المعدل لعام 2018 وقانون الصحافة ضمانات لممارسة حرية الرأي والتعبير ومع ذلك، فإن توقيف المدونين الذين يبدون اراءهم على الأنترنت ظل أمر شائع في الدولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مع ملاحظة بأن الحكومة لم تقم بتقييد أو

[44] Comoros, Tonga and Mongolia: Three countries trying to make the world safer, https://shorturl.at/vYo8E

تعطيل الوصول إلى الإنترنت أو فرض رقابة على المحتوى عبر الإنترنت. مازالت وسائل الانترنت هي الوسيلة الأكثر الانتشار للتعبير عن الآراء ومعرفة الأخبار خاصة مع سيطرة الدولة على وسائل الإعلام التقليدية وكذلك تراجع وسائل الإعلام الخاصة بسبب ضعف الربح والدعم.

في المقابل يتضمن قانون الصحافة يتضمن أحكامًا فضفاضة تتيح ملاحقة الصحفيين بتهم "إهانة الرئيس" أو "نشر أخبار كاذبة". وفي عام 2025، فاقمت مراجعة قانون الإعلام مخاوف شديدة، لأنها كانت تنص على السماح، في "حالات استثنائية"، بإجبار الصحفيين على الكشف عن مصادرهم. غير أن المادة التي أثيرت بشأنها المخاوف رُفضت من قبل البرلمان بعد قيام الصحفيين بالتعبئة والحشد لرفضها[45].

الوصول للعدالة

يقوم النظام القانوني في اتحاد جزر القمر على مزيج من الشريعة الإسلامية، والأعراف والتقاليد المحلية، والقانون الفرنسي. وقد أفضي هذا التعدد في المصادر القانونية إلى جملة من التحديات المتعلقة بتوحيد تطبيق القانون وضمان وضوحه، الأمر الذي ينعكس سلبًا على إمكانية فهم المنظومة القانونية والوصول إلى الحقوق بالنسبة للمتقاضين. كما يواجه النظام القضائي في جزر القمر تحديات هيكلية ومؤسسية متعددة تؤثر على كفاءته وفعاليته، من بينها انتشار الفساد، واستمرار ظاهرة الإفلات من العقاب، ووقوع حالات من إنكار العدالة، وبطء الإجراءات القضائية، وضعف التدريب والتأهيل المهني للعاملين في قطاع العدالة، فضلًا عن التصورات السائدة بشأن محدودية استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تراجع ثقة المواطنين في النظام القضائي ومؤسساته.

الحق فى الصحة

يعاني سكان جزر القمر من عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية، من حيث الأدوية والمعدات والبنية التحتية وموظفي الرعاية الصحية المؤهلين. وتعتمد الحكومة القمرية بشكل كبير في توفير الرعاية الصحية على الشراكات مع المؤسسات الدولية المختلفة مثل البنك الدولي وكذلك المنح المقدمة من تلك المؤسسات من أجل توفير حد أدنى من الرعاية الصحية.

[45] جزر القمر، مراسلون بلا حدود، على الرابط التالي: https://shorturl.at/Q43U6

في المقابل لا يزال هناك مشروع ساري ينفذه البنك الدولي لمساندة الحكومة من أجل تعزيز النظام الصحي لأجل تحسين وزيادة وصول السكان - خاصة النساء والأطفال - إلى الرعاية الصحية الأولية. رغم ذلك وثقت تقارير ان جزر القمر ما زالت تعاني من معدلات مرتفعة نسبيًا لوفيات الأمهات والمواليد والأطفال، وهو ما يعكس استمرار أوجه القصور في الرعاية الصحية الأساسية وخدمات الصحة الإنجابية.

الحق فى المياه العذبة

لاحظت مؤسسة ماعت التطورات المتعلقة بإتاحة الحق في المياه العذبة في جزر القمر من بينها إنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم قطاعي الطاقة والمياه بموجب المرسوم رقم (25-124) الصادر في 6 يونيو 2025، مع صلاحيات لحماية الفئات الهشة مثل ذوي الدخل المحدود والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان المناطق الريفية ويعد ذلك تطورا إيجابية لصالح سكان جزر القمر. رغم ذلك ظلت جزر القمر من الدول التي تعاني من حالة الاجهاد المائي رغم حصول الفرد على 1437 متر مكعب من المياه العذبة[46] وهو ما يؤثر على تحقيق الهدف السادس من أجندة 2030.

حقوق المرأة

تكفل المادة الثانية من الدستور المساواة بين المواطنين دون تمييز. واستمرت الحكومة خلال عام 2025 في محاولات تطبيق السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين والإنصاف عام 2017. كما تتضمن خطة التنمية "جزر القمر الناشئة 2030" محورًا لتمكين المرأة. مع ذلك لا تزال المرأة تواجه تحديات مختلفة ومن بينها العنف الاسري حيث اشتكت بعض النساء من هذه الممارسات غير ان الإبلاغ بقي اقل مما توثقه التقارير بسبب القيود الثقافية والاجتماعية. كما واجهت النساء محدودية في التمثيل السياسي حيث لا تشغل الا 18% من اجمالي مقاعد البرلمان[47]

المهاجرين

في عام 2025 وصلت مجموعات متزايدة من المهاجرين غير النظاميين القادمين من منطقة البحيرات الكبرى في شرق ووسط أفريقيا، خصوصًا من بوروندي وجمهورية

[46] نصيب الفرد من المياه العذبة الداخلية، على الرابط التالي: https://shorturl.at/eeyOa

[47] Inter-Parliamentary Union, Comoros, https://www.ipu.org/parliament/KM

الكونغو الديمقراطية ورواندا، الذين يستخدمون جزيرة جزر القمر كنقطة عبور للوصول إلى أوروبا، ففي 27 أكتوبر 2025 تم اعتراض حوالي 250 مهاجرًا في مدينة ميتساميهولي بشمال جزيرة القمر الكبرى بعد وصولهم على متن قارب، بينهم رجال ونساء وأطفال صغار، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز آليات الحماية واللجوء وضمان حقوق المهاجرين في ظل المخاطر التي يتعرضون لها أثناء محاولاتهم العبور البحري.

أكدت المشاورات الأولية لمبادرة إدارة الهجرة غير النظامية التي أجريت من يونيو إلى ديسمبر 2025 أن الهجرة البحرية غير النظامية على طول طريق غرب المحيط الهندي إلى جزيرة مايوت تُشكل مخاطر جسيمة. ويكمن الخطر الرئيسي في استخدام سفن صغيرة، ضعيفة الصيانة[48]، مما يزيد بشكل واضح من احتمالية غرق السفن واختفاء المهاجرين في البحر، كما ان المهاجرين ظلوا أكثر عرضة للإساءة والابتزاز والاستغلال. وكانت هذه الظروف القاسية مرتفعة بشكل خاص بالنسبة للقاصرين، وكذلك بالنسبة للنساء والفتيات الملغاشيات اللاتي يتعرضن للنقل غير النظامي. [49].

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- إصلاح النظام القضائي من خلال تعزيز استقلالية السلطة القضائية عن التنفيذية، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب
- تفعيل صلاحيات الهيئة الوطنية لتنظيم قطاعي الطاقة والمياه بشكل فعّال لحماية الفئات الهشة ذوي الدخل المحدود، ذوي الإعاقة، سكان الريف
- النظر في وضع خطة وطنية لمواجهة الإجهاد المائي بما يتماشى مع الهدف السادس لأجندة 2030.
- تعزيز آليات حماية المهاجرين واللاجئين، وتحسين آليات الإنقاذ البحري على طرق العبور نحو مايوت، مع الاهتمام بشكل أكبر بحماية القاصرين والنساء من الاستغلال والابتزاز أثناء الهجرة غير النظامية.

[48] Comoros — Departure Areas Monitoring Tool (DAMT) — Movements to Mayotte (June–December 2025). https://shorturl.at/JanxV

[49] Ibid

جمهورية جيبوتى

جيبوتي دولة ذات نظام حكم جمهوري، يحكمها الرئيس أســماعيل عمر جيلي، ويتولى المجلس الوطني الســلطة التشــريعية وفقا للدســتور ويختص دون غيره باعتماد القوانين وكانت أخر انتخابات تشــريعية قد أجريت في فبراير 2023جري مقاطعتها من معظم أحزاب المعارضة. والسلطة القضائية مستقلة وفقا للمادة 71 من الدستور.

التطورات الأساسية

- أقرّ البرلمان الجيبوتي، خلال جلسة استثنائية عُقدت في 26 أكتوبر 2025، تعديلات دستورية شملت عددًا من المواد الأساسية في الدستور، في خطوة وُصفت بأنها من اهم المراجعات الدســتورية التي شــهدتها البلاد منذ اســتقلالها عام 1977. وصوّت أعضاء البرلمان البالغ عددهم 65 عضوًا بالإجماع لصالح مشروع التعديلات الذي تقدم به 28 نائبًا، وذلك عقب مناقشــات مطولة داخل اللجنة القانونية المختصة.
- في ابريل 2025 وقعت جيبوتي على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضــد النســاء والفتيات: وهي خطوة ســياســية وتشــريعية قوية تمهيداً للتصــديق الكامل عليها وتطبيقها وطنياً. وبذلك تعتبر جيبوتي اول دولة عضــو في الاتحاد الافريقي توقع على هذه الاتفاقية مع نية التصديق عليها[50].

الحق فى الحياة

يكفل دســتور جيبوتي في المادة 10 الحق في الحياة[51] وتعد جيبوتي من بين الدول التي الغت عقوبة الإعدام حيث لا ينص القانون على تطبيق عقوبة الإعدام على أي جرائم سواء في القانون وفي الممارسة العملية لم تطبق العقوبة أيضا[52].

[50] Djibouti Makes History as First Member State to Sign the AU Convention on Ending Violence Against Women and Girls, https://shorturl.at/lGzfi

[51] Article 10, https://bit.ly/40hV64Y

[52] جيبوتي، الوضعية القانونية لعقوبة الإعدام، https://bit.ly/3DQcZOL

كما تعد جيبوتي من الدول التي صادقت على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الهادف الي الغاء عقوبة الإعدام. وتقوم جيبوتي باستمرار بالتصويت على القرارات القاضية بإلغاء عقوبة الإعدام في مجلس حقوق الانسان. مع ذلك واجه المهاجرين في جيبوتي مخاطر عديدة تتعلق بانتهاك الحق في الحياة، حيث اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بان المهاجرين كانوا الأشخاص أكثر عرضة لانتهاك هذا الحق بفضل عصابات التهريب التي تنشط على طول الحدود مع بعد الدول وخاصة مع اثيوبيا.

حرية الرأى والتعبير

يتيح الدستور في المادة 15 حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة. غير ان الممارسات في الواقع، تعكس تدهورًا مقلقًا ومستمرًا في البيئة الإعلامية والفضاء العام. إذ صنّف مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2025 جيبوتي في المرتبة 168 من أصل 180 دولة، في تراجع حاد مقارنة بترتيبها في عام 2024 الذي بلغ 143، وبانخفاض أكثر وضوحًا عن عام 2023 حين احتلت المرتبة 121. ويعكس هذا المسار التنازلي توصيفًا للوضع بأنه خطير للغاية، بما يشير إلى تصاعد القيود المفروضة على الصحفيين ووسائل الإعلام، وتضييق الحيز المتاح لصالح العمل الإعلامي المستقل.[53] ويعزى هذا التدهور، في جانب منه، إلى الإطار المؤسسي والتنظيمي القائم، حيث تخضع وسائل الإعلام العاملة داخل جيبوتي لرقابة مشددة من قبل هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني الجيبوتي (RTD)، بوصفها الجهة التنظيمية الوطنية المسيطرة على قطاع البث.

وتشير التقارير إلى أن دور هذه الهيئة يتجاوز التنظيم التقني ليشمل التحكم في المحتوى وتوجيهه، بما يفضي عمليًا إلى تقييد التعددية الإعلامية واستخدام وسائل الإعلام كأداة لنقل خطاب السلطة، الأمر الذي يقوض جوهر الحق في حرية الرأي والتعبير، ويتعارض مع المعايير الدولية التي تكفل استقلال الإعلام وتنوعه وحمايته من التدخلات التعسفية.[54]

[53] Djiboutian human rights defenders intensify international advocacy amid continued repression, civics, https://2cm.es/1mtMH

[54] Djibouti's new constitution: between longevity in power and the beginnings of socio-political instability, constitution net, https://2cm.es/1mwMs

الرعاية الصحية

تكفل المادة الثانية في القانون رقم 48 لسنة 99 وتعديلاته الحق في الصحة لجميع المواطنين، وفي هذا الإطار عملت جيبوتي على توفير الصحة الجيدة لمواطنيها. وفي 8 يوليو 2025 أطلقت جيبوتي رسميا خطة التنمية الوطنية للفترة 2025-2030، والتي تشكل خارطة طريق استراتيجية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية الوطنية. وتركز الخطة على مجالات رئيسية مثل في مقدمتها الرعاية الصحية. ظلت هناك مشكلة أساسية في توفير الرعاية الصحية حيث تفاوت تقديم الخدمات الصحية بين العاصمة والمناطق الأخرى وهو اضطر السكان المرضي ينتقلون مسافات طويلة للحصول على خدمات صحية.

الحق فى التعليم

وافقت مجموعة البنك الدولي في 5 مايو 2025 على تقديم تمويل إضافي بقيمة 11.35 مليون دولار أمريكي لمشروع "توسيع فرص التعلم في جيبوتي ليرتفع إجمالي ميزانية المشروع إلى 41.7 مليون دولار[55]. ركز هذا الدعم على: زيادة فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) وضمان استمرارية الطلاب في المدارس. إضافة إلى تطوير قطاع رياض الأطفال وتهيئة بيئة تعليمية نوعية في المراحل المبكرة. وأخيرا إدماج الأطفال اللاجئين بشكل كامل في المنظومة التعليمية الوطنية تماشياً مع القوانين الجيبوتية التي تتيح للاجئين حقوقاً مساوية للمواطنين.

رغم الضمانات المرتبطة بالحق في التعليم في جيبوتي، والخطوات المتخذة في عام 2025 بما في ذلك توقيع اتفاقية اطارية في 3 يونيو 2025 من اجل توحيد نُظم التعليم من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية. إلا الأطفال الذين يعيشون في المناطق البدوية وأطفال الشوارع تعرضوا للحرمان من التعليم لقيود هيكلية كنقص المدارس في المناطق الفقيرة

حقوق المرأة

في سياق تعزيز التعاون مع الآليات الإقليمية وفي ابريل 2025 وقعت جيبوتي كأول دولة في الاتحاد الافريقي على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء

[55] مساندة جديدة من البنك الدولي للتعليم وتحسين فرص التعلم في جيبوتي، متاح على الرابط التالي:https://shorturl.at/IR95s

والفتيات، وتعد خطوة سياسية وتشريعية تمهيداً للتصديق الكامل على هذه الاتفاقية.

تنص الفقرة 3 من المادة 1 من الدستور على التزام دولة جيبوتي 'بضمان المساواة للجميع أمام القانون دون تمييز بناءً على أي اعتبارات بما في ذلك التمييز على أساس الجنس. وفي عام 2025 كان هناك تطور إيجابي للغاية حيث الغت التعديلات الدستورية في أكتوبر 2025 النص الدستوري الذي كان يسمح بممارسة ختان الإناث، لتصبح جيبوتي من بين أوائل الدول في منطقة القرن الأفريقي التي تحظر هذه الممارسة من خلال نص صريح في دستورها الساري.

واصلت جيبوتي العمل على مشروع "تعزيز تمكين النساء والفتيات في جيبوتي" بدعم من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة المرأة والأسرة. حيث ركز المشروع على محو الأمية، والتدريب المهني للفتيات، وتمويل التعاونيات النسائية لمساعدتهن على إطلاق أنشطة مدرة للدخل

حقوق الأطفال

يكفل الدستور حقوق الطفل في جيبوتي. وفي الفترة التي يغطيها التقرير استمرت جيبوتي في تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية لضمان حقوق الأطفال حيث وافق البنك الدولي في 11 يوليو 2025 علي منحة بقيمة 2.97 مليون دولار لمساعدة جيبوتي على تعزيز الفرص التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة. ومن اجل مساعدة الأسر من خلال تقديم الدعم للأطفال ذوي الإعاقة منذ بداية رحلة تعلُّمهم. كما شاركت جيبوتي في فبراير 2025 في مؤتمر أقيم في المملكة المغربية لمكافحة عمالة الأطفال. غير انه ظلت هناك عقبات مختلفة

زواج الأطفال: الحد الأدنى للزواج هو 18 عامًا لكن المادة 14 من قانون الطفل تسمح بزواج الأطفال قبل سن 18 عامًا دون حد أدنى للسن إذا سمح بذلك ولي الأمر أو القاضي. وهو ما يجعل هذه الظاهرة مستمرة في جيبوتي.

العقاب البدني للأطفال: وثقت تقارير عديدة استمرار ممارسات العقاب البدني للأطفال غير محظور بموجب القانون في سياق متصل اكدت لجنة حقوق الطفل في ملاحظتها الختامية على مراجعة جيبوتي في يونيو 2022 إن دراسات استقصائية

خلصـــت ان الأطفال يتعرضـــون لأنواع مختلفة من التأديب الممزوج بالعنف من قبل الاوصياء عليهم وأفراد الأسرة[56]

المهاجرين اللاجئين وطالبى اللجوء

تعكس الوقائع المتعلقة بوضـــع اللاجئين والمهاجرين في جيبوتي حالة من القلق من الاحتجاز التعســـفي وســـوء المعاملة، بما يثير تســـاؤلات جدية حول مدى احترام الضـــمانات الأســـاســـية المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنســـان وقانون اللاجئين. ففي مايو 2025، جرى نقل ثمانية رجال من جنســـيات متعددة، شـــملت كوبا ولاوس والمكسـيك وميانمار وجنوب السـودان وفيتنام، جوًا من الولايات المتحدة إلى منشـأة عسـكرية أمريكية تقع على الأراضـي الجيبوتية، في سـياق إجراءات ترحيل كان يُعتزم تنفيذها لاحقًا إلى جنوب السودان.

وبحســب المعلومات المتاحة، احتُجز هؤلاء الأشـخاص في حاوية شـحن مُعدّلة داخل معسكر "ليمونير"، وهو قاعدة عسكرية أمريكية، في ظروف وصفت بأنها قاسية وغير إنســانية. إذ عانى المحتجزون من درجات حرارة مرتفعة، ونقص في الأدوية الضـــرورية، مع فرض قيود شـــديدة على الحركة، فضـــلًا عن تلوث الهواء داخل مكان الاحتجاز، بما يرقى إلى المعاملة القاســـية أو اللاإنســـانية أو المهينة. ويثير احتجازهم في منشـــأة عسكرية، وفي مكان لا يستوفي الحد الأدنى من معايير الاحتجاز، مخاوف إضافية تتعلق بالشـــفافية وإمكانية الوصـــول إلى آليات الحماية والرقابة المســـتقلة. وفي حين ادعت الســـلطات الأمريكية أن المجموعة المكونة من ثمانية رجال قد أُدينت بارتكاب "جرائم خطيرة" داخل الولايات المتحدة، فقد طعن المحامون الممثلون للمرحّلين، بمن فيهم المحتجزون في جيبوتي، في صحة هذه الادعاءات.

وأكدوا أن العديد، إن لم يكن أغلبية، أفراد هذه المجموعة لا يملكون أي ســـوابق جنائية على الإطلاق، وأن عـددًا منهم دخلوا الولايـات المتحـدة بطرق قـانونيـة، ســـواء عبر تأشـــيرات عائلية أو عمل أو دراســـة، أو بصـــفتهم لاجئين، ما يثير مخاوف جدية بشـــأن الطابع التعسفي لإجراءات الترحيل والاحتجاز. وتشير الوقائع كذلك إلى أن الرجال ظلوا محتجزين تحت إشـــراف مباشـــر من مســـؤولي إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، حيث رافق ثلاثة من مســـؤولي الإدارة المجموعة منذ نقلها من الولايات المتحدة إلى

[56] Ibid, https://bit.ly/3RhaudG

جيبوتي، قبل أن يتولى ضباط إضافيون من الإدارة الإشراف على احتجازهم اعتبارًا من 27 مايو 2025. ويُبرز هذا الوضع إشكاليات قانونية خطيرة تتعلق باحتجاز مهاجرين خارج إقليم الدولة القائمة بالاحتجاز، وفي منشأة عسكرية، دون ضمانات إجرائية واضحة أو سبل طعن فعّالة، بما قد يشكل انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وللحق في الحرية والأمان الشخصي، ولحظر الاحتجاز التعسفي كما تقره المواثيق الدولية ذات الصلة.[57]

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- تسريع إجراءات التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات
- إعادة النظر في سياسات استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء من دول ثالثة مثل الولايات المتحدة الامريكية
- ضرورة وقف أي قيود مفروضة على حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام
- حظر العقاب البدني للأطفال في المدارس وفي جميع المؤسسات المعينة بالطفل
- إعادة النظر في الاستثناءات التي تتيح للقضاة الاذن بزواج الأطفال ما دون 18 عاما

[57] Djibouti: Use of US Military Base for Immigration Detention Purposes Raises Concerns, global detention project, https://2cm.es/1hwor

المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية هي دولة ذات نظام حكم ملكي، يحكمها الملك سلمان ابن عبد العزيز، والحكم فيها لأبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبناء الأبناء، وينُظم ما يعرف بالنظام الأساسي (الدستور) العلاقة بين السلطات في الدولة، وهي السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية.

التطورات الأساسية

- اعتمدت السعودية السياسة الوطنية لتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية في التوظيف والمهنة، والسياسة الوطنية للقضاء على العمل الجبري، في ظل وجود ما يزيد على 15 مليون مقيم أجنبي من أكثر من 60 دولة يزيد على 15 مليون مقيم أجنبي
- انخفضت نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية في عام 2025 الي نحو 7% مقارنة بما يقارب من 12.3% في عام 2016.
- في عام 2025 استمر تنفيذ برنامج خبير، وهو برنامج أطلقته هيئة حقوق الإنسان في السعودية كبرنامج تدريبي متخصص في مجال حقوق الإنسان بالشراكة مع العديد من المختصين والخبراء والجامعات والمنظمات الدولية، ويستهدف البرنامج تدريب العاملين في الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان ويمثل البرنامج خطوة نوعية في تطوير الكفاءات الوطنية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان.

الحق فى الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام

احترمت السعودية الحق في الحياة، ومع الوعود التي أطلقتها السعودية بخصوص الحد من الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الإعدام، الا ان تنفيذ العقوبة ظل ساريا خاصة على جرائم الاتجار بالمخدرات والإرهاب. كما لا تزال المنظومة الجنائية في المملكة تثير عدداً من المخاوف المرتبطة بغياب التقنين الشامل للقواعد الجنائية والإجرائية، إذ لا يوجد في السعودية قانون عقوبات مدوّن بشكل كامل، ولا قانون

موحد للإجراءات الجنائية، الأمر الذي يمنح القضاة سلطة تقديرية واسعة في تحديد الأفعال التي تُعد جرائم والعقوبات المقررة لها، استناداً إلى تفسيراتهم للشريعة الإسلامية والاجتهادات الفقهية. ويؤدي هذا الوضع إلى تفاوت في الأحكام وغياب قدر أكبر من الوضوح واليقين القانوني فيما يتعلق بتحديد الجرائم والعقوبات.

ورغم تأكيد الحكومة السعودية في مناسبات مختلفة التزامها بالمعايير الدولية ذات الصلة، وإعلانها أن عقوبة الإعدام لا تُطبق إلا في "أخطر الجرائم"، مع التوجه نحو حصرها في جرائم القتل وإلغائها بالنسبة للجرائم التي لا يجيز فيها الشرع تطبيق الإعدام، مثل بعض الجرائم المرتبطة بالمخدرات، فإن الممارسة العملية لا تزال تُظهر استمرار إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام في قضايا المخدرات بموجب نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. وتُصنف هذه الجرائم ضمن جرائم التعزير، التي تُترك فيها سلطة تقدير العقوبة للقاضي، بما يشمل السجن أو الجلد أو الإعدام.[58]

وتوثق التقارير أن المملكة العربية السعودية نفذت 347 عملية إعدام خلال عام 2025، شكلت قضايا المخدرات النسبة الأكبر من عمليات الإعدام المنفذة، بواقع نحو 69% من إجمالي الحالات.

وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية، أفادت التقارير بوجود نمط متكرر من الانتهاكات في القضايا المتعلقة بالنساء المحكوم عليهن بالإعدام، من بينها غياب التمثيل القانوني الفعال منذ لحظة التوقيف، وعدم توفير خدمات الترجمة أثناء التحقيق والمحاكمة، إضافة إلى الإخفاق في ضمان الإخطار القنصلي المبكر، وحرمان الأسر من الحصول على معلومات كافية بشأن مصير ذويهن أو تطورات القضايا. كما لفتت التقارير إلى محدودية التدخل الفعال من جانب الدول التي تنتمي إليها الضحايا، الأمر الذي يزيد من هشاشة أوضاعهن ويضاعف من المخاطر التي يوجهنها داخل منظومة العدالة الجنائية.[59]

[58] Death penalty in Saudi Arabia: joint submission to the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, mena rights, https://h1.nu/1vlLX

[59] في مساهمة مشتركة مع منظمات: الأوروبية السعودية تسلط الضوء على أثر سياسات المخدرات على النساء في السعودية https://h1.nu/1pZy3

الافراج عن المحتجزين

أفرجت السلطات السعودية مع مطلع عام 2025، عن قرابة 44 سجين سياسي، وهو ما دفع الكثير من المنظمات إلى مطالبة السلطات السعودية إلى البناء على هذه الخطوة الإيجابية، كما اتجهت منظمات أخرى إلى مطالب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالقيام بدوره في متابعة الأوضاع في المملكة العربية السعودية.[60]

لكن توثق تقارير اطلعت عليها مؤسسة ماعت إن عملية الإفراج عن المحبوسين اقترنت بممارسات تقييدية أخرى على المفرج عنهم، وفي 7 أغسطس 2025 طالبت منظمات بالإفراج عن محمد البجادي، وهو مدافع سعودي عن حقوق الإنسان الذي لا يزال محتجزًا.[61]

الحق في العمل

شهد الربع الأول من عام 2025 سلسلة من التحديثات على نظام العمل السعودي، استهدفت تعزيز مرونة سوق العمل وتطوير الإطار التشريعي المنظم للعلاقات العمالية بما يتفق مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية في السعودية. وشملت هذه التحديثات عدداً من المحاور المهمة، من بينها تنظيم ساعات العمل بحيث لا تتجاوز ثماني ساعات يومياً أو 48 ساعة أسبوعياً، باستثناء ساعات العمل الإضافي، بما يعكس توجهاً نحو مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير المعترف بها دولياً في هذا المجال. كما شملت التعديلات الجديدة تعزيز الحماية القانونية للعمال العاملين لدى المقاولين من الباطن، حيث ألزمت اللوائح أصحاب الأعمال الفرعيين، سواء كانوا أفراداً أو شركات، بمنح العمال الحقوق والمزايا ذاتها التي يحصل عليها عمال صاحب العمل الأصلي، بما يشمل الأجور والمزايا الوظيفية، دون التذرع بانخفاض قيمة التعاقدات أو اختلاف الجهة المسؤولة عن دفع الرواتب. ويُنظر إلى هذه الخطوة باعتبارها محاولة للحد من التفاوت في ظروف العمل وتعزيز مبدأ المساواة بين العمال داخل بيئة العمل الواحدة.[62]

---

[60] على المملكة العربية السعودية أن تفرج عن جميع المعتقلين تعسفياً وأن تخضع للمساءلة من قبل فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الرابط: https://tinyurl.com/28pufjx2

[61] السعودية: الناشط والمحامي محمد البجادي ضحية محاكمة جديدة رغم انتهاء محكوميته منذ عامين، الرابط: https://tinyurl.com/26a298gg

[62] كيف تستعد الشركات السعودية لتحديثات نظام العمل الجديد، سهل للمحاماة، https://h1.nu/1q1eM

في تطور منفصل، استمرت الحكومة في دعم برنامج إعانة الباحثين عن العمل ويهدف برنامج إعانة البحث عن عمل إلى دعم الباحثين عبر تقديم إعانة مالية متناقصة تبدأ بمبلغ 2000 ريال وتستمر لمدة (15) شهراً خلال البحث عن العمل، ويشمل البرنامج مجموعة من خدمات التدريب والتوظيف لمساعدة المستفيدين في الحصول على عمل.

وبالتوازي مع ذلك، واصلت الحكومة السعودية تنفيذ إصلاحات تدريجية على نظام الكفالة التقليدي، الذي ظل لعقود يمنح أصحاب العمل سيطرة واسعة على الوضع القانوني للعمال الوافدين، بما في ذلك الإقامة والتنقل الوظيفي وإجراءات الخروج من البلاد. وبموجب الإطار الجديد، أصبحت العلاقة بين العامل وصاحب العمل قائمة بصورة أكبر على العقد، بما يمنح العمال الوافدين هامشاً أوسع من الحرية والاستقرار القانوني، ويعزز وضوح الالتزامات التعاقدية بين الطرفين. كما أصبح بإمكان العمال الوافدين تغيير وظائفهم دون الحاجة إلى الحصول على «خطاب عدم ممانعة» من صاحب العمل، ولم يعد مطلوباً منهم مغادرة البلاد قبل الانتقال إلى وظيفة جديدة.

كما شهد قطاع العمالة المنزلية بعض الإصلاحات التدريجية، من بينها تسهيل انتقال العمالة المنزلية بين أصحاب العمل دون الحاجة إلى موافقة الكفيل السابق، إضافة إلى فرض آليات أكثر حزما لتنظيم الأجور والعقود، حيث ألزمت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أصحاب العمل بدفع أجور العمالة المنزلية عبر التحويلات البنكية بدلاً من الدفع النقدي، في خطوة تهدف إلى تعزيز الشفافية وضمان توثيق المعاملات المالية وحماية الحقوق التعاقدية للعمال.[63]

علي الرغم من هذه التطورات، لا تزال التحديات المرتبطة بحماية حقوق العمال، وخاصة العمالة المهاجرة والمنزلية، تثير مخاوف كبيرة. ولم تصدق السعودية حتى تاريخه على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين لعام 2011. كذلك، لا تزال جوانب عدة من نظام الكفالة قائمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي يسمح باستمرار بعض أشكال السيطرة لأصحاب العمل على العمال الوافدين. وتكشف أوضاع العمالة المهاجرة في المملكة عن تأخير الأجور وفرض ساعات عمل مفرطة في قطاعات مثل البناء والعمل المنزلي. وفي هذا الإطار، أثارت التقارير

[63] السعودية تحدّث نظام العمل لاستقطاب العمالة الوافدة، إرم، https://h1.nu/1voEv

المتعلقة بمشروعات البنية التحتية العملاقة، وعلى رأسها مشروع مدينة نيوم، مخاوف واسعة بشأن أوضاع العمالة المهاجرة.

وأوضح العمال أنهم اضطروا قبل سفرهم إلى دفع رسوم توظيف مرتفعة تراوحت بين 700 و2700 دولار أمريكي للحصول على فرص العمل، ما دفع بعضهم إلى الاستدانة وتحمل أعباء الديون، رغم أن القانون السعودي يحظر فرض مثل هذه الرسوم على العمال. كما وثقت التقارير تعرض العمال لدرجات حرارة شديدة الخطورة أثناء العمل، حيث أُبلغ عن انهيار عدد من العمال نتيجة التعرض المطول للحرارة المرتفعة. ورغم وجود تشريعات تنظم العمل خلال فترات الحر الشديد، فإن ضعف آليات الرقابة وتدني العقوبات المفروضة على المخالفين يسهمان في الحد من فعالية هذه التدابير. وإضافة إلى ذلك، أشار العمال إلى تدني الأجور، حيث أفاد بعضهم بأنهم كانوا يتقاضون أقل من دولارين أمريكيين في الساعة، وهو ما لا يفي بالحد الأدنى لمتطلبات العيش اللائق[64]

حقوق المرأة

حظي ملف حقوق المرأة وتمكينها باهتمام ملحوظ من المملكة العربية السعودية، وقد لاحظت مؤسسة ماعت استمرار إزالة القيود على حقوق المرأة، وأصبحت النساء وخاصة في العاصمة الرياض وفي جدة يقودن السيارات ويرتدين ملابس لم تكن مسموحًا لهن بارتدائها من قبل. كما روجت تقارير إعلامية للمبادرات التي تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية؛ من خلال تعزيز دورها في تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة[65]. كما ارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا إلى 44% في عام 2025.

وفي هذا السياق، تلاحظ مؤسسة ماعت أن المملكة عززت حضورها الدولي في مجال تمكين المرأة، خاصة في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي، من خلال إطلاق عدد من المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة السعودية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة. وقد انبثقت عن هذه المبادرات برامج ومعسكرات تدريبية متخصصة نفذتها

[64] Saudi Arabia warned over human rights abuses migrant workers face on Riyadh Metro Project, jurist, https://2cm.es/1msBn

[65] اقتصادي / "ريف" تطلق مبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بمختلف مناطق المملكة، على الرابط التالي: https://www.spa.gov.sa/N2191939

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي «سدايا» بالشراكة مع الشركات التقنية العالمية، وأسهمت في تدريب أكثر من 666 ألف امرأة سعودية خلال عام واحد، مع تزويدهن بمهارات متقدمة في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي. وادي ذلك الي تصدر السعودية المرتبة الأولى عالميًا في تمكين المرأة في مجال الذكاء الاصطناعي، وفق مؤشر الذكاء الاصطناعي لعام 2025 بعدما سجلت أعلى نسبة مشاركة للنساء مقارنة بالرجال في وظائف الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تحقيقها أعلى معدل انتشار لمهارات الذكاء الاصطناعي بين النساء على مستوى العالم. ويُظهر هذا التقدم جانبًا من الجهود الرسمية الرامية إلى توسيع مشاركة المرأة في القطاعات الحديثة ورفع حضورها في مجالات الاقتصاد الرقمي والتقنيات المستقبلية.[66]

وفي المقابل، لا تزال بعض التقارير تثير مخاوف جدية بشأن أوضاع النساء داخل دور الرعاية الاجتماعية في السعودية، حيث جمعت تقارير اطلعت عليها ماعت شهادات تصف طبيعة الحياة داخل هذه المؤسسات بأنها قاسية وغير إنسانية. ووفقاً لهذه الشهادات، تتعرض بعض النزيلات لعقوبات بدنية بصورة دورية، ويفرض عليهن تلقي تعاليم محددة بشكل إجباري، كما يمنعن من التواصل مع العالم الخارجي أو استقبال الزيارات في بعض الحالات. وتشير التقارير إلى أن الأوضاع داخل هذه الدور بلغت درجة دفعت إلى وقوع حالات انتحار ومحاولات انتحار بين النزيلات. وتضيف الشهادات أن بعض النساء قد يمضين سنوات داخل تلك المؤسسات دون القدرة على المغادرة إلا بإذن من أسرهن أو أولياء أمورهن، رغم أن الغرض المعلن لهذه الدور يتمثل في توفير الرعاية وإعادة التأهيل للفتيات المتهمات أو المدانات في قضايا مختلفة. كما توثق تقارير ممارسات وصفت بالمهينة، من بينها التفتيش العاري وإجراء اختبارات العذرية عند الوصول، إلى جانب استخدام المهدئات، والتعامل مع النزيلات بالأرقام بدلاً من الأسماء. كذلك أفادت بعض الشهادات بتعرض الفتيات لعقوبات بدنية لأسباب تتعلق بالسلوك الشخصي أو الديني، في ظل بيئة وصفت بأنها تقوم على الترهيب والتخويف.[67]

---

[66] المملكة تعزز ريادتها عالميًا في تمكين المرأة السعودية بالذكاء الاصطناعي، الرياض، https://h1.nu/1q0Lr

[67] Revealed: Saudi Arabia's secretive rehabilitation 'prisons' for disobedient women, the guardian, https://h1.nu/1vkJe

حقوق الأطفال

تلاحظ مؤسسة بتقدير إطلاق الحكومة السعودية عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز حماية الأطفال، خاصة في البيئة الرقمية. فمنذ إطلاق مجلس شؤون الأسرة للإطار الوطني لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي، عملت المملكة على تطوير خطة وطنية تمتد لخمس سنوات، تتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بسلامة الأطفال على الإنترنت، وتهدف إلى تنسيق الجهود الوطنية بين الجهات المعنية من أجل توفير بيئة رقمية آمنة للأطفال، وتمكينهم وأسرهم من الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الرقمية.[68]

كما لاحظت مؤسسة ماعت المبادرات التي تطلقها السعودية لتعزيز حقوق الطفل علي سبيل المثال أُعلن في المملكة العربية السعودية، مبادرة وطنية لتمكين جميع الأطفال في الدولة من المشاركة بأمان على الإنترنت بحلول العام 2028، وذلك خلال منتدى الأسرة الخليجية[69].

وتواصلت هذه الجهود على المستوى الدولي، حيث اعتمد مجلس حقوق الإنسان بالإجماع، خلال دورته التاسعة والخمسين، مشروع قرار قدمته المملكة العربية السعودية استناداً إلى المبادرة العالمية «حماية الطفل في الفضاء السيبراني» التي أطلقتها المملكة، بهدف تعزيز الحماية الرقمية للأطفال على المستوى الدولي، وتحويل أهداف المبادرة إلى خطوات عملية تدعم التعاون الفني وبناء القدرات في هذا المجال. ويعكس هذا القرار حرص المملكة على تعزيز التعاون الدولي لضمان فضاء رقمي آمن وشامل للأطفال، انطلاقاً من مبادراتها المتعلقة بحماية الطفل وأمن الفضاء السيبراني.[70]

في سياق متصل، كان هناك نقاشات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة التي يغطيها التقرير حول افتتاح رياض أطفال داخل مقار العمل الحكومية والخاصة التي تضم أعداداً كبيرة من الموظفين، وذلك بالتنسيق بين وزارة التعليم ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والجهات الأخرى. ويأتي هذا الإجراء في إطار دعم البيئة

[68] وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية يدشن "الإطار الوطني لسلامة الأطفال على الإنترنت" ضمن منتدى الأسرة السعودية، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، https://h1.nu/1q2ct

[69] مبادرة سعودية لضمان أمن الأطفال من الإنترنت بحلول 2028، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/bp7jcvyj

[70] حقوق الإنسان يعتمد قراراً قدمته السعودية لحماية الطفل في الفضاء السيبراني، العربية، https://h1.nu/1vpCw

الأسرية وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأسرية، بما يسهم في توفير رعاية أفضل للأطفال في سنواتهم المبكرة.[71]

وفي المقابل، لا تزال بعض القضايا المرتبطة بحماية حقوق الأطفال تثير مخاوف، لا سيما فيما يتعلق بعقوبة الإعدام بحق الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم مزعومة وهم دون سن الثامنة عشرة. ففي عام 2020، أصدرت المملكة مرسوماً ملكياً يقضي بإلغاء عقوبة الإعدام بحق القاصرين واستبدالها بعقوبة قصوى تصل إلى عشر سنوات في مراكز احتجاز الأحداث. إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى استمرار وجود ثغرات قانونية تسمح عملياً بإصدار وتنفيذ أحكام بالإعدام بحق قاصرين، استناداً إلى التفسيرات القضائية للشريعة الإسلامية، وترك العقوبات ضمن السلطة التقديرية للقضاة، إضافة إلي عدم تحويل المرسوم إلى قانون مقنن وملزم بصورة واضحة.[72]

كما اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير دعت المملكة العربية السعودية إلى الوقف الفوري لعمليات الإعدام المخطط لها أو الجارية بحق أشخاص أدينوا بجرائم يزعم ارتكابها عندما كانوا دون سن الثامنة عشرة. وجاءت هذه الدعوات عقب تنفيذ حكم الإعدام بحق أحد الأشخاص في 21 أغسطس 2025، في قضية أثارت مخاوف كبيرة، خاصة في ظل ما أفادت به التقارير من عدم إبلاغ أسرته مسبقاً بموعد تنفيذ الحكم، حيث علمت العائلة بوفاته من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. واعتبرت التقارير أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً للحق في الحياة، مؤكدة أن تنفيذ عقوبة الإعدام بحق أشخاص كانوا أطفالاً وقت ارتكاب الجرائم المزعومة يشكل حرماناً تعسفياً من الحياة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.[73]

الأشخاص ذوو الإعاقة

تشهد المملكة تحولاً تدريجياً في طريقة تعاملها مع قضايا الإعاقة، حيث بدأت بالانتقال من النموذج الطبي التقليدي القائم على التشخيص والرعاية المحدودة، إلى نهج أكثر شمولاً يستند إلى الحقوق والدمج المجتمعي، ويركز على البيئة المحيطة بالفرد من ذوي الإعاقة ومدى قدرته على المشاركة في الحياة العامة، وليس فقط على حالته الصحية. ويتماشى هذا التوجه مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وكذلك مع

[71] السعودية.. السماح بافتتاح روضات أطفال في مقرات العمل، العربية، https://h1.nu/1q2eY

[72] Saudi Arabia's Legal System Targets Children: Jalal Labbad Executed, ADHRB, https://h1.nu/1pZ12

[73] Saudi Arabia must halt executions of persons convicted for offences committed as minors: UN experts https://2cm.es/1msJx

الالتزامات الدولية المرتبطة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن معدل انتشار الإعاقة في المملكة يبلغ نحو 5.1%، وهي نسبة تقل عن المتوسط العالمي. ومن بين ما يقارب 1.35 مليون مستفيد من الخدمات المرتبطة بالإعاقة، جرى تسجيل أكثر من 850 ألف شخص لدى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، حيث يحصلون على خدمات اجتماعية.

وضمن تطوير منظومة الدعم لذوي الإعاقة أطلقت المملكة نموذجاً جديداً لتقييم الإعاقة يستند إلى أفضل الممارسات الدولية. ويغطي هذا النموذج ست مجالات أساسية تشمل الحركة، والإدراك، والرعاية الذاتية، والأنشطة الحياتية، والمشاركة المجتمعية، بما يتيح صورة أكثر شمولاً لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بالنظام السابق الذي كان يركز بصورة ضيقة على التشخيص الطبي فقط. ويُتوقع أن يسهم هذا النظام المطور في تحسين دقة وعدالة تقييمات الإعاقة، بما يساعد على توجيه الدعم المالي والخدمات بصورة أكثر ملاءمة لاحتياجات المستفيدين، فضلاً عن تعزيز كرامتهم ودمجهم في المجتمع.

كما يُنتظر أن يرفع هذا التوجه من كفاءة العاملين في القطاع الاجتماعي، ويحسن معايير التدريب والتأهيل المهني للعاملين في مجال الإعاقة. في سياق متصل تلقى نحو 250 أخصائياً اجتماعياً سعودياً تدريباً متخصصاً للعمل كمقيّمين ومشرفين على الأشخاص ذوي الإعاقة، فيما لا يزال نحو 400 أخصائي آخر بحاجة إلى التدريب. كما أنشأت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية منصة تعليم إلكتروني تتضمن برامج ووحدات تدريبية تهدف إلى ترخيص واعتماد المشرفين والمقيّمين، إلى جانب تضمين آلية للشكاوى والإنصاف ضمن نموذج التقييم، بما يتيح معالجة أوجه القصور والاستجابة للمشكلات التي قد تواجه المستفيدين.[74]

ورغم هذه التطورات، لا تزال التحديات المرتبطة بالإدماج الاقتصادي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة قائمة بصورة واضحة، حيث تشير البيانات إلى انخفاض معدلات مشاركتهم في سوق العمل مقارنة بغيرهم. ففي المملكة العربية السعودية، لا تتجاوز نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة 14%، مقارنة بنحو 84.6% بين الأشخاص غير ذوي الإعاقة، وهو ما يعكس استمرار وجود فجوة كبيرة في فرص التوظيف والاندماج الاقتصادي. وتكشف الدراسات المتعلقة بسوق العمل عن استمرار عدد من التصورات السلبية والتحديات المؤسسية التي تحد من توظيف الأشخاص ذوي

[74] Saudi Arabia's new approach to disability: Inclusive, holistic, and future-ready, world bank blogs, https://h1.nu/1pYE4

الإعاقة. فمن بين أبرز المخاوف التي يبديها أصحاب العمل مسألة التكاليف المرتبطة بتوفير التسهيلات المعقولة داخل بيئة العمل، خاصة في ظل الالتزامات القانونية المفروضة بهذا الشأن، إلى جانب الاعتقاد بوجود نقص في المهارات أو الخبرات، أو مخاوف تتعلق بالإنتاجية والالتزام الوظيفي.

كما تشير بعض الدراسات إلى استمرار وجود تصورات نمطية سلبية بشأن قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الاندماج داخل بيئة العمل، أو طبيعة تفاعلهم مع العملاء وزملائهم، حيث يرى بعض أصحاب الأعمال أن هؤلاء الموظفين قد يعتمدون بشكل مفرط على الآخرين أو يؤثرون على سير العمل. كذلك تتكرر المخاوف المتعلقة بالحضور والانضباط الوظيفي، رغم أن دراسات أخرى تشير إلى أن العديد من الموظفين ذوي الإعاقة يتمتعون بمعدلات حضور والتزام مرتفعة. وتعكس هذه التباينات استمرار الحاجة إلى رفع الوعي المؤسسي وتعزيز المعرفة بالممارسات الشاملة في التوظيف، بما يضمن إزالة الحواجز الاجتماعية والمهنية التي تحد من المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والمجتمع بصورة عامة.[75]

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- دراسة حصر الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الإعدام وقصر العقوبة على الجرائم الأشد خطورة
- دراسة اصدار قانون مُوحد للإجراءات الجنائية
- النظر في التصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين لعام 2011.
- استكمال الإصلاحات القانونية التي أدخلت على نظام الكفالة
- إزالة التحديات والعقبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول الي فرص العمل

[75] Employers' perceptions of hiring individuals with disabilities in Saudi Arabia: attitudes, concerns, and practices, nature, https://h1.nu/1pYXN

السودان

التطورات الأساسية

- دخل مسلحون تابعون للدعم السريع في 26 أكتوبر 2025 مدينة الفاشر، ليقدموا على أبشع المجازر والجرائم التي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وافضت هذه المجازر إلى نزوح الاف المدنيين
- في 15 مارس 2025 اودعت السودان خارطة طريق لإنهاء الحرب والتمرد لدى الأمم المتحدة ثم قدمت السودان مبادرة حكومة الأمل للسلام بتاريخ 22 ديسمبر2025 إلى مجلس الأمن غير ان المبادرتين لا يزال يتعثر تطبيقهما

الحق فى الحياة

وثقت مؤسسة ماعت مقتل 30 ألف مدني من قبل قوات الدعم السريع منذ بداية الحرب واصابة أكثر من 90 ألف أخرين، وهذه الأرقام قد تكون اعلي من ذلك بكثير نظرا لإنه يصعب التحقق من جميع القتلى بسبب ظروف الحرب. وتذهب بعض الاحصائيات إن الأرقام السابقة تصل إلى 150 ألف إذا اضفنا المدنيين الذين توفوًا بسبب الآثار غير المباشرة، بما في ذلك المجاعة والامراض التي ارتفعت معدلاتها نتيجة الحرب.

ولا تشمل هذه الأرقام التقديرية بكل حال القتلى المدنيين في الفاشر، فبحسب تقارير أطلعت عليها مؤسسة ماعت فإن الثلاثة أسابيع اللاحقة لسيطرة الدعم السريع على الفاشر قتل فيها 60 ألف شخص من قبل هذه الميلشيات المسلحة التابعة للدعم السريع[76]. وهو ما يهُدر أسمي حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة الوارد في كافة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تتشدق الميلشيا باحترامها لها.

تنوعت الإصابات التي تعرض لها المدنيون ما بين الإصابات المباشرة والتي أفضت إلى جروح بالغة الخطورة او بتر في الارجل بالإضافة إلى حروف وبعض الإصابات خلفت

[76] RSF massacres left Sudanese city 'a slaughterhouse', satellite images show, https://shorturl.at/w6MhJ

عاهات مستديمة. وتنوعت اشكال استهداف المدنيين بين الاستهداف بالطيران المسير أو إطلاق النار العشوائي او الإعدامات الميدانية الجماعية.

حرية الصحافة

ألقت وقائع الحرب بظلال سلبية على الصحفيين في السودان بشكل شمل انتهاكات من بينها الترهيب والتهديد والقتل والنهب والتدمير والإغلاق ومداهمة المنازل من قبل مليشيا الدعم السريع، وهو ما جعل السودان وخاصة مناطق سيطرة الدعم السريع أحد أخطر دول العالم بالنسبة للصحفيين، منذ الحرب؛[77] إلى جانب تدمير الحرب 90% من البنية التحتية الإعلامية وفقدان ما يُقدر بألف صحفي وظائفهم.

لقد سادت انتهاكات بحق الصحفيين حتى قدرتها بعض الأرقام التقديرية بنحو 393 حالة انتهاك مباشر ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال الفترة بين أبريل 2023 ومايو 2024، ومن انتهاكات الحق في الحياة بالقتل والاغتيال، قتلت مليشيا الدعم السريع ما يقارب 15 صحفياً خلال أبريل 2023 حتى ديسمبر 2025،[78] كان أبرزها ما وقع في 27 نوفمبر 2025؛ حيث قتلت مليشيا الدعم السريع مدير مكتب وكالة الأنباء السودانية في مدينة الفاشر غرب السودان وأعدموه وذلك برفقة أخيه، نظرا لرصده وتوثيقه ممارسات الدعم السريع في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور قبل اختفائه خلال سيطرة قوات الدعم السريع في أكتوبر 2025.

وفي 3 أكتوبر 2025، قتلت ميلشيا الدعم السريع مقدم برامج ومحرر في إذاعة الفاشر الحكومية، بها في غارة جوية بطائرة مسيرة استهدفت منزله في مدينة الفاشر المحاصرة، عاصمة ولاية شمال دارفور لكونه كان من أبرز الأصوات الإعلامية في الفاشر.[79] بالإضافة إلى ذلك في 18 مايو 2025؛ قتلت ميلشيا الدعم السريع صحفي مستقل معروف باسم "الشيخ"، كان يغطي حرب السودان على صفحته على فيسبوك، وذلك في هجوم بطائرة مسيرة في منطقة البوتنا في المنطقة الشرقية الوسطى من السودان أثناء تغطيته لحدث نظمته قوات درع السودان.[80] وفي 2 مايو 2025؛ قتلت

[77] Sudan Tribune, Journalists under attack, media devastated amidst Sudanese conflict, may 2024, https://sudantribune.com/article285195/

[78] CPJ, Sudan's Rapid Support Forces kill 3 state TV journalists and their driver in drone strike, March 21, 2025, https://bitl.to/4FuQ

[79] Sudanese journalist killed in El Fasher drone attack, October 14, 2025, https://bitl.to/5Wdl

[80] UNESCO Director-General condemns the killing of photojournalist Al-Shiekh Al-Samany Saadaldyn Mousa Abdulla in Sudan, 22 August 2025, https://bitl.to/5Wdn

مذيعاً في إذاعة غرب كردفان، ومراسلاً لمؤسسة الإذاعة الوطنية السودانية المملوكة للدولة وإذاعة بلادي 96.6 FM المستقلة، في بلدة النهود الصحراوية في محافظة غرب كردفان جنوب وسط البلاد.. [81]. في 21 مارس 2025؛ قتلت ثلاثة صحفيين من شبكة التلفزيون السودانية الحكومية وسائقهم في غارة جوية بطائرة مسيرة نفذتها مليشيا الدعم السريع أثناء تغطية الصحفيين تقدم القوات المسلحة السودانية في القصر الجمهوري وسط الخرطوم.[82]

اللافت ان الانتهاكات بحق الصحفيين لم تقف عند القتل، لكنها تضمنت أيضا انتهاكات الخطف والاحتجاز ومداهمة المنازل، ولعل أبرز تلك الانتهاكات ما وقع في 2025؛ فمنذ أبريل 2023 حتى سبتمبر، وثقت الأرقام ست حالات اغتصاب لصحفيات، أربع منها في الفاشر.[83] إضافة إلي الأعمال الانتقامية والاختطاف والاعتقال القسري، ففي 26 أكتوبر 2025اعتقلت مليشيا الدعم السريع مراسًلا من الفاشر بتهم تتعلق بإهانة السمعة" في تغطيته الصحفية للأحداث بمدينة الفاشر، حيث وثقت مقطع فيديو بثته الدعم السريع لحظة اعتقاله أثناء محاولته الخروج من الفاشر،[84]في أواخر يوليو 2025، اقتادت مدير لمحطة راديو دارفور 90.3 المحلية، من سوق أردیبة في الجنينة، غرب دارفور لأسباب غير معروفة، ونقلته في أغسطس 2025 من مركز احتجاز إلى سجن داغريس، جنوب غرب نيالا في جنوب دارفور، حيث لا يزال هناك دون توجيه أي تهم رسمية إليه.[85]تتعارض الانتهاكات التي واجها الصحفيين في مناطق سيطرة ميلشيات الدعم السريع، بشكل أساسي مع الحق في الحياة الوراد في المادة 3من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تزعم ميلشيا الدعم السريع باحترامهما. كما تتقاطع سلامة الصحفيين ومكافحة إفلات من العقاب في الممارسات التعسفية ضدهم مع ضمان مع مبادئ وأحكام خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

---

[81] Journalists targeted amid Sudan's war: stories from the ground, Oct 25, 2025, https://bitl.to/5Wdo

[82] Al-monitor, Sudan war at 'turning point' but no end in sight: analysts, Mar 24, 2025, https://bitl.to/4FuT

[83] *https://bitl.to/5Wbv*

[84] متاح على الرابط التالي، *https://bitl.to/5Wbr*

[85] "Hunted, raped, starved": CPJ's chilling report on journalists in Sudan's El Fasher, October 02, 2025, https://bitl.to/5Wdp

الحرمان من الحرية

تم اســتهداف المدنيين إمّا بالقتل أو بالحرمان من الحرية عبر الاحتجاز المطوّل. وقد نفّذت مليشيا الدعم السريع عمليات الاعتقال والاحتجاز القسري والاختفاء القسري كجزء من ســياســة منهجية هدفت إلى فرض الســيطرة وبثّ الإرهاب والترويع بين الســكان المدنيين. وتنوّعت هذه الممارســات بين الاعتقال التعســفي، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي خارج نطاق القانون.

فيما يخص الاحتجاز التعسفي، أقدمت مليشيا الدعم السريع على احتجاز أعداد كبيرة من الجنود النظاميين، والسياسيين، والناشطين، ورجال الأعمال. ففي ديسمبر 2025، وثّقت الإحصائيات احتجاز المليشيا لأكثر من 19,000 شخص في سجني داغريس وكوبر بمدينة نيالا، إلى جانب مراكز احتجاز أخرى في إقليم دارفور. وبيّنت الإحصــائيات أن من بين المحتجزين أكثر من 5,000 مدني، من بينهم ســياســيون وصــحفيون، و73 من المهنيين الطبيين، حيث جرى اعتقال معظمهم في ولايتي الخرطوم ودارفور.

كما تشمل قائمة أفراد القوات النظامية المحتجزين 3,795 جندياً من القوات المسلحة السودانية، و4,270 ضابط شرطة، و544 عنصراً من جهاز الاستخبارات، إضافة إلى عدد غير محدد من أفراد القوات المســاندة. وأفادت التقارير بأن المحتجزين يعيشــون في ظروف احتجاز رديئة ومزرية، تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير النظافة، والعزل الطبي، وتوفير الغذاء ومياه الشــرب النظيفة، الأمر الذي أدى إلى انتشــار واســع للأمراض المعدية. وقد وصــلت معدلات الوفيات إلى حد وفاة ما لا يقل عن أربعة محتجزين أســبوعياً نتيجة الإهمال الطبي وعدم القدرة على الوصــول إلى الخدمات الصــحية والمستشفيات.[86]

الاختفاء القسرى

لم تكن ممارسـات الاختفاء القسـري مقتصـرًا فقط على الرجال في السـودان ولكنها اسـتهدفت أيضـا النسـاء والفتيات والأطفال وتخلف ممارسـات الاختفاء القسـري للنســاء والفتيات اثار خطيرة على ذوي الضــحايا حيث تكون النســاء هي المعيل الأسـاسـي للأسـرة لإن الرجال قد يكونوا قد توفوا في الحرب. وقد أطلعت مؤسـسـة

[86] Sudan tribune, Sudanese doctors say RSF holding 19,000 in Darfur prisons, 10 December 2025, https://sudantribune.com/article/308004

ماعت على تقرير تفيد بإن الدعم الســريع والميلشــيا الموالية تورطت في أكثر من 280 حالة اختفاء قســري واختطاف نســاء وفتيات وأطفال في جميع أنحاء الســودان. منذ بداية الحرب وحتى نهاية يوليو 2025

الحق فى الصحة

بحسب الاحصائيات تعرضت مدينة الفاشر للعديد من الهجمات علي القطاع الصحي التي كانت تكشف نمط ممنهج يرقى إلى التدمير المتعمد لقطاع الرعاية الصحية وتجفيف مقومات البقاء وفرض الموت البطيء عبر الحصار والحرمان من العلاج ومنذ يناير 2025، جرى توثيق تعرض 41 مرفقًا صحيًا لهجمات مباشرة، بينها مستشفيات ومراكز علاج تغذية وقتل نحو 46من العاملين الصحيين في الفاشر على غرار تدمير المركز الصحي العلاجي في مخيم أبو شوك في يناير 2025 الذي حرم آلاف الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من العلاج أو قصف مستشفى الفاشر، الأمر الذي أسفر عن مقتل 12 شخصاً وإصابة 17 آخرين بينهم طبيبة وكادر تمريض أو قصف مستشفى السعودي للولادة في أواخر أكتوبر؛ حيث قتل نحو 460 مريضاً ومرافقاً، وترك أكثر من 6,000 امرأة حامل لا يزلن محرومات من الرعاية الصحية،[87] وخلال الهجوم، وثقت صور الأقمار الصناعية آثارًا واضحة لجثث بشرية وبقع دماء داخل وحول المستشفى مع تدمير سيارات وإغلاق طرق رئيسية، بما منع إسعاف الجرحى أو نقل المرضى. [88]

التعليم

بحسب لجنة المعلمين السودانيين، فإن عدد التلاميذ خارج المدارس يفوق 8 ملايين طفل في السودان، واصفة ما يحدث في قطاع التعليم بـ "الكارثة". كما تؤدي ممارسات تجنيد الأطفال من قبل قوات الدعم السريع إلي واحدة من أخطر التداعيات على المدى الطويل، وهي الانقطاع عن التعليم[89]، فالأطفال الذين يتم استقطابهم للقتال أو للخدمة في صفوف القوات المسلحة يُجبرون على ترك مقاعد الدراسة، ليُحرموا من حقهم الأساسي في التعليم، ويُضاف إلى ذلك أن استغلال المدارس كمراكز للتجنيد أو كنقاط عسكرية يسهم في تعطيل العملية التعليمية ويُفقد آلاف الأطفال بيئة آمنة

[87] Sudan: Starvation and mass killings of civilians ravage El Fasher amid international inaction, 16 Oct 2025, https://bitl.to/5We2

[88] Satellite imagery matched to Sudan's El-Fasher shows the brutality of a massacre-Tue 11 Nov2025- https://n9.cl/1bhc1

[89] More than three quarters of Sudan's children out of school as new academic year begins, https://tinyurl.com/bdwcn9c5

للتعلم، وقد أكدت تقارير أن العديد من الأطفال في السودان بما فيهم الأطفال المجندين لم يتمكنوا من العودة إلى مدارسهم، الأمر الذي يضاعف من أزمة الانقطاع عن التعليم في السودان والتي طالت بالفعل أكثر من 17 مليون طفل.[90]

ولا يمثل هذا الانقطاع خسارة أكاديمية فقط، بل هو انتهاك صريح لحقوق الطفل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، كما أنه يعرّض هؤلاء الأطفال لمستقبل غامض محاط بالفقر والتهميش وضعف فرص العمل، وإلى جانب ذلك، يؤدي حرمانهم من التعليم إلى تفاقم المعاناة النفسية والاجتماعية، إذ يفقدون الشعور بالأمن والاستقرار، وتنقطع الروابط الاجتماعية التي تمثلها المدرسة باعتبارها فضاءً للحماية والدعم النفسي والاجتماعي.وينص البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة على عدم أحقية الجماعات المسلحة باستخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة في أي حال من الأحوال ودعا هذا البروتوكول الدول إلى معاقبة هذه الممارسات جنائياً. وتضاف أطراف النزاع التي تُجند وتستخدِم الأطفال من قبل الأمين العام، في قائمة العار التي يصدرها سنوياً للأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أثناء النزاع، ويتعارض تجنيد الأطفال مع القاعدة 136 من القانون الإنساني العرفي.

الحق فى السكن

خلفت اشتباكات الحرب في السودان أسرع وأكبر أزمات النزوح والتشريد القسري في العالم حتى طالت نحو 14 مليوناً نازحاً قسرياً وفاراً من القتال بما يزيد عن 25% من سكان السودان البالغين عن 51 مليون نسمة ما بين نازح داخلي ولاجئ إلى البلدان المجاورة، وهو ما يعد تداعياً بالغ الخطورة على المدنيين وحقوقهم في السكن والمأوى الملائم، وحتى ديسمبر 2025، تسببت الحرب الراهنة في نزوح أكثر من 9.5 مليوناً نازحاً داخلياً في 10.929 موقعاً في 185 منطقة، موزعة على جميع ولايات السودان 91 وعلى وجه الخصوص، تعرض سكان الفاشر لانتهاكات التشريد والطرد القسري من منازلهم

[90] Sudan: War Disruption to Education Puts Children At Risk of Becoming a 'Lost Generation', AllAfrica, 7 July 2025, https://allafrica.com/stories/202507080009.html

[91] UN, Sudan war: Women endure starvation, rape and bombs fleeing El Fasher, 11 November 2025, https://news.un.org/en/story/2025/11/1166327

مع فرض مليشيا الدعم السريع حصارها وقيامها بأعمال القتل والانتقام وحرق المنازل وتدميرها،92فقد نزح أكثر من 107 ألف من سكان الفاشر هروباً من عمليات القتل الجماعي خلال الفترة بين 26 أكتوبر و30 ديسمبر 2025.

حقوق المرأة

تصاعدت انتهاكات حقوق المرأة خلال فترة الحرب؛ حيث تعرضت أكثر من 12 مليون امرأة وفتاة سودانية لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان في كافة أنحاء السودان،[93]كما انتشرت ممارسات العنف الجنسي ضد النساء، وبحسب التقارير التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت فإن " نساء سودانيات يتعرضن للاغتصاب كل ساعة" وما يزيد من المعاناة إن النساء اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنسي يعانين أيضاً من صعوبة الوصول إلى رعاية الأمومة والتغذية والسلع الأساسية. وفي مدينة الفاشر، على وجه التحديد انتشرت انتهاكات الاتجار بالنساء سواء من خلال الاستغلال والاستعباد الجنسي والزواج القسري والاسترقاق وبيعهم في أسواق العبيد على غرار ما جرى توثيقه خلال الفترة من 26 أكتوبر حتى 16 نوفمبر 2025؛ حيث وقعت نحو 32 حالة اغتصاب لفتيات بمدينة الفاشر؛ حيث جرى بعضها داخل الفاشر أثناء هجوم مليشيا الدعم السريع على الفاشر. [94]وتُخالف هذه الانتهاكات الفقرة 2(ه) من المادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف والتي تحظر صراحة" الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة والاغتصاب والاكراه الدعارة واية صورة من صور هتك العرض ".

حقوق الطفل

ظل الأطفال السودانيون مُحاصرين في واحدة من أخطر البيئات في العالم؛ حيث يواجهون ظروف المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الحاد، والنزوح، وانعدام فرص الحصول على التعليم وممارسات التجنيد. وفي الفاشر، تعرّض نحو 130 ألف طفل من أصل 260 ألف من سكان الفاشر المحاصرين من قبل مليشيا الدعم السريع لأكثر من 18 شهراً لانتهاكات جسيمة في الحق في الحياة والغذاء والصحة ، وخلل الفترة من مايو 2025 حتى أغسطس 2025، سجلت الفاشر وحدها أكثر من 1.100 حالة انتهاك حقوقي ضد

[92] UN says Sudan's El-Fasher a 'crime scene' in first access since RSF capture, 30 Dec 2025, https://bitl.to/5Wdv

[93] *RW, Sudan: Experts denounce systematic attacks on women and girls, 14 May 2025, **https://bitl.to/5Vhm***

[94] TRT Afrika, nineteen women suffer RSF gender abuse in northern Sudan, medics say, December 7, 2025, https://bitl.to/5XMU

الأطفال نتيجة القصف والهجمات المباشرة على الأحياء السكنية ومخيمات النزوح والأسواق، كما تعرض نحو 23 طفل لحالة اغتصاب وعنف جنسي، إضافة إلي حالات اختطاف وتجنيد قسري واستخدام للأطفال من قبل جماعات مسلحة ومعاناة نحو 6.000 طفل لخطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد، كما عطلت هجمات الدعم السريع على 35 مرفق صحي و6 مدارس في الفاشر حق هؤلاء الأطفال في الصحة والتعليم.[95]

كما افضت ممارسات تجنيد الأطفال إلي واحدة من أبرز التداعيات الفورية لتجنيد الأطفال من قبل قوات الدعم السريع هو ارتفاع معدلات تعرضهم للقتل في ساحات القتال، إذ يزج بهؤلاء الأطفال غالبًا في الصفوف الأمامية للمعارك دون تدريب كاف أو تجهيز مناسب، ما يجعلهم أهداف سهلة للنيران المباشرة والقصف العشوائي، ويفقد كثير من الأطفال المجندين حياتهم خلال أسابيع قليلة من انخراطهم في العمليات العسكرية، وهو ما يرتبط مباشرة بحداثة سنهم وقلة خبرتهم وعدم قدرتهم على اتخاذ تدابير وقائية في بيئة قتالية شديدة الخطورة، وقد أشار مسؤولون سودانيون إلى أن آلاف الأطفال الذين جندتهم قوات الدعم السريع قد لقوا حتفهم منذ اندلاع الحرب، حيث قُدر أن أكثر من 3,000 طفل مجند قتلوا أثناء العمليات القتالية فقط حتى منتصف عام 2025، وهو رقم يكشف عن الكلفة البشرية التي يدفعها هؤلاء الأطفال نتيجة تجنيدهم القسري والزج بهم في أدوار قتالية تتجاوز قدراتهم الجسدية والنفسية.[96] ومن هذه الخسائر الفادحة في الأرواح يمكن استنتاج أن الأطفال الذين ينجون من الموت كثيرًا ما يتعرضون لإصابات بليغة وإعاقات دائمة نتيجة مشاركتهم المباشرة في القتال أو تكليفهم بمهام عالية الخطورة، مثل حمل السلاح في الصفوف الأمامية أو نقل الذخيرة والمؤن في مناطق الاستهداف العسكري، وبسبب ضعف خبرتهم وحداثة سنهم يصبحون أكثر عرضة للإصابات مقارنة بالمقاتلين البالغين، حيث يُستهدفون مباشرة في الاشتباكات أو يسقطون ضحايا

[95] Sudan: 'Devastating tragedy' for children in El Fasher after 500 days of siege- 27 August 2025- https://n9.cl/bsnlp3

[96] مرجع سابق، https://tinyurl.com/4wxz6r4e

للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وهذه الإصابات لا تقف عند حدود الجسد فحسب، بل تمتد لتُشكّل بداية لمسار طويل من المعاناة الاجتماعية والنفسية، إذ يُحرم الأطفال المصابون من فرص الاندماج الطبيعي في مجتمعاتهم، ويصبحون عبئًا مضاعفًا على أسرهم التي تعاني أصلًا من النزوح والفقر.

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- ندعو الدول العربية للضغط على ميلشيا الدعم السريع من أجل الافراج الفوري عن جميع الصحفيين المحتجزين في مراكز احتجاز الدعم السريع
- نشجع الدول العربية على تصنيف ميلشيا الدعم السريع كجماعة إرهابية حيث تستوفي هذه الميلشيا في الوقت الحالي جميع المعايير لتصنيفها كجماعة إرهابية نتيجة الجرائم المرتبكة ضد المدنيين
- نشجع الدول العربية شمول العقوبات الدولية لكافة الشخصيات العسكرية المتورطة لدي الدعم السريع لمسؤوليته المباشرة عن قتل آلاف المدنيين
- ندعو الدول العربية الي التعاون مع السودان على المستوي الدولي من خلال إدانة ممارسات وتصرفات ميلشيات الدعم السريع ودعم ملاحقة قادة هذه الميلشيات امام المحكمة الجنائية الدولية

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة يحكمها احمد الشرع بعد تعيينه من قبل إدارة العمليات العسكرية السورية في 29 يناير 2025 لقيادة سوريا عبر مرحلة انتقالية تمتد لخمس سنوات

التطورات الأساسية

- في 13 مارس 2025 استبدلت الإدارة السورية الحالية الدستور السوري بإعلان دستوري مؤقت مع وعود بدستور جديد
- في 10 مارس وقّع أحمد الشرع ومظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية اتفاقًا لدمج المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرقي سوريا في الحكومة السورية. غير ان الاتفاق لم ينفذ بالكامل حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير
- شهدتْ حالة حقوق الإنسان في سوريا في عام 2025 موجتين من العنف واسع النطاق ضد المدنيين، كانت الاولي قد وقعت ضد المجتمع العلويّ في محافظات حمص وحماة واللاذقية وطرطوس في مارس 2025، وموجة عنف ضد المجتمعات الدرزية والبدوية في السويداء عقب العنف. وقد تسببت عمليات القتل المستهدفة والتعذيب والتدمير أو السيطرة على الممتلكات، بالإضافة إلى خطاب الكراهية المنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، بحالة من انعدام ثقة تجاه الحكومة السورية الجديدة بين المجتمعات المتضررة. الا إن الحكومة أعلنت التزامها لمحاسبة الجناة.
- في عام 2025، توسعتْ إسرائيل في احتلال أراضي الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى استمرار النزاعات المسلحة مع داعش، والفصائل المسلحة الدرزية المتحالفة مع الشيخ الهجري في السويداء، بالإضافة إلى المسلحين الموالين للحكومة السابقة.

الحق فى الحياة

لا يزال الحق في الحياة يُنتهك في سوريا جراء انتشار ممارسات العنف في الفترة التي يغطيها التقرير. ولا تزال الذخائر المتفجرة تحصد الأرواح وتسبب في خسائر بشرية فادحة وسجلت سوريا في أكتوبر 2025 فقط 16 حادثاً افضت إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 19 آخرين، من بينهم ستة أطفال. وقُتل منذ يناير 2025 وحتى نهاية ديسمبر 2025 ما يقارب من 600 شخصاً وأصيب أكثر من 800 آخرين، ثلثهم تقريباً من الأطفال، في حوادث ناجمة عن تفجير ذخائر متفجرة.

في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2025، وثقت مؤسسة ماعت أيضًا عمليات قتل خارج نطاق القانون، نفذتها قوات الأمن الحكومية في سياق عمليات التمشيط، وعلى الحواجز، وخلال مداهمات المنازل في محافظات حمص وحماة وطرطوس واللاذقية. وفي واقعة محددة هاجمت عناصر من قوات الأمن في يوليو 2025 عائلة في قرية الشيخ بدر في طرطوس ما أفضى الي مقتل اثنين مدنيين واصابة ثلاثة اخرين، ولم ترد تقارير عن محاسبة الجناة في هذه الواقعة.

الاحتجاز التعسفى

وثقت تقارير موثوقة أحد عشر حالة وفاة أثناء الاحتجاز في الفترة من يناير الي أكتوبر 2025، وأفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا بإن 23 حالة وفاة إضافية أثناء الاحتجاز خلال عام 2025 [6] وأعلنت الحكومة عن تحقيق في أربع من هذه القضايا. في المقابل أكدت الحكومة وجود 21 حالة وفاة في الاحتجاز في سجن حمص المركزي، وسجن حماة المركزي، وسجن دمشق المركزي، وعزت حالات الوفاة لأسباب طبيعية. في 6 مارس 2025 أُلقي القبض على 25 رجلًا علويًا على الأقل من بينهم مدرّس متقاعد، وطالب، وميكانيكي من منازلهم في حي القدم، بدمشق، بدون مذكرات اعتقال وبدون اخطار اسرهم بمكان وجودهم. اجمالا كان هناك أكثر من 1208 حالة احتجاز واعتقال تعسفي في سوريا خلال عام 2025، بينهم 90 طفلًا و70 سيدة.

احترام حقوق الإنسان فى سياق مكافحة الإرهاب

تلاحظ مؤسسة ماعت أن الإدارة السورية الحالية اتخذت بعض الخطوات الإيجابية المرتبطة بإصلاح المنظومة القانونية والمؤسسية التي استخدمت سابقاً في إطار مكافحة الإرهاب، ففي مارس 2025 تضمن الإعلان الدستوري السوري إلغاء الآثار المترتبة على الأحكام الصادرة عن محكمة الإرهاب التي استخدمت خلال السنوات

الماضية ضد معارضين ونشطاء، كما أكد إلغاء المؤسسات والمحاكم الاستثنائية المرتبطة بالمرحلة السابقة، وهو ما يمثل تطوراً مهماً في اتجاه تعزيز ضمانات العدالة وسيادة القانون،[97]وعلي الرغم من أن الإعلان الدستوري تضمن نصوصاً تكفل حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام، وهي خطوة تتوافق مع مضمون التوصيات المتعلقة بعدم استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لتقييد الحريات الأساسية، إلا أنه لم تبرز حتى الآن إصلاحات قانونية أو مؤسسية واضحة تكفل بصورة كاملة مواءمة التشريعات السورية مع المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير والحصول على المعلومات.[98]

ورغم ان الإدارة السورية تواصل جهودها لمواجهة التهديدات الأمنية والجماعات الإرهابية، وعززت تعاونها مع بعض المبادرات الدولية المعنية بمكافحة تنظيم داعش مثل الانضمام رسمياً للتحالف الدولي ضد داعش، إلا أن هناك مخاوف جدية إزاء استمرار وجود مقاتلين أجانب وعناصر من جماعات مسلحة جرى دمج بعضها ضمن الهياكل العسكرية والأمنية الجديدة، في ظل غياب معلومات كافية بشأن آليات التدقيق والمساءلة والرقابة على هذه التشكيلات، وهو ما يثير مخاوف واسعة خاصة مع تعيين مقاتلين أجانب في مناصب عسكرية عليا داخل المؤسسة العسكرية السورية الجديدة، ويمثل تحدياً أمنياً يؤثر على الاستقرار الداخلي وعلى جهود بناء مؤسسات الدولة، في ظل المخاوف من بقاء ولاءات بعض هذه العناصر خارج إطار الدولة أو إمكانية تحولها إلى مصدر لعدم الاستقرار مستقبلاً.[99]

وقد ظهرت مؤشرات عملية على هذه التحديات، حيث شهدت محافظة إدلب مواجهات بين قوات الأمن السورية وعناصر مسلحة من المقاتلين الأجانب على خلفية اتهامات بالنهب ورفض الامتثال للإجراءات الأمنية، الأمر الذي تطور إلى تطويق مقار أمنية ووقوع اشتباكات مسلحة، وتعكس هذه الوقائع حجم التحديات التي لا تزال تواجه السلطات السورية في فرض سيطرة مؤسسات الدولة على جميع التشكيلات المسلحة وضمان احتكار الدولة لاستخدام القوة بما يسهم في حماية السكان وترسيخ الأمن والاستقرار.[100] ولم تلاحظ مؤسسة ماعت حتى كتابة التقرير وجود أي إطار وطني شامل وواضح لجبر الضرر وتعويض جميع المتضررين من الأعمال الإرهابية والنزاع المسلح، فلا تزال أعداد كبيرة من المواطنين الذين تعرضت ممتلكاتهم للتدمير أو المصادرة أو الأضرار الجسيمة خلال سنوات النزاع تواجه

[97] Constitutional Declaration - Syria (2025), https://n9.cl/pw6gm
[98] Ibid, https://n9.cl/pw6gm
[99] Western powers warn Syria over foreign jihadists in army, sources say, Reuters, 10 January, 2025, https://n9.cl/wqsq5
[100] Syria's Accommodation of Foreign Jihadists Backfires, https://n9.cl/vqmp0p

صعوبات في الوصول إلى آليات فعالة للإنصاف والحصول على تعويضات مناسبة، الأمر الذي يحد من التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بهذا الأمر.

النزوح الداخلى

لا يزال النزوح الداخلي يمثل مشكلة كبيرة في سوريا في عام 2025، ظل نحو 7 ملايين شخص نازحين داخلياً، بمن فيهم 1.3 مليون شخص يعيشون في المخيمات أو المواقع المماثلة وهم معرضون بوجه خاص لبداية فصل الشتاء. ولا يزال عدد يقدر بحوالي 2.4 مليون من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، ويتعرض مليون آخر لخطر التسرب منها. وأصبحت واحدة من كل ثلاث مدارس غير صالحة للاستخدام لأنها قد تضررت أو تستخدم لإيواء النازحين.

الحق فى الصحة

يحترم الإعلان الدستوري لسوريا الصادر في 13 مارس 2025 الحق في الرعاية الصحية لمواطنيها، وعملت الحكومة السورية الانتقالية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية على ضمان استمرارية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية خلال الفترة الانتقالية وتضمن التعاون توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، ودعم الاستجابة للطوارئ والإحالات، والحفاظ على برامج التطعيم والوقاية من الأمراض، وضمان إيصال الأدوية والمستلزمات الأساسية[101].

غير ان قطاع الصحة في سوريا واجه تحديات مختلفة تمثلت في خفض التمويل. ومُولت الخطة الاستجابة الإنسانية بنسبة 42 في المائة في عام 2025. لذلك تأثر قطاع الصحة بخفض التمويل أكثر من 400 مرفق صحي، أي 20 في المائة، بهذا النقص في التمويل في جميع أنحاء سورية وتوقف عمل أكثر من 300 منها، مما أثر على أكثر من 7 ملايين شخص.

في المقابل أفضت هجرة الكوادر الطبية او نزوحهم إلى فقدان سوريا ما يقارب نصف الأطباء المؤهلين، ولم تعتمد الحكومة السورية الانتقالية سياسة واضحة لتعويض النقص أو تدريب كوادر محلية بديلة[102] إضافة الي ذلك لا تزال الصحة النفسية في سوريا لا تمثل موضع اهتمام. رغم ان الاحصائيات تفيد بإن أكثر من 80% من السكان داخل

[101] كيف كانت الرعاية الصحية في سوريا خلال عام 2025: على الرابط التالي:https://shorturl.at/iXZzR

[102] السياسات الصحية في سورية: التشخيص واستشراف آفاق المستقبل، متاح على الرابط التالي:https://shorturl.at/xfrks

سوريا من اضطرابات نفسية، من بينها 37% يعانون من أعراض كاملة لاضطراب ما بعد الصدمة، و27% يعانون من اضطرابات نفسية شديدة[103]

الحق فى العمل

يكفل الإعلان الدستوري السوري الصادر من الحكومة الانتقالية الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، ومع ذلك، أعاق النزاع الممتد منذ أكثر من 12 عامًا معدلات النمو الاقتصادي وقلل من فرص العمل والوظائف المتاحة للسوريين، الأمر الذي كان له تداعيات سلبية على ارتفاع معدل البطالة في سوريا، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الرسمية، تجاوز معدل البطالة في سوريا خلال عام 2025 إلى 60%، وترجح مؤسسة ماعت أن معدل البطالة سينخفض نتيجة الاستثمارات الأجنبية والعربية التي بدأت تدخل سوريا.

حقوق المرأة

اتخذت الإدارة السورية تطورات إيجابية لصالح المرأة السورية بما في ذلك العمل على التمكين الاقتصادي لهن. غير ان مؤسسة ماعت لا تزال تلاحظ التحديات التي تواجه المرأة السورية سواء سياسيا او اجتماعيا. فعلي مستوي المشاركة السياسية وصل عدد النساء في مجلس الشعب السوري 22 امرأة من بينهم سبعة فقط جري انتخابهم. في حين تم تعيين 15 اخرين من قبل رئيس سوريا وهو ما يقارب من 10% من اجمالي أعضاء المجلس. وتجلي نقص تمثيل المرأة أيضا في اللجنة العليا للانتخابات. حيث كانت المرأة تمثل 2 من أصل 11 عضواً في اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، و10 في المائة من مديري الانتخابات البالغ عددهم 180. وأشارت اللجنة العليا للانتخابات نفسها إلى أن حصة المرأة غير متسق مع الدور المجتمعي والسياسي الذي تؤديه المرأة السورية منذ وقت طويل. وقد لاحظت مؤسسة ماعت مُطالبات بضرورة تمثيل المرأة السورية في الدستور السوري الجديد، والا يقتصر تمثيلها على الحضور الرمزي.

علي جانب اخر لا يزال النساء في سوريا يُقتلن بحجج مرتبطة بما يُسمى "الشرف"، في جرائم تستهدف حق المرأة في اتخاذ قراراتها الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق واختيار شريك الحياة وإدارة شؤونها الخاصة[104]. وعلى الرغم من اختلاف ظروف كل

[103] الصحة في سوريا.. من انهيار البنية إلى أزمة طويلة الأمد، على الرابط التالي:https://shorturl.at/HR6pi

[104] Under the Pretext of "Honor": Syrian Women Killed for Exercising Their Right to Choose, https://shorturl.at/r2RKg

حالة، تتشارك هذه الجرائم قاسما مشتركة: ارتكابها بأسباب تُلقي باللوم على سلوك المرأة أو خياراتها بوصفها تمسّ "سمعة" أسرتها أو المجتمع المحيط بها، مما يُشكّل في نظر الجناة مبرراً لاستخدام العنف ضدها[105].

ذوى الإعاقة

تعد سوريا دولة طرف في اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاحظت مؤسسة ماعت تطورات إيجابية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سوريا وفي سبتمبر 2025 تم تنظيم لمؤتمر السوري الأول للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة. كما اعفت وزارة العدل السورية ذوي الإعاقة من الرسوم القضائية والضمانات المالية بالدعاوى في المقابل كان من المفترض في عام 2025 إطلاق مسح عنقودي متعدد الأغراض لمعرفة حالات الكشف المبكر عن الاعاقة[106] إلا ان اطلاقه لا يزال متعثرا.

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- سرعة استكمال مراجعة وإعادة بناء الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لمكافحة الإرهاب بما يضمن اتساقه الكامل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويكفل عدم استخدام تدابير مكافحة الإرهاب لتقييد حرية الرأي والتعبير أو حرية الإعلام والحصول على المعلومات
- اعتماد سياسة وطنية تضمن تعويض الكوادر الطبية التي غادرت سوريا
- النظر في وضع خطة وطنية شاملة لتعزيز الأمن والاستقرار ترتكز على حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة
- العمل على اخضاع جميع التشكيلات المسلحة والعناصر الأجنبية لآليات مساءلة فعالة، مع إنشاء آلية وطنية لجبر الضرر وتعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية والنزاع المسلح وإعادة تأهيل المناطق والمرافق المتضررة.
- إطلاق المسح العنقودي للكشف عن حالات الإعاقة المبكرة

[105] Ibid

[106] الإعاقة في الجمهورية العربية السورية علي الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Syria.pdf

جمهورية الصومال

الصومال جمهورية فيدرالية ذات سيادة تقوم على أساس التمثيل الشعبي وفقا للمادة الاولي من دستور الصومال المؤقت. ويحكمها الرئيس حسن شيخ محمود منذ مايو 2022 والسلطة التشريعية والقضائية يحظيًا بالاستقلالية وفقا للدستور.

التطورات الأساسية

- شهدت الفترة التي يغطيها التقرير اعترافا غير قانونيا من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي بـ ارض الصومال وهو إقليم انفصالي من جانب واحد يقع في شمال غرب الصومال. وتؤكد مؤسسة ماعت إن هذه الخطوة الإسرائيلية والتبادل الدبلوماسي غير الشرعي من شأنه ان يؤدي الي زيادة التوترات في البحر الأحمر وفي منطقة القرن الأفريقي.
- قام مجلس الشعب للبرلمان الفيدرالي في الصومال بالتصديق في 1 أكتوبر 2025 على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، بأغلبية 130 صوتًا، مقابل 10 أصوات رافضة، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت.

الحق في الحياة

يُعد الحق في الحياة من الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف، وهو مكفول بموجب الدستور الصومالي المؤقت. ومع ذلك، ما زال هذا الحق يتعرض لانتهاكات جسيمة في الصومال نتيجة النزاع المسلح المستمر بين الحكومة الفيدرالية والجماعات المسلحة وخاصة حركة الشباب الإرهابية، وقد وثقت مؤسسة ماعت عدد كبير من حوادث القتل العشوائي، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أداد الضحايا المدنيين بشكل ملحوظ. ومنذ عام 2014 وحتى عام 2025، أفضت العبوات الناسفة التي زرعتها حركة الشباب في مناطق النزاع بالصومال عن مقتل وإصابة أكثر من 15,000 شخص، كان 61% منهم من المدنيين، وهو ما يعكس التأثير المدمر لهذه الهجمات على السكان الأبرياء، ويبرز

الطبيعة غير التمييزية لأعمال العنف التي تستهدف المدنيين دون مراعاة للقانون الدولي الإنساني.[107]

كما شهدت مقديشو في 18 مارس 2025 حادثاً آخر، حين تعرَّض موكب الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود لانفجار لغم أرضي أثناء مروره في تقاطع "عيل جابتا" قرب القصر الرئاسي بحي "حمر حجب" وسط العاصمة. وقد تبنّت حركة الشباب هذا الهجوم الذي أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 8 مدنيين وإصابة آخرين، بينما نجا الرئيس ومرافقوه من الحادث. ويعكس هذا الهجوم استمرار استهداف الجماعات المسلحة للمناطق الحضرية والمرافق الحيوية، بما في ذلك الهجمات التي قد تعرض المدنيين للخطر المباشر، في مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحياة.[108]

علي جانب اخر، تقدر مؤسسة ماعت بإيجابية للحملة التي تقودها الحكومة الصومالية ضد حركة الشباب الإرهابية في الصومال والاستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة في يوليو 2025 من أجل تحسين الأمن في المناطق التي تشهد عمليات إرهابية. غير إن مؤسسة ماعت لديها مخاوف بخصوص التقارير التي تشير إن الهجمات والغارات الجوية أفضت إلى خسائر بشرية ضد المدنيين ونزوحهم داخليا[109]، وتأمل مؤسسة ماعت أن تقود الحكومة الصومالية مناقشات لإنشاء تحالف إقليمي لمكافحة الإرهاب.

المشاركة السياسية

تقدر مؤسسة ماعت التطورات الإيجابية المتعلقة بوضع خارطة طريق من قبل الحكومة الصومالية لإجراء اول انتخابات مباشرة منذ عقود في عام 2026. حيث أعلن الرئيس الصومالي في تطور إيجابي عن مبادرة لتنفيذ نظام انتخابي مباشر يقوم على مبدأ "شخص واحد، صوت واحد"، متجاوزًا اتفاقات تقاسم السلطة القائمة منذ فترة طويلة على أساس الانتماءات العشائرية[110].

وقد اثار هذا القرار الرئاسي انتقاد من قبل أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين المحليين، الذين يعتقدون أن القرار يُعرض التوازنات السياسية

---

[107] الجيش الصومالي يتوسع.. وحركة الشباب تزيد من الهجمات باستخدام العبوات الناسفة، منبر الدفاع الإفريقي، https://2h.ae/uaxk

[108] الأزمات تحاصر شيخ محمود: كيف باتت الصومال على حافة الهاوية؟، قراءات إفريقية، https://2h.ae/bHPI

[109] Somalia: Quarter II (Q2) 2025 Human Rights Situation Report, https://cshrds.org/somalia-quarter-ii-q2-2025-human-rights-situation-report/

[110] Somalia: Quarter II (Q2) 2025 Human Rights Situation Report, https://cshrds.org/somalia-quarter-ii-q2-2025-human-rights-situation-report/

الدولة للخطر[3]. ويرى المعارضون أن القرار لم يكون على أي أسس تشاورية، مما يؤدي إلى مزيد من تركيز السلطة إلى جانب السلطة التنفيذية ويهدد النظام الفيدرالي الهش في الصومال. وقد نشبت على إثر ذلك احتجاجات ونقاشات سياسية، وسط مخاوف من أن تكون بداية أعمال عنف وإقصاء سياسي. ووصف معارضو الرئيس مبادرته بأنها غير مثمرة، واتهموه بإضعاف تقاسم السلطة القائم على الأساس العشائري. كما لدي مؤسسة ماعت لديها مخاوف بخصوص التحديات التي تواجه قطاع الأمن في الصومال نظير الهجمات الإرهابية التي تقوم بها حركة الشباب في الصومال ضد افراد الأمن. والذي قد يضعف من تأمين عملية الانتخابات المقررة في عام 2026.

الحق في التجمع السلمي

يُعد الحق في التجمع السلمي أحد الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور الصومالي والقوانين الوطنية. ومع ذلك، فإن ممارسة هذا الحق في الصومال يواجه تحديات كبيرة بسبب النزاع المسلح مع الجماعات الإرهابية، والتوترات السياسية، والانقسامات الداخلية، ما يضع قيوداً عملية على قدرة المواطنين على التجمع والتظاهر السلمي.

رغم هذه التحديات، لاحظت مؤسسة ماعت أن الحكومة الصومالية سمحت في أكثر من مناسبة بتنظيم مظاهرات سلمية. وقد شهدت الفترة التي يغطيها خروج آلاف الصوماليين في مسيرات عفوية شملت عدة محافظات، احتجاجاً على ما اعتبروه التدخل في سيادة الصومال من خلال الاعتراف غير القانوني بإقليم ارض الصومال، وردد المتظاهرون شعارات أن الصومال دولة واحدة ذات حدود معترف بها دوليا، مع وجوب استقلال جمهورية الصومال الفيدرالية ووحدة أراضيها[111].

الحق في الصحة

بدأت الحكومة الصومالية في تنفيذ خطة وطنية تهدف إلى تعزيز التغطية الصحية الأساسية ضمن مساعيها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، ورغم ذلك، تتضاءل القدرات التقنية والفنية والبنية التحتية للرعاية الصحية، كنتيجة لذلك انتشرت الأوبئة والأمراض المعدية بما في ذلك الحصبة والكوليرا، كما أصبحت بيئة خصبة لارتفاع وفيات الأطفال والأمهات؛ ففي الصومال، يموت 4 من كل 100 طفل صومالي خلال الشهر الأول من حياتهم، و8 من كل 100 قبل اكمال سنة واحدة، و1 من كل 8 قبل أن

[111] متاح على الرابط التالي:https://shorturl.at/Iwbyd

يصلوا إلى سن الخامسة ويمثل هذا أكثر من 60% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تموت امرأة واحدة من كل عشرين امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة كل عام.[112]ومن المتوقع أيضًا أن يعاني ما يقرب من 1.7 مليون طفل من سوء التغذية الحاد خلال عام 2025، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المعدية والأوبئة، وزيادة مخاطر الوفاة، خاصة في ظل نقص الخدمات الوقائية والعلاجية.[113] وجدير بالذكر أنه منذ شهر أبريل 2025، تضاعفت حالات الحصبة والدفتيريا والسعال الديكي والكوليرا والتهابات الجهاز التنفسي الحادة من حوالي 22600 حالة إلى أكثر من 46000 حالة ويمثل الأطفال دون سن الخامسة حوالي 60% من الحالات وحتى أغسطس، أبلغت الصومال عن 6267 حالة اشتباه بالإصابة بالكوليرا، 60% من بينها 3739 بين الأطفال دون سن الخامسة، كما أثر تفشي مرض الحصبة بشدة على الأطفال دون سن الخامسة، حيث يمثل الأطفال الأصغر سنا ما يقدر بنحو 75% من 5436 حالة تم الإبلاغ عنها. [114]

الحق في العمل

لا يزال الحق في العمل يواجه تحديات هيكلية في الصومال، منها ضعف القطاعات الإنتاجية، وانتشار البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، وغياب آليات فعالة لدعم العمل اللائق، ومع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت أن الفترة التي يغطيها التقرير شهدت تطورًا تشريعيًا هامًا يتعلق بالحق في العمل، ففي فبراير 2025 أقر البرلمان الصومالي قانون العمل الجديد، والذي يُعد أول إصلاح شامل لهذا الإطار التشريعي منذ أكثر من خمسة عقود، ويهدف القانون إلى مواءمة تشريعات العمل الوطنية مع معايير منظمة العمل الدولية، ويشمل ضمانات ضد التمييز في التوظيف، وتنظيم ظروف العمل في القطاع غير الرسمي، وتحسين شروط السلامة والصحة المهنية، إضافة إلى تفعيل آليات لتسوية النزاعات العمالية، مما يُمثل خطوة إيجابية لتعزيز العمل اللائق والكرامة في

[112] UNICEF, Health: Every child has the right to survive and thrive, access date April 2025, https://www.unicef.org/somalia/health

[113] - https://n9.cl/5h88f 2 Somalia Humanitarian Situation Report No. 0- . UNICEF

[114] *RW, Pregnant women and children die in Lower Shabelle village without a health center, 21 July 2025, https://bitl.to/50z5*

بيئة العمل، ويشكل هذا القانون أساسًا مهمًا لإصلاح سوق العمل وتحسين حماية العمال، خاصة في السياقات الحضرية والقطاعات غير الرسمية.

الحق في التعليم

تبذل الحكومة الصومالية جهودًا متواصلة لتعزيز الحق في التعليم؛ حيث تواصل الحكومة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم (2022-2026) بالشراكة مع الولايات الفيدرالية، رغم ذلك ادي نقص التمويل إلى تحديات مختلفة لصالح ضمان الحق في التعليم، وخروج مئات الأطفال من المدارس وتسرب اخرين.

وجدير بالذكر أنه في أغسطس2025، أصبح مئات الأطفال في منطقة جانا عبدلي، الواقعة غرب مدينة كيسمايو، خارج المدرسة بسبب نقص المرافق التعليمية والفقر المتعدد الابعاد الذي ارتبط بأسرهم؛ حيث لا توجد مدرسة في القرية، ولا يستطيع الآباء في هذا الجزء من جوبالاند، الذين تضررت سبل عيشهم بسبب الجفاف المتكرر والصراع المسلح.[115]

حقوق المرأة

اتخذت الحكومة الصومالية إجراءات إيجابية لصالح النساء خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي عام 2025، أدرج صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن الخطة الوطنية للإجراءات الاستباقية. وعقب تفعيل الخطة، شرع الصندوق في تنفيذ تدابير التأهب لضمان تقديم خدمات منقذة للحياة في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الوقت المناسب، وذلك في المناطق المعرضة بشكل أكبر للمخاطر[116]

ظلت النساء في الصومال يعانين من العنف، ويواجهن الأعضاء التناسلية، حيث ارتفعت معدلات العنف ضد النساء في الصومال بدرجة كبيرة، وقد أظهرت بيانات نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي. أن نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف المنزلي ارتفعت لمستويات كبيرة. فيما يخص تشويه الأعضاء التناسلي تفاقمت هذه الظاهرة بشكل أساسي في إقليم ارض الصومال على وجه التحديد حيث

---

[115] *RW, Community in conflict zone near Kismayo have no school for their children, 22 August 2025, https://bitl.to/50z8*

[116] Situation Report Somalia, Page 5 , https://shorturl.at/b1duS

تُقدَّر نسبة النساء اللواتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بنحو 98%[117]. وهي نسبة مرتفعة للغاية لذلك تأمل مؤسسة ماعت ان يشير الخبير المستقل في تقريره إلى هذه الارتفاع المقلق لهذه الظاهرة في إقليم ارض الصومال.

وفي ارض الصومال تشير أحدث احصائيات متاحة إلى تعرض أكثر من 750 فتاة إلى الاغتصاب ولم يستطع الناجين من الوصول إلى الشكاوى وفضلن الصمت بضغوط من شيوخ العشائر والمسؤولين من أجل استقرار المجتمع[118]

حقوق الأطفال

تقُدر مؤسسة ماعت التطورات الإيجابية لحقوق الطفل في الصومال، ومن بين هذه التطورات تصديق مجلس الشعب للبرلمان الفيدرالي، في 1 أكتوبر 2025 على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، بأغلبية 130 صوتًا، مقابل 10 أصوات رافضة، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت. ومن شأن هذا التصديق وتنفيذ أحكام الميثاق تعزيز وحماية حقوق الأطفال في الصومال واتخاذ خطوات إيجابية في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ومنع جميع أشكال الإساءة[119]. ضد الأطفال الذين يشكلون وفقا بيانات البنك الدولي نسبة 46.7 % من سكان الصومال وهم الأطفال حديثي الولادة وحتى عمر 14 عامًا[120]

وحاولت الحكومة الفيدرالية تعزيز حقوق الأطفال من خلال مجموعة إجراءات فقد نفذت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية برنامج العمل اللائق للأطفال ورغم ذلك ظلت هناك أطراف مختلفة تقوم بتجنيد الأطفال واستغلالهم في العمل القسري بما في ذلك حركة الشباب الإرهابية[121] وفي الفترة من بين يناير ويونيو 2024 - اشارت تقارير إلى تجنيد أكثر من 370 طفلًا من قبل أطراف النزاع، بزيادة تقدر بنحو 20% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023. وتعد حركة الشباب هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن تجنيد الأطفال، حيث يُجبر الأطفال، الذين لا يتجاوزن 10 سنوات، على المشاركة في الأعمال

[117] Somalia/Somaliland: the differences and issues explained, https://www.actionaid.org.uk/about-us/where-we-work/somaliland/somalia-somaliland-differences-explained

[118] Somalia: Quarter II (Q2) 2025 Human Rights Situation Report, https://cshrds.org/somalia-quarter-ii-q2-2025-human-rights-situation-report/

[119] Somalia becomes 52nd African country to ratify charter to better protect child rights, https://tinyurl.com/44tx3p55

[120] Somalia - Population Ages 0-14 (% Of Total), https://tinyurl.com/kxxdyjvh

[121] ILO, Somalia seals a deal to advance decent work agenda in the country, https://www.festu.org/ilo-somalia-seal-a-deal-to-advance-decent-work-agenda-in-the-country/

العدائية، والعمل بنقاط التفتيش، وأداء أدوار معاونة المسلحين مثل الحراسة الشخصية والتنظيف.

ورغم وعود الحكومة الصومالية باعتماد مشروع قانون للطفل، إلا أنه وحتى نهاية 2025، لم يتم اتخاذ أي خطوات فعلية لاعتماد هذا المشروع، مما يثير مخاوف حول جدية الالتزام بحماية حقوق الأطفال في الصومال[122].وفي سياق متصل كان الأطفال ضحايا للهجمات العسكرية والانفجارات، مما أدى إلى وفاتهم أو إصابتهم بجروح خطيرة، خصوصًا أثناء العمليات العسكرية أو بسبب الألغام والذخائر غير المتفجرة.

كما لدي مؤسسة ماعت مخاوف بخصوص ارتفاع معدلات عمالة الأطفال في الصومال ورغم تنظيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حملات توعوية استهدفت المجتمعات المحلية ورفع الوعي بمخاطر عمل الأطفال، وركّزت هذه الحملات على القطاعات التي تتسم بطبيعة خطرة مثل الزراعة وصيد الأسماك والعمل المنزلي. إلا إن عمالة الأطفال لا تزال مُنتشرة في الصومال. نتيجة ضعف بناء قدرات مفتشي العمل الذي أعاق قدرة المفتشين على أداء مهامهم، بما في ذلك عدم وجود نظام تتبع، وخطة تفتيش، وآلية رسمية لتلقي شكاوى الجمهور بشأن احتمالية عمالة الأطفال. علي جانب أخر، زعمت تقارير إن قوات الأمن الفيدرالية قامت باحتجاز الأطفال المرتبطين سابقًا بالجماعات المسلحة في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية. كما تفتقر الصومال إلى قوانين تحظر الاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، واستخدامهم في أنشطة غير مشروعة.

توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- تسريع وتيرة اعتماد مشروع قانون لحقوق الطفل
- اتخاذ خطوات إضافية لتنفيذ قانون العمل الجديد
- ضرورة قيادة الحكومة الصومالية مناقشات لإنشاء تحالف إقليمي لمكافحة الإرهاب
- ضرورة تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بإجراء الانتخابات
- اتخاذ خطوات إضافية من اجل الحد من أسوأ اشكال عمالة الأطفال

[122] Somalia Child Protection Area of Responsibility: Mid-Year Bulletin (January – June 2024), https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-child-protection-area-responsibility-mid-year-bulletin-january-june-2024

العراق

جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي.

التطورات الأساسية

- اجرت الانتخابات البرلمانية العراقية في 11 نوفمبر 2025، بهدف انتخاب 329 عضواً لمجلس النواب، وهو المجلس المسؤول دستورياً في العراق عن انتخاب رئيس الجمهورية والمصادقة على تشكيل الحكومة، ومراقبة سياسات الحكومة ومساءلتها.
- في 13 يونيو 2025 أعلنت العراق ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من 2026 وحتى 2028 وخلال التعهدات الطوعية التي قدمها العراق، التزم بدعم المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالإضافة إلى توفير بيئة داعمة للمجتمع المدني

الحق فى الحياة

رغم ان الدستور يتيح احترام الحق في الحياة في المادة 15. رفضت الحكومة العراقية جميع التوصيات في المراجعة الرابعة ضمن الية الاستعراض الدوري الشامل التي تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام، كما لم يقبل تقليص عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام إلى الجرائم الأكثر خطورة بموجب القانون الدولي، وتشجيع النقاش العام حول وقف تنفيذ عقوبة الإعدام. حاولت جهاز مكافحة الإرهاب حماية المدنيين اثناء الحملات على مناطق اختباء تنظيم داعش الإرهابي. رغم حرص الحكومة العراقية على إعلان احترام الحق في الحياة ظل تعامل قوات الأمن مع التجمعات السلمية يتسم بالقوة المفرطة والتي كان من الوارد أن تتطور في أحيان كثيرة إلى عمليات قتل خارج نطاق القانون. في المقابل ورغم الجهود المبذولة لدحر الإرهاب وثقت مؤسسة ماعت عدد من العلميات الإرهابية في العراق والتي أودت بحياة عشرات المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال

حرية الرأى والتعبير

رغم الضمانات التي توفرها التشريعات العراقية لحماية حرية الرأي والتعبير إلا إن الحكومة العراقية اتخذت خلال عام 2025 العديد من القرارات التي انتهكت حرية الرأي والتعبير. كما حاول البرلمان العراقي في أغسطس 2025 تمرير مشروع قانون حرية الراي والتعبير والتجمع السلمي. وأفادت تقرير اطلعت عليها مؤسسة ماعت إن المنظمات المستقلة التي راجعت مسودات كان لديها مخاوف من ان مشروع القانون قد يؤدي الي مزيد من الانتهاكات للحقَّيْن في حرية التعبير والتجمع السلمي. الا ان مجلس النواب العراقي كان قد أصدر بيانا في 31 يوليو 2025 أشار فيه ان ملاحظات المجتمع المدني تمت دراستها[123]

المشاركة السياسية

اجرت الانتخابات البرلمانية العراقية في 11 نوفمبر 2025، بهدف انتخاب 329 عضواً لمجلس النواب، وهو المجلس المسؤول دستورياً في العراق عن انتخاب رئيس الجمهورية والمصادقة على تشكيل الحكومة، ومن ثم مراقبتها ومساءلتها. ولم تسجل الانتخابات السادسة في العراق، اعتداءات أو مخالفات كبيرة يوم الاقتراع، لكنها تضمنت إنفاقًا ماليًا كبيرا

يكفل الدستور العراقي وقانون الانتخابات للنساء الحق في المشاركة السياسية ويضمنان تمثيلًا نسبيًا في مجلس النواب، إذ تنص التشريعات الانتخابية على كوتا لا تقل عن 25% من مقاعد البرلمان للنساء، ما يعكس التزامًا قانونيًا بنصوص تكفل الحق في التمثيل السياسي والاندماج في الحياة العامة، من بين المرشحين الذين تقدموا للمنافسة كان هناك، نحو 2.248 امرأة تشكل ما يقارب 30% من إجمالي المرشحين، [124] وهي أعلى نسبة للمشاركة النسائية في تاريخ الانتخابات العراقية حتى تاريخه. [125]

وتلاحظ مؤسسة ماعت أنه بالرغم من الإجراءات القانونية لضمان التمثيل النسائي في البرلمان العراقي، شهدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة تراجعًا نسبيًا في عدد المقاعد

---

[123][123] متاح على الرابط التالي:https://shorturl.at/LLzG7

[124] Women Make up 30% of Candidates for Iraqi Parliament: 83 of 329 Seats Secured, Kirkuk now, 7 October 2025, https://kirkuknow.com/en/news/71348

[125] Iraqi women gain seats in parliament but struggle to exert political influence, new Arab, 15 December 2025, https://www.newarab.com/opinion/iraqs-women-mps-hold-more-seats-little-sway

التي حصلت عليها النساء مقارنة بالدورة السابقة، إذ حصلت النساء بـ 84 مقعدًا برلمانيًا من أصل 329 مقعدًا، بما يتجاوز الكوتا المخصصة لهن بنسبة طفيفة، إلا أن 25 مقعدًا فقط تم الحصول عليها مباشرة من خلال الأصوات دون الاعتماد على نظام الكوتا، ويظهر هذا التراجع مقارنة بالانتخابات السابقة، حيث كانت النساء في الدورة البرلمانية في عام 2021 يضمنّ عدد 97 مقعدًا، منها 57 مقعدًا عبر الفوز المباشر بالأصوات دون الكوتا، ما يعكس انخفاض التأثير الانتخابي المباشر للمرأة. كما انحصر تمثيل النساء في مجلس الوزراء العراقي على ثلاث حقائب وزارية فقط وهي نسبة محدودة. في سياق متصل شهدت مشاركة النساء في المجالس المحلية نتائج مماثلة، حيث حصلن على 76 مقعدًا في مجالس المحافظات العراقية، منها 17 مقعدًا عبر الفوز المباشر دون الكوتا، وهو ما يؤكد على استمرار الفجوة بين المشاركة الرسمية عبر الكوتا والتأثير الفعلي في مواقع صنع القرار.[126]

وتلاحظ مؤسسة ماعت أن التمثيل النسائي في البرلمان لا ينعكس دائمًا على القدرة الفعلية للنساء على التأثير في التشريعات والسياسات، إذ لم تتمكن البرلمانيات من تمرير مشاريع قوانين تعزز حقوق النساء، مثل مشروع قانون مكافحة العنف الأسري، كما أن محاولات تعديل قانون الأحوال الشخصية لم يلبي مطالب النساء، ويبرز هذا الواقع استمرار الفجوة بين التمثيل العددي والقدرة على التأثير السياسي، حيث غالبًا ما تنضم البرلمانيات، بما في ذلك المستقلات إلى الكتل السياسية الكبرى التي تتحكم في عملية اتخاذ القرار ، مما يحد من دورهن في تحديد السياسات أو شغل مناصب قيادية ضمن هذه الكتل، ولا يزال ضعف المشاركة النسائية في التصويت يسهم في تقليص النفوذ السياسي للنساء، كما لا تزال العوامل الاجتماعية والثقافية، بما فيها الوصاية المجتمعية على تصويت النساء تشكل عائقًا أمام تحقيق مشاركة سياسية فاعلة ومتساوية.[127]

وعلي الرغم من التمثيل النسبي الحالي للنساء العراقيات في مجالس المحافظات لا تزال المناصب التنفيذية العليا في هذه المجالس غالبًا حكرًا على الرجال، مما يحد من قدرة النساء على التأثير الفعلي في اتخاذ القرار وصياغة السياسات المحلية، ويشير هذا

[126] النساء خسرن 13 مقعد في البرلمان العراقي، كركوك الآن، 23 نوفمبر 2025، https://kirkuknow.com/ar/news/71413

[127] Ibid, https://www.newarab.com/opinion/iraqs-women-mps-hold-more-seats-little-sway

الواقع إلى وجود فجوة واضحة بين التمثيل العددي للنساء وفق نظام الكوتا وبين ممارسة السلطة والمسؤولية التنفيذية، الأمر الذي يتطلب تعزيز الإجراءات والسياسات الداعمة لتمكين المرأة في المواقع القيادية لضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرار المحلي.[128]وتمثل النساء في الإدارات العليا بالوزارات والهيئات المختلفة نسبة 12% وهذا يعني ان النساء يحصلن على 12 منصب اداري فقط مقابل كل 88 منصب يذهب الى الرجال "وهذا يؤشر وجود خلل في التوازن القائم علي أسس النوع وهو ما يستدعي معالجة [129].

الحق فى العمل

لا تزال معدلات البطالة مرتفعة بين الشباب في العراق وفقا لتقارير رسمية، برغم تطور وزيادة فرص العمل في القطاعين الخاص والعام، كما لا يزال الاقتصاد غير المنظم عقبة نحو الجهود المبذولة لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة. وقد أعاق بطء التقدم في القطاعات ذات التأثير العالي، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، إلى جانب ضعف سلاسل التوريد، وتباطؤ تحسين مكاسب الإنتاجية، ومحدودية فرص العمل[130].

ظل معدل مشاركة الاناث بالقوى العاملة نحو (10.6%) من اجمالي السكان بسن العمل وهي اقل بكثير من نسبة مشاركة الذكور والبالغة (68.0%) فامرأة واحدة من بين كل 10 نساء في العراق تشارك في القوى العاملة، ما يعد نسبة محدودة جدا[131]

جدير بالذكر ان العراق قد انضم إلى عدد كبير من اتفاقيات منظمة العمل الدولية البالغة أكثر من 188 اتفاقية، ومنها الاتفاقيات الثمان الاساسية لمنظمة العمل الدولية وثلاث اتفاقيات تنفيذية، وأكثر من ستين اتفاقية من الاتفاقيات الفنية، وأخرها كان الانضمام إلى الاتفاقية رقم78 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم. مع ذلك ظلت إجراءات السلامة المهنية في العراق بحاجة إلى تفعيل. كما ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات كبيرة خاصة بين الشباب لتصل إلى 32% من بين اعلي 10 دولة عربية في معدلات البطالة.

---

[128] صوتهن يعلو في مجالس المحافظات: التحديات ما زالت تواجه المرأة في صنع القرار المحلي، كركوك الآن، 2 ديسمبر 2024، https://kirkuknow.com/ar/news/70723

[129] لا فرص لتمكينهن الفجوة التي لا تُردم بين النساء والرجال في المناصب العليا، علي الرابط التالي: https://h7.cl/1lBCj

[130] التقرير الطوعي لجمهورية العراق 2025، ص 55، على الرابط التالي:https://shorturl.at/4LVSw

[131] المرجع السابق

التعليم

لا يزال هناك أكثر من 1.2 مليون طفل في العراق لا يتلقون تعليماً رسمياً، ويشكل الفتيات 50% منهن علي الأقل، بسبب عوامل من بينها الفقر والتوترات الأمنية، والتي أدت إلي موجات نزوح كبيرة من المناطق الريفية نحو المدن، ويؤثر هذا الواقع بشكل مباشر على فرص الفتيات في الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، خاصة في المحافظات الجنوبية والريفية، فقد أدى الجفاف وشح المياه وتدهور الأراضي الزراعية إلى فقدان مصادر الدخل الاساسية للأسر، ما دفع الكثير منها الى اخراج بناتها من المدارس والزج بهن في سوق العمل او تحميلهن أعباء منزلية اضافية، في انتهاك واضح للحق في التعليم المكفول دستوريا وهو ما يعيق من تنفيذ .[132]

وتواجه الفتيات في المناطق الريفية والنازحة مخاطر مضاعفة للتسرب من التعليم مقارنة بالذكور بفعل الفقر وبعد المدارس ونقص الأبنية التعليمية وضعف البنية التحتية، إلى جانب الأعراف الاجتماعية التي تقلل من أولوية تعليم الفتيات، ويؤدي هذا الوضع الى تكريس دائرة الفقر والتهميش ويحد من فرص الفتيات في التمكين والمشاركة المستقبلية في الحياة العامة، [133] كما تظهر تحديات تتعلق بنقص البنية التحتية والخدمات التعليمية التي تؤثر على استمرارية تعليم الفتيات، بما في ذلك الحاجة الملحة لبناء آلاف المدارس لمواجهة النقص الحاد في المباني التعليمية وتشغيل المدارس بنظام الوردية المزدوجة أو الثلاثية، ما يحد من جودة التعليم وقدرة الفتيات على الاستمرار في الدراسة بشكل منتظم، وتكشف تقارير وزارة التربية والتعليم العراقية عن حاجة العراق لحوالي 10.000 مدرسة إضافية لتلبية الطلب الحالي، وهو ما يشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً يعيق تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين.[134]

---

[132] ضحايا الجفاف والفقر... حرمان الفتيات من التعليم أثر آخر للتغير المناخي بالديوانية، 3 يونيو 2024، https://n9.cl/4xqic

[133] Ibid, https://n9.cl/4xqic

[134] Iraq: Improving Quality of Education and Access to Enable All Students to Learn, world bank, 29 October 2024, https://www.worldbank.org/en/results/2024/10/29/iraq-improving-quality-of-education-and-access-to-enable-all-students-to-learn

حقوق المرأة

أطلق المجلس الأعلى لشؤون المرأة في العراق مبادرات مختلفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير[135]، رغم ذلك كان هناك عدة تطورات سلبية من بينها استبعاد مشروع قانون الحماية من العنف الأسري من جدول أعمال مجلس النواب العراقي خلال دورته الأخيرة، رغم الحاجة الملحة لاعتماد إطار تشريعي متخصص لمواجهة العنف داخل الأسرة، وتلاحظ مؤسسة ماعت استمرار غياب هذا القانون يجعل النساء والفتيات بدون حماية قانونية كافية ويضعف من قدرة النظام القانوني على التصدي الفعال لصور العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما يسهم في ترسيخ أنماط عدم المساواة داخل الأسرة والمجتمع، ويحد من وصول النساء إلى العدالة الفعالة، وهو ما يشكل أحد أوجه التمييز غير المباشر ضد المرأة ويتعارض مع مبدأ المساواة وعدم التمييز الوارد في الدستور العراقي والالتزامات الدولية للعراق بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. [136]ويؤخر من تنفيذ الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين في اجندة 2030.

حقوق الأطفال

استهدفت الخطة التنفيذية لسياسة حماية الطفل، العمل على حماية الأطفال بالإضافة إلى تمكينهم وتطوير قدرات المؤسسات المعنية بالأطفال بالشراكة مع الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الأخرين مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني[137].

وفي سياق إنهاء حالات تجنيد الأطفال استمرت الحكومة العراقية في تنفيذ خطة عمل لمنع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الحشد الشعبي رغم ذلك أطلعت مؤسسة ماعت علي التدابير التي قامت بها العراق فيما يتعلق بعمالة الأطفال وتلاحظ مؤسسة ماعت إن ثمة قبول ضمني لدي المؤسسات العراقية بعمالة الأطفال فقد اقتصرت التدابير التي قامت بها العراق في هذا الصدد قيام لجان التفتيش في دائرة العمل والتدريب المهني بتفتيش المناطق التي تتفاقم فيها عمالة الأطفال لرصد

---

[135] العراق يطلق مبادرة "لها" لتمكين المرأة وعدة قرارات بينها إنشاء قرى زراعية ذكية للنساء، على الرابط التالي: https://shorturl.at/ZU3qg

[136] منظمات المجتمع المدني ترصد التقدم المحرز، شبكة النساء العراقيات، https://2cm.es/1gmhL

[137] Ibid

المخالفات وتوعية أصحاب العمل بضرورة عدم التمييز بين العامل البالغ والحدث من حيث معدل الاجور والمعاملة.

وحتى مع التزام العراق باتفاقيات منظمة العمل الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال لا تزال التوجه السائد في الممارسة العملية هو التسامح مع عمالة الأطفال. وتظل هناك فجوة بين الإحصائيات الرسمية والتقديرات غير الرسمية فقد حددت وحدة مكافحة عمالة الأطفال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 109 ألف طفل فقط ما دون سن 15 عاما يشتغلون في أسوأ اشكال العمل وأكثر من 600 طفل يعملون في ظروف خطرة مع ذلك فإن التقديرات غير الرسمية اعلي من ذلك. وبشكل عام تتراوح تقديرات عمالة الأطفال في العراق ما بين 800 ألف إلى مليون طفل عراقي جزء منهم يعملون في ظروف خطرة.

ومن خلال تقييم مؤسسة ماعت للإجراءات الرامية للحد من عمالة الأطفال وخاصة في ظروف خطرة لاحظت نقص مفتشي العمل في العراق وتحتاج العراق وفقا لتقارير متخصصة نحو 690 مفتش عمل حتى تغطي القوة العاملة في العراق وضمان التمويل الكافي لفرض الحماية القانونية ضد عمالة الأطفال. ويعد الفقر والحرمان الاقتصادي أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال للانخراط في هذه الأعمال الخطرة، فوفقا لليونيسف فإن طفل من بين كل طفلين في العراق يعيش في فقر متعدد الأبعاد.

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- إعادة النظر في مشروع قانون حرية الراي والتعبير والتجمع السلمي
- تسريع وتيرة اعتماد إطار تشريعي متخصص لمواجهة العنف الأسري
- دراسة التصديق على اتفاقية السلامة والصحة المهنية، رقم 155 لسنة 1981
- زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة وزيادة تمثيلها في مراكز صنع القرار
- توظيف مزيد من مفتشي العمل لضمان سد الفجوة مقارنة بحجم القوة العاملة

	سلطنة عمان

سلطنة عمان دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، ونظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان، وفقا لأحكام النظام الأساسي (الدستور العماني)

التطورات الأساسية

- صدر المرسوم السلطاني رقم 89 لسنة 2025 بالموافقة على انضمام السلطنة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- استمرت سلطنة عمان في العناية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها في عام 2025 وانخفضت معدلات البطالة لأدني مستوياتها في عام 2025 في سلطنة عُمان.

الحق في الحياة

يجُرم النُظام الأساسي لسلطنة عُمان وهو الوثيقة الدستورية الأعلى في السلطنة. أي اعتداء علي الحق في الحياة. وقد حاولت سلطنة عمان تعزيز هذا الحق وإنهاء عقوبة الإعدام. ورغم إن التشريعات الوطنية في عمان تحصر تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأشد خطورة. إلا إن المحاكم في سلطنة عُمان لا تزال تصدر أحكامًا بعقوبة الإعدام. وتعتقد مؤسسة ماعت إن الحكومة العمانية غير عازمة في الوقت الحالي لإلغاء عقوبة الإعدام أو حتى إقرار وقف اختياري لها[138]كما تلاحظ مؤسسة ماعت رغم التدابير التي تتخذها الحكومة العمانية لضمان الحق في الحياة. لا تزال التغيرات المناخية الحادة التي تتعرض لها سلطنة عمان تتسبب في وفاة العديد من الأشخاص. كما ارتفع عدد الوفيات بسبب الحوادث المرورية فبحسب الكتاب الإحصائي السنوي

[138] انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/y6kmckc5

الصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. ففقد توفي 595 في عام 2025 ما بين وافدين ومواطنين عمانيين، مقابل 586 وفاة في عام 2024.

حرية الرأي والتعبير

حدث تقدم بسيط في مؤشر حرية الصحافة الدولي، إذ قفزت 3 مراكز في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2025، من المركز 137 إلى المركز 134 عالميًا، وهو ما يشير إلي تحسن طفيف في وضع حرية الصحافة عام 2025 مقارنة بعام 2024، [139] ومع ذلك، ظل الوضع على أرض الواقع يعكس قيودًا على حرية التعبير والممارسة الصحفية، ففي 30 نوفمبر 2025، اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان طالب السعيدي واحتجز بعد استدعائه من قبل السلطات، ومنع من التواصل مع أسرته أو محاميه، وجاء الاحتجاز على خلفية تعليقاته حول واقعة العامرات التي راح ضحيتها ستة أفراد من أسرة واحدة بسبب استنشاق غاز ثاني أكسيد الكربون. [140]

حرية تكوين الجمعيات

خلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت سلطنة عُمان بمشاورات لاعتماد قانون مؤسسات المجتمع المدني والذي يمثل خطوة نوعية في مسار تطوير البيئة التشريعية المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، وشاركت بعض منظمات المجتمع المدني في المشاورات الهادفة لاعتماد القانون. ويسري القانون وفقا للمادة الثانية على جميع مؤسسات المجتمع المدني، فيما عدا المؤسسات التي تنظم أوضاعها مراسيم سلطانية أو قوانين خاصة أو اتفاقيات دولية فيما تتضمنه من أحكام خاصة[141]. وتعد هذه الخطوة بمثابة تطور إيجابي نحو تعزيز الشراكة والتكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان

التجمع السلمي

خلال الفترة التي يغطيها التقرير كان هناك تطور تشريعي لافت في إطار حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، تمثل في صدور المرسوم السلطاني رقم 89 لسنة 2025 بالموافقة على انضمام السلطنة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

---

[139] مراسلون بلا حدود، عمان، https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86

[140] جهاز الأمن الداخلي في عمان يعتقل مدافع حقوق الإنسان طالب السعيدي، نون بوست، 7 ديسمبر 2025، https://n9.cl/lq96p

[141] المرسوم السلطاني ٦٤ / ٢٠٢٦ بإصدار قانون مؤسسات المجتمع المدني، على الرابط التالي:https://shorturl.at/S2I2A

والسياسية، الذي ينص في المادتين 21 و22 على حماية الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك الحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها
غير أن هذا الانضمام اقترن بتحفظ تفسيري أعلنت بموجبه السلطنة تفسيرها للمادة 22 بما يتوافق مع القوانين الوطنية المعمول بها، خاصة فيما يتعلق بإنشاء النقابات بالنسبة لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية، ويعني هذا التفسير أن ممارسة حرية تكوين الجمعيات والعمل النقابي تظل خاضعة للإطار القانوني المحلي القائم، بما يسمح بفرض قيود أوسع من تلك التي يجيزها العهد، والتي تضع القيود في الحدود الضرورية داخل مجتمع ديمقراطي ولأسباب محددة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام أو حماية حقوق الآخرين. [142]

المدافعون عن حقوق البيئة

تقع سلطنة عُمان في منطقة معرضة بشكل أكبر لمخاطر تغير المناخ لذلك يُشكل تغير المناخ والحفاظ علي البيئة والمحميات الطبيعية أولوية لدي المدافعين عن حقوق البيئة، ورغم التعهدات التي تقدمها سلطنة عُمان للتكيف مع تغير المناخ والنقاشات الحالية بما في ذلك حلقة العمل التي عُقدت في 14 يوليو 2025 للتحضير للخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ مع ذلك يتعرض نشطاء البيئة لمضايقات قد تصل للاعتقال بسبب نشاطهم في قضايا البيئة يُمكن استخدام قضايًا المدافعين عن حقوق الانسان الذين تعرضوًا للاعتقال التعسفي في عمان للضغط علي الحكومة العمانية، فقد تعرض هؤلاء المدافعين للتهديد والمضايقات وأعمال التخويف والترهيب، حيث واجه المدافع عن حقوق البيئة " أ. ع. ق" ممارسات تعسفيه بسبب نشاطه في مجال الحفاظ علي البيئة تمثلت هذه الممارسات في الاعتقال التعسفي المتكرر وتقييد وصوله لوسائل التواصل في أحيان أخري[143].

الاحتجاز السري

اشتكت بعض المنظمات من وجود ممارسات للاحتجاز السري في سلطنة عمان. غير ان مؤسسة ماعت لاحظت أن النظام الأساسي العماني قد نص في المادة 24 على

[142] مرسوم سلطاني رقم ٨٩ / ٢٠٢٥ بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قانون، 16 أكتوبر 2025، https://qanoon.om/p/2025/rd2025089/

[143] Oman: Authorities must release activist Ahmed Qatan and end the prosecution of free speech, Available at the following link: https://tinyurl.com/55bhrkk4

عدم جواز الحجز أو الحبس إلا في أماكن مخصصة لذلك، وأن تكون لائقة إنسانيا وصحيا،[144] كما أكدت المادة 60 من قانون الإجراءات الجزائية على عدم جواز حبس الإنسان أو سجنه إلا في الأماكن المخصصة لذلك،[145] مع وجوب إخطار الشخص المقبوض عليه بأسباب القبض، وحماية حقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه من أسرته أو أي شخصًا آخر أو سفارة دولته إن كان أجنبيًا، والاستعانة بمحام. [146]

ومع ذلك، تلاحظ مؤسسة ماعت أن التشريعات العمانية لا تتضمن نصوصًا صريحة تحظر الاحتجاز السري بشكل محدد، كما لا توجد آليات رقابة مستقلة وفعالة بشكل كامل على أماكن الاحتجاز بخلاف الآليات الرسمية والتي أبرزها هو الإشراف القضائي واللجنة العمانية لحقوق الإنسان،[147] مما قد يحد من الشفافية ويزيد من مخاطر وقوع حالات احتجاز سري. وتتعارض هذه الممارسات بشكل واضح مع التزامات عُمان بموجب المادة 17 من الاتفاقية والتي تلزم الدول بأن يُحتجز الأشخاص فقط في أماكن احتجاز رسمية، وأن يُسجَّل كل محتجز في سجل رسمي محدث، مع ضمان حقه في التواصل مع عائلته ومحاميه، وضرورة وجود رقابة فعّالة على أماكن الاحتجاز [148] .

الحق في العمل

اتسم الحق في العمل بتحولات تنظيمية مهمة في سوق العمل خلال عام 2025 مع استمرار تحديات ملموسة تواجه العمال المهاجرين ضمن الإطار القانوني وسريان نظام تصاريح العمل والاعتمادات المتعلقة بهم، فقد أصدرت وزارة العمل تنظيم العمل وتصاريح الإقامة الجديد في أكتوبر 2025، من خلال قرار وزاري رقم 2025/602 الذي ينظم بشكل شامل اعتمادات العمل وتصاريح العمالة الأجنبية، محددًا صلاحيات العمل وفترات سريان التصاريح والأتعاب والغرامات المتعلقة بتأخير تجديدها، بما يسهم في تحسين حوكمة سوق العمل ومزيد من تنظيم العاملين غير العمانيين ضمن هيكل قانوني واضح،[149] كما أتاحت السلطات العمانية فترة عفو للمهاجرين غير

---

[144] مرسوم سلطاني رقم ٦ / ٢٠٢١ بإصدار النظام الأساسي للدولة، المادة 24، https://qanoon.om/p/2021/rd2021006/

[145] مرسوم سلطاني رقم ٩٧ / ٩٩ بإصدار قانون الإجراءات الجزائية، المادة 60، https://qanoon.om/p/1999/rd1999097/

[146] المرجع السابق، المادة 49، https://qanoon.om/p/1999/rd1999097/

[147] مما قد يحد من الشفافية ويزيد من مخاطر وقوع حالات احتجاز سري، https://tinyurl.com/5xwtsakd

[148] الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 17، https://tinyurl.com/bdcwkvjp

[149] Ministry of Labor: Ministerial Decision 602/2025 Issuing the Regulation Governing Labor Authorization and Work Permit, decree, 22 October, 2025, https://decree.om/2025/mol20250602/?

النظاميين حتى نهاية يوليو 2025، تسمح لهم بتصحيح أوضاعهم القانونية، سواء عبر تجديد تصاريح الإقامة أو نقل خدماتهم دون دفع الغرامات المتعلقة بتجاوز مدة الإقامة، ما يوفر فرصة لتحسين استمرارهم في سوق العمل القانوني. [150]

حقوق المرأة

في عام 2025 كانت هناك نقاشات على نطاق واسع في سلطنة عمان لتخصيص مقعد للمرأة في مجلس الشورى عن كل محافظة من محافظات السلطنة ليصل إلى (11) أحد عشر مقعداً تُضاف إلى المقاعد العامة المتاحة للتنافس في انتخابات مجلس الشورى. كما أطلقت عدة مبادرات لتمكين النساء من ريادة الأعمال في سلطنة عمان. في المقابل شكلت النساء أكثر من 46% من إجمالي القوى العاملة ببعض القطاعات المصرفية والبنوك وهو تطور إيجابي نحو تمكين المرأة في سلطنة عُمان. برغم ذلك ظلت هناك شكاوى من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في سلطنة عمان في ظل نقص الإبلاغ عن هذه الممارسات.

حقوق الطفل

يكفل النظام الأساسي وهو الوثيقة الدستورية الأعلى حقوق الطفل ويلزم عُمان برعايتهم. وقد لاحظت مؤسسة ماعت تطورات إيجابية تخص حقوق الطفل في سلطنة عُمان. ومن بين الأمثلة على هذه التطورات اعتماد دليل حماية الطفل في يونيو 2025 بالإضافة إلى عزم سلطنة عُمان إعداد خطة عمل تنفيذ تقوم على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وقد عقدت لجنة متابعة هذه الخطة اجتماعها الأول في أكتوبر 2024.

رغم التطورات الإيجابية التي طرأت على حالة حقوق الطفل في سلطنة عُمان لا تزال مؤسسة ماعت تلاحظ مجموعة من العقبات التي تواجه تعزيز حقوق الطفل في عُمان

أولا، العقاب البدني: تكفل المادة السابعة من قانون الطفل رقم 22 لعام 2014 الحماية للأطفال من العنف والاستغلال والإساءة وتمنحهم الحق في معاملة كريمة تحفظ له كرامته[151] مع ذلك فإن العقاب البدني لا يزال ساريا في الواقع العملي ويعد غير محظور في المنزل بموجب القانون، حيث تنص المادة 44(أ) من قانون الجزاء

[150] Oman Announces Amnesty Period for Migrants Until End of July, mrrors, 22 May, 2025, https://www.mrrors.org/2025/05/oman-announces-amnesty-period-for-migrants-until-end-of-july/?

[151] أنظر، قانون الطفل رقم 22 لعام 2014، المادة (7)، على الرابط التالي:https://bit.ly/2LG0NYM

(قانون الإجراءات الجنائية) رقم 7 لعام 2018، علي حق الآباء ومن في حكمهم في تأديب أطفالهم في حدود ما هو مقرر شـرعاً وقانوناً[152]، لذلك تظل ممارسـات العقاب البدني ضـد الأطفال سـارية رغم اعتماد الاسـتراتيجية الوطنية لمنع إسـاءة الأطفال في سلطنة عمان.

ثانيا، الزواج المبكر: رغم إن قانون الأحوال الشخصية رقم 32 لعام 1997 يحظر الزواج المبكر في عمان ويحدد السن القانوني للزواج بـ 18 عاماً، لكنه يتيح للقاضي أو الأسرة بالسماح بالزواج في أقل من ذلك، إذا كان ذلك في مصلحة القاصر وبقرار من القاضي، وتنتشر هذه الظاهرة في المناطق الريفية على نطاق واسع دون أي ملاحقة للمسؤولين عن هذه الظاهرة[153].

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- العمل على مراجعة قانون الجنسية الجديد الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم لسنة 17 لسنة 2025 لضمان توافقه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- النظر في إلغاء المادة 44 من قانون الجزاء التي تتيح للآباء تأديب أطفالهم في حدود التي يجيزها القانون
- النظر في دعوة المدافعين عن حقوق البيئة للمشاركة في المناقشات الخاصة بإعداد الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ
- دراسة منح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الاستقلالية الكافية والموارد اللازمة بما يضمن امتثالها لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- العمل على تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يلغي الاستثناءات التي تجيز زواج القاصرات في عمان

[152] قانون الجزاء العماني، مادة 44(أ)، ص 12، على الرابط الثاني:https://bit.ly/3aZacn8

[153] قانون الأحوال الشخصية، المادة 10(ج)، على الرابط التالي:https://qanoon.om/p/1997/rd1997032 /

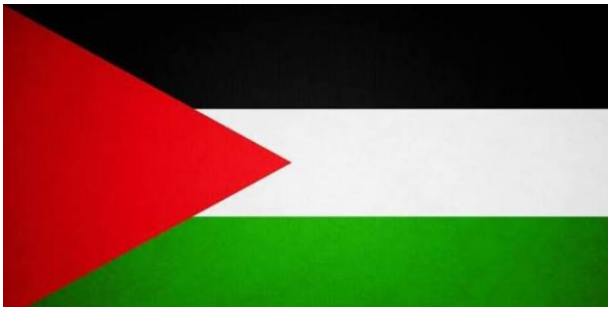

فلسطين

التطورات الأساسية

- في 29 سبتمبر2025 أطلق الرئيس الأميركي دونالد ترامب ما سماها "خطة سلام" تتألف من 20 بندا، تضمنت الإفراج عن المحتجزين الإسرائيليين في غزة ووقف إطلاق النار ونزع سلاح حركة حماس
- في 13 أكتوبر 2025 استضافت مصر "قمة شرم الشيخ للسلام"، وذلك في إطار تكريس مسار السلام في الشرق الأوسط من خلال إنهاء الحرب في غزة والتوصل لتسوية سياسية للقضية الفلسطينية، بناء على مبادرة مصرية أمريكية.

الحق في الحياة

أكدت بيانات رسمية فلسطينية مقتل أكثر من 67 ألف شخص في غزة منذ اندلاع الحرب، وحتى أكتوبر 2025 بينهم آلاف الأطفال، مع استمرار القتال وصعوبة الوصول إلى جميع الضحايا تحت الأنقاض، أكثر من 70 من هؤلاء القتلى من النساء والأطفال، لم تفتح سلطة الاحتلال الإسرائيلي تحقيقات نزيهة في قتل المدنيين الفلسطينيين ولم يتقيد جنود سلطة الاحتلال الإسرائيلي بمبادئ الضرورة والتناسب والتمييز.

ويتعارض استهداف المدنيين بشكل مميت كما تفعل قوات الاحتلال مع المواد 50 و51 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 وهي المواد التي تحظر بشكل واضح الهجوم على المدنيين، وتمثل المادة 50 على وجه التحديد قاعدة عامة يجب تنفيذها من قبل جميع الحكومات بما في ذلك الدول الأعضاء وغير الأعضاء في البروتوكول وهو ما لم تمتثل اليه قوات الاحتلال. كما إن الاستهداف العشوائي للمدنيين يمثل انتهاك للحق في الحياة وهو اسمي الحقوق الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والذي ينطبق في حالتي الحرب والسلم معًا. حيث تحظر المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان انتهاك الحق في الحياة لكن اسرائيل تتنصل من

تنفيذ مواد الإعلان، كما يتعارض انتهاك الحق في الحياة مع المادة السادسة من العهد الدولي لحقوق الإنسان والتي صادقت عليه سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوها سياسة التوسع الاستيطاني المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية وتجريفها وإقامة البؤر الاستيطانية وتوسيع المستوطنات، فعلي سبيل المثال، افتتحت السلطات الإسرائيلية في 15 سبتمبر 2025 مقطعًا جديدًا من النفق الاستيطاني المعروف باسم طريق الحجاج، في حي وادي حلوة ببلدة سلوان، جنوبي البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة، ويمتد النفق بطول 600 متر من ساحة المغاربة إلى حائط البراق.

حرية التعبير

تلاحظ مؤسسة ماعت أن استهداف الصحفيين والعاملين في الإعلام الفلسطيني منذ 7 أكتوبر 2023 لم يكن مجرد أثر جانبي للحرب الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، لكنه يُشير إلى نمط من الانتهاكات الجسيمة التي تضعف حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات، وتعرضت وسائل الإعلام الفلسطينية لانتهاكات واسعة في سياق الاحتلال المستمر، وتشير التقديرات إلي أنه خلال الفترة ما بين أكتوبر 2023 وديسمبر 2025، قتل 292 صحفيًا فلسطينيًا وأصيب المئات واعتقل أكثر من 200 آخرين تعسفياً، إضافة إلي تعرض آخرين للعنف والترهيب والتهجير القسري واستهداف أفراد عائلاتهم.

وتمارس سلطات الاحتلال الاسرائيلي انتهاكات جسدية ونفسية واسعة بحق الصحفيين الفلسطينيين المحتجزين لديها، حيث أبلغ عشرات الصحفيين عن تعرضهم للضرب والتجويع والتعذيب والإساءة أثناء احتجازهم، وكشفت تقارير موثوقة، استندت إلى مقابلات مع 59 صحفياً فلسطينياً محتجزاً منذ 7 أكتوبر 2023، أن 58 منهم تعرضوا لانتهاكات أثناء الاحتجاز، وشملت الانتهاكات التعذيب والضرب المبرح والاجهاد القسري والحرمان الحسي والعنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب، والاهمال الطبي المتعمد، و اتسمت أساليب الانتهاك بنمط متكرر في مراكز الاحتجاز مختلفة، بما في ذلك سجن مجيدو وسجن عوفر ومركز احتجاز سديه تيمان، وأكد صحفيون تعرضهم للتعليق من الأيدي فيما يعرف بطريقة "الشبح" واستخدام الكلاب المدربة والصعق الكهربائي والرش برذاذ الفلفل خلال تعرضهم للضرب، بالإضافة إلي

فقدان وزن حاد لدى 55 من أصل 59 صحفياً نتيجة التجويع وسوء التغذية، بمتوسط فقدان بلغ 23.5 كغم، فيما احتجز 48 صحفياً منهم رهن الاعتقال الاداري دون توجيه اتهام رسمي، وأظهرت لقطات مسربة من مركز سديه تيمان عام 2025 اعتداءات جنسية على محتجزين، في سياق لا يعكس حوادث فردية بل نمطاً متكرراً من الانتهاكات المرتبطة بعملهم الصحفي.[154]

كما تعرضت المؤسسات والبنية التحتية الإعلامية الفلسطينية للتدمير الواسع، فخلال الفترة ما بين 7 أكتوبر 2023 وحتى 30 يونيو 2025 تعرض ما يزيد على 100 مؤسسة اعلامية ومقار لوسائل اعلام ومنشآت انتاج وبث ونقل أخبار في قطاع غزة للتدمير الكلي أو الجزئي نتيجة الهجمات العسكرية، إضافة إلى مصادرة معدات صحفية واستهداف أبراج ومقار بث وتعطيل خدمات الاتصالات والانترنت، وهو ما أدي إلى تقويض واسع لقدرة وسائل الاعلام على الاستمرار في عملها ونقل المعلومات.[155]

ولا تزال السلطات الإسرائيلية مستمرة في منع الصحفيين الأجانب من دخول غزة، فمنذ أكتوبر 2023، فرضت اسرائيل قيودًا صارمة على دخول الصحفيين، واكتفت بالسماح لعدد محدود منهم بمرافقة عناصر الجيش الإسرائيلي، كما تواصل المحكمة العليا الإسرائيلية تأجيل البت في الالتماس الذي قدمته رابطة الصحفيين الأجانب للسماح بحرية وصول وسائل الإعلام إلى قطاع غزة - وكان أخر تأجيل في 26 يناير 2026- ويمثل الالتماس نحو 400 صحفي من أكثر من 130 وسيلة إعلامية من حوالي 30 دولة، ويبثون بنحو 10 لغات مختلفة، ويصلون إلى مئات الملايين من الأشخاص حول العالم، ويشير هذا التأجيل بشكل واضح إلي استمرار الإغلاق التعسفي وغير المحدد زمنياً للقطاع أمام الصحفيين الأجانب، بما يقوض حق الصحافة في الوصول إلى المعلومات المستقلة، ويمنعهم من تغطية ميدانية لحرب الإبادة التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وتداعياتها.[156]

---

[154] Dozens of Palestinian journalists beaten, starved or raped, report alleges, the guardian, 19 February 2026, https://www.theguardian.com/world/2026/feb/19/dozens-of-palestinian-journalists-beaten-starved-or-raped-report-alleges

[155] Al Mezan Issues New Report on Israeli Violations Targeting Palestinian Media Workers in Gaza Amid Ongoing Genocide, mezan, 1 September 2025, https://www.mezan.org/en/post/46762/Al-Mezan-Issues-New-Report-on-Israeli-Violations-Targeting-Palestinian-Media-Workers-in-Gaza-Amid-Ongoing-Genocide

[156] تواصل منع الصحفيين من دخول غزة يحجب الحقيقة، الراية، 30 يناير 2026، https://n9.cl/ie76d

المشاركة السياسية

ينص الدستور الفلسطيني المؤقت على مساواة الفلسطينيين امام القانون دون تمييز بما في ذلك المشاركة السياسية ويقوم الاتحاد الفلسطيني العام لذوي الإعاقة بورش عمل توعوية حول المشاركة السياسية للأشخاص من ذوي الإعاقة، ويواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات هيكلية في ممارسة حقهم في المشاركة السياسية مثل غياب مداخل مناسبة في مراكز الاقتراع. بجانب ذلك ورغم ارتفاع نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت في الانتخابات البلدية في فلسطين إلا نسبة المترشحين في هذه الانتخابات ظلت محدودة[157]

وفي عام 2025 كان هناك استعداد لأجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وغزة ومن المتوقع ان يقوم أكثر من نصف مليون فلسطيني، بالأدلاء بأصواتهم في الضفة الغربية المحتلة وفي دير البلح وسط قطاع غزة، بأصواتهم في انتخابات محلية تشمل أول اقتراع يُجرى في غزة منذ عام 2006، بحسب وكالة الانباء الرسمية

ممارسات التعذيب

لا يزال الاسري الفلسطيني في السجون الإسرائيلية يتعرضون للممارسات التعذيب في ظل ضعف اليات الشكاوي حيث تمثل ممارسات السلطات الإسرائيلية نفسها حاجزاً أمام الأشـــخاص الراغبين في تقديم شـــكاوى تتعلق بالتعذيب، حيث يتعرض المشـــتكون في كثير من الحالات لتهديدات مباشـــرة أو لإجراءات عقابية تطالهم أو تطال ذويهم، فعلي سبيل المثال تدفع أجواء الترهيب العديد من الضحايا إلى الامتناع عن تقديم الشكاوى أو الإبلاغ عن التعذيب الذي تعرضوا له خوفاً على حياتهم وسلامة أســـرهم، وهو ما يتعارض بوضـــوح مع المادة 13 من الاتفاقية، التي تلزم الدولة ليس فقط بتمكين الأفراد من تقديم الشـــكاوى، بل أيضـــاً بضـــمان حمايتهم من أي أعمال انتقامية مرتبطة بها.[158]

في المقابل تفتقر آليات الشكاوي في ادعاءات التعذيب في إسرائيل إلي الاستقلالية والفعالية والشفافية الكافية، إذ تُدار من داخل السلطات الحكومية نفسها، ما يثير

[157] هل تضمين ذوي الإعاقة في نظام الكوتا سيرفع من فاعليتها؟ وهل سيساعد ترشحهم في الانتخابات على دمجهم في المجتمع؟، على الرابط https://www.alhaya.ps/ar/Article/126593

[158] Welcome to hell, The Israeli Prison System as a Network of Torture Camps, btselem, August 2024, https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202408_welcome_to_hell_eng.pdf?

تضارباً جوهرياً في المصالح ويحول دون ضمان المحاسبة الحقيقية. إضافة لما تقدم فإن هذه الآليات تتسم بالطابع الشكلي، حيث يتم استقبال الشكاوى والتحقيق فيها بصورة بيروقراطية دون نتائج واضحة أو إنصاف فعلي للضحايا. فعلى سبيل المثال، تكشف نتائج عمل وحدة التحقيق مع محققي جهاز الأمن العام المعروفة باسم "مافتان" قصوراً بالغاً، فمنذ إنشائها قامت بمراجعة أكثر من 1,450 شكوى، إلا أن أيًّا منها لم يؤدي إلى توجيه اتهامات جنائية في أي قضية، وهو ما يعكس فشلاً ممنهج في توفير سبل إنصاف فعّالة، ويجعل الحق في تقديم الشكوى مجرد إجراء صوري لا يترتب عليه أي أثر عملي.[159]

الحق في العمل

في الأراضي الفلسطينية المحتلة انخفضت معدل البطالة في الضفة الغربية من 31,4 في المائة في عام 2024 إلى 28,7 في المائة في عام 2025، غير أنّه لا يزال يفوق بأكثر من الضعف مستواه قبل الحرب، الذي بلغ 13,1 في المائة في عام 2022. وفي غزة، يبلغ معدل البطالة 85,1 في المائة، حيث تتّسم أوضاع سوق العمل بانتشار العمالة الناقصة والعمل غير المنظم، بما يعكس اختلالات أعمق لا تُظهرها معدلات البطالة الإجمالية[160].

الحق في التعليم

في 8 سبتمبر 2025 أطلقت وزارة التربية والتعليم في محافظات الضفة الغربية يوم العام الدراسي 2025-2026، مع ذلك في المقابل وفي أكتوبر 2025 وثقت بيانات موثوقة إن حوالي 660 ألف طفل في قطاع غزة حُرموا من التعليم للسنة الثالثة على التوالي بسبب الحرب المستمرة، وهو ما يؤدي الي عدم الحاق الالاف الأطفال بركب التنمية المستدامة.

حيث واجهت مدارس قطاع غزة اضرار مادية واسعة نتيجة القصف والهجمات الإسرائيلية، حيث لحقت أضرار بنسبة تقارب 95% من إجمالي المدارس. ويحتاج أكثر من 90% من المباني المدرسية إلى إعادة بناء أو تأهيل أساسية حتى تعود للعمل

[159] Torture's Bureaucracy and the "Legitimacy Effect, Cambridge, 28 February 2025, https://www.cambridge.org/core/journals/perspectives-on-politics/article/tortures-bureaucracy-and-the-legitimacy-effect/D5106DA6CB3F051971E5DA023BECBF6F

[160] وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، ص 11، على الرابط التالي:https://shorturl.at/WwBg7

بشـــكل طبيعي. وقد اســـتُهدفت ســـلطة الاحتلال الإســـرائيلي 662 مبنىً مدرســـياً بالقصـــف المباشـــر، أي ما يقارب 80% من إجمالي المدارس، فيما دمر الاحتلال 163 مدرسة وجامعة ومؤسسة تعليمية بالكامل، بينما لحقت أضرار جزئية بـــ 388 مدرسة وجامعة ومؤسسة تعليمية.

حقوق الأطفال

تكشـف أوضـاع الأطفال الفلسـطينيين عن مسـار خطير ومتواصـل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، ولا سيما في سياق سياسات الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة التي تمارسـها سـلطات الاحتلال الإسـرائيلي. ووفقًا لإحصـاءات نادي الأسـير الفلســطيني، فقد اعتقلت إســرائيل حتى مطلع أغســطس 2025 أكثر من 10,800 فلســطيني، من بينهم 49 امرأة و450 طفلًا، إضــافة إلى 2,378 شــخصًــا صــنّفتهم سلطات الاحتلال باعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين". وتعكس هذه الأرقام اتساع نطاق الحرمان من الحرية دون ضمانات قانونية كافية، بما يشمل أطفالًا يفترض أن يتمتعوا بحماية خاصة بموجب القانون الدولي.[161]

وتتجلى فداحة هذه الانتهاكات في قضية الطفل الفلسطيني عمر نزار محمود عصفور، البالغ من العمر 16 عامًا، والذي تعرّض لاعتقال تعســفي وتعذيب جســدي ونفســي ممنهج اســتمر لمدة 26 يومًا داخل معســكر اعتقال ســدي تيمان العســكري جنوب إســرائيـل، وذلـك عقـب احتجـازه في 29 يونيو 2025 بـالقرب من أحـد مواقع توزيع المساعدات في قطاع غزة.

ووفقًا للوقائع الموثقة، أُجبر عمر، مع عشــرات المحتجزين الآخرين، على خلع ملابســه والإبقاء على ملابســه الداخلية فقط، قبل تقييدهم وتعصــيب أعينهم ونقلهم في مركبات عســكرية إلى مقرات الجيش، في ظروف تنتهك بشــكل واضــح الكرامة الإنســانية. وخلال فترة احتجازه، تعرّض الطفل لتعليق من قدميه لســاعات طويلة، وضـرب مبرح باسـتخدام الهراوات والصـواعق الكهربائية، وتجريد متكرر من الملابس، فضلًا عن حبسه داخل قفص ضيق لعدة أيام متتالية.

[161] Far-right Israeli minister uses Gaza destruction photos to torture Palestinian detainees in prisons, Anadolu Agency, https://2h.ae/ocjT

كما حُرم من الحصـــول على غذاء صـــالح للاســـتهلاك، ومياه نظيفة، ورعاية طبية مناسـبة، في انتهاك واضـح لحقه في الصـحة والحماية. وإلى جانب التعذيب الجسـدي، خضع عمر لتعذيب نفسي متواصل، تمثل في تشغيل موسيقى صاخبة بشكل قسري داخل ما يُعرف بـــغرفة الديسـكو، ومنعه من ممارسـة شـعائره الدينية، بما يشـكل اعتداءً على حريته الدينية وسلامته النفسية. وتكتسب هذه القضية دلالة خاصة بالنظر إلى أن الطفـل حُرم طوال فترة احتجـازه من الاتصـــال بمحـام، أو المثول أمـام جهـة قضـائية مسـتقلة، أو تلقي زيارة من اللجنة الدولية للصـليب الأحمر، في انتهاك صـريح لضـــمانات المحاكمة العادلة وللحماية الخاصـــة الواجبة للأطفال المحرومين من حريتهم. كما تعكس هذه الوقائع غياب أي آلية فعالة للمســـاءلة أو التعويض أو جبر الضـــرر، حتى بعد الإفراج عنه، بما يؤكد الطابع الممنهج لهذه الانتهاكات وتعارضـــها الجســـيم مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل وحظر التعذيب والمعاملة القاســـية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب القانون الدولي.[162]

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- ندعو سلطة الاحتلال الإسرائيلي إلغاء جميع القرارات والأوامر الإدارية الصادرة في أعقاب السابع من أكتوبر 2023 والتي رسخت لممارسات ترقي إلى التعذيب
- ضرورة السماح بزيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسجون الإسرائيلية
- ندعو العربية الدول العربية الي المساهمة في مشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية المدنية
- ندعو الدول العربية الي استمرار رفض وإدانة المساعي الإسرائيلية لتهجير قسري للشعب الفلسطيني

[162] Palestinian child seeking aid tortured in Israeli military detention camp, Defense for Children Palestine, https://2h.ae/PifW

قطر

قطر إمارة دستورية ملكية، يرأسها الأمير تميم بن حمد وهو ابن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تنازل عن العرش لصالح تميم في عام 2013، وينص الدستور في قطر على توريث الحكم للذكور في فرع الأمير، من أسرة آل ثاني. ويتولى الأمير تميم بن حمد السلطة التنفيذية.

التطورات الأساسية

- في 9 سبتمبر 2025 شنت إسرائيل هجوما جويا علي قطر قتُل مُنتسبًا إلى قوة الأمن الداخلي القطري بجانب إصابات أخرين من بينهم مدنين، واستهداف بنية تحتية مدنية.
- في 5 مايو 2025 أصدر الأمير مرسوم رقم (34) لسنة 2025 بالتصديق على اتفاقية المساهمة الأساسية لدعم الموارد العادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للأعوام 2025 و2026 بين صندوق قطر للتنمية في دولة قطر وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- في مارس 2025، تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نتائج الاستعراض الدوري الشامل لقطر. وتلقت قطر 317 توصية قبلت منها 245 وأخذت علمًا بال 72 المتبقية. ركزت التوصيات التي احيط بها علما على حقوق العمل وحماية العمال الأجانب.

الحق فى الحياة

تعتبر دولة قطر الحق في الحياة مُقدسًا ولا يمكن الاعتداء عليه. وفي سياق تعزيز الحق في الحياة حاولت قطر إتاحة الرعاية الصحية لجميع السكان بما في ذلك الوافدين، وقد أفادت قطر إنها تعمل على دعم سعر الدواء بنسبة كبيرة لغير

القطريين، كما توفر اللقاحات بالمجان لهم من خلال المراكز الصحية[163]. وتلاحظ مؤسسة ماعت إن قانون العقوبات القطري يعترف بتطبيق الإعدام لكنه يقّصر تطبيق العقوبة على الجرائم شديدة الخطورة فقط، ولم يشهد عام 2025 تنفيذ أي حالة إعدام في قطر، في سياق متصل تتيح المادة 92 من قانون العقوبات القطري، للمحكمة تخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات إذا كانت ظروف الجريمة تستدعي الرأفة، على الرغم من أن هذا الحكم لا ينطبق على الجرائم الإرهابية[164].

ينص قانون العقوبات القطري في المادة 20 علي عدم جواز الحكم بعقوبة الإعدام علي من يبلغ العاشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة[165] في سياق متصل نص قانون الإجراءات الجنائية علي إيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام إلى أن تضع الامرأة الحامل مولودها، وتأخير تنفيذ الحكم لسنتين لإرضاعه، إذا كان الحكم عن قصاص أو حد، أما إذا كان تعزيراً فيجوز استبدال الإعدام بالحبس وفقا للمادة 345 من ذات القانون، كذلك إذا كان محكوماً على رجل وزوجته بالحبس ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا محبوسين من قبل، يتاح تأجيل عقوبة أحدهما حتى يفرج عن الآخر، إذا كانا يكفلان صغيراً لم يتم السادسة عشرة سنة من عمره في المادة 356 من القانون السابق ذكره.

الحق فى تكوين الجمعيات والنقابات المهنية

لم يطرأ تغيير على تنظيم الحق في تكوين الجمعيات بقطر في عام 2025 رغم وجود بعض الأصوات المستقلة التي طالبت بتعديل القانون رقم 12 لسنة 2014 بما يمكن غير القطريين في الحق في الانضمام الي النقابات العمالية والمهنية إلا إنه لم يناقش في مجلس الشورى أي تعديلات تخص القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتنص المادة 45 من الدستور القطري علي الحق في حرية تكوين الجمعيات، مع ذلك فإن القطريون والأفراد الأجانب الذين يشكلون 90% من عدد سكان دولة قطر يحق لهم تكوين جمعيات ونقابات مستقلة، طبقا للقانون رقم 12 لسنة 2014 والتعديلات التي طرأت عليه وبه عدد من القيود ، فلا يمكن تكوين الجمعية إلا بالحصول على

[163] Replies of Qatar to the list of issues in relation to its initial report, https://tinyurl.com/2p9wzx4c
[164] Qatar's Compliance with the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights: The Death Penalty, https://www.theadvocatesforhumanrights.org/Res/Qatar%20DP%20CESCR%20Final.pdf
[165] قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، المادة 20، علي الرابط التالي:
https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=26&language=ar

ترخيص من وزارة التنمية الإدارية والعمل وللوزارة أن ترفض طلب تكوين الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب، وفي حال انقضي شهر بدون رد من الوزارة فيعد ذلك بمثابة رفض ضمني لطلب تكوين الجمعية وفقا لما جاء في المادة 7 من القانون السابقة المعدلة بالقانون رقم 10 لسنة 2010.

ويحق للجمعية حال رفض الطلب المقدم أن تتقدم بتظلم من تاريخ إخطارهم بالرفض ويكون القرار الصادر من مجلس الوزراء في البت في هذا التظلم نهائيا وغير قابل للطعن. فيما يخص النقابات والانضمام إليها فإن الدستور القطري لا يتضمن صراحة الإشارة إلي الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها، لكنه سمح بجواز تشكيل الجمعيات المهنية، ويمر تأسيس النقابات او اللجان العمالية في قطر بإجراءات معقدة تجعل من تأسيسها مسألة في غاية الصعوبة، فلا يمكن تأسيس نقابة / لجنة عمالية إلا في المنشآت التي لا يقل فيها عدد العمال القطريين عن مئة عامل، وبالنظر إلى محدودية وجود المواطنين القطريين في القطاع الخاص، فإنه يصعُب عملياً تكوين نقابات أو لجان عمالية.

ويحق لوزير التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية حل المؤسسة النقابية في حال تعارض عملها مع ما هو محظور عليها في القانون، لكن المُشرع القطري صاغ ذلك بمصطلحات وعبارات فضفاضة يسّهل تأويلها وفقا لما يتراءى للسلطة التنفيذية، كما إن القانون لا ينطوي على إجراءات للطعن والتظلم في حال أقدم الوزير علي حل المؤسسة النقابية بقرار وزاري. فضلا عن ذلك فإن حق الإضراب في قطر محظور ضمنياً، حيث يُشترط القانون موافقة ثلاثة أرباع اللجنة العامة لعمال المهنة أو الصناعة على الاضراب، وليس اللجنة العمالية في المنشأة، وفي حال عدم الوصول لحل توافقي بين صاحب المنشأة والعمال، وفي كافة الأحوال، يجب أن توافق الوزارة على تنظيم الإضراب بعد مراجعة وزارة الداخلية فيما يخص الساعة التي يُنظم فيها الاضراب والمكان المحدد لهذا الغرض، وليس هُناك أي معلومات متاحة عن موافقة وزارة الداخلية القطرية علي تنظيم إضرابات عمالية، وفي الغالب ما تتجاهل أي طالبات ذات صلة بهذه المسألة.

ويحظر قانون العمل رقم 14 لسنة 2004 بشكل عام في المادة 121 الإضراب في المرافق الحيوية، مثل البترول والغاز وكافة الصناعات المرتبطة بهما، مثل الكهرباء

والماء، والموانئ والمطارات والمواصـــلات، والمســـتشـــفيات، ويعُد هذا الحظر غير قانوني، فالحق في الإضـــراب مكفول بموجب المادة رقم 8 من العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية بالإضـافة إلى طيف واسـع من المعاهدات الدولية الأخرى. في سياق متصل، فإن قانون العمل القطري رقم 14 لسنة 2004 يُحظر تماماً وفقا للمادة 116 من قانون العمل رقم 16 لســـنة 2004 على غير المواطنين في قطر تكوين النقابات العمالية أو الانضـــمام إليها، ما يحرم زهاء 94% من القوة العاملة في دولة قطر ونحو 90% من الســـكان بموجب القانون الســـابق من تكوين النقابات المستقلة أو الانضمام إليها ما يعني استبعاد اي كيانات مستقلة تكون بمثابة ممثل للعمال الأجانب، وتدافع عن حقوقهم، في تعارض مع التزامات دولة قطر بموجب المعاهدات الدولية التي صـــادقت عليها. وبما يتعارض مع الفقرة رقم 1 من المادة 20 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص علي حق كل شخص في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات الســـلمية وكذا الفقرة رقم 4 من المادة 23 التي تنص علي حق كل شـخص في إنشـاء النقابات مع آخرين والانضـمام إليها لحماية مصـالحه، وبما يخالف مع جاء في التوصية رقم 30 للجنة القضاء على التمييز العنصري والتي أشارت إلي إنه طالما بدأت علاقة عمل لعمال مهاجرين وحتى تنتهي هذه العلاقة فلهؤلاء العمال الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات.

الحق فى الجنسية

لا تزال مشـــكلة أبناء قبيلة آل مرة وقبيلة آل الغفران التي سُـــحبت جنســـيتهم قائمة حتى تقديم هذا التقرير، فلم يتمكن هؤلاء الأشـخاص اكتسـاب الجنسـية مرة أخري بعد أن سُـــحبت منهم ووفقا لتقديرات مختلفة فإنه لا يزال بضـــع آلاف من أفراد قبيلة الغفران محرومين من الجنسية القطرية بعد أن سُحبت هذه الجنسية منهم. ويواجه الأشـــخاص الذين تســـقط جنســـيتهم في قطر تحديا يتمثل في عدم الســـماح لهم بالتظلم أو الطعن أمام القضاء على القرارات المتعلقة بسحب الجنسية وهو تعارض واضـــح مع المادة 29 من الميثاق العربي لحقوق الإنســـان التي صـــادقت عليه قطر. يسمح القانون للأفراد المقيمون لفترة تصل إلى 25 عامًا للتقدم بطلب للحصول على الجنســية لكن طلبات الحصــول على الجنســية نادرًا ما تمت الموافقة عليها من قبل

الحكومة في الممارسة العملية[166]. في سياق متصل لا يمنح القانون الجنسية القطري للمرأة القطرية المتزوجة من أجنبي الحق في نقل الجنسية لأبنائها أسوة بالحق الذي يحظى به الرجال القطريين المتزوجين من أجنبيات[167].

الحق في العمل

تلاحظ مؤسسة ماعت إن لدي قطر أدني معدلات البطالة في المنطقة العربية حيث تصل نسبة البطالة إلى 0.1% وهو ما يعني القرب من حالة التشغيل الكامل مع ذلك ظلت هناك شكاوى من ظروف العمل وخاصة من العمال المهاجرين وتعد الطلبات المختلفة لتغيير العمل دليلا على الظروف غير الملائمة التي يتعرض لها العمال المهاجرين ذوي الدخل المنخفض والذين يشكلون أكثر من 70% من غير المواطنين في قطر. في سياق متصل وعلى الرغم من المساواة التي يقرها الدستور القطري بين جميع المواطنين فإن البدون / عديمي الجنسية / أصحاب الوثائق المؤقتة في قطر يحظر تمتعهم ببعض الامتيازات التي يحصل عليها المواطنين القطريين الذين استقروا في قطر ما قبل عام 1930، من بين هذه المزايا مكافأة نهاية الخدمة والمعاشات التعاقدية بعد الإحالة على المعاش، كما يحظر على البدون في قطر العمل في الوظائف القيادية في الدولة وفي غالبية الوظائف الحكومية وهو ما يعارض تنفيذ المادة 34 من الميثاق.

كما لا تزال قطر غير منضمة إلى اتفاقية السلامة والصحة في البناء، رقم 167 لعام 1988 واتفاقية تعزيز التوظيف وحماية البطالة، رقم 168 لسنة 1988 إضافة إلى اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، رقم 169 لسنة 1989

الحق في الصحة

بلغت موازنة قطر للصحة والتعليم في قطر في عام 2025، نحو 11.3 مليار دولار. وهو 20% من اجمالي الموازنة العامة مع ذلك لدي مؤسسة ماعت مخاوف بخصوص بعض التحديات التي تواجه الاسر الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة اثناء محاولات علاج ابناءهم، ومن بين هذه التحديات نقل قسم صيانة الكراسي المتحركة لذوي الإعاقة من مستشفى الرميلة إلى الوكرة وهو ما اعتبرته شهادات اطلعت عليها مؤسسة

[166] Country Reports on Human Rights Practices, Qatar, https://www.state.gov/reports/2023-country-reports-on-human-rights-practices/qatar/

[167] Concluding observations on the second periodic report of Qatar, https://tinyurl.com/5an3mz2w

ماعت عبء إضافي على أولياء الأمور. وأيضاً على الشخص صاحب الإعاقة نتيجة الجهد والوقت الإضافي الذي يستغرقه الاسر والابناء للوصول إلى مستشفى الوكرة على العكس من مستشفى الرميلة التي تقع في وسط الدوحة، من بين التحديات الأخرى التي اطلعت عليها مؤسسة ماعت العقبات الإدارية التي تواجه الاسري فيف استقدام ممرضات مقيمات في قطر، وارتفاع الرسوم والراتب الشهري[168].

لا تزال أيضا تلاحظ مؤسسة ماعت الصعوبات التي تواجه الأشخاص عديمي الجنسية وأصحاب الوثائق والمهاجرين في الحصول على الصحة مقارنة بالمواطنين وذلك بسبب القيود التي تفرضها دولة قطر علي الأشخاص الذين ليس لديهم وثائق هوية صالحة ولم يستطع حاملو التصاريح المؤقتة من البدون القطريين في أوقات مختلفة من الحصول على الخدمات الصحية الحكومية بشكل مجاني في كافة الأوقات. في سياق متصل ظلت المرأة تواجه عقبات تتعلق بالحصول على خدمات الصحة الإنجابية وذلك لإنها كانت في حاجة إلى أذن وصي في كافة الأوقات التي تتوجه فيها إلى المراكز الصحية التي تقدم هذه الخدمات

حقوق المرأة

يكفل الدستور القطري في مادتين المساواة بين الجنسين. وكدليل على استمرار قطر في دعم حقوق المرأة. في 5 مايو 2025 أصدر الأمير مرسوم رقم 34 لسنة 2025 بالتصديق على اتفاقية المساهمة الأساسية لدعم الموارد العادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للأعوام 2025 و2026 بين صندوق قطر للتنمية في دولة قطر وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد ارتفع عدد النساء التي يحظين بملكية الشركات إلى 7 آلاف امرأة سواء ملكية جزئية او كلية.

غير ان يُلاحظ استمرار التحديات التي تواجه النساء قطر فبموجب قانون الجنسية لا يحق للمرأة القطرية منح الجنسية لزوجها الأجنبي او لأبنها أسوة بنفس الحق الذي يملكه الرجل. وفي الحياة السياسية: لا يوجد ما ينص على تمييز على أساس الجنس في الحياة السياسية في قطر لكن تواجه المرأة تمييزًا مجتمعيًا بحكم النظرة النمطية للمرأة القطرية وهو ما جعلها لا تشغل سوي مقعدين من خلال التعيين في مجلس

[168] انظر: التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة الشرق القطري، على الرابط التالي:https://shorturl.at/uwsvQ

الشـــورى بناء على قرار الأمير تميم بن حمد. في التوظيف والعمل: يحتاج النســـاء إلى إذن ولي أمرهن من اجل العمل في الوزارات الحكومية وفي القطاع الخاص في قطر وفي الجامعات وفي المدارس الحكومية وفي بعض الأحيان يرفض الأوصـــياء على المرأة الســـماح لذويهن بالعمل. وفي مكان العمل لا تحظي معظم النســـاء بأجر مماثل مع الرجال على العمل متساو القيمة.

فيما يخص القيود على حرية الرأي للمرأة في أبريل 2025، حكمت المحكمة الجنائية على ناشـــطة الإنترنت أم ناصـــر بالســـجن لمدة ثلاث ســـنوات وغرامة قدرها 50,000 ريال قطري. بتهم تمثلت في قيامها المزعوم بنشـــر شـــائعات كاذبة، وإدارة حســـاب على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر مثل هذه الشائعات، وعدم احترام القضاء القطري.

ذوى الإعاقة

تقدر مؤسسة ماعت بإصدار قطر للقانون رقم 22 لسنة 2025 بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وهو القانون الذي من شـــأنه تعزيز حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة وحمايتها حيث تضمن نصوص لإتاحة المشاركة السياسية والرعاية الصحية والعمل والتعليم والمشاركة في الحياة الثقافية لذوي الإعاقة.

مع ذلك يواجه ذوي الإعاقة من الأشخاص عديمي الجنسية في قطر خاصة أفراد قبيلة الغفران العديد من الصـــعوبات في الالتحاق بالمدارس الحكومية مما يجبرهم إلى الالتحاق بالتعليم الخاص وهو ما يضـــاعف الالتزامات والاعباء المالية المفروضـــة عليهم، وقد أعاق ذلك بعضهن من الحصول على التعليم سواء الأساسي أو الجامعي، كما لا يتمتع أبناء الوافدين في قطر بذات الامتيازات التعليمية الممنوحة للقطريين الأصـليين. كما ان هناك نقص في الكوادر التعليمية المؤهلة لتعليم ذوي الإعاقة. كما يواجه الأشـــخاص ذوي الإعاقة بعد انتهاء مراحل التعليم تحديات كبيرة في الحصـــول على فرص التأهيل والتدريب لسوق العمل[169]

[169] تحديات وصعوبات تواجه ذوي الإعاقة في التوظيف والتدريب، الشرق، على الرابط التالي:https://shorturl.at/lxVD6

توصي مؤسسة ماعت قطر بالآتي

- دراسة الانضمام إلى اتفاقية السلامة والصحة في البناء، رقم 167 لعام 1988
- النظر في التصـديق على اتفاقية تعزيز التوظيف وحماية البطالة، رقم 168 لسـنة 1988
- دراسة التصديق على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، رقم 169 لسنة 1989
- ضرورة تشجيع القطاع الحكومي والخاص بالالتزام بالنسب المقررة لتشغيل ذوي الإعاقة
- دراسة مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق المرأة بما يراعي البعد المتعلق بحقوق الإنسان
- ضرورة إتاحة الرعاية الصحية لجميع السكان المقيمين في دولة قطر بما في ذلك الوافدين والعمال المهاجرين والأشخاص عديمي الجنسية على قدم المساواة مع المواطنين القطريين

الكويت

الكويت، هي إمارة دستورية وراثية، تحكمها أسرة الصباح، رئيس الدولة بها هو الأمير مشعل الأحمد الجابر الصباح، لا يوجد برلمان في الوقت الحالي ظل الأمير هو رئيس السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، فهو يتمتع بالسلطة النهائية على معظم قرارات الحكومة، ولا تنفذ الأحكام القضائية إلا بعد مصادقته عليها، وهو الوحيد الذي يستطيع العفو من الأحكام، وجميع القوانين التي يقرها مجلس الأمة لا تصبح نافذة إلا بعد توقيعه عليها.

التطورات الأساسية

- بحلول منتصف عام 2025، تأثر أكثر من 50 ألف شخص - أي ما يُقارب 3% من إجمالي المواطنين بسياسات سحب الجنسية التي قامت بها الحكومة الكويتية.
- تلقت دولة الكويت في إطار المراجعة الدورية الرابعة الرابع 290 توصية، قبلت 206 توصيات قبولاً كاملاً، كما قبلت 4 توصيات قبولاً جزئياً، أما التوصيات الـ80 المتبقية فقد أخذت دولة الكويت علماً بها
- الغت الكويت المادة 153 من قانون الجزاء عام 2025 دعماً لمبدأ المساواة بين الجنسين وترسيخاً لحق المرأة في الحماية من أي نصوص قد تبرر العنف ضدها، كما جرى رفع سن الزواج إلى 18 عاماً، وتم كذلك إلغاء المادة 182 التي كانت تعفي مرتكب جريمة الخطف من العقوبة في حال تزوج من الضحية

الحق فى الحياة

عبرت دولة الكويت في مناسبات مختلفة احترامها للحق في الحياة، ولم تلاحظ مؤسسة ماعت استخدام قوات الأمن الرصاص الحي في التعامل مع المحتجين لاسيما من فئة البدون. ظلت الكويت ضمن الإطار القانوني تنص على عقوبة الإعدام في مواضيع محددة وفقا للجرائم شديدة الخطورة التي تهدد كيان المجتمع وسلامة أفراده، وترجع دولة الكويت تطبيق عقوبة الإعدام إلى مصادر الشريعة الإسلامية والمادة الثانية من

الدستور الكويتي التي نصت على أن "دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع". مع ذلك وبحسب المعلومات فقد قيد القانون تطبيق عقوبة الإعدام في بعض الحالات وهي كالآتي: -

- حظر تنفيذ الإعدام على الحوامل فإذا وضعت المرأة الحامل وليدها حياً وجب قانوناً وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وعرض الأمر على المحكمة المختصة لإبدال العقوبة بالحبس المؤبد ويمكن أن تستفيد بعد ذلك من الإفراج الشرطي وتخفيف العقاب أو العفو الشامل بحسب الأحوال.
- يعد تنفيذ عقوبة الإعدام مشروط بوجود حكم قضائي نهائي وبات في الواقعة محل الحكم ويكون صادر من محكمة التمييز وهي المحكمة الجزائية العليا التي تكفل نظر القضية
- لا ينص القانون على إعدام الحدث الذي ارتكب الجريمة ولم يتجاوز عمره 18 عاماً كما يحظر القانون الحكم عليه بالحبس المؤبد بما يتفق مع المادة 15 من قانون الأحداث رقم (111) لسنة 2015 المعدلة بعض أحكامه بالقانون رقم (1) لسنة 2017.

الاحتجاز المطول

تلاحظ مؤسسة ماعت إن الاحتجاز المطول في مركز ترحيل طلحة مثل عقبة لتعزيز حقوق المحتجزين، خاصة في الحالات التي يُزعم فيها أن المحتجز من الوافدين المحتجزين على أساس التزام تعاقدي أي إنه مدين بأموال لصالح مواطن كويتي، أو لا تحظي دولته بتمثيل دبلوماسي داخل الكويت ما يعطل تقديم وثائق الخروج. وعلى الرغم من أن الغرض من تأسيس طلحة أن تكون منشأة احتجاز مؤقتة لأولئك الذين ينتظرون الترحيل والحبس لمدة لا تتجاوز 30 يومًا، فقد تم احتجاز عدد من الوافدين في هذا المركز لفترات أطول، تصل في بعض الحالات إلى 11 شهرًا وتمتد في أحيان اخري إلى ثلاث سنوات. ولم تلاحظ مؤسسة ماعت ممارسات تعذيب في هذا المركز لكن في فترات مختلفة عانى المحتجزين من الحصول على الرعاية الصحية ولم يحصلوا على طعام جيد، وتعرضوا للإساءة من قبل المشرفين على السجون وهي جميعها ممارسات ترقي للتعذيب

استقلال القضاء

السـلطة القضـائية في الكويت مسـتقلة بموجب الدسـتور، كما تنص المادة 163 من الدسـتور بأن " لا سـلطان لأي جهة على القاضي في قضـائه، ولا يجوز بحال التدخل في سـير العدالة."، ونشـير بأن التنظيم القضـائي الكويتي للمحاكم الجزائية قائم على 3 درجات تقاضـي، فالدرجة الأولى وهي محكمة الجنايات مكونة من 3 قضـاة، والدرجة الثانية وهي محكمة الاسـتئناف ومكونة من 3 قضـاة، والدرجة الثالثة وهي محكمة التمييز ومكونة من 5 قضاة.

كما نصت المادة رقم 56 من القانون رقم 23 لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء علي أن تتولي النيابة العامة الإشـراف على السـجون وغيرها من الأماكن التي تنفذ فيها الأحكام الجزائية حيث تتولى نيابة شؤون التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي الإشراف على الأماكن التي تنفذ فيها الأحكام الجزائية وتباشـر إجراء التفتيش الدوري بأي وقت وبشـكل مفاجئ على أماكن تنفيذ الأحكام في كافة السـجون التابعة للإدارة العامة للمؤسـسـات الإصـلاحية، وذلك بهدف التحقق من عدم وجود محبوس بتلك الأماكن بصفة غير قانونية، والتأكد من أن أوامر النيابة العامة والقرارات المحاكم يجرى تنفيذها على النحو المبين فيها، والاستماع إلى أي شكوى يرغب السجين أن يبديها. ولم تلاحظ مؤسـسـة ماعت تدخلًا من قبل السـلطة التنفيذية يؤثر على اسـتقلال السـلطة القضائية

الحق فى الجنسية

مارست الحكومة الكويتية سياسات ممنهجة لسحب الجنسية من الأفراد، وامتدت هذه الإجراءات لتشمل عائلات بأكملها، وذلك بموجب صلاحيات إدارية واسعة مُنحت للهيئات التنفيذية. وتشير التقديرات، كما ورد في دراسة أجرتها منظمة "صحفيات بلا قيود"، إلى أنه بحلول منتصف عام 2025، تأثر أكثر من 50 ألف شخص - أي ما يُقارب 3% من إجمالي المواطنين - بهذه السياسات

الحق فى العمل

استمرت الجهود الحكومية لإضفاء الطابع المحلي على الوظائف من خلال تعيين مزيد من المواطنين الكويتيين. وهو ما جعل بعض الوافدين يخسـرون وظائفهم. في 14 سبتمبر 2025 أصدر وزير التجارة والصناعة قراراً وزارياً بشأن تنظيم الأعمال الحرة في

الكويت، والتي عرفها في القرار بأنها الأعمال التجارية التي يباشرها أصحابها توافر محل او مكتب خاص فيها، وحددها بـــ 120 نشاطاً. ومنع الوافدين من ممارسة العمل الحر مؤسسة او شركة او مديرا. وجعل ممارسة الأنشطة الحرة حصراً لصالح أصحاب الجنسية الكويتية. واعتبرت بعض المنظمات ان هذه القرار يمثل تمييزا ضد غير الكويتيين

الرعاية الصحية

يضمن دستور الكويت الحق في الرعاية الصحية، ولاحظت مؤسسة ماعت خلال عام 2025 مبادرات مختلفة لتعزيز الحق في الصحة ومن بينها زيادة عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية في الكويت إلى 118 مع ذلك ظل غير المواطنين لا يحصلون على الرعاية الصحية إلا بوجود بطاقة صحية سارية المفعول وفي الغالب ما تكون هذه البطاقات منتهية الصلاحية بسبب رفض الأجهزة الأمنية تجديدها، أما بسبب بعض القيود الأمنية أو نتيجة لرفض الشخص عديم الجنسية التوقيع على ما يفيد بإن له جنسية أخري. اما البدون الذين يحملون بطاقة أمنية صالحة يحصلون على العلاج المجاني بالمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية. أما البدون الذين ليست لديهم بطاقة أمنية صالحة، فيحتاجون إلى استصدار تأمين صحي لا يمكنهم الحصول عليه إلا من خلال بيت الزكاة، وهو هيئة خيرية حكومية مستقلة. ويضطر هؤلاء، نتيجة لذلك، لدفع مبلغ دينارين عند كل زيارة للمركز الصحي. أما من لا يوافق بيت الزكاة على منحهم التأمين الصحي بناء على تعليمات الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية، فلا يحصلون على رعاية صحية حكومية، في غير حالات الطوارئ.

حقوق المرأة

كان هناك مزيد من التطورات الإيجابية التي تقوم بها الحكومة الكويتية من أجل مكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك النساء والفتات، فقد اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة من 2025-2028. وتعد هذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق ترتكز على محاور الوقاية، والحماية، والمساءلة، كما تشمل برامج تدريب وطنية لموظفي جهات إنفاذ القانون، بالإضافة إلى تحديث إجراءات الكشف والإحالة، وتطوير نظم جمع البيانات وتحليلها[170]. كما أصدرت الكويت

[170] الاستراتيجية متاحة على الرابط التالي: https://pdf.alanba.com.kw/pdf/2025/04/21-04-2025/555.pdf

قانون الإقامة رقم 114 لسنة 2024 وتضمن القانون تعديلات لمكافحة استغلال العمالة والاتجار بالإقامات.

إضافة إلى ذلك لاحظت مؤسسة ماعت تطورات تشريعية إيجابية لصالح المرأة في الكويت خلال الفترة التي يغطيها التقرير حيث صدر المرسوم بقانون 9 لسنة 2025، بإلغاء نص المادة 153 من قانون الجزاء الصادر بالقانون 16 لسنة 1960، والتي تضمنت تقرير عذر قانوني مخفف لعقوبة الرجل عند ارتكابه جريمة قتل الزوجة أو الأم أو الابنة أو الأخت حال مفاجأته لها متلبسة بالزنى، أو ما يعرف بـقضايا الشرف. علي مستوي التعليم تشكل النساء 70% من خريجي الجامعات في الكويت، رغم هذه التطورات الإيجابية ظلت هناك مخاوف تتعلق بسحب الجنسية من نحو 26 ألف امرأة في الكويت خلال الفترة التي يغطيها التقرير[171]

رغم إن الكويت لديها إطار تشريعي وقانوني يجرم التحرش في أماكن العمل بما في ذلك قررا وزير التجارة الذي حظر فيه التحرش في مكان العمل وأحال تجريمه إلى القانون الجزائري تحت أحكام الجرائم المخلة بالآداب[172] وبحسب المادة 191 من قانون العقوبات الكويتي (الجزاء)، يعاقب بالسجن لمدة تصل إلى 15 سنة كل شخص يتحرش جنسياً بشخص آخر كرهاً أو بالتهديد أو الخداع. إذا كانت الضحية مرتبطة بالمتحرش، أو كانت تحت سيطرته أو رعايته يُعاقب الجاني بالسجن مدى الحياة. وإذا كانت الضحية قاصرًا، أو غير مستقرة عقليًا، أو غير قادرة على معرفة طبيعة الفعل، يعاقب المتحرش بالسجن مدى الحياة[173]. ورغم عدم وجود احصائيات رسمية عن التحرش في أماكن العمل لكن بعض التقارير التي اطلعت عليها ماعت أفادت إن النساء لا يزلن مترددات في الإبلاغ عن ممارسات التحرش والعنف الجسدي التي يواجهن في أماكن العمل[174].كما إن الكويت لم تصادق بعد على اتفاقية منظمة العمل

[171][171] في ليلة وضحاها.. عشرات الآلاف يفقدون جنسيتهم الكويتية، على الرابط التالي:https://shorturl.at/kbVwJ

[172] التقرير العربي الشامل لتنفيذ منهاج عمل بيجين، على الرابط التالي:https://shorturl.at/vijoC

[173] التحرش الجنسي في أماكن العمل، متاح على الرابط التالي:https://rawateb.org/kuwait/labour-law/fair-treatment/sexual-harassment-at-work

[174] Women still reluctant to report incidents of sexual harassment, https://kuwaittimes.com/women-still-reluctant-to-report-incidents-of-sexual-harassment/

الدولية رقم (190) لسنة 2019 الصادرة من منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في أماكن العمل[175]

حقوق الأطفال

تلاحظ مؤسسة ماعت إن الإطار القانوني في دولة الكويت لا يزال يتيح العقوبة البدنية خاصة بغرض التأديب في إطار الأسرة وفي دور الرعاية البديلة وفي المؤسسات الإصلاحية. وتنص المادة 29 من القانون الجنائي والمادة 6 من قانون حقوق الطفل على "حق" الوالدين في تأديب الأطفال. وتلاحظ مؤسسة ماعت أيضا إن العقوبة الجسدية مشروعة في مؤسسات الرعاية البديلة. حيث لا يوجد حظر صريح في القانون لهذه الممارسات، بما في ذلك قانون الأحداث لعام 1983 وقانون الحضانة العائلية رقم 82 لعام 1977 وقانون حضانات الأطفال رقم 111 لعام 2000

في المؤسسات الإصلاحية تعد العقوبة الجسدية قانونية أيضا وفلسفتها تتمثل في إنها بمثابة إجراء تأديبي ويتجلى ذلك بوضح في قانون تنظيم السجون رقم 26 لعام 1962 وقانون الأحداث لعام 1983. وتتعارض هذه الممارسات مع التوصية الواردة في دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، ومع الالتزام بإنهاء العنف ضد الأطفال الوارد في أجندة التنمية المستدامة 2030

توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- إعادة النظر في السياسات الخاصة بسحب الجنسية الكويتية من الاف المواطنين وإتاحة الية للتظلم من هذه القرارات
- النظر في التصديق على اتفاقية السلامة والصحة المهنية، رقم 155 لسنة 1981
- اعداد خطة عمل وطنية لمواجهة التحرش في أماكن العمل
- دراسة مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق المرأة بما يراعي البعد المتعلق بحقوق الإنسان
- الغاء العقوبة البدنية ضد الأطفال وحظر أي طابع تأديبي لهذه العقوبة

[175] Up-to-date Conventions and Protocols not ratified by Kuwait, https://tinyurl.com/y62r3x54

لبنان

التطورات الأساسية

- انتخاب رئيس جديد للجمهورية في يناير 2025 بعد أكثر من عامين من الفراغ الرئاسي، يُمثّل تطورًا إيجابيًا نحو استعادة توازن السلطات وتفعيل المؤسسات الدستورية، ما يُعد استجابة للتوصيات المتعلقة بتعزيز البنية الدستورية والتشريعية وتفعيل المؤسسات، [176]
- في 10 ابريل 2025 وقع رئيس الجمهورية اللبنانية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها ورحبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بهذه الخطوة واعتبرتها أساسية نحو تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الحق في الحياة

تكفل التشريعات في لبنان الحق في الحياة، ولا تزال لبنان تفرض وقف اختياري لتطبيق عقوبة الإعدام وكان أخر تطبيق للعقوبة في عام 2004 أي منذ أكثر من عقدين. ويعد الوقف الاختياري لتطبيق هذه العقوبة من الممارسات الجيدة التي تمهد لإلغاء العقوبة بعد ذلك[177]. وصوّت لبنان لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى وقف عالمي لاستخدام عقوبة الإعدام. حاولت الحكومة احترام الحق في الحياة بشكل عام ورغم ذلك تحمل المدنيين في لبنان وطأة الحرب الإسرائيلية على لبنان ومنذ نوفمبر 2023 وحتى سبتمبر 2025 تجاوز عدد القتلى في لبنان 4088 قتيلاً و16,987 مصابا. بسبب الهجمات الجوية على لبنان وخاصة على الضاحية الجنوبية.

[176] نهاية الفراغ وبداية الأمل... في لبنان، العربية، 11 فبراير 2025، https://tinyurl.com/5fme5n6f
[177] World Coalition Against the Death Penalty, Lebanon, https://worldcoalition.org/pays/lebanon/

الانتخابات

في عام 2025 اجريت الانتخابات البلدية بعد سنوات من التأجيل، إذ كانت هذه الانتخابات الأولى منذ عام 2016، وقد جاءت بعد عدد من التمديدات التي أقرها مجلس النواب بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها لبنان. وقد أُجريت هذه الانتخابات في سياق وطني شديد التعقيد، اتسم بانهيار اقتصادي غير مسبوق، وتراجع الثقة بالمؤسسات العامة، واستمرار التداعيات الاجتماعية والسياسية للازمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2019

وثّقت تقرير مراقبة الانتخابات البلدية وجود نقص في بعض مستلزمات العملية الانتخابية، إضافة إلى تأخر فتح بعض لجان الاقتراع عن الموعد المحدد. كما أظهرت التقارير تباين في مستوى الخبرة لدى موظفي لجان الاقتراع نتيجة عدم كفاية التدريب الذين تلقوها. الأمر الذي أدى إلى ارتكاب بعض الأخطاء الإجرائية أو التجاوزات القانونية أثناء إدارة عملية التصويت داخل الأقلام. كما رُصدت حالات سمح فيها بعض رؤساء الأقلام للناخبين بالاقتراع باستخدام وثائق غير مطابقة للتعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية، مثل جوازات السفر المنتهية الصلاحية، وهو ما يتعارض مع الإجراءات القانونية المنظمة لعملية التصويت.

كما وثّقت التقرير حالات من الضغط أو التأثير على الناخبين داخل بعض مراكز الاقتراع أو في محيطها، بما في ذلك محاولات توجيه الناخبين أو التأثير على خياراتهم الانتخابية. وقد رصد المراقبون عشرات الحالات التي تضمنت ضغوطاً أو تخويفاً للناخبين، وهو ما يتعارض مع مبدأ حرية الاختيار الذي يشكل أحد الأسس الجوهرية للعملية الانتخابية

حرية تكوين الجمعيات

تكفل المادة 13 من الدستور اللبناني الحق في حرية تكوين الجمعيات. وقامت المنظمات غير الحكومية بالعمل بحرية خلال عام 2025، مع ذلك خضعت لقيود من قبل وزارة الداخلية اللبنانية. لذلك تخضع الجمعيات في لبنان لرقابة وزارة الداخلية حيث تتولى الوزارة إدارياً استلام "بيان العلم والخبر" والأنظمة الأساسية للجمعيات ومتابعة قانونيتها ومعاقبة المخالفين، وإن كانت الممارسة العملية قد تشهد أحياناً فجوة مع النصوص الدستورية. كما تخضع الجمعيات المصنفة كـ "مؤسسات ذات

منفعة عامة" لرقابة مالية وإدارية إضـــافية من قِبل ديوان المحاســـبة. وبشـــكل عام تتعارض أي قيود مع التزامات لبنان بموجب المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الخاصة بحرية تكوين الجمعيات.

الحق في العمل

وافقت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لـــ منظمة العمل الدولية، في ملاحظتها المعتمدة عام 2025 والمنشـــورة خلال الدورة الـــــ 114 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2026، قلقها إزاء اســـتمرار عدم التنفيذ الكامل والفعّال لأحكام القانون اللبناني رقم 2000/220 المتعلق بحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة، ولا ســـيما المادة 74 منه المتعلقة بتخصيص نسبة 3% من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص بالنســـبة للمؤســـســـات التي يزيد عدد العاملين فيها عن ســـتين عاملاً. وثمة إشـــكالية حقيقة تواجه الحق في العمل في لبنان يعمل مواطنوها في الاقتصاد غير الرسمي تصل هذه النسبة لنحو 62%[178]، وافضت الحرب الإسرائيلية على لبنان إلى مخاطر إضـــافية فبحســـب احصـــائيات منظمة العمل الدولية 53% من القوي العاملة تشغل وظائف في مناطق متأثرة بالحرب.

الحق في الغذاء

بخصوص الحق في الغذاء شهد لبنان في عام 2025 تدهوراً واضحاً في أوضاع الأمن الغذائي، إذ يواجه نحو 1.6 مليون شخص مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع توقع ارتفاع هذا العدد إلى نحو 1.65 مليون شخص في الفترة اللاحقة.
ويشمل ذلك مواطنين لبنانيين إضافة إلى لاجئين وعمال مهاجرين. كما ارتفع عدد المناطق المصنفة ضمن مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يعرض شرائح مرتفعة من السكان إلى نقص الغذاء

حقوق المرأة

اقرت الحكومة اللبنانية خطة عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية 2025-2028، وهي ترجمة عملية للاســـتراتيجية الوطنية للمرأة 2022-2030، حيث تعمل على تحقيق

[178] https://shorturl.at/A29yj

المساواة وتمكين المرأة وحمايتها من كافة اشكال العنف وضمان مشاركتها في تحقيق السلام والتنمية. علي جانب اخر وفي 15 ابريل 2025 اطلقت في بيروت مبادرة تصبو إلى زيادة تمثيل النساء في المجالس البلدية في لبنان، وذلك قبيل الانتخابات البلدية في عام 2025. من خلال ضمان تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30% في المجالس البلدية[179]. رغم هذه التطورات الإيجابية عانت المرأة من النزوح الذي افضت إليه الهجمات الإسرائيلية بالطيران على مناطق متعددة في لبنان.

اللاجئون

يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين في العالم قياسًا على عدد سكانه، حيث يبلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان نحو 1.4 مليون لاجئ بالإضافة إلى أكثر من 11 ألف لاجئ وطالب لجوء من جنسيات أخري[180]. ومع ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت تبني الحكومة اللبنانية خطاب مفاداه ضرورة عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا بعد إزالة الأسباب التي أدت لنزوحهم. وبالفعل هناك اتجاه واضح لعودة اللاجئين السوريين إلى لبنان، وتري مؤسسة ماعت ضرورة تقيد لبنان بمبدأ عدم الإعادة القسرية ودعم الخطة التي تقودها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من أجل ضمان عودة آمنة لهؤلاء اللاجئين السوريين. ورغم التدابير التي سعت الحكومة اللبنانية إلى اتخاذها لدعم حقوق المهاجرين واللاجئين، إلا أن مؤسسة ماعت لديها مخاوف إزاء استمرار سوء الأوضاع الاقتصادية في لبنان منذ عام 2019، والتي تقيد قدرة الحكومة على بذل مزيد من الجهود لرفع المعاناة عن اللاجئين وتحسين أوضاعهم، يضاف إلى ذلك ما سببه القصف الإسرائيلي على لبنان من تحويل منشآت تعليمية وصحية إلى ملاجئ. وقد أعاق تحويل مدارس ومرافق صحية إلى ملاجئ مؤقتة، وصول اللاجئين إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم والرعاية الصحية، وفي ظل هذه الظروف، تواجه الحكومة اللبنانية صعوبة في الوفاء بتوصياتها المقبولة، التي كانت تتناول التزامها بحقوق اللاجئين بالوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، مع حرية التنقل والإقامة، فالضغط الناتج عن النزوح المتصاعد على بنية تستضيف لاجئين بالفعل منذ عام 2011 يفاقم هشاشة هذه المحاور ويضعف قدرة الدولة على الالتزام الدولي.

---

[179] إطلاق اتفاقية "سلمة" لتعزيز تمثيل النساء في الانتخابات المحلية لعام 2025- على الرابط التالي:https://shorturl.at/vaoiM

[180] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترحب بالتمويل المقدّم من الحكومة الإيطالية من أجل توفير مساعدات أساسية للأسر الأكثر احتياجاً في لبنان، على الرابط التالي:https://tinyurl.com/yma566s3

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- العمل علي ضع برنامج تدريبي إلزامي ومكثف لجميع موظفي ورؤساء لجان الاقتراع قبل أي استحقاق انتخابي لمنع الأخطاء الإجرائية والتجاوزات القانونية
- دعم الجيش اللبناني وتعزيز قدراته لحصر سلاح جميع المجموعات غير الحكومية لبسط سيطرته على كافة الأراضي اللبنانية
- إلزام المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي يزيد عدد عامليها عن 60 عاملاً تخصيص نسبة 3% للأشخاص ذوي الإعاقة
- دراسة مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق المرأة بما يراعي البعد المتعلق بحقوق الإن
- الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية: التمسك الصارم بالمعايير الدولية لضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

ليبيا	

حُكمت ليبيا في عام 2025 من قبل حكومتين مختلفتين، وتواصل الانقسام بشأن من يشغل السلطة التنفيذية، حيث ظل عبد الحميد الدبيبة رئيسًا للحكومة المنتهية ولايتها ومارسه مهامه من طرابلس غرب ليبيا. بعد عدم الإذعان لقرار البرلمان الليبي الذي يمثل السلطة التشريعية الذي اختار اسامد حامد رئيسا للحكومة والتي باتت تمارس مهامها من الشرق وهو ما أنشأ حكومة موازية تدير مهامها من بنغازي.

التطورات الأساسية

- في 16 أغسطس 2025 أدلى ناخبون ليبيون بأصواتهم لاختيار ممثليهم في أكثر من 20 بلدية، بينها طرابلس، بعدما اجلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الاقتراع في العديد من المراكز بسبب مخالفات وحوادث تعيق التصويت.
- ظلت هناك محاولات في عام 2025 من اجل الوصول إلى توافق يؤدي الي اجراء الانتخابات وقد شملت هذه المحاولات تفاهمات بخصوص قانون الانتخابات الرئاسية، وقانون الانتخابات البرلمانية واستكمال تشكيل مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- في 15 يونيو 2025 وقع هجوم مسلح على محكمة الأحوال الشخصية بأبو سليم في طرابلس عندما أطلق مسلحون في عربات مدرعة النار على المبنى، مما تسبب تعطيل العمل بالمحكمة وتزايد الخوف في نفوس القضاة والموظفين والمواطنين.

الحق فى الحياة

لم ينص الإعلان الدستوري الذي يعد الوثيقة الدستورية الأعلى والسارية حتى الآن في الدولة علي ضمان الحق في الحياة. مع ذلك نصت المادة 36 من مسودة الدستور التي لم يجري التوافق عليه إن ضمان الحق في الحياة هو واجب الدولة وعليها حمايته. كما يُعاقب قانون العقوبات في ليبيا على 30 جريمة بالإعدام ورغم استمرار المحاكم بما في

ذلك محاكم الاستئناف اصدار احكام بالإعدام لحد وصول احكام الإعدام إلى 500 حكما في عام 2025، إلا ان ليبيا لم تطبق هذه العقوبة منذ عام 2010[181].

في المقابل لاحظت مؤسسة ماعت ان المهاجرين في ليبيا كانوا أكثر عرضة للوفاة من غيرهم في الفترة التي يغطيها التقرير، حيث توثق التقارير في 2 من أكتوبر 2025 وفاة 37 مهاجرًا، بينهم ثلاثة عشر من بنغلاديش وثلاثة ليبيين، نتيجة انفجار مركب في ظروف غامضة بينما كان يقل اثنين وأربعين مهاجرًا متجهين من مدينة الزاوية نحو أوروبا. أدى الانفجار إلى احتراق المركب بالكامل، وتم نقل الجثث إلى مستشفى الزاوية التعليمي لاستكمال الإجراءات القانونية، فيما أُسعف المصابون لتلقّي الرعاية الطبية اللازمة.

علي جانب اخر لم تراع الميلشيات المسلحة في طرابلس ومدنها مبادئ الحيطة والحذر والتناسب والتدرج في استخدام الأسلحة وهو ما أدي لإزهاق أرواح عدد من المدنيين. علي سبيل المثال في 27 سبتمبر 2025 توفي الطفل أنس سالم محمد المختار يبلغ من العمر 10 سنوات في المستشفى متأثرًا بجراحه، بعد إصابته مع اثنين من أشقائه بشظايا قذيفة سقطت على منزلهم في منطقة الحرشة بمدينة الزاوية يوم 22 سبتمبر 2025، خلال الاشتباكات المسلحة التي نشبت في المدينة بين جهاز مكافحة التهديدات الأمنية التابع للرئاسة الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية وميلشيا الكابّوات[182]

حرية الرأى والتعبير

حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة مضمونة بموجب المادة 14 من الإعلان الدستوري المؤقت، مع ذلك لم تحترم حكومة الوحدة الوطنية هذا الحق في عام 2025. وفقا لبعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن ليبيا فإن نشطاء المجتمع المدني والمواطنين الذين حاوَلوا ممارسة حريتهم في التعبير قد تعرضوًا للتشهير عبر الانترنت وفي تصريحات مسؤولي الدولة والجماعات المسلحة وفي بعض الأحيان صُنفوا على انهم عملاء أجانب وجري التشكيك في معتقداتهم الدينية. وقد شملت الممارسات التعسفية التي أقدمت عليها الحكومة الوحدة الوطنية لتقييد هذه الحقوق الاحتجاز التعسفي

[181] Available at the following link: https://worldcoalition.org/pays/libya/

[182] تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر سبتمبر 2025، منظمة رصد الجرائم، على الرابط التالي: https://shorturl.at/05KcQ

للأشخاص الذين عبروًا عن آرائهم على الانترنت او انتقدوا سياسات الحكومة أو الميلشيات المسلحة

في المقابل أظهر مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2025 أن ليبيا بقيت ضمن البلدان ذات الوضع الصحفي الصعب بتقدم طفيف في الترتيب إلى المرتبة 137 من أصل 180 دولة، وهو ترتيب يعكس بيئة إعلامية ما زالت تواجه تهديدات متعددة للاستقلالية الصحفية، مع تعرض وسائل الإعلام في العديد من المناطق للتدخلات والضغوط وقيود غير رسمية تحد من تغطيتها للأحداث الحساسة أو النقد السياسي، مما يدل على استمرار تحديات كبيرة أمام حرية الرأي والتعبير في البلاد، [183] وأدت الانقسامات السياسية المستمرة في ليبيا، إلى جانب المشهد الإعلامي المجزأ والمسيس بشدة إلى تعريض الصحفيين بشكل متزايد للتهديدات والمضايقات والاعتقالات التعسفية، كما تعمل المؤسسات الإعلامية في ظل خطر دائم من الرقابة أو الإغلاق المفاجئ، مما يقيد بشدة قدرة الليبيين على الوصول إلى مصادر إعلامية مستقلة وتعددية. [184]

الانتخابات البلدية

في 16 أغسطس 2025 انطلقت الانتخابات البلدية في ليبيا واعتمدت المفوضية النتائج النهائية لانتخابات المجالس البلدية في 10 سبتمبر 2025، النتائج النهائية لانتخابات المجالس البلدية (المجموعة الثانية) لعدد (34) مجلساً بلدياً، وذلك بموجب القرار رقم (147) لسنة 2025.غير ان مؤسسة ماعت لاحظت بقلق اعمال العنف التي صاحبت هذه الانتخابات ففي 21 يوليو وقع هجوما مسلحا على أحد المرشحين لانتخابات المجلس البلدي ببلدية العزيزية جنوب طرابلس، من قِبَل مسلحين مجهولي الهوية، حيث تعرضت سيارته لإطلاق نار ما خلّف أضرار مادية. وكذلك تعرض ذات المرشح خلال شهر فبراير لتهديدات في محاولة لإجباره على الانسحاب من الانتخابات، من قِبَل أفراد ذوي صلة بالرئيس الحالي للمجلس البلدي بالبلدية، والذي يُعد أحد الموالين للكتيبة 55 مشاة التابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية.

[183] تحسن نسبي في مؤشر حرية الصحافة.. ليبيا في المرتبة 137، ليبيا الاحرار، 2 مايو 2025، https://n9.cl/qaba7

[184] ليبيا: منظمات حقوقية تدعو الى حماية حرية الصحافة ودعم إصلاحات قطاع الإعلام، المقال 19، 2 مايو 2025، https://www.article19.org/ar/resources/libya-protect-press-freedom-support-media-reforms/

القيود على المجتمع المدنى

خلال الفترة التي يغطيها التقرير واجهت منظمات المجتمع المدني قيود مختلفة في غرب وشرق ليبيا وشملت هذه القيود. في غرب ليبيا قام جهاز الأمن الداخلي التابع للمجلس الرئاسي الليبي بحملة استهدفت منظمات دولية عاملة في دعم المهاجرين، أُجبرت على إثرها سبع منظمات على إغلاق مكاتبها في طرابلس ومصراتة. كما استُدعي ما لا يقل عن عشرة من موظفيها المحليين للاستجواب المطوّل، وتعرّضت هذه المنظمات لحملات تحريض وتشهير تقودها السلطات على وسائل التواصل الاجتماعي، اتُّهمت خلالها بـ "السعي لتوطين الأجانب في البلاد" و"تهديد الأمن القومي والتركيبة الديمغرافية"، إلى جانب اتهامات بالمثلية الجنسية والإلحاد والتخابر استُخدمت كوسيلة وصم[185].

الحق فى الصحة

اتخذت ليبيا مبادرات لدعم وتعزيز الحق في الصحة، ومن بين هذه المبادرات وقد اعتمدت وزارة الصحة دليل المؤشرات الصحية الوطنية لعام 2025، والذي يستعرض المؤشرات الصحية في ليبيا استنادا إلى بيانات موثوقة من السجلات الروتينية والمسوحات والدراسات الصحية المعتمدة. وفي عام 2025، ساهمت حملات الصحة والتطعيم المدعومة من الأمم المتحدة في تحسين التغطية الطبية في المناطق الأكثر احتياجاً. كما

في المقابل، تشير التقارير التي اطلعت عليها مؤسسة ماعت إلى أن العديد من المنشآت الصحية تعاني من الإهمال المزمن، ونقص الصيانة، وغياب التجهيزات الأساسية، وذلك في أعقاب تدمير عدد كبير منها خلال سنوات النزاع المسلح. وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع القدرة الاستيعابية للمرافق الصحية، وانعكس سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للمرضى.

ومن ناحية أخرى، شهد القطاع الصحي في ليبيا موجة هجرة واسعة للكفاءات الطبية والكوادر المتخصصة إلى خارج البلاد، بحثًا عن بيئة عمل أكثر استقرارًا وفرص مهنية أفضل، الأمر الذي فاقم من أزمة نقص الموارد البشرية، لا سيما في ظل محدودية

[185] التقرير السنوي 2025 – ليبيا: الانقسام يكرّس الانتهاكات ويقوّض المحاسبة، رصد الجرائم في ليبيا، على الرابط التالي: https://shorturl.at/Lyhbq

أعداد الكوادر المدربة حديثًا. كما تعاني الدولة من أزمات متكررة في توافر الأدوية، خاصة الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة والنادرة، ما يضطر العديد من المرضى إلى اللجوء لاستيرادها بشكل فردي وبتكاليف مرتفعة، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا على المواطنين. وفي ظل انقسام وتجزء المؤسسات الصحية وضعف التمويل، تبدو قدرة النظام الصحي على الاستجابة للأزمات محدودة للغاية.[186]

حقوق المرأة

يكفل الإعلان الدستوري وهو الوثيقة القانونية الأعلى السارية حاليا في ليبيا حقوق المرأة بجانب المساواة بين الجنسين، وفي عام 2025 اتخذت ليبيا خطوات إيجابية لتعزيز حقوق المرأة من بينها مبادرات التمكين الاقتصادي. في نوفمبر 2025 اعيد النقاش بخصوص مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة، وقد اطلعت مؤسسة ماعت على تصريحات نواب في البرلمان الليبي موضحين ان غياب القانون يؤدي الي فجوة في التوعية والابلاغ عن ممارسات العنف ضد المرأة

وفي المقابل في 3 ديسمبر 2025 أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تأسيس تجمع المرأة الليبية للحوار المُهيكل، بعد مشاورات أجرتها خلال الشهر نوفمبر 2025 مع نحو مائة امرأة من داخل ليبيا وخارجها، من بينهن شابات، ونساء ذوات إعاقة، وممثلات عن فئات ومناطق مهمشة. وأكدت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، أن النساء سيشكلن ما لا يقل عن 35% من أعضاء الحوار، وهو تطور إيجابي لصالح المرأة الليبية

ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة: في 21 نوفمبر اغتيلت صانعة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، (خنساء المجاهد)، في 21 نوفمبر 2025، رميًا بالرصاص في منطقة جنزور بطرابلس. وهو ما يعبر عن وجود بيئة سياسية واجتماعية تتيح تنامي العنف بحق النساء، حيث ينتشر القمع والترهيب وتغيب المساءلة.

زواج القاصرات: لا تزال ظاهرة زواج القاصرات مستشرية في ليبيا، ورغم ان القانون يجرم هذه الظاهرة لكنه يسمح بها في نطاق محدود أو عند موافقة القضاء على الزواج، وأفادت بعض الأبحاث إن القضاة لم يناقشوا مسببات الزواج ووافقوًا على الأذن في أحيان كثيرة، وتخضع احكام الزواج للقانون رقم 10 لسنة 1984 المعمول به

[186] ليبيا في ذيل التصنيف العالمي للرعاية الصحية: أزمة بنية تحتية وبشريّة تهدد المواطن، ليبيا 24، https://urli.info/1sVDR

في شـرق ليبيا، والقانون رقم 14 لسـنة 2015 وهو تعديل على القانون الأخير ويُعمل به في غرب ليبيا. [187]

المهاجرون

تفيد الإحصائيات حول المهاجرين واللاجئين في ليبيا: استمر عدد المهاجرين واللاجئين في ليبيا في الارتفاع. وقد يعكس هذا مزيجًا من محدودية فرص المغادرة وتراكم الوافدين بسـبب الحرب، خاصـة من السـودان. ووفقًا لأحدث التقديرات المتاحة من مصـفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد المهاجرين واللاجئين في ليبيا 928,839 شخصًا حتى أكتوبر 2025 [188].

وتشير تقارير أممية حديثة إلى تعرض هذه الفئات في ليبيا لانتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسـان، تتسـم بطابع واسـع النطاق وتشـمل القتل والتعذيب والعنف الجنسـي والاتجار بالبشـر. وتوضـح هذه التقارير أن المهاجرين وطالبي اللجوء غالبًا ما يتعرضـون للاعتقال أو الاختطاف من قبل شـبكات تهريب إجرامية، يُعتقد في بعض الحالات أن لها صـلات بعناصـر داخل السـلطات الليبية، فضـلًا عن ارتباطها بشـبكات عابرة للحدود. وفي 14 يوليو 2025، أعلنت السـلطات الليبية عن تحرير أكثر من 100 مهاجر، بينهم خمس نسـاء كانوا محتجزين من قبل شـبكة للاتجار بالبشـر في مدينة أجدابيا بشـرق ليبيا، وقد تم القبض على خمسـة من أفراد العصـابة الذين يحملون جنسيات مختلفة، بتهم الاحتجاز غير القانوني والتعذيب والابتزاز المالي من خلال فرض فدية على عائلات الضحايا مقابل إطلاق سراحهم. [189]

وفي هذا السـياق، يتم فصـل العديد من المهاجرين عن أسـرهم، واحتجازهم في مراكز دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وغالبًا تحت التهديد باسـتخدام السـلاح، بما يرقى إلى الاحتجاز التعسـفي. كما تفيد المعطيات المتاحة بأن أوضـاع الاحتجاز تتسـم بكونها بيئة خصـبة لانتهاكات خطيرة، حيث يتعرض المحتجزون بشـكل روتيني لممارسات تشمل التعذيب، وسوء المعاملة، والعمل القسري، والاستعباد، والبغاء

[187] Marriage of Immature Girls in the Libyan Society: A Sociological View of the Criteria that Judges Follow to Grant Marriage Permissions (Judges in Benghazi, a Model), https://omu.edu.ly/journals/index.php/MJSSc/article/view/795

[188] Quarterly Mixed Migration Update: North Africa, Page 9, https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2026/01/QMMU-2025-Q4-North-Africa.pdf

[189] Over 100 migrants freed from trafficking ring in Ajdabiya, Libya observer, 15 July 2025, https://libyaobserver.ly/news/over-100-migrants-freed-trafficking-ring-ajdabiya?

القسري، إضافة إلى أشكال متعددة من العنف الجنسي، فضلًا عن تعرضهم للفدية والابتزاز، ومصادرة ممتلكاتهم ووثائقهم الشخصية، بل وإعادة بيعها في بعض الحالات.

وعلاوة على ذلك، تستنكر التقارير عمليات الطرد الجماعي المتكررة من ليبيا إلى دول أخرى، في انتهاك صريح لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وتشير إلى أن عمليات الترحيل القسري تنفذ دون تقييم فردي لكل حالة، بما يحرم الأفراد من حقهم في طلب اللجوء والحماية الدولية، ويعرضهم لخطر الإعادة القسرية. كما تفيد التقارير بأن بعض المرحلين، خاصة على طول الحدود، يتركون في ظروف قاسية تهدد حياتهم، دون توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الماء والغذاء والرعاية الصحية.[190]

كما تلاحظ مؤسسة ماعت تصعيداً في خطابات الكراهية والتحريض ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، سواء من قبل مسؤولين حكوميين أو هيئات دينية أو فاعلين سياسيين واجتماعيين، والتي تضمنت دعوات صريحة لطرد المهاجرين واعتبارهم خطرًا على التركيبة الديمغرافية في البلاد، وقد رافقت هذه الخطابات حملات تضليل واسعة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، مما أسهم في إذكاء بيئة عدائية تجاه المهاجرين وأسرهم، وأسفرت هذه الأجواء عن زيادة حالات الاعتقال التعسفي والتعرض للعنف الجسدي والنفسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويعكس ذلك نمطًا من التمييز الممنهج الذي لا يقتصر على السياسات القانونية والإدارية، بل يمتد إلى تأجيج الرأي العام ضد المهاجرين وتحميلهم مسؤولية الأزمات التي تعاني منها ليبيا.[191]

[190] Migrants in Libya victims of “violent business model” of systemic violations and abuses – UN report, ohchr, https://urli.info/1sYxF

[191] Libya: Stop the crackdown on NGOs supporting migrants, refugees and asylum Seekers, fidh, 17 April 2025, https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/libya/libya-stop-the-crackdown-on-ngos-supporting-migrants-refugees-and

توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- ضرورة العمل على حل الخلافات المرتبطة بالعملية السياسية تسهيلا لتنفيذ خارطة الطريق التي تنتهي بانتخابات برلمانية ورئاسية في فبراير 2027
- ندعو إلى وقف حملات التحريض وخطابات الكراهية ضد المهاجرين،
- ضمان حماية المنظمات الإنسانية والدولية المعنية بالمهاجرين، ووقف أي قيود ضد هذه المنظمات
- ندعو إلى وقف ممارسات الاحتجاز التعسفي للمهاجرين وضمان تمكينهم من مغادرة الأراضي الليبية بصورة قانونية وآمنة دون عراقيل أو قيود غير مبررة.
- نشجع ليبيا إلى الامتناع عن عمليات الاعتراض القسري في البحر وإعادة المهاجرين قسرًا، وضمان توافق أنشطة خفر السواحل مع التزاماتها الدولية في حماية حق المهاجرين في مغادرة أي بلد بحرية وأمان.
- دراسة مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق المرأة بما يراعي البعد المتعلق بحقوق الإنسان
- نطالب ليبيا بتعزيز جهودها في مكافحة شبكات الاتجار بالبشر وضمان مساءلة جميع المتورطين، بما في ذلك الأفراد المنتمين للأجهزة الأمنية والعسكرية، مع توفير الحماية الفعالة للضحايا.

جمهورية مصر العربية	

مصـــر دولـــة ذات نظـــام حكـــم جمهـــوري، يحكمهـــا رئـــيس منتخـــب وســـلطة تشـــريعية تتكـــون مـــن مجلســـين (النـــواب والشـــيوخ) ويكفـــل الدســـتور للســـلطة القضـــائية الاســـتقلالية ويعتبـــر التـــدخل فـــي شـــؤون القضـــاء جريمـــة لا تســـقط بالتقادم.

التطورات الأساسية

- في نوفمبر 2025 صدر قانون الإجراءات الجنائية رقم 174 لسنة 2025 بعد أن قام رئيس الجمهورية بإعادته إلى مجلس النواب في 21 ســـبتمبر 2025 للنظر في الاعتراضـات على بعض مواد المشـروع. وخاصـة فيما يتعلق بوضـع ضـوابط للحبس الاحتياطي وزيادة بدائله للحد من اللجوء إليه. وقد وصـــفت المفوضـــية الســـامية لحقوق الإنســـان رد قانون الإجراءات الجنائية إلى مجلس النواب مرة أخري بالتطورات المُشجعة لحقوق الإنسان في مصر. وقد اعتبرت المفوضية إن إعادة مشـــروع القانون يمثل فرصـــة مهمة لضـــمان أن يتماشـــى مشـــروع القانون مع التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- في يوليو 2025 أعلنت مصر موقف من التوصيات المقدمة لها ضمن المراجعة الرابعة لآلية الاستعراض الدوري الشامل حيث تلقت مصر 343 توصية، قبلت مصـــر 265 توصـــية بشـــكل كلي وتحولت هذه التوصـــيات إلى تعهدات بمجرد القبول، بينما وافقت على 16 توصـــية بشـــكل جزئي. في حين أحاطت الحكومة المصرية علمًا بنحو 62 توصية
- في 30 سبتمبر 2025 وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعداد استراتيجية وطنية ثانية لحقوق الإنسان بالتعاون مع أصحاب المصلحة وفي مقدمتهم المجتمع المدني

الحق فى الحياة

وافقت الحكومة المصـــرية في يوليو 2025 اثناء اعتماد نتائج الاســـتعراض الدوري الشامل على خمس توصيات في المراجعة الرابعة لآلية الاستعراض الدوري الشامل لقصـــر عقوبة الإعدام على الجرائم الأشـــد خطورة[192]. حيث أبدت الحكومة اســـتعدادها لتنقيح القوانين لضـــمان قصـــر عقوبة الإعدام على الجرائم الأشـــد خطورة بموجب القانون الدولي وإلغاء عقوبة الإعدام بالنســـبة للقصـــر وفقا لالتزامات مصـــر الدولية. وعدم فرض عقوبة الإعدام بما ينتهك مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وتلاحظ مؤسـسـة ماعت إن عقوبة الإعدام لا تُطبق إلا بعد اسـتنفاذ كافة الضـمانات الواجبة قانوناً لضـــمان حصـــول المتهم على محاكمة عادلة ومنصـــفة، وصـــدور حكم الإعدام بإجماع القضاة، واستئناف الحكم أمام درجة أعلى والتزام النيابة العامة بعرض القضـــية على محكمة النقض، ورفع أوراق الدعوى الصـــادر فيها حكم عقوبة الإعدام لرئيس الجمهورية، للنظر في اســـتخدام صـــلاحياته الدســـتورية بالعفو أو تخفيف العقوبة.

كفلت المادة 59 من الدستور في مصر الحق في الحياة الآمنة لكل مُقيم على أراضيه[193] ، ووضعت مصر مستهدفات في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لاحترام الحق في الحياة ومنع الاعتداء عليه. رغم ذلك اســـتمرت حالات الوفيات الناتجة عن تهالك المعديات النيلية وقد وثقت مؤســـســـة ماعت في 25 فبراير 2025، حادث غرق مركب تُستخدم كمعدية داخل نهر النيل، ما أسفر عن مصرع 11 عاملًا وإصابة آخرين. في قرية نكلا التابعة لمركز منشأة القناطر بمحافظة الجيزة حادثًا بغرق. وقد أرجع شهود عيان الواقعة إلى عطل مفاجئ أثناء الرحلة. ويؤدي تهالك هذه المعديات إلى حالات وفاة متكررة وهو ما يتعارض مع احترام الحق في الحياة

الحماية من التعذيب

يتيح الإطار الدســـتوري والقانوني في مصـــر ضـــمانات وفيرة لإتاحة الحقوق والحريات الفردية، بجانب حظر التعرض للضـــرر الجســـدي أو العقلي، وينص الدســـتور على أن التعذيب بجميع صوره وأشكاله جريمة لا تسقط بالتقادم. ويُعاقب قانون العقوبات

[192] Report of the Working Group on the Universal Periodic Review, Egypt, https://docs.un.org/en/A/HRC/59/16/Add.1

[193] الدستور المصري المعدل 2019، المادة 59، على الرابط التالي: https://manshurat.org/node/14675

في المادة 126 كل موظف عام أمر بتعذيب متهم أو قام بالتعذيب بنفسه بالسجن المشدد أو السجن من ثلاث إلى عشر سنوات وفقا لجسامة واقعة التعذيب، كما أقرت نفس المادة العقوبة المقررة للقتل العمد إذا أفضي التعذيب إلى وفاة المجني عليه[194] . كما تعاقب المادة 282 من قانون العقوبات المصري وتعديلاته على بالسجن المشدد على كل من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بدنيًا [195].

في المقابل استمرت وزارة الداخلية في التحقيق في شكاوى التعذيب. فبحسب بيانات حكومية. فقد تعاملت وزارة الداخلية مع 94 واقعة تعذيب واستعمال قسوة وإساءة معاملة واحتجاز دون وجه حق وضرب مفضي إلى الموت وقعت في الفترة من 1 سبتمبر 2024 وحتى 31 يوليو 2025 أُحيلت 81 واقعة منهم إلى المحاكم التأديبية، فيما أُحيلت 13 واقعة إلى النيابة العامة. مع ذلك لا تزال مؤسسة ماعت تري ضرورة في استمرار تحديث البيانات وإحاطة أصحاب المصلحة بهذه الإحصائيات من خلال القنوات الشرعية من أجل تقييم ما أفادت به بعض التقارير من تراجع التجاوزات الفردية التي يقوم بهًا البعض. جدير بالذكر إن التحقيقات في ادعاءات التعذيب تمثل إعمالًا للنتيجة المستهدفة رقم 3 في البند الفرعي الأول الخاص بالحق في الحياة والسلامة الجسدية في المحور الأول من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

الحبس الاحتياطى

تضمن قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم 174 لسنة 2025، في المادتين 123 و124 من القانون تخفيفًا للحد الأقصى للحبس الاحتياطي في قضايا الجنح من 6 أشهر إلى 4 أشهر، وفي الجنايات من 18 شهرًا إلى 12 شهرًا، وللجنايات التي يُحتمل أن يعاقب عليها بالسجن المؤبد أو بالإعدام من 24 شهرًا إلى 18 شهرًا، وفي قضايا استئناف الأحكام الصادرة بالسجن المؤبد أو بالإعدام لمدة أقصاها 24 شهرًا.

[194] The Egyptian Criminal Justice System's Readiness to Prosecute Core Crimes: Goest Thou? https://tinyurl.com/5n8njbpy

[195] قانون العقوبات، المادة 282، على الرابط التالي: https://manshurat.org/node/14677

وخلال الفترة التى يغطيها التقرير اطلعت مؤسسة ماعت على أوامر الافراج عن المحبوسين احتياطيا

- في 15 أكتوبر، قررت النيابة العامة إخلاء سبيل ثلاثة شباب من حملة أسطول الصمود المصري بكفالة مالية 1000 جنيه لكل منهم على ذمة القضية 7478 لسنة 2025 حصر أمن دولة.
- في 14 أكتوبر، قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل أمين الشرطة عبد الجواد محمد عبد الجواد بضمان محل إقامته في القضية المعروفة بدعم فلسطين"، رقم 717 لسنة 2024 حصر أمن دولة.
- في 22 سبتمبر، أصدر رئيس الجمهورية قراراً بالعفو عن الناشط السياسي علاء عبد الفتاح و6 آخرين من المحكوم عليهم، وذلك بعد تقدم المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتماس لرئيس الجمهورية للعفو عن "باقي مدة العقوبة المفروضة عليهم".
- في 18 سبتمبر، قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل 20 متهم/ة من المحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا مختلفة
- في 2 سبتمبر 2025، قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل 33 متهم/ة من المحبوسين احتياطياً بينهم الصحفية دنيا سمير فتحي، على ذمة قضايا مختلفة باتهامات مماثلة بعضهم قد جاوز المدة القصوى للحبس الاحتياطي.
- في مارس 2025 قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل لـ55 متهم محبوس احتياطيا على ذمة 18 قضية من قضايا التحقيق منهم قضايا تم إحالتها.
- في 9 مارس، قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل 15شخصًا على ذمة القضية رقم 1516 لسنة 2022، بالإضافة إلى إخلاء عدد من المحبوسين احتياطيا في القضية 925 لسنة 2025 حصر أمن دولة. من بينهم صانعة المحتوى المعروفة باسم "سوزي الأردنية"
- في يناير 2025 قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل اللاجئ اليمني عبد الباقي سعيد في القضية رقم 2993 لسنة 2021 حصر تحقيق أمن دولة عليا، بعد أكثر من 3 سنوات حبس احتياطي.

ظروف الاحتجاز

عملت مصر على تطوير الفلسفة العقابية من خلال استحداث مراكز جديدة للإصلاح والتأهيل تتوافق مع المعايير الدولية، واستمرت وزارة الداخلية في التحول نحو الفلسفة العقابية الحديثة الذي تبنتها وزارة الداخلية من خلال إغلاق السجون القديمة وإحلال مراكز للإصلاح والتأهيل محلها وحتى مارس 2025 أغلقت وزارة الداخلية 48 سجنًا. في المقابل أصدرت النيابة العامة دليلاً عملياً لإجراءات التفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل وأقسام الشرطة متفق مع المعايير الدولية، ودليل ارشادي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق العدالة الجنائية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

في المقابل هناك توجه لتدريب قوات الامن وموظفي إنفاذ القانون على المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، والتوجيهات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الأقل فتكاً في سياق إنفاذ القانون. إضافة إلى التدريب على قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

الحق فى العمل

تكفل مجموعة من المواد في الدستور المصري الحق في العمل وإتاحة الوظائف العامة بين المواطنين على أساس الكفاءة. وقد وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مُنخفضة. فوفقا لنتائج بحث القوي العاملة للربع الرابع من عام 2025 فإن معدل البطالة قد وصل إلى 6.2 %[196]. وتعتمد خطة وزارة العمل على إتاحة 900 ألف وظيفة سنويا، ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى التي وثقتها مؤسسة ماعت إطلاق الوزارة النشرة القومية للتشغيل بوزارة العمل، وهي النشرة المعنية بعرض جميع فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص. كما أنشأت وزارة العمل قاعدة بيانات للعمالة غير المنْتظمة.[197]. ورغم انشاء وزارة العمل لقاعدة بيانات العمالة غير

[196] نتائج بحث القوى العاملة للربع الرابع (أكتوبر- ديسمبر) لعام 2025، على الرابط التالي:
https://www.capmas.gov.eg/mediaLanding/news/3392

[197] تصريحات وزيرة التضامن الاجتماعي السابقة لجريدة الوطن في 23 مارس 2023

المُنتظمة إلا إنها لا تزال غير شاملة لكل الفئات مثل عمال الترحيل، والعمالة المؤقتة على سبيل المثال لا الحصر.

علي المستوي التشريعي صدر قانون العمل المصري رقم 14 لسنة 2025 والذي دخل حيز النفاذ في سبتمبر 2025 وبحسب بعض الخبراء فإن القانون جاء ليمثل إطار متوازنًا بين حقوق العمال واحتياجات صاحب العمل. ويرسخ قانون العمل لحقوق المرأة ويمنع التمييز ضدها من خلال النص على مبدأ المساواة في الاجر على العمل متساو القيمة، كما يُجرم القانون التحرش ضد النساء في أماكن العمل بالإضافة إلى زيادة إجازة الوضع لدي المرأة لنحو أربعة شهور بعد ان كانت ثلاثة شهور في القانون الذي ألغي العمل به[198]. ولكن مع نهاية 2025 كان هناك ما يقارب من 87 قرارًا وزاريًا مكملًا لقانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025، الذي دخل حيز النفاذ في سبتمبر 2025، وتتوزع هذه القرارات ما بين 15 قرارًا لرئيس مجلس الوزراء، و68 قرارًا لوزير العمل، و3 قرارات لوزير العدل، وقرار لوزير الصحة، ورغم ذلك لم تصدر إلا قرارين تنفيذين عن وزارة العدل وهما القرارين الوزاريين رقم 4621 و4693 لسنة 2025، بشأن إنشاء 38 محكمة عمالية، وإطلاق مكاتب مساعدة قانونية مجانية للعمال، ورغم تصريحات وزير العمل التي تنص على مناقشة اصدار هذه القرارات إلا إن ذلك لم يتم. لذلك هناك حاجة لتسريع وتيرة اصدار هذه القرارات[199]

برغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال الحق في العمل في مصر يعترضه بعض التحديات، فرغم انخفاض معدلات البطالة بشكل عام، إلا إن مستويات البطالة عند الشباب تصل بحسب بيانات حكومية إلى 14.2% للفئة العمرية من 15 إلى 29 عامًا[200]. كما ظل تطبيق الحد الأدنى للأجور في بعض منشآت القطاع الخاص متعثرًا[201]. وقد نص الكتاب الدوري لوزارة العمل من عدم استثناء أي منشأة من نطاق تطبيق الحد الأدنى للأجور- باستثناء الجمعيات والمؤسسات الأهلية فقط. لكن الواقع يشير إلى

198 قانون العمل رقم 14 لسنة 2025، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/6VTuS

199 الحكومة تستعد لإصدار 87 قرارا وزاريًا تنفيذيا لقانون العمل، المصدر، متاح على الرابط التالي: https://www.almasdar.com/160073

200 إلى أين وصلت معدلات البطالة في مصر؟، على الرابط التالي: https://shorturl.at/Un5hf

201 حدد المجلس القومي للأجور في مصر الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص عند 7000 جنيه مصري، اعتبارًا من 1 مارس 2025

تحايل بعض منشـــآت القطاع الخاص على تطبيق الحد الأدنى للأجور، برغم حملات التفتيش التي تقودها وزارة العمل منذ أكتوبر 2025[202].

كما لاحظت مؤسسة ماعت غياب للدور الرقابي لوزارة العمل في الرقابة على وسائل نقل العمالة غير المنتظمة خاصـــة في المزارع وفي المنشـــآت التي تقوم بتشـــغيل الأطفال. وبحسب النشرة السنوية لإحصاءات إصابات العمل في منشآت القطاع الحكومي، القطاع العام، والقطاع الخاص الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد وصل إجمالي عدد حالات إصابات العمل في مصر 8317 حالة خلال عام 2023 وهي الإحصائيات الأخيرة المتاحة[203].

الحق في الصحة

وصل الانفاق على قطاع الصحة617.9 مليار جنيه مصري بحسب موازنة 2026/2025، ورغم ذلك لم تصـــل نســـبة الانفاق على الصـــحة إلى النســـب الواردة في الدســـتور المصـــري[204]. وخلال الفترة التالية للمراجعة الأخيرة أمام اللجنة كان هناك تطورات إيجابية تمثلت في إطلاق الحكومة المصـــرية الاســـتراتيجية الوطنية للصـــحة العامة والتي تضمنت سبع أولويات رئيسية من بينها الوقايا ومكافحة الأمراض المؤثرة على الصحة العامة[205]. كما لاحظت مؤسسة ماعت استمرار تنفيذ مبادرات الصحة العامة التي تتضمن 14 مبادرة رئاسية تحت شعار "100 مليون صحة"، والتي تهدف إلى تحقيق الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين مع ضمان سهولة الحصول على الخدمات الصحية، حيث قدمت هذه المبادرات 218 مليون خدمة لعدد 94 مليون مواطن في أكثر من 3527 وحدة صحية.

وفي 30 أكتوبر 2025 ناقش مجلس الوزراء بدء تطبيق المرحلة الثانية من منظومة التأمين الصحي الشامل. وتعمل وزارة الصحة والسكان على تطبيق منظومة التأمين الصـحي الشـامل، على سـت مراحل، وشـملت المرحلة الأولى محافظات: بورسـعيد والسويس وجنوب سيناء والإسماعيلية وأسوان والأقصر، بتكلفة وصلت لنحو 51.2

---

202 أنظر الرابط التالي: https://shorturl.at/wfGIu

203 إحصاءات إصابات العمل، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، على الرابط التالي: https://www.capmas.gov.eg/publications/13

204 مؤشرات عن القطاع الصحي في مصر، على الرابط التالي: https://shorturl.at/Mbk7U

205 انظر، الاستراتيجية الوطنية للصحة في مصر 2024-2030، على الرابط التالي: https://shorturl.at/QCpkE

مليار جنيه.[206]. وعلي مستوي خفض وفيات الأمهات أشاد تقرير مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقدير وفيات الأمهات بجهود الحكومة المصرية في خفض وفيات الأمهات كواحدة من بين أكثر عشرة دول شهدت أكبر نسبة انخفاض في معدل وفيات الأمهات[207]

رغم التطورات الإيجابية فيما يخص الرعاية الصحية، ظلت هناك تحديات تواجه تعزيز الحق في الصحة في مصر على النحو الوارد في المادة الثانية عشر من العهد. فقد ارتفع عدد المصريين الذين يعانون من فقر الدم، فوفقا لبيانات حكومية فإن 40% من المصريين يعانون من فقر الدم[208].

في يوليو 2025 أطلقت الحكومة المصرية خارطة طريق لخفض معدلات الانيميا ومن شأن هذه الخارطة تعزيز النساء الحوامل وأطفالهن ورفع مستوي التحصيل الدراسي بين الطلاب. فكل دولار يُستثمر في خفض معدلات الأنيميا قد يحقق ما يصل إلى 12 دولارًا من العوائد الاقتصادية بحسب اراء الخبراء.

في سياق متصل ورغم زيادة الاهتمام بالصحة النفسية وإنشاء منصة اليكترونية لتقديم خدمات الصحة النفسية[209] إلا إن بعض القرارات المتخذة تحول دون تنفيذ هذه الخطوات الإيجابية، حيث صدرت في أغسطس 2025، اللائحة المالية والإدارية لمستشفيات الصحة النفسية الحكومية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم 220 لسنة 2025، والتي على أثرها تم رفع قيمة كافة الخدمات الطبية المقدمة بمستشفيات الصحة النفسية[210]. وظلت هناك عقبة أساسية تواجه قطاع الصحة في مصر ويتمثل في نقص الأطباء البشريين نتيجة هجرة الأطباء بسبب الصعوبات الاقتصادية وضعف الأجور، وقد حاولت الحكومة التغلب على هذه المشكلة من خلال التوسع في انشاء كليات الطب لتعيين 29 ألف طبيب بحلول عام 2028، بجانب تدريب الأطباء ورفع كفاءتهم[211]. ووفقا لدراسة حكومية عن احتياجات مصر من الأطباء حتى عام

---

[206] بعد خمس سنوات من الوعود.. فقراء الأقصر يفاجؤون بمديونيات التأمين الصحي الشامل بأثر رجعي، على الرابط التالي" https://shorturl.at/8O13s

[207] Trends in maternal mortality 2000 to 2020: estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and UNDESA/Population Division, https://shorturl.at/ZthTn

[208] Iron Deficiency- The Hidden Challenge in Egypt's Growth, https://shorturl.at/ziNjN

[209] National Human Rights Strategy: Three Years of Progress and Challenges, https://shorturl.at/Rwxrg

[210] بنسب وصلت لـ 330%.. زيادة أسعار خدمات مستشفيات الصحة النفسية، على الرابط التالي: https://shorturl.at/2zrgd

[211] ايه خطة الدولة لمواجهة هجرة الأطباء؟، متاح على الرابط التالي:https://www.youtube.com/watch?v=ggHAjB0LAMY

2025، أظهرت أن معدل الأطباء في مصـــر يبلغ 8.6 طبيب لكل 10 آلاف مواطن، في حين يبلغ المعدل العالمي 23 طبيبًا لكل 10 آلاف مواطن[212]. وأوضـــحت الدراســـة أن مصـــر تخرج نحو 9 آلاف طبيب ســـنويًا، إلا أن 60% منهم يختارون العمل بخارج مصـــر، مما أدى إلى انخفاض عدد الأطباء العاملين في مصر. وأشارت الدراسة إلى أن من بين 213 ألف طبيب مصـــرح لهم بمزاولة مهنة الطب في مصـــر، هناك 82 ألف طبيب فقط يعملون بمختلف الجهات الصـــحية[213]. تعكس هذه الدراســـة حاجة مصـــر للمزيد من الأطباء، مع ذلك بحســـب قرار صـــادر عن اللجنة العليا للتكليف في وزارة الصـــحة فإن تكليف خريجي الكليات الطبية لم يعد الزاميًا ولكن وفقا للاحتياجات أي العجز في المســـتشـــفيات والوحدات الصـــحية، اعتبارًا من عام 2025 [214] وهو قرار يتعارض مع التوجه الحكومي الذي يستهدف زيادة أعداد الأطباء.

الحق فى الضمان الاجتماعى

يكفـــل الدســـتور المصـــري فـــي المـــادة الســـابعة عشـــر الحـــق فـــي الضـــمان الاجتمـــاعي وتـــوفير خـــدمات التـــأمين الاجتمـــاعي[215] ، وشـــهد عـــام 2025 تطـــورًا ايجابيًا فيما يخص تعزيز الضمان الاجتماعي بما يتفق مع المادة التاسعة من العهد وخاصة على مستوي التشريع. حيث صدر قانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم 12 لسنة 2025، في ابريل 2025 ويتيح القانون توفير شبكة أمان اجتماعي أكثر شمولاً واستدامة، من خلال تحويل المساعدة الاجتماعية إلى حق اجتماعي، وتوسيع قاعدة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة المالية، ودعم كبار السن وربات الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة، [216] ويتوسع قانون الضمان الاجتماعي ليشمل غير المصريين حيث يحق لهم الحصول على المساعدات الاجتماعية إذا توفرت فيم الشروط وهو ما يوسع من قاعدة المستفيدين من أحكام القانون[217].

---

[212] جدل واسع في مصر بشأن إلغاء "تكليف الأطباء".. ما حقيقة ذلك؟، على الرابط التالي: https://shorturl.at/X5Io8

[213] Addressing the Doctors' Exodus: Retaining Egypt's Talent and Harnessing Global Expertise, https://shorturl.at/l2Hdf

[214] المصدر السابق

[215] Egypt 2014 (rev. 2019), https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019

[216] See the following :https://tinyurl.com/3u942sc8

[217] See the following: https://shorturl.at/PBEL0

كما زادت الحكومة المصرية من مخصصات الإنفاق العام على برامج الحماية الاجتماعية لتصل إلى 635.9 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2025/2024، وتشمل الدعم الغذائي والتأمين الاجتماعي والصحي والإسكان الاجتماعي وبرامج التحويلات النقدية.

علي جانب أخر استمرت الحكومة في العمل بمبادرة الحماية الاجتماعية " تكافل وكرامة" وهو برنامج بدأ في عام 2015، وينقسم البرنامج إلى شقين برنامج تكافل وهو برنامجًا للتحويلات النقدية المشروطة، يستهدف إتاحة دخل لدعم الأسر الفقيرة التي لديها أطفال دون سن 18 عامًا، بشرط انتظام الأطفال في الدراسة والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية. ويستهدف البرنامج النساء والأسر الفقيرة بشكل أساسي.

أما الشق الثاني من المبادرة وهو برنامج كرامة وهو يمثل تحويلات نقدية غير مشروطة للفقراء من كبار السن وللأشخاص ذوي الإعاقات. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامجين معًا حوالي 2.5 مليون أسرة تضم 9.3 مليون فرد، بميزانية بلغت 6.7 مليار جنيه في عام 2015. وتطورت قاعدة المستفيدين من هذا البرنامج منذ إطلاقه وحتى أبريل 2025 حيث ارتفعت المساعدات النقدية لبرنامج تكافل وكرامة بنسبة 25% اعتبارًا من أبريل 2025 لنحو 4.7 مليون أسرة مشمولين بالبرنامج حتى سبتمبر 2025. مقارنة بنحو 2.5 مليون اسرة في عام 2015 رغم ذلك لم تغطي المبادرة بشكل كامل جميع الأسر التي تعاني من الفقر والتي قدرتهم بيانات حكومية بنحو 11.8 مليون اسرة وهو ما يقدر بنحو 42.5 مليون مواطن وفقا لقاعدة البيانات الحكومية الشاملة للأسر الفقيرة في مصر.

كما رفعت الحكومة منذ يناير 2025 الحد الأدنى لأجور الاشتراك في التأمينات الاجتماعية إلى 2,300 جنيه والحد الأقصى إلى 14,500 جنيه، مع إلزام أصحاب الأعمال بتحديث بيانات رواتب العاملين وتقديم النماذج الرسمية المطلوبة، مع فرض عقوبات إدارية على المخالفين، وهو ما يضمن توسيع قاعدة المستفيدين من التأمينات الاجتماعية وتحسين واستدامة الاستحقاقات،

ويعزز الحماية المالية للعاملين وأسرهم، بما يوفر لهم شبكة أمان اجتماعي أكثر فعالية واستقرارًا. [218]

ولتحسين مستوي معيشة المعيشة أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم 325 لسنة 2025 والذي يتعلق بزيادة المعاشات التقاعدية اعتبارا من 1 يوليو 2025. ونصت المادة الأولى من القرار على أنه: تُزاد بنسبة 15% بدءا من 1 يوليو 2025 المعاشات المستحقة ومن المتوقع ان يستفيد من هذا القرار 13 مليون شخص[219]

برغم التطورات الإيجابية السابقة، ظلت هناك عددًا من التحديات الجوهرية والتي تحد من فعالية نظام الضمان الاجتماعي في مصر، وأبرزها ارتفاع مستويات الفقر لدي بعض الأسر، إلى جانب ارتفاع مستويات التضخم، والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة البرامج الاجتماعية على توفير حماية فعّالة للمواطنين، كما أن التحول من برامج الدعم العيني، مثل البطاقات التموينية والوجبات المدرسية، إلى برامج الدعم النقدي قد يمثل تحديًا إضافيًا في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

الحق فى الغذاء

يُعد أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وهو شرط جوهري للتحرر من الجوع. ويعد اساسيًا لضمان مستوي معيشي كاف بما يتفق مع المادة الحادية عشر من العهد. وقد اتخذت الحكومة المصرية إجراءات إيجابية لتعزيز هذا الحق، حيث أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية للغذاء والتغذية 2022- 2030، وتستهدف الإستراتيجية تحقيق ثمانية أهداف من بينها الحد من انتشار التقزم والهزال والسمنة بين الأطفال والمراهقين بحلول عام 2030. بالإضافة إلى تطبيق إجراءات وقائية للحد من الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير السارية المرتبطة بالنقص الغذائي.

في نفس المسار أطلقت الحكومة المصرية في يوليو 2025 الخطة التنفيذية الوطنية لأنظمة الغذاء والتغذية 2025-2030[220]، كالتزام حكومي بتحقيق الأمن الغذائي، والوقاية من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية. ومن بين التدابير الأخرى التي تتخذه

[218] New Social Insurance Contribution Amounts, 26 December 2024, https://www.mondaq.com/insurance-laws-and-products/1561432/new-social-insurance-contribution-amounts?

[219] الموجز السنوي لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، ص 84، على الرابط التالي: https://shorturl.at/sfHGe

[220] Launch of the National Operational Plan for Food and Nutrition Systems 2025–2030, and the Accelerated Anemia Action Plan, https://shorturl.at/hd1Hz

مصـــر لضـــمان الحق في الغذاء تنفيذ 41 مشـــروعاً يســـتهدف تحقيق الأمن الغذائي ووفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية في مصـــر، مع تعزيز ممارســـات الزراعة المســـتدامة في المجتمعات الريفية. ويبلغ إجمالي التمويل المخصـــص لهذه المشـروعات 486.1 مليون دولار أمريكي[221].وبحسـب مؤشـر الجوع العالمي لعام 2024 فإن مستوي الجوع في مصر يرقي إلى درجة "معتدل" حيث تأتي مصر في 63 من إجمالي 127 دولة يشملها المؤشر[222]. وهو ما يعني إن مصر بعيد عن حالات الخطورة القصوى وفقا لمعايير برنامج الأغذية العالمي.

علي جانب أخر، قدرت دراســة برلمانية مســاحة الأراضــي الزراعية في مصــر بنحو 9.4 مليون فدان منها حوالي 6.1 مليون فدان أراضي قديمة وحوالي3.3 مليون فدان أراضي جديدة، وتقر الدراســة الصــادرة عن مجلس الشــيوخ بإن هذه المســاحة لم تعد كافية احتياجات الســكان من الســلع الغذائية، وهو ما يعني حاجة مصــر لمزيد من الأراضــي الزراعية الصـــالحة للزراعة. ورغم التوجه الحكومي الرامي إلى خفض الفاقد من الغذاء في مصر. إلا إن نسبة الطعام المهدَر في مصر ظلت مرتفعة.

حقوق المرأة

شـــهـدت حقوق المرأة في الفترة التي يغطيهـا التقرير تطورات إيجـابيـة، في 26 أغسـطس 2025 صدر القرار 447 لسـنة 2025 وبموجبه تم تعيين قاضيات في منصب مندوبًا مســـاعدًا في مجلس الدولة وهو اول درجات الســـلم الوظيفي القضـــائي في مجلس الدولة. وبحسـب بيانات رسـمية فإن هناك 130 سـيدة في القضـاء العادي، و17 ســـيدة بالنيابة العامة، و137 قاضـــية بمجلس الدولة، و2363 عضـــوات بهيئة النيابة الإدارية، 1290 عضوات بهيئة قضايا الدولة خلال عام 2024.

في المقـابـل أطلقـت وزارة التخطيط والتنميـة الاقتصـــاديـة " دليـل خطـة التنميـة المســتدامة المســتجيبة للنوع الاجتماعي "، بالتعاون مع مشــروع إصــلاح واســتقرار الاقتصـاد الكلي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبالتنسـيق مع الجهات الحكومية ذات الصـــلة. ويضـــع الدليل، إطارًا وقابلاً للتطبيق لدمج الفئات الاجتماعية (المرأة، الطفل، ذوي الاحتياجات الخاصـــة) في الخطط والبرامج التنموية، من خلال تحديد احتياجات هذه الفئات، ورصـــد الفجوات التنموية بينها، وبالتالي توجيه الإنفاق العام لتلبية هذه الفجوات

[221] Egypt Works Towards Achieving Zero Hunger on World Food Day, https://tinyurl.com/2fwptadx

[222] The Global Hunger Index, Egypt, https://www.globalhungerindex.org/egypt.html

في 12 يونيو قامت وزارة المالية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس القومي للمرأة بتنظيم ثلاث ورش عمل حول الموازنة المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في القاهرة كما أصدرت مصر في مارس 2025 الاستراتيجية الوطنية للتمويل المُتكامل والتي تراعي التخطيط القائم على النوع وتركز بشكل خاص على تمكين المرأة وحشد الموارد المالية لدعم المبادرات النسائية[223]. على الرغم من هذه التطورات في السياسات، تواجه مصر تحديات مستمرة. وفقا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2025، لا تزال مصر من بين الدول العشر التي لديها أكبر فجوات بين الجنسين على مستوى العالم، حيث بلغ معدل سد الفجوة بين الجنسين 62.5٪ مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 68.8٪. كما لا تزال معدلات العنف ضد المرأة مرتفعة في المجتمع المصري في ظل غياب قانون شامل لمكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة.

حقوق الطفل

انتهت الحكومة من وضع مسودة الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت، ومن الاستغلال الجنسي. كما تم إطلاق مجموعة متكاملة من حملات التوعية والبرامج التثقيفية تستهدف الأسر والمدارس لنشر الوعي حول الاستخدام الأمن والسلامة من مخاطر الإنترنت وحماية الأطفال. كما استمر العمل ببرنامج تنمية الوعي الثقافي للطفل. وفي السياق نفسه أطلقت مصر حملة "أسرة لكل طفل" بالتعاون مع هيئة انقاذ الطفولة وهي حملة تصبو إلى عدم وجود أي طفل في مكاتب الصحة أو دور الرعاية البديلة التابعة لوزارة التضامن، وأن يتم إعادة إدماج هؤلاء الأطفال داخل الأسر البديلة

وفي إطار تعزيز الرعاية الصحية للأطفال تُظهر بيانات وزارة الصحة فإن معدل وفيات الأطفال تراجع من 18 وفاة لكل 1000 حالة ولادة، إلى حوالي 12 وفاة لكل 1000، في حين يبلغ المتوسط العالمي نحو 6 وفيات لذلك يتطلب تحقيق المستهدف الكامل من هذه النتيجة الوصول إلى الهدف الموضوع عالميًا لوفيات الأطفال،

افاد وزير العمل في 11 أكتوبر 2024 ان الوزارة انتهت من مشروع الانتهاء من إعداد المسح الوطني لظاهرة عمل الأطفال، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والذي يهدف إلى توضيح الحجم الحقيقي لعمل الأطفال في مصر،

[223] Egypt Launches E-INFS to Drive Women's Empowerment and Sustainable Development. https://tinyurl.com/3ey4s8ep

مع ذلك لم تنشـــر نتائج المســـح حتى نهاية نوفمبر 2025. كما يســـتدعي تنفيذ هذه النتيجة صياغة المرحلة الثانية من الخطة الوطنية لأسوأ اشكال عمالة الأطفال.

في 2 أكتوبر 2025، شـــهد الطريق الصـــحراوي الغربي أمام مدخل قرية العتامنة، مركز منفلوط بمحافظة أســـيوط، حادث انقلاب ســـيارة ربع نقل تقل أطفالًا عائدين من عملهم بأحد المزارع، مما أسـفر عن مصـرع ثلاثة أطفال وإصـابة سـتة آخرين، في تكرار لحوادث مشـابهة تشـير الى التهاون في اتباع معايير السـلامة والصـحة المهنية. قبل ذلك في ســـبتمبر كانت هناك نقاشـــات في مجلس النواب من اجل تجريم تشـــغيل الأطفال قبل سن 15 عامًا، وضمان تطبيق لأحكام قانون العمل الجديد.

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- تشـــجيع الوزارات المعنية على اســـتبدال المعديات المتهالكة التي تربط الجزر النيلية بالمناطق الحضـرية بجسـور تحافظ علي حياة آمنة للسـكان بما في ذلك الأطفال بما يضمن حق المواطنين في الحياة
- دراســـة وضـــع خطـة عمـل لتغطيـة جميع الأســـرة الفقيرة ببرامج الحمـايـة الاجتماعية
- دراسة اعداد تقييم لأثر التحول من الدعم العيني الي الدعم النقدي على الفقراء
- تسـريع وتيرة إنشـاء قانون شـامل لمكافحة العنف ضـد المرأة بشـكل يتفق مع النتيجة المســتهدفة في البند الفرعي الخاص بالمرأة في الإســتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان
- تســـريع وتيرة اصـــدار القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل رقم 14 لســـنة 2025
- النظر في إقرار سياسات إضافية للحد من الولادات القيصرية
- النظر في الأفراج عن مزيـد من المحبوســـين احتيـاطيـا والمحتجزين على ذمـة قضايا الرأي بما يتفق مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

المملكة المغربية	

المغرب دولة ملكية دستورية يترأسها الملك محمد السادس وهو بمثابة أمير المؤمنين والضامن لممارسة حرية الشؤون الدينية وفقا للفصل 41 من الدستور. ويكفل الدستور الفصل بين السلطات الثلاثة؛ التنفيذية؛ التشريعية

التطورات الأساسية

- في 31 أكتوبر 2025 اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 2797، والذي يدعو إلى حل سياسي قائم على مبادرة الملك محمد السادس المتمثلة في الحكم الذاتي للصحراء الغربية تحت سيادة المملكة المغربية
- حتى أكتوبر 2025 أيدت 118 دولة خطة الحكم الذاتي للصحراء الغربية، منها الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا وألمانيا. واستمر الدعم لمقترح الحكم الذاتي في اكتساب زخم في 2025، حيث أعلنت المملكة المتحدة وكينيا والبرتغال ودول اخري تأييدها للمبادرة
- في 2 أكتوبر أطلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المنصة الافتراضية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، وذلك على هامش الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة في جنيف. وتضمن هذا الإطلاق صفحة خاصة بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في المملكة المغربية

الحق فى الحياة

اتخذت المملكة المغربية خطوات إيجابية لإلغاء عقوبة الإعدام، وكان اخر هذه الخطوات قرار الحكومة المغربية التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإيقاف التنفيذ القانوني لعقوبة الإعدام،[224] وجاءت هذه الخطوة بعد نحو سبعة عشر

[224] المجلس يرحب بقرار الحكومة المغربية التصويت بالإيجاب على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإيقاف التنفيذ القانوني لعقوبة الإعدام، على الرابط التالي:https://tinyurl.com/k2uu56ck

عامًا من الامتناع عن التصـــويت ومن شـــان هذا التصـــويت أن يؤدي إلى الغاء عقوبة الإعدام[225] في القانون. حيث لا تزال العقوبة ســـارية في الإطار التشـــريعي فرغم إن المغرب نفذ أخر حالة إعدام في عام 1993 إلا إنه حتى نهاية ديسـمبر 2025 كان هناك 93 شـخصًـا محكوم عليهم بالإعدام [226] وتأمل مؤسـسـة ماعت أن تشـكل هذه الخطوة بادرة للإلغاء النهائي لعقوبة الإعدام. ليتماشـــى مع توجهات المملكة المغربية التي تعتبر الحق في الحياة أسمي الحقوق حيث ينص الفصل 20 من الدستور المغربي علي إن "الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان. ويحمي القانون هذا الحق

في سـياق متصـل ورغم خروج مظاهرات اجتماعية في عام 2025 عرفت باسـم جيل زد 212 إلا إن قوات الأمن تحلت بالانضباط ولم تستخدم القوة المفرطة في مواجهة هذه المظاهرات. وبشكل عام كان هناك خطاب مُتسامح مع هذه التظاهرات مالم تشكل تهديدا على سير الحياة العامة، او سلامة الأشخاص، والممتلكات.

علي جـانـب اخر، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير دعـت منظمـات مغربيـة إلى إقرار ســـياســـة جنائية تخلو من عقوبة الإعدام والانتصـــار للحق في الحياة، وأشـــارت هذه المنظمات أن استمرار وجود عقوبة الإعدام في التشريع، رغم تعليق تنفيذها منذ سنة 1993 لا جدوى منه. وعلي هامش الاحتفال باليوم العالمي لإلغاء عقوبة الإعدام، نشـــر المجلس الوطني لحقوق الإنسان "تسعة أسباب لإلغاء هذه العقوبة بالمغرب" هي: "عدم تنفيذها بالمملكة لأزيد من ثلاثة عقود، الحق في الحياة، عقوبة غير رادعة، إلغاؤها ليس مرادفا للإفلات من العقاب، بقاؤها انتقام باســـم القانون، لا يمكن التراجع عنها أو جبر ضررها في حال الخطأ، خلق ضحايا جدد، لا تراعي العقوبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لا تتماشى مع مسار الإصلاح".

حرية الرأى والتعبير

حرية الرأي والتعبير والفكر مكفولة بكافة اشـــكالها بموجب الفصـــل 25 من الدســـتور المغربي، وأكدت المملكة المغربية على في جميع تقارير المقدمة إلى الآليات الدولية على أهمية حماية الحق في حرية التعبير. ورغم ذلك شـــهدت حرية الرأي والتعبير في المغرب خلال عام 2025 عدة قضـــايا وعقوبات ســـالبة للحرية في مواجهة حرية الرأي

[225] Worldwide Monthly Roundup: Abolition in Zimbabwe, Global Moratorium Gains Support; Known Executions Rise in Limited Number of Countries, https://tinyurl.com/2p9r6dxw

[226] Ibid

والتعبير. وهو ما يستدعي معالجة هذه القضايا بما يتفق مع احكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية والتي تلتزم بهما المملكة المغربية.

حرية التجمع السلمى

شهدت حرية التجمع السلمي في المغرب خلال عام 2025 تطورات واضحة، خاصة مع نشوب موجة احتجاجات شبابية في أواخر سبتمبر 2025 واستمرارها خلال أكتوبر من العام نفسه، في سياق مطالب اجتماعية واقتصادية تركزت حول الحق في الصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد، وأظهرت هذه الاحتجاجات، التي ارتبطت بحراك " جيل زد 212" اتساع مساحة التعبئة الشبابية السلمية. [227]

وحتى 26 أكتوبر 2025 قبضت السلطات المغربية نحو ألف شخص من بين أكثر من 1500 شخص تمت ملاحقتهم قضائيًا على خلفية مشاركتهم في احتجاجات حركة "جيل زد 212"، وأصدرت محكمة في مدينة أكادير أحكاماً بحق 240 موقوفاً، وتراوحت التهم الموجهة إليهم بين تنظيم مظاهرات غير مرخصة واستخدام أسلحة بيضاء وتخريب ممتلكات وإهانة ضباط إنفاذ القانون واستخدام العنف ضدهم، [228]

وفي نوفمبر 2025 قدمت نائبة برلمانية بمقترح قانون للعفو العام عن المعتقلين والمتابعين على خلفية حراك جيل Z، وذلك بعد مرور حوالي شهرين على هذا الحراك، في الوقت الذي أعلن فيه المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك عن مجموعة من الإصلاحات الجوهرية لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشملت رفع موازنة قطاعي التعليم والصحة وتشجيع المشاركة السياسية للشباب.

وتمخض عن هذه المظاهرات مؤشرات إيجابية تمثلت في انتقال الخطاب الرسمي إلى الاعتراف بجوهر بعض المطالب الاجتماعية التي رفعتها الاحتجاجات، ففي 10 أكتوبر 2025 دعا الملك محمد السادس، في خطاب إلى البرلمان، إلى تسريع الإصلاحات

[227] الأمين العام يأسف لوقوع أعمال عنف أثناء المظاهرات في المغرب، أخبار الأمم المتحدة، 2 أكتوبر 2025، https://news.un.org/ar/story/2025/10/1143490

[228] القضاء المغربي يلاحق أكثر من 1500 شخص على خلفية احتجاجات "جيل زد 212"، فرانس 24، 26 أكتوبر 2025، https://n9.cl/ocrxt

المرتبطة بخلق فرص العمل للشباب، وتحسين الخدمات العامة، والحد من الفوارق والاجتماعية.[229]

المشاركة السياسية

شهدت المشاركة السياسية في المغرب خلال عام 2025 حالة من التباين بين مساعي رسمية لتطوير الإطار القانوني المنظم للعملية السياسية، وبين استمرار عدد من التحديات التي أثرت على فعالية المشاركة، خاصة فيما يتعلق بثقة المواطنين في العملية الانتخابية، وتكافؤ الفرص بين الفاعلين السياسيين، ومدى استيعاب المجال السياسي لمزيد من الفئات للمشاركة السياسية.

وفي هذا السياق، وجهت وزارة الداخلية خطاباً في سبتمبر 2025 إلى جميع الأحزاب السياسية من أجل إعداد مذكراتها حول تعديل قانون الانتخابات المزمع إجراؤها خلال عام 2026، وأكد عدد من الفاعلين السياسيين بما فيهم الأحزاب السياسية في ردودهم أن هناك انتقادات متزايدة لطبيعة الممارسة السياسية، خاصة ما يتعلق باستمرار عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية ، واعتبار جزء من المواطنين في المغرب أن العملية السياسية لا تعكس تطلعاتهم الحقيقية، إضافة إلي استمرار سيطرة نخب تقليدية على الحياة الحزبية، واحتكار التزكيات الانتخابية من قبل شخصيات نافذة، بما يحد من فرص مشاركة الكفاءات والشباب بشكل فعلي.[230]

وفي إطار التطورات التشريعية المرتبطة بالعملية الانتخابية والمشاركة السياسية، صادق مجلس النواب المغربي خلال جلسة في 1 ديسمبر 2025 على مجموعة من مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس النواب والأحزاب السياسية والنظام الانتخابي، وذلك في سياق الاستعداد للاستحقاقات التشريعية في سبتمبر 2026، وتضمنت هذه التعديلات إدخال شروط جديدة للترشح من بينها منع الأشخاص المتابعين قضائياً أو الصادرة بحقهم أحكام نهائية، أو الذين تم عزلهم من مناصب انتخابية، من الترشح للانتخابات، إلى جانب تشديد العقوبات المرتبطة بالجرائم الانتخابية وتعزيز آليات ضبط نزاهة العملية الانتخابية، وقد أثارت هذه التعديلات

[229] Morocco's king addresses social injustices in speech as Gen Z protesters demand reforms, al-Arabiya, 10 October ,2025, https://n9.cl/unhel

[230] رهانات وتحديات إصلاح قانون الانتخابات في المغرب، الجزيرة، 6 سبتمبر 2025، https://n9.cl/ewpz7y

نقاشاً واسعاً بين، حيث اعتبرها البعض خطوة لتعزيز شفافية الحياة السياسية ومكافحة الفساد الانتخابي، بينما رأى آخرون أنها قد تطرح إشكالات حقوقية تتعلق بتقييد الحق في الترشح، خاصة في ظل توسيع نطاق الاستبعاد ليشمل حالات المتابعة القضائية قبل صدور أحكام نهائية.[231]

الحماية من التعذيب

تعد المملكة المغربية من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي صادقت على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في 21 يونيو 1993. وقد انضمت المملكة المغربية أيضا إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية. وهو ما استدعي استحداث الية وطنية لمناهضة التعذيب تقوم بزيارات دورية لأماكن الحرمان من الحرية والمؤسسات السجينة. وبانضمام المملكة المغربية للبروتوكول الاختياري تكون المملكة المغربية قد استجابت لأحدي توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي طالبت بفتح أماكن الحرمان من الحرية أمام المراقبة المستقلة، وهو من بينن الالتزامات الرئيسية الواردة في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

ولدي المملكة المغربية إطار قانوني ومؤسسي مُحكم لمنع ومكافحة التعذيب، وقد تم تعزيز هذا الإطار من خلال اجراء تعديل على القانون الجنائي المغربي، وذلك لجعل فعل التعذيب جريمة منفصلة، من خلال تعديل الفصل 231 في القانون الجنائي بموجب المادة الثانية من القانون رقم 43.04. كما لاحظت مؤسسة ماعت محاولة الحكومة المغربية تحسين ظروف الاحتجاز من خلال تنقيح الإطار التشريعي المنظم لهذه الأماكن ففي يناير 2025 صدر النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج وخصص النظام الأساسي الباب السادس فيه إلى النظام التأديبي لموظفي إدارة السجون[232]

[231] Three Controversial Bills Put to the Test: Can Morocco's 2026 Elections Undo the Damage of 2021?, alestiklal, https://www.alestiklal.net/en/article/three-controversial-bills-put-to-the-test-can-morocco-s-2026-elections-undo-the-damage-of-2021

[232] مرسوم بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، الباب السادس، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3af7xw2t

حالة السجون

كانت هناك تطلعات خلال الفترة التي يغطيها التقرير من ان يؤدي اعتماد القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة إلى معالجة قضية التكدس في السجون. بحلول 27 مايو 2025، بلغ عدد السجناء 105,911 فرداً، وهو رقم مرتفع مقارنة بالطاقة الاستيعابية لـــ 77 سجناً قائماً في المملكة المغربية. ومن شأن تنفيذ القانون ان يخفف الضغط على المؤسسات السجنية ويحسن ظروف الاحتجاز.

الحق فى العمل

شهد الحق في العمل في المغرب خلال عام 2025 تحديات مستمرة، خاصة في ظل معدلات بطالة مرتفعة، وقد شهر فبراير 2025 تصعيداً ملحوظاً في الاحتجاجات العمالية، حيث دعت عدد من المركزيات النقابية، إلى جانب بعض الأحزاب السياسية، إلى إضراب عام استمر يومين احتجاجاً على مشروع القانون التنظيمي للإضراب، الذي صادق عليه مجلس النواب[233]. وتظهر البيانات الرسمية خلال عام 2025 استمرار ارتفاع معدلات البطالة.

في المقابل أطلقت الحكومة في 22 أبريل 2025 جلسة من الحوار الاجتماعي برئاسة رئيس الحكومة وبمشاركة عدد من أعضاء الحكومة وممثلي المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وخلال هذه اللقاءات، أكدت الحكومة التزامها بتنفيذ الاتفاقات السابقة مع الشركاء الاجتماعيين، خاصة ما يتعلق بالزيادة العامة في أجور موظفي القطاع العام بقيمة 1000 درهم على دفعتين، إلى جانب تخفيض الضريبة على الدخل لفائدة الأجراء، والرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والفلاحي بنسبة 10%، كما تناولت المناقشات ملفات اجتماعية أخرى، من بينها استكمال تنفيذ الالتزامات ذات الطابع الاجتماعي، وإصلاح أنظمة التقاعد، ومراجعة مدونة الشغل في إطار جهود تشاركية تهدف إلى تحسين أوضاع العمال وتعزيز دور الحوار الاجتماعي كآلية لمعالجة القضايا المرتبطة بسوق العمل.[234]

---

[233] إضراب عام في المغرب احتجاجاً على "قانون الإضراب" .. فهل نجح؟ بي بي سي عربي، 6 فبراير 2025، https://www.bbc.com/arabic/articles/ckgnp265enpo

[234] Le Chef du government lance la session d'avril du dialogue social, mapnews, 22 April 2025, https://www.mapnews.ma/fr/actualites/politique/le-chef-du-gouvernement-lance-la-session-d%E2%80%99avril-du-dialogue-social

الحق في التعليم

شـــهد الحق في التعليم تطورات مهمة خلال عام 2025، ففي أواخر ســـبتمبر 2025 وقعت احتجاجات شـــبابية واســـعة في عدة مدن مغربية، كان من بين مطالبها الأساسية تحسين التعليم العمومي إلى جانب الصحة والتشغيل ومحاربة الفساد.[235]

وفي تطور ذات طابع تشريعي، وافقت الحكومة في 3 أبريل 2025 على مشروع القانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسـي، وهو مشـروع قدم باعتباره إطاراً لإعادة هيكلة منظومة التعليم، واسـتهدف المشـروع وضـع أسـس قانونية جديدة لتنظيم التعليم المدرســي وتحديثه على نحو يأخذ في الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصـــادية والتكنولوجية، ويعد هذا التطور من المؤشرات الإيجابية على مستوى الإطار التشريعي، وإن كان تقييم أثره الحقوقي والعملي يظل مرتبطًا بمدى انعكاسه على ضـمان تعليم جيد ومنصف فعليًا على أرض الواقع.[236]

وفي ســـياق النقاشـــات المرتبطة بطبيعة التعليم العمومي، شـــهد عام 2025 جدلاً واســعًا حول توجه عدد من الجامعات المغربية إلى فرض رســوم تســجيل على الطلبة الموظفين والأجراء الراغبين في متابعة دراســتهم الجامعية، وهو ما أثار انقســامًا بين الأكـاديميين والحقوقيين والنقـابيين. فقـد اعتبر بعضـــهم هـذا التوجـه يمثـل مـدخلاً لتســـليع التعليم العمومي والإخلال بمبدأ المجانية الوارد في الدســـتور المغربي، وفي هذا السياق، أكد وزير التعليم العالي أن فرض هذه الرسوم أصبح توجهاً شبه محسوم، مبرراً ذلك بعدم تعارضـه مع مبدأ المجانية، باعتبار أن المعنيين سـبق لهم الاسـتفادة من التعليم المجاني، مشـــيراً إلى أن الرســـوم ســـتكون رمزية، وفي المقـابـل اعتبر حقوقيون أن هذه الرســـوم تمس جوهر التعليم العمومي وتضـــرب مبدأ المســـاواة، خاصـــة مع تســـجيل حالات بلغت فيها الرســـوم مســـتويات مرتفعة، فضـــلاً عن كون القضـاء الإداري سـبق أن ألغى قرارات مماثلة، حيث أكدت محكمة النقض أن الحق في التعليم حق دستوري لا يجوز تقييده بشروط مالية غير منصوص عليها قانوناً. [237]

---

[235] احتجاجات الشباب في المغرب: "جيل زد 212" يطالب بتحسين التعليم والصحة، بي بي سي عربي، 1 أكتوبر 2025، https://www.bbc.com/arabic/articles/ckgqrgv35zko

[236] Morocco Approves Schooling Reform Bill, Marco, 4 April 2025, https://www.maroc.ma/en/news/morocco-approves-schooling-reform-bill

[237] تسليع التعليم العموميّ يخالف اجتهاد محكمة النقض: فرض رسوم مرتفعة على الطلبة الموظفين، المفكرة القانونية، 11 نوفمبر 2025، https://n9.cl/vfvlto

الحق فى الصحة

لاحظت ماعت التطورات الإيجابية لتعزيز الحق في الصحة في المملكة المغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير حيث شارك المغرب خلال مايو 2025 في أعمال جمعية الصحة العالمية، وأكد التزامه بمواصلة إصلاح القطاع الصحي. وكان أكثر من 11.1 مليون شخص من الفئات الضعيفة يستفيدون من نظام «AMO-Tadamoun»، مع تمتعهم بالعلاج المجاني في المؤسسات الصحية العمومية مع ذلك واجه الإعمال الكامل للحق في الصحة في المغرب خلال عام 2025 تحديات في منظومة الصحة العمومية. وهو ما يستدعي مزيد من الانفاق علي الحق في الصحة بما يحقق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة.

حقوق المرأة

يبلغ عدد النساء في المغرب حوالي 18.3 مليون نسمة، أي ما يعادل 50.1 في المائة من مجموع السكان، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير اتخذت المملكة المغرب تدابير مختلفة من اجل مناهضة العنف ضد النساء والفتيات كما عملت المغرب على تنفيذ سياسات واستراتيجيات متعددة لحماية النساء وتعزيز حقوقهن. ومن بين أبرز المبادرات التي تم استعراضها، إطلاق حملات توعية سنوية، إضافة إلى توفير مراكز استقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف، وتعزيز خدمات التكفل القانوني والصحي والاجتماعي.

تمكن الحكومة المغربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين من مراجعة وتعزيز خطة العمل الوطنية بموجب قرار مجلس الأمن 1325 للفترة 2025-2026. وقد ساهم ذلك في تعزيز الأطر الوطنية لحماية المرأة ومشاركتها وقيادتها في مسارات السلام والأمن، مما يُسهم في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)[238]

مع ذلك لا تزال المرأة المغربية تواجه عدد من التحديات خاصة في ظل الفجوة في الأجور بين الجنسين، حيث تصل الفجوة بين الجنسين نحو 23%، وهو ما يعني أن المرأة المغربية تعمل فعلياً لمدة ثلاثة أشهر في السنة دون مقابل مقارنة بالرجال. ويرتفع

[238] https://shorturl.at/DXWp3

هذا التفاوت في القطاع الخاص، حيث تصل الفجوة إلى 42.8%[239].ورغم التوجه الرامي لحظر زواج القاصرات فإن تقارير رسمية صادرة في عام 2025 تشير إلى بلوغ عدد طلبات الإذن بزواج القاصر سنة 2024 ما مجموعه 16.960 طلباً، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 11 % مقارنة بسنة 2023، أي بزيادة 1641 طلباً.

حقوق الطفل

لاحظت مؤسسة ماعت استمرار تقديم المملكة المغربية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأطفال من خلال تحديث بـ السياسة العمومية المراعية لاحتياجات الأطفال في مجال الحماية الاجتماعية للفترة 2020-2030، بهدف إرساء منظومة تتسم بالعدالة للحماية الاجتماعية تشمل جميع المواطنين والمقيمين في المملكة المغربية بحلول عام 2030. في السياق ذاته تلاحظ مؤسسة ماعت اعتماد المملكة المغربية للقانون رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي يهدف إلى توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لتشمل الأسر الفقيرة والعاملين المستقلين وأطفال هذه الفئات. وبحسب الإحصائيات الصادرة عن اليونيسف فإن 80% من الأطفال يستفيدون من المساعدات من خلال تعويض شهري كأجراء من إجراءات الحماية الاجتماعية[240]. كما تقدر مؤسسة ماعت تضاعف المستفيدين من برنامج دعم الأرامل اللواتي يعيشن في فقر ولديهن أطفال[241]. غير إن مؤسسة ماعت لا تزال تطلع على التقارير تفيد بمحدودية المساعدات الاجتماعية والاقتصادية للأطفال في بعض المناطق القروية.

استمرت التطورات الإيجابية التي تتخذها الحكومة المغربية من أجل القضاء على أسوأ اشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك قرار المملكة المغربية استضافة الدورة السادسة للمؤتمر الدولي المعني بقضية عمالة الأطفال في فبراير 2026. كما طورت الحكومة المغربية برنامجًا للمتابعة والتفتيش على المنشآت التي تقوم بتشغيل الأطفال وخاصة في الأعمال ذات الطبيعة الخطرة[242]. مع ذلك ظل هناك إحصائيات تستدعي

---

239 دراسة: المغربيات يعملن ثلاثة أشهر سنوياً بالمجان بسبب فجوة الأجور، على الرابط التالي:https://shorturl.at/4ps23

240 عام من العمل لصالح الطفولة في المغرب، ص 21، على الرابط التالي:
https://www.unicef.org/morocco/ar/media/4226/file/RAPPORT_%20UNICEF_24.pdf.pdf

241 تقرير التنمية الاجتماعية: العدد الخامس، اضاءة على الوعد بعدم اهمال احد في المنطقة العربية، ص 25، علي الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-development-report-5-arabic.pdf

242 المغرب يؤكد انخراطه الكامل في مكافحة تشغيل الأطفال ويدعو إلى إيجاد حلول قابلة للتطبيق على المستوى العالمي، علي الرابط التالي:
https://tinyurl.com/4987a27t

مخاوف مؤسسة ماعت بسبب الأطفال العاملين في ظروف خطيرة. ورغم إنه وفقا لمدونة الشغل رقم 65.99 فيحظر تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة، وتحذر تشغيلهم في الأعمال الخطرة في عمر أقل من 18 سنة.

ومع ملاحظة مؤسسة ماعت بتقدير الانخفاض الإيجابي الذي صاحب ظاهرة عمالة الأطفال في المغرب. فوفقا لإحصائيات مندوبية السامية للتخطيط الصادرة في يوليو 2024 بأن عدد الأطفال المشتغلين واصل الانخفاض خلال سنة 2023، وسجل تراجعا بنسبة 13.4 في المائة مقارنة مع سنة 2022 [243] مع ذلك ظلت عدد الأطفال الذين يعملون في ظروف خطيرة يقارب 77 ألف طفل وهو ما يمثل نسبة 60.5 في المئة من الأطفال العاملين وفقا لإحصائيات رسمية مغربية، وتتركز هؤلاء الأطفال في القري ويرتبط تعاظم هذه الظاهرة بالانقطاع المبكر عن التعليم[244]. وهو ما يستدعي مزيد من الآليات لمواجهة عمالة الأطفال في ظروف خطرة بما يتفق مع تنفيذ المقصد السابع من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.

المهاجرين

وصل عدد المهاجرين نحو 148 ألفا و152 وفقا لأخر احصائيات منشورة للمندوبية السامية للتخطيط، غالبيتهم من افريقيا جنوب الصحراء[245]. واصلت المملكة المغربية تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء" من خلال برامج قطاعية محددة، إلى جانب برامج مشتركة مرتبطة بتدفقات الهجرة، والتعاون الدولي، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتطوير الإطار القانوني للهجرة

خلال عام 2025 استمرت المملكة المغربية في اعتراض المهاجرين الي أوروبا وفقا لإحصائيات وزارة الداخلية المغربية فإن 73,640 محاولة اعتراض للمهاجرين نحو الاتحاد الأوروبي في عام 2025، مقابل ما يقرب من 80 ألفا في عام 2024، أي بانخفاض قدره 6%. وفي الوقت نفسه أحبطت المغرب أكثر من 300 شبكة لتهريب البشر. كما جرى إنقاذ أو اعتراض 13,595 مهاجراً في البحر في عام 2025.

---

[243] "تشغيل الأطفال" ينخفض في المغرب، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/37h67pa6

[244] "أرقام خطيرة وصادمة" في اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/cv22r22rkzzo

[245] بنية وخصائص الجاليات الأجنبية المقيمة بالمغرب، مجلس الجالية المغربية بالخارج، علي الرابط التالي: https://shorturl.at/r6bLS

في تطور مقابل اســـتمرت المغرب في تنفيذ برامج العودة الطوعية للمهاجرين وقد استفاد 4,372 مهاجراً غير نظامي من برامج "العودة الطوعية" إلى بلدانهم الأصلية في عام 2025 وفقا لإحصـائيات رسـمية. وقد طلعت مؤسـسـة ماعت على الأهداف التي وضـعتها المملكة المغربية في الاسـتراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والتي تتضـمن ادماج اللاجئين بما في ذلك الأطفال اللاجئين[246]. وعلى صـــعيد ادماج الأطفال اللاجئين في التعليم المغربي، أطلعت مؤسـسـة ماعت على الإحصـائيات التي تفيد بإدماج 86% من الأطفال الذين يقيمون بشـــكل قانوني في المغرب في المدراس الابتدائية[247]. كما نفذت المملكة المغربية في الفترة عدد من المشـــاريع التي تســـتهدف تعزيز حقوق الأطفال اللاجئين مثل مشـروع هجرة وحماية الذي اسـتهدف حماية وتمكين الأطفال والشـــباب اللاجئين والمهاجرين. علي جانب أخر يعيش نحو ألف طفل قاصـــر من غير المصـــحوبين بذويهم، 60% منهم من القارة الأفريقية، وتتروح أعمار نحو 93 في المائة من القاصـــرين بين 13 و17 عاما، بينما من 7 في المائة تقل أعمارهم عن 13 عاما[248]، ويواجه هؤلاء الأطفال مجموعة من التحديات مثل الالتحاق المحدود بالتعليم الرسـمي والحصول على الخدمات الأساسية.

ورغم هذه التطورات الإيجابية تلاحظ مؤسـســـة ماعت إن بعض الآباء للأطفال المهاجرين عبروا عن بعض التحديات التي تواجه أطفالهم اثناء عملية تســـجيل أطفالهم المولدين في المملكة المغربية، حيث تعيق العقبات الحصول على شهادات الميلاد والأوراق الثبوتية الأخرى، ما يؤثر على قدرة هؤلاء الأطفال على الوصـــول إلى الخدمات الأساسية.

---

246 الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، المندوبية السامية للتخطيط، على الرابط التالي: https://shorturl.at/azVrV

247 اتفاق بين مفوضية اللاجئين والمغرب لمساعدة اللاجئين صغار السن على الالتحاق بالمدارس، متاح علي الرابط التالي: https://shorturl.at/6ibSG

248 Available at the following link: https://tinyurl.com/66a75x7c

توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- تشـجيع المملكة المغربية على دراسـة اعداد مشـروع قانون منفصـل للتعذيب اســوة بالممارســات الجيدة للدول الذي اعتمدت قوانين تعالج فعل التعذيب ضمن قوانين مستقلة؛
- ضرورة ترجمة خطاب الملك في أكتوبر 2026 الخاصة بزيادة الانفاق على الصحة والتعليم الي سياسات فعلية
- حث المملكة المغربية على مواصــلة دعم عالمية اتفاقية مناهضــة التعذيب وخاصة من خلال المبادرة العالمية لتعزيز التصديق على الاتفاقية؛
- وضع آليات تحفيزية وضمانات تشريعية لتمكين الكفاءات الشابة والنساء من المشاركة السياسية وخاصة في الانتخابات المقررة في 2026
- العمل على بناء قدرات مزيد من الموظفين العموميين بما في ذلك موظفي مصـلحة الطب الشـرعي بدليل التقصـي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضــروب المعاملة أو العقوبة القاســية أو اللاإنســانية أو المهينة المعروف اختصارًا ببروتوكول إسطنبول
- دراسة وضع مدونة لحقوق الطفل، والإسراع بمراجعة كافة القوانين المتعلقة بالطفولة، بما يتفق الاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها المغرب

	موريتانيا

موريتانيا هي دولة جمهورية ديمقراطية وفقا لما جاء في دستورها، يحكمها الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني منذ يوليو 2019 وتتولي الجمعية الوطنية مهام التشريع في موريتانيا ويبلغ عدد سكانها 4.6 مليون نسمة.

التطورات الأساسية

- في 11 يونيو 2025، منعت موريتانيا أنصار زعيم حركة "إيرا" بيرام داه عابيد " من استقباله في المطار لدى عودته من جولة دبلوماسية شملت الولايات المتحدة وأوروبا، دافع خلالها عن إنهاء الرق والعنصرية وتعزيز الحقوق الفردية في موريتانيا. وفي يوم وصوله، نُشر عشرات من مركبات الشرطة والدرك لتطويق المداخل الرئيسية لمطار نواكشوط أمتونسي الدولي. وقامت الشرطة بحملة استباقية افضت عن إصابة عدد من الناشطين وتنفيذ اعتقالات ومصادرة مركبات.
- في 20 مايو 2025، قامت قوات الأمن بتفريق وقفةً احتجاجية سلمية نظّمتها حركة "إيرا" (مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية) في حي تيارت بنواكشوط. كانت هذه الوقفة للتعبير عن تضامن المحتجين مع فاطمة منت بادي وأخواتها اللواتي امتلكن عقارًا بصورة قانونية، غير أنهن تعرّضن لعملية نزع ملكية غير مشروع يُدّعى أن ضابطًا رفيعًا في الدرك الوطني يقف وراء عملية نزع الملكية.

الحق فى الحياة

احترمت موريتانيا الحق في الحياة وقد وضعت ضمانات لذلك في الدستور والقانون. واتخذت تدابير إضافية لصالح احترام هذا الحق للمهاجرين حيث تبنت في مايو 2025 إجراءات التشغيل القياسية لتنظيم إنزال المهاجرين و"إدارتهم"، مع ضمانات قوية للحقوق والحماية. في 14 يوليو 2025 عقد اجتماعٌ في مقر ولاية نواكشوط الغربية

لبحث تطبيق قرارين، الأول المتعلق بالبحث عن المهاجرين في البحر ورعايتهم، والثاني بإنزالهم.

في المقابل توثق التقارير تعرض مجموعة من النشـاطين والمدونين لإصـابات بالغة اثناء محاولة استقبال زعيم حركة إيرا في مطار نواكشوط بتاريخ 11 يونيو 2025.

حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة

يتيح الدسـتور والقانون في موريتانيا ضـمانات لممارسـة حرية الرأي والتعبير مع ذلك وثقت تقارير في عام 2025 تحديات مختلفة في حرية الرأي والتعبير وحرية الصـحافة، رغم تعهد الحكومة بتحسـين ظروف عمل الصـحفيين، فإن وضـع الصـحفيين هناك لا يزال يتسم بالضعف، مما يجعلهم عرضة لما يصطلح عليه بـ "صحافة القوت اليومي"، أي كتابة مقالات أو إنجاز تقارير صحفية مقابل تقاضي مبلغ مالي زهيد، وهو ما يؤثر في عدم اسـتقرار أوضـاع الصـحفيين، [249] كما شـهد عام 2025 حالات مضـايقات بحق صـحفيين، منها اعتداء جسـدي تعرض له الصـحفي حنفي ولد داه في يناير 2025 أثناء تغطيته تحقيقًا عن إدارة عقد عام من قبل رجل أعمال، ما يبرز اسـتخدام الضـغوط الجسـدية والقانونية في بعض الحالات ضـد الإعلاميين أثناء تغطيتهم لقضـايا حساسة.[250]

في أحدث تصنيف لمؤشر حرية الصحافة تراجعت موريتانيا 17 مركزاً في عام واحد، من المركز 33 إلى المركز 50، حيث ففقدت صـدارتها بين الدول الأفريقية لكنها احتفظت بالمركز الأول في العالم العربي لحرية الصـحافة. وطبقا للمؤشـر نادراً ما يتعرض الصـحفيون لاعتداءات جسـدية وإن كانت تطالهم هجمات لفظية أو حملات تنمر على منصـات التواصـل الاجتماعي. وبينما يمكن للمراسـلين التنقل بحرية داخل البلد يبقى من الصـعب الوصـول إلى بعض المناطق العسـكرية بالقرب من الحدود الشـرقية والشـمالية دون إذن رسـمي. وعلى الرغم من تعرض الصـحفيون لضـغوط كبيرة من السلطة السياسية. لكن بعض المنابر الإعلامية مثل موقع الأخبار تمكنت من الحفاظ على اسـتقلاليتها بشـكل أو بآخر. ولكن ظل الصـحفيين يواجهون خطر الاعتقال عند

[249] موريتانيا، مراسلون بلا حدود، https://shorturl.at/c8rrG

[250] Mauritania: RSF calls on the authorities to send a clear signal against the intimidation of journalists, RSF, https://rsf.org/en/mauritania-rsf-calls-authorities-send-clear-signal-against-intimidation-journalists

تغطيتهم لمواضـــيع ذا طبيعة حســـاســـة، كما أن القوانين التقييدية تحد من حرية التعبير.

الحق في التجمع

يحمي الدســـتور الحق في التجمع وبالتحديد في المادة 10 من الدســـتور. ورغم ذلك يواجه هذا الحق قيوداً متعددة، حيث يقابل تنظيم التجمعات والاحتجاجات بقيود قانونية وأمنية محكمة، إذ يشـــترط الحصـــول على ترخيص مســـبق من الســـلطات الموريتانية لتنظيم أي تجمع، وغالباً ما يتم رفض منح التصـــاريح للتجمعات التي قد تنتقد الحكومة أو تعبر عن مطالب اجتماعية وسـياسـية. وعلي سـبيل المثال في يناير 2025 حاصـــرت قوات الأمن الموريتانية مقر حزب تجمع القوى الديمقراطية، ومنعت بعض أعضـــائه من المغادرة. وتتعارض هذه الممارســـات مع التزامات موريتانيا بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان

الآلية الوطنية للتعذيب

استمرت الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بزيارة السجون. وفي 11 يوليو 2025 قامت الآلية بزيارة تفقدية لسـجن مقاطعة الرياض، ضـمن جولة شـملت عددا من السـجون والمعتقلات.

وتعد الآلية مسـتقلة أنشـئت وفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضـة التعذيب ومهمة الآلية هي منع حدوث التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنســـانية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم بزيارات منتظمة ومجدولة أو غير معلن عنها للسـجون، وقد أسـسـت 2016 وجددت مأمورية أعضـائها 2020. وتضـمن الآلية الوطنية لمنع التعذيب الامتثال للتشريعات السارية في مجال حقوق الإنسان.

مكافحة العبودية والاتجار بالأشخاص

ضـــاعفت موريتانيا جهودها لمنع الاتجار بالبشـــر من خلال الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشـــر واللجنة الوطنية لحقوق الإنســـان؛ حيث قامت بإجراء حملات توعية وورش عمل مكثفة بمشـــاركة قادة محليين وممثلين عن المجتمع المدني لتعزيز الوعي العام بالقوانين المناهضة للعبودية والاتجار بالبشر. كما تم إدخال آليات فحص لتحديد حالات العبودية الوراثية والتعرف عليها.[251] وقد صـادقت الجمعية الوطنية على

[251] MAURITANIA, https://ocindex.net/assets/downloads/2025/english/ocindex_profile_mauritania_2025.pdf

مشـروع القانون 031_24 المتضـمن إنشـاء المحكمة المتخصـصـة لمحاربة العبودية والاتجار بـالأشـــخاص وتهريب المهاجرين. وبموجب مشـــروع القـانون المعروض للمصـــادقة أمام النواب تنشـــأ محكمة من درجة أولى ذات اختصـــاص وطني، مقرها نواكشوط الغربية؛ تدعى المحكمة المتخصصة لمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

كما خططت الحكومة لإطلاق مشروع دعم السلسلة الجنائية في مجال محاربة الاتجار بالأشـخاص وتهريب المهاجرين. لتسـتجيب للمعايير الدولية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشـــر، مذكرا بإصـــدار القوانين المتعلقة بمحاربة الاتجار بالبشـــر وتهريب المهاجرين، إضـافة إلى القانون المنشـئ للمحكمة المتخصـصـة في مكافحة العبودية والاتجار بالبشـــر وتهريب المهاجرين، وذلك تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية الســـيد محمد ولد الشـــيخ الغزواني، الرامية إلى حماية حقوق الإنســـان وترسـيخ نظام قضـائي فعال. رغم ذلك ظلت موريتانيا تتبوأ مراكز متقدمة في مؤشـر العبودية الحديثة، ووفقا للمؤشر العبودية الحديثة لعام 2025

الحق في العمل

في 19 ديســمبر 2025 شــكلت موريتانيا اللجنة الثلاثية المشــكلة من الحكومة وأرباب العمل وممثلين عن النقابات، بهدف إعداد اتفاقية جماعية جديدة للعمل، لتحل محل الاتفاقية الجماعية الموقعة بتاريخ 13 فبراير 1974. من اجل مســـار تطوير منظومات علاقات الشغل، ضمن إطار رؤية شاملة تهدف إلى تحديث الإطار القانوني والتنظيمي للعلاقات العمالية وملاءمته مع أحكام الدسـتور ومدونة الشـغل والاتفاقيات الدولية التي صـــادقت عليها موريتانيا خاصـــة اتفاقيات منظمة العمل الدولية[252] رغم ذلك كشـفت الإحصـاءات الرسـمية أن 56.9 في المائة من إجمالي السـكان في موريتانيا هم في سـن العمل (14-64 سـنة)، فيما بلغت نسـبة المشـاركة في النشـاط الاقتصـادي 48.9 في المائة. وأفادت الوكالة الوطنية للإحصـاء والدراســات الاقتصــادية أن معدل البطالة على المسـتوى الوطني وصـل إلى 12.3 في المائة، فيما بلغ معدل البطالة بين الشباب (14-35 سنة) 21.9 في المائة، وبين النساء 23.5 في المائة.[253]

[252] متاح علي الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=PAfBgqC5QnY&t=2s

[253] متاح علي الرابط التالي:https://www.essahraa.net/node/51275

الرعاية الصحية

في 15 ابريل وقعت موريتانيا ميثاق الصـــحة 2025-2027، بوجود بعثة الاتحاد الأوروبي، والممثلة المقيمة لمنظمة الصـحة العالمية. ى المحاور الأربعة للخطة الوطنية، وهي تســـريع خفض وفيات الأمهات والأطفال، مكافحة الأمراض، تعزيز الأمن الصـــحي والاســـتجابة للطوارئ، وتحســـين الحوكمة والتغطية الصـــحية الشـــاملة. في ســـياق متصـل حاولت توسـيع قاعدة المسـتفيدين من الرعاية الصـحية. رغم ذلك ظلت هناك تحديات تتعلق بوجود الفجوات بين المناطق الحضـرية والريفية في الوصـول للخدمات، وضـعف إتاحة الرعاية في المناطق الهشـة، يظل من التحديات التي تنتقص من التمتع المتسـاوي بالحق في الصـحة. وفي جانب اخر، تبقى الشـكاوى من ضـعف الخدمات أو التوزيع غير العـادل للموارد الصـــحيـة من العوامـل التي تتعـارض مع اتـاحـة الرعـايـة الصحية.

حقوق المرأة

لاحظت مؤســـســـة ماعت إجراءات من شـــأنها تعزيز المشـــاركة العامة للمرأة في موريتانيا ومن بينها إقرار حصـة "كوتا" بنسـبة 20% للنسـاء في مسـابقة دخول مهنة المحاماة، كما تمت المصـادقة على البرنامج الوطني لتمكين المرأة. في سـياق متصـل أطلقت البوابة الرقمية موريتانيات للاحتفاء بالمرأة الموريتانية. رغم ذلك شـــهد عام 2025استمرار العنف ضد النساء في ظل غياب تشريعات فعالة تحميهن، خاصة في ظل عدم ابلاغ العديد من الضـــحايا عن الجرائم خوفًا من الوصـــم أو التهديد، في حين تتقاعس السلطات الرسمية في تطبيق العدالة بصرامة، وتجلى هذا الواقع في مأساة الشـابة حواء تراوري، التي قتلت في بداية حملها في العاصـمة نواكشـوط عام 2025، وسـلطت هذه الواقعة الضـوء على هشـاشـة حماية النسـاء وغموض التحقيقات والتقصـير في توثيق الانتهاكات ومحاسـبة المتورطين، وقد أثارت الجريمة موجة من الغضـب والاسـتنكار على منصـات التواصـل الاجتماعي، حيث عبر ناشـطون وحقوقيون عن اسـتيائهم من تكرار جرائم العنف ضـد النسـاء، خاصـة التي تنتهي بالقتل، وهو ما يعكس الحاجة الماسـة لتعزيز آليات حماية النسـاء وضـمان اسـتقلالية وشـفافية التحقيقات وتفعيل البرامج الوطنية للتوعية والدعم النفسي والاجتماعي. [254]

[254] مأساة حواء تراوري.. جريمة تهز الضمير وتكشف هشاشة حماية النساء في موريتانيا، هن، 2 يونيو 2025، https://n9.cl/s4969

في المقابل، تُجبر بعض الفتيات على العمل المنزلي القسري أو الدعارة. وتواجه الفتيات في موريتانيا انتهاكات ممنهجة، بما في ذلك بيعهن في سوق الرقيق أو الاتجار بهن للعمل القسري، والعمل المنزلي القسري، كل ذلك في ظل فقر مدقع. غالباً ما تعمل الفتيات في ظروف استغلالية غير آمنة داخل المنزل كعاملات بعقود عمل غير معلنة، ويُجبر بعضهن في الوقت نفسه على التسول للحصول على الطعام لأن أصحاب العمل لا يسمحون لهن بتناول الطعام الذي يقمن بإعداده. أما الأولاد، فيواجهون التشرد في كثير من الأحيان، ويعيشون في ظروف قاسية في الشوارع، وفي مساكن مهجورة، وفي الغابات، وفي ملاجئ غير رسمية، وفي تجمعات المهاجرين في جميع المدن، وغالباً ما يفتقرون إلى الخدمات الأساسية[255].

المهاجرين

اتخذت موريتانيا إجراءات مختلفة لضبط الحدود وإعادة المهاجرين غير النظاميين وانشأت مركزين لاستقبال المهاجرين ضحايا التهريب الذين يتم إنزالهم في إطار عمليات الإنقاذ أو الاعتراض البحري. من جهة أخرى، قامت موريتانيا في سبتمبر 2025 تشغيل مركزين للاستقبال المؤقت للأجانب (CATE)، أُعيد تأهيلهما بالكامل بدعم من المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة (FIIAPP) وتمويل من الاتحاد الأوروبي. في المقابل أفادت احصائيات رسمية إعادة 18,300 مهاجر في وضعية غير نظامية إلى بلدانهم الأصلية في الفترة ما بين يناير ويوليو 2025. ورفضت الحكومة وجود مهاجرين رهن الاحتجاز الإداري لما يتجاوز 72 ساعة. وهذه المدة القصوى.

توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- فتح تحقيقات شفافة ومستقلة في وقائع استخدام القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية ضد ناشطي حركة "إيرا" وحزب "تجمع القوى الديمقراطية"
- ضرورة تسريع وتيرة تشغيل "المحكمة المتخصصة لمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص" وتزويدها بالموارد المالية والبشرية اللازمة

[255] Children on the Move in North Africa and along Key Routes, Page 95, 167

- دراســـة إطلاق برامج تشـــغيل وطنية تســـتهدف خفض معدلات البطالة المرتفعة
- العمل على تفعيل الرقابة القضـــائية على مراكز الاحتجاز المؤقت لضـــمان عدم تجاوز مدة الـ 72 ساعة المقرة قانوناً.

	اليمن

اليمن هي دولة عربية تشـــهد توترات بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي وهي جماعة مسـلحة نفذت انقلابا على المؤسـسـات الشـرعية في اليمن في 21 سـبتمبر من2014، ومن حينها وتشهد البلد انقساماً أدي إلى تدهور البنية التحتية والاقتصاد الوطني ومقتل عشرات الآلاف من المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال. من ناحية اخري تجددت توترات في جنوب اليمن بين الحكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يســعي الي الانفصـــال بجنوب اليمن

التطورات الأساسية

- في ديسمبر 2025، شهدت مناطق حضرموت والمهرة في جنوب اليمن توسعاً عسكرياً غير مسبوق للمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث سيطر مسلحون تابعون للحركة الانفصـــالية الجنوبية بدعم من أطراف خارجية على عدة مدن ومواقع استراتيجية، هذا التوسع جاء دون موافقة حكومية، ما يشير إلى انتهاك واضح للمبادئ الدســتورية اليمنية والاتفاقيات الســياســية التي كان الجزء المجلس الانتقالي جزءًا منها بما في ذلك اتفاق الرياض. ســيطرة المســلحون للمجلس الجنوبي على هذه المناطق أفضي إلى حالة من عدم الاستقرار، وزيادة التوتر بين القوات الحكومية وبين المسلحين التابعين للمجلس، الأمر الذي أثر مباشرة على قدرة الســكان على ممارســة حقوقهم الســياســية والمدنية وفاقم من الحالة الإنسانية، بما في ذلك الحق في حرية التنقل.
- أصــدر مجلس القضــاء الأعلى في اليمن، بتاريخ 12 أكتوبر 2025، في العاصــمة المؤقتة عدن، قرارات بتكليف عدد من القاضــيات للعمل في محاكم عدن وحضرموت. وهو ما اعد تطورا إيجابيا لصالح المرأة اليمنية

الحق فى الحياة

لا يزال الحق في الحياة يُنتهك بشكل واسع في اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير. في شمال اليمن، وقد قتل مسلحون تابعون للحوثين ما يقارب من ألف شخص في عام 2025، نتيجة انتهاكات المسلحين التابعين للحركة بالإضافة إلى الهجمات بطائرات بدون طيار. كما أدت الهجمات العسكرية الامريكية على اليمن إلى مقتل مهاجرين افارقة، ففي 29 ابريل 2025 الفضي هجمات أمريكية على مركز إيواء للمهاجرين الأفارقة في مدينة صعدة اليمنية عن مقتل 68 شخصا وإصابة 47 اخرين من المهاجرين. في المقابل أدت التطورات التي جرت في جنوب اليمن في نهاية ديسمبر 2025 الي مقتل ما يقارب من 68 مدنيا تورط فيها تشكيلات عسكرية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وتنظيم القاعدة في جنوب اليمن

السجون السرية وممارسات الاحتجاز التعسفى والاختفاء القسرى

أفضت التطورات العسكرية في جنوب اليمن إلى الكشف عن عدداً من السجون السرية التي استخدمتها قوى إقليمية متورطة في الصراع في اليمن بإشراف من الحركة الانفصالية في جنوب اليمن، يصل عددها إلى 25 سجناً، فضلاً عن سجوناً أخرى خارج نطاق الرقابة القضائية لمواجهة عمليات التعذيب الممنهج التي تقع داخل السجون، ومن بين السجون التي جرى الكشف عنها سجن "قاعة وضاح" بالتواهي، وسجن "بئر أحمد"، وسجن "الريان" في حضرموت، وسجن "الدائرة الأمنية" بخور مكسر. والأشد خطراً، هو وجود مقابر سرية يتم استخدامها في دفن المحتجزين من ضحايا عمليات التعذيب والتصفية الجسدية، وهو ما يستهدف طمس الحقائق من خلال إخفاء الأدلة، وهو ما يقيد مساعي العدالة الانتقالية، ويقف أمام سبل التعويض المناسب والملائم للضحايا وذويهم، وهو ما يمكن أن يصل إلى جرائم ضد الإنسانية.

وقد أطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بوجود 37 حالة وفاة تحت التعذيب في هذه السجون، ما يمثل انتهاكاً صارخاً لأحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب بالإضافة إلى أحكام القانون الدولي الإنساني[256]. كما تم العثور على كميات كبيرة من المتفجرات والأشراك الخداعية في معسكر مطار الريان بمدينة المكلا، من بينها مادة "C-4" وصواعق تفجير، بعضها لتنفيذ عمليات تفجير تستهدف مدنيين واغتيال

[256] Available at the following link :https://tinyurl.com/22hvs3d5

مسؤولين حكوميين، إضافة إلى أجهزة هواتف محمول تستخدم في صنع الأشراك الخداعية، وهو الأمر الذي يخالف ما نص عليه البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية حظر وتقييد الأسلحة التقليدية المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام

ومنذ ديسمبر 2025، تم توثيق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جنوب اليمن، تتمثل في عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، حيث وثقت مؤسسة ماعت 60 حالة اعتقال تعسفي و21 حالة إخفاء قسري، وهو ما يتعارض مع المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على إنه " لا يجوز اعتقال أي انسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا ". كما تعرض المحتجزون لانتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان خلال اعتقالهم حيث تم الزج بهم في زنازين مكتظة رديئة، ولم يسمح لمعظمهم بالخروج للهواء الطلق والتعرض لأشعة الشمس. كما لم يحصل المعتقلون على ما يكفي من الغذاء والرعاية الطبية والماء النظيف ومستلزمات الصرف الصحي والإعاشة. كما وثقت مؤسسة ماعت تورط المجلس الانتقالي في جنوب اليمن في عمليات اختطاف وإخفاء قسري لمواطنين في ديسمبر 2025، من بينهم المهندس " س. ع"، مدير عام ميناء المكلا، والذي تم نقله بشكل قسري مع أربع أشخاص آخرين إلى أماكن احتجاز مجهولة وغير معروفة، وهو ما يمثل جريمة اختفاء قسري مكتملة الأركان، تنتهك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة الحق في الحرية وضمانات المحاكمة العادلة[257]. وهو ما يتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

حرية الصحافة

تُعد اليمن واحدة من أكثر الدول خطراً في العالم بالنسبة للصحفيين، وجاءت حالياً المرتبة 154 من أصل 180 دولة وإقليم في تصنف مؤشر حرية الصحافة العالمي، وقد اثرت التوترات السياسية والنزاع المسلح على حالة الصحفيين في اليمن. وتأكدت مؤسسة ماعت أنه رغم أن التقارير عادة ما تركز بشكل واسع على الأوضاع عموما في اليمن، إلا أن مناطق الجنوب التي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي بيئة ممُهدة

[257] Human rights report documents widespread violations in Hadramawt and Al-Mahra during December 2025, https://shorturl.at/9LSI5

لمجموعة من الانتهاكات والقيود التي استهدفت الإعلاميين والناشطين بشكل مباشر أو غير مباشر في عام 2025.

وبحسب التقرير السنوي الصادر عن نقابة الصحفيين اليمنيين، فقد تم توثيق 127 انتهاكاً بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في اليمن خلال عام 2025. وشملت هذه الانتهاكات: الاعتقالات، المحاكمات، وقف الرواتب، الاعتداءات الجسدية، تهديدات وترهيب، وكذلك حجب مواقع إعلامية، مما يعكس تدهوراً مستمراً في حرية الصحافة وحرية التعبير في البلاد ككل[258]، ومن بين الوقائع المحددة التي وثقته مؤسسة ماعت حالة الصحفي ناصح شاكر.

حالة الصحفي ناصح شاكر

لا يزال الصحفي ناصح شاكر محتجزًا في سجون المجلس الانتقالي الجنوبي. منذ 21 نوفمبر 2023، وقد ألقى القبض عليه وكان من المقرر أن يسافر الصحفي ناصح شاكر إلى بيروت للمشاركة في دورة تدريبية حول العمل في البيئات العدائية والإسعافات الأولية، وكان آخر تواصل له مع أسرته في 19 نوفمبر 2023، بعد أن غادر منزله في صنعاء وسافر ليلاً إلى عدن للحاق برحلته الجوية، إلا أنه لم يصل إلى مكان التدريب، ومنذ ذلك الحين تعرض للإخفاء القسري، حيث رفضت السلطات الأمنية في عدن الكشف عن مكان احتجازه رغم الاستفسارات المتكررة. وتُبين المعلومات إن شاكر يُحاكم أمام نيابة الاستئناف الجزائية المتخصصة في عدن، التي، بحسب وثائق الاتهام الرسمية التي اطلعت عليها "لجنة حماية الصحفيين"، تتهمه بـ "استغلال صفته كصحفي، واستخدام وسائل إعلام محلية ودولية لنشر أخبار كاذبة، والتحريض ضد النظام العام، والإضرار بالمصلحة الوطنية، وظلت مطالبات أسرته ومحاميه، إضافة إلى منظمات محلية ودولية، دون استجابة، إلى أن أبلغ أحد المفرج عنهم، في فبراير 2025، أسرة شاكر بأن شاكر محتجز في "معسكر لواء النصر"، وهو منشأة تتبع "قوات الحزام الأمني" التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن، ويستخدم كمركز احتجاز غير رسمي. ولاحقاً، جرى نقله إلى "سجن بئر أحمد" سيئ السمعة.

في شمال اليمن اصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء في مايو 2025 حكما ضد الصحفي محمد المياحي بتهمة نشر أخبار وبيانات كاذبة ومغرضة. وحكمت

[258] تقرير: الصحافة في اليمن تحت الحصار..127 انتهاكًا في 2025 وأجور متدنية تهدد بقاء المهنة، الرابط: https://tinyurl.com/2cvebwzt

المحكمة عليه بالسجن لمدة عام ونصف، وفقًا لنقابة الصحفيين اليمنيين. كما أصدرت جماعة الحوثي قرارًا يحظر على أي وسيلة إعلامية أو صانع محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي تصوير أو إجراء مقابلات ميدانية في صنعاء بدون الحصول على تصريح مسبق من وزارة الإعلام التي يديرها الحوثيون.

حرية الرأى والتعبير

في 25 سبتمبر2025 احتجزت جماعة الحوثي تعسفيًا المحامي البارز المدافع عن حقوق الإنسان عبد المجيد صبره بسبب ما نشره على وسائل التواصل الاجتماعي لإحياء ذكرى ثورة 26 سبتمبر. كذلك أوقف الحوثيون الناس عند الحواجز وفتشوا هواتفهم بحثًا عن محتوى يتعلق بهذه الذكرى، واعتقلوا العشرات من الأشخاص في محافظات شمال اليمن. وبشكل عام شهدت الفترة التي يغطيها التقرير قيودا واسعة علي الحق في حرية التعبير في شمال اليمن ومارس الأشخاص العاديين والصحفيين الرقابة الذاتية علي اراءهم خوفا من الاعتقال

الرعاية الصحية

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير انتهاكات للحق في الصحة من قبل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، ففي 9 ديسمبر 2025، اقتحمت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي مستشفيات مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، وقامت بنقل عدد من الجرحى الذين كانوا يتلقون العلاج إلى أماكن مجهولة، بما في ذلك اثنان من أفراد قوات حماية حضرموت، إلى جانب آخرين، ما أدى إلى تعريض حياتهم للخطر، وحرمانهم من الرعاية الطبية الضرورية، وتسببت الاشتباكات والحواجز الأمنية التي فرضها المجلس الانتقالي في مناطق سيطرته في تعطيل الوصول إلى الرعاية الصحية ، حيث واجه السكان صعوبات في الوصول إلى المستشفيات والمرافق الصحية، بما في ذلك حالات الطوارئ.

الحق فى التعليم

بحسب بيانات موثوقة يوجد أكثر من 4.5 مليون طفل خارج المدارس في اليمن، بينهم نحو 760 ألف طفل في محافظات عدن ولحج وتعز وحدها. وقد تعرضت نحو 2800 مدرسة للتدمير أو لأضرار جزئية أو جرى استخدامها في أغراض غير تعليمية، ما قيد الوصول إلى مرافق تعليمية آمنة. وفي شمال اليمن ارتفعت الرسوم الدراسية التي

فرضتها وزارة التربية والتعليم التابعة لميلشيا الحوثي والتي ارتفعت بنحو 39% ما أدي الي انصراف الأطفال عن التعليم بسبب قدرتهم المحدودة لتغطية نفقات التعليم[259] كما أدي استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية من جميع الأطراف إلى خروج هذه المنشآت التعليمية عن العمل، كما فاقم الهجوم على المدارس أيضا خروج بعض الأطفال من العملية التعليمية. في سياق متصل تدير وزارة التربية والتعليم في شمال اليمن نظامًا تعليميًا لسكان يبلغ حجمه أربعة أضعاف نظيره في الجنوب[260].

مع ذلك شهدت المناهج في شمال اليمن تغيير جذريا على نحو يرسخ للطائفية وأطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تؤكد استبدال الوزارة الأناشيد الوطنية بما يعرف بـ "الزوامل" وهي ثقافة تتبع جماعة الحوثي وتكرس للعنف ضد الأخرين من المذاهب الأخرى. كما عززت من حضور زعماء الجماعة في المناهج الدراسية وقد دفعت هذه الممارسات بعض الآباء في شمال اليمن إلى وقف ارسال ابناءهم الي المدارس.

حقوق المرأة

حاولت الحكومة اليمنية اتخاذ مبادرات إيجابية لصالح المرأة، وانعكس ذلك في تحسن اليمن في مؤشر المرأة والسلام والأمن، وفي قيادة النساء لمشاريع اقتصادية تدر مزيد من الدخل لأسرهن. كما عين مجلس القضاء الأعلى في اليمن في أكتوبر 2025 القاضي دنيا زاد قائد محمد توكل للقيام بمهام رئيس الشعبة الشخصية الثانية بمحكمة استئناف عدن.

مع ذلك أدت تخفيضات تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الي اغلاق عشرات المساحات الآمنة المصممة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الاستجابة في جميع أنحاء اليمن. وبحلول شهر يوليو 2025، أُجبرت أيضاً عشرات المرافق الصحية وعيادات الصحة الإنجابية والحماية على الإغلاق، مما حرم مئات الآلاف من النساء والفتيات - بما في ذلك الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي - من الحصول على الرعاية الصحية الحيوية، والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية.

علي جانب اخر ورغم التطور الإيجابي الذي لاحظته مؤسسة ماعت بالتوجه نحو تمثيل المرأة اليمنية بثلاث مقاعد في الحكومة اليمنية المشكلة، والثلاث حقائب هم: وزارة

[259] Yemen, education system at risk due to conflict, Interco's, https://bit.ly/3B7HG0i
[260] CONFLICT AND COHERENCE, Page 10, https://bit.ly/3UwPiQW

التخطيط والتعاون الدولي. بجانب وزارة الشـــؤون القانونية، وزارة الدولة لشـــؤون المرأة. وتعد هذه العودة الأولي للنســـاء للحكومة اليمنية منذ عام 2020. رغم ذلك لا تزال المرأة اليمنية غير ممثلة ولا حتى بمقعد واحد في مجلس النواب. كما لا تضـــم لجنة التشاور والمصالحة، وهي هيئة استشارية لمجلس القيادة الرئاسي، الا خمس نساء فقط من أصل 50 عضواً. وهو ما يمثل 10 % من اجمالي الأعضاء ويستدعي ذلك من الحكومة اليمنية المشـــكلة في فبراير 2026 العمل على ضـــمان مشـــاركة سياسية أوسع للمرأة اليمنية.

علي جانب اخر، اعترفت الحكومة اليمينة باستمرار وجود عقبات يفرضها تعزيز المعايير الأبوية بين الجنسين للحفاظ على سلطة الرجل في اتخاذ القرار ومكانته على مستوى صنع القرار؛ وأشارت الحكومة ان والصراع لهم تأثير سلبي كبير في تقلص المساحة المتاحة للمشاركة السياسية الرسمية للمرأة؛ على سبيل المثال المشاورات الرمزية مع النساء والدعوات الموجهة للمشاركة في بعض لقاءات واجتماعات عملية السلام واستبعادهن من منتديات صنع القرار السياسي الرسمية؛ والاستخدام المنهجي للعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ التلاعب بالمعايير الجنسانية والخطاب الديني

حقوق الأطفال

رغم الوعود الحكومية لتعزيز حقوق الطفل واجه الأطفال في اليمن كانت هناك انتهاكات مختلفة في الفترة التي يغطيها التقرير، واستمرت أسوأ اشكال عمالة الأطفال وممارسات تجنيد الأطفال

عمالة الأطفال: لا تزال عمالة الأطفال تشكل تحديًا كبيرًا في اليمن، حيث يعمل 12.5% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 عامًا، وترتفع هذه النسبة بشكل حاد إلى 15.4% في المناطق الريفية[261]

تجنيد الأطفال: استمرت جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي في تجنيد الأطفال خلال الفترة التي يغطيها التقرير وقد وثقت مؤسسة ماعت 22 واقعية تجنيد للأطفال من قبل الحوثيين و11 من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

[261] فرص التعلم تنقذ الأطفال من العمالة، اليونيسف، على الرابط التالي:https://shorturl.at/MxZxI

توصى مؤسسة ماعت بالآتى:

- البحث عن مسارات تمويلية دولية وإقليمية بديلة ومستدامة لتعويض الفجوة الكبيرة التي خلفتها تخفيضات تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولي
- تفعيل القوانين المحلية للحد من أسوأ أشكال عمالة الأطفال
- دراسة مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق المرأة بما يراعي البعد المتعلق بحقوق الإنسان
- اتخاذ مزيد من القرارات لصالح تمكين المرأة وزيادة تمثيلها في القضاء وفي المناصب القيادية
- تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة

القسم الثالث

موقف الدول العربية من الاليات الدولية لحقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان

يُعتبر مجلس حقوق الإنسان الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان على مســتوي الدولي. وقد أنشــئ المجلس في 15 مارس 2006 بموجب قرار اتُخذ من قبل الجمعية العامة ليحل بذلك محل لجنة حقوق الإنســان، وبعد اقتراح قدمه الأمين العام الأســبق كوفي آنان. لا يزال مجلس حقوق الإنســان يواجه تحديات لتنفيذ ولايته الواردة في قرار الجمعية العامة رقم 60/251، بعد مرور عشرين عامًا على انشاء الهيئة الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنوط بها تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

1. عضوية الدول العربية فى مجلس حقوق الإنسان 2025

يعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تشكيل عضويته على نظام التوزيع الجغرافي العادل، حيث يتم تخصيص عدد محدد من المقاعد لكل مجموعة إقليمية، بما في ذلك مجموعة الدول الآسيوية والإفريقية، التي تنتمي إليها الدول العربية. ويركز هذا الجزء الفرعي من القسم الثالث علي توضيح تفاعل الدول العربية الأعضاء في المجلس في عام 2025 ويقتصر هذا التفاعل على القرارات والمشاركة في الحوارات الفاعلية وكان هناك خمسة دول عربية في مجلس حقوق الإنسان في عام 2025. وهم

- المغرب
- الجزائر
- قطر
- الكويت
- السودان

1-المغرب

رعاية القرارات	عدد القرارات
الدورة 60	2
الدورة 59	4
الدورة 58	3
المشاركة بـ فعالية	عدد المشاركات
الدورة 60	23
الدورة 59	24
الدورة 58	27

2-الجزائر

رعاية القرارات	عدد القرارات
الدورة 60	0
الدورة 59	0
الدورة 58	0
المشاركة بـ فعالية	عدد المشاركات
الدورة 60	30
الدورة 59	32
الدورة 58	47

3-قطر	
رعاية القرارات	عدد القرارات
الدورة 60	2
الدورة 59	2
الدورة 58	1
المشاركة بـ فعالية	عدد المشاركات
الدورة 60	18
الدورة 59	12
الدورة 58	11

4-الكويت	
رعاية القرارات	عدد القرارات
الدورة 60	0
الدورة 59	0
الدورة 58	0
المشاركة بـ فعالية	عدد المشاركات
الدورة 60	23
الدورة 59	27
الدورة 58	24

5-السودان	
رعاية القرارات	عدد القرارات
الدورة 60	0
الدورة 59	0
الدورة 58	0
المشاركة بـ فعالية	عدد المشاركات
الدورة 60	44
الدورة 59	26
الدورة 58	29

2. الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان

1. الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان

عُقدت الدورة الثامنة والخمسون لمجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الفترة من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025، وشكّلت واحدة من أكثر دورات المجلس كثافةً من حيث الزخم السياسي واتساع نطاق المشاركة، لا سيما فيما يتصل بالأوضاع التي تمس الدول العربية بصورة مباشرة. وجاءت هذه الدورة في سياق دولي اتسم بتصاعد النزاعات المسلحة، واستمرار حالات الاحتلال، وتعميق النقاشات حول المساءلة الدولية، وهو ما انعكس بوضوح على أولويات جدول أعمال المجلس وطبيعة التفاعلات داخله. وقد شاركت الدول العربية مشاركة نشطة ومتعددة المستويات طوال الدورة، سواء بشكل فردي أو من خلال التكتلات الإقليمية، وانخرطت بفعالية في المناقشات المرتبطة بعدد من بنود جدول الأعمال، وخاصة تلك المتعلقة بفلسطين، والسودان، وسوريا، إضافة إلى القضايا المواضعة مثل الحقوق الثقافية، وحرية الدين أو المعتقد، والمساعدة التقنية وبناء القدرات.

1.1 المشاركة العربية في الجزء الرفيع المستوى والمسائل التنظيمية (البند الأول)

منذ افتتاح الدورة، كان الحضور العربي جليا خلال البند الأول، ولا سيما في الجزء الرفيع المستوى، بما عكس الأهمية السياسية التي أولتها الحكومات العربية لأعمال هذه الدورة. وألقى مسؤولون رفيعو المستوى من المملكة العربية السعودية، ومصر، والمغرب، وقطر، والبحرين، والكويت، والعراق، وتونس، والجزائر، والإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، والسودان، وموريتانيا كلمات أمام مجلس حقوق الإنسان، ركزت في مجملها على التحديات الإقليمية الراهنة، وأهمية احترام القانون الدولي، ودور مجلس حقوق الإنسان في التعامل مع النزاعات المسلحة الممتدة والأزمات الإنسانية

2.1أوضاع الدول العربية في إطار البند الثاني (تقارير المفوض السامي)

نظر المجلس، في إطار البند الثاني من جدول الأعمال، في التقرير السنوي للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتقارير ذات الصلة الصادرة عن مكتب المفوض السامي والأمين العام. وشمل هذا البند حوارًا تفاعليًا مخصصًا حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتناول تقرير المفوض السامي جملة من القضايا الجوهرية، من بينها سير الأعمال العدائية، والخسائر في صفوف المدنيين، وتوسيع المستوطنات، وسياسات العقاب الجماعي الفلسطينيين، إضافة إلى الإطار الأوسع لانطباق قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وشاركت دولة فلسطين بصفتها الدولة المعنية، بينما تدخلت دول عربية عديدة بشكل فردي وجماعي، مؤكدةً على سريان اتفاقيات جنيف، وعدم شرعية المستوطنات، وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وعكست البيانات المشتركة الصادرة باسم مجموعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي درجة عالية من التنسيق في المواقف القانونية والسياسية.

كما تضمن البند الثاني حوارًا تفاعليًا معززًا حول وضع حقوق الإنسان في السودان، الذي شكّل أحد أكثر الأوضاع العربية إلحاحًا التي نوقشت خلال الدورة. وقدّم المفوض السامي تقريرًا مفصلًا أشار إلى انتهاكات واسعة النطاق، بما في ذلك الفظائع الجماعية، والعنف الجنسي والجنساني، والاستهداف على أساس عرقي، وانهيار المؤسسات القضائية والحكومية. وشارك السودان بتمثيل وزاري، فيما تدخلت دول

عربية أخرى، من بينها مصر وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والجزائر وتونس. وأقرت هذه التدخلات بخطورة الوضع الإنساني والحقوقي، مع التأكيد في الوقت ذاته على مبادئ السيادة الوطنية، وسلامة الأراضي، وأولوية الحلول السياسية، وتفضيل المساعدة التقنية وبناء القدرات، ولا سيما عبر الآليات الإقليمية والأفريقية، بدلًا من المقاربات العقابية البحتة.

3.1 القضايا المواضيعية والإجراءات الخاصة (البند الثالث)

شكّل البند الثالث من جدول الأعمال مساحة إضافية لمشاركة عربية جوهرية، من خلال الحلقات النقاشية المواضيعية والحوارات التفاعلية مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. وتناولت المناقشات طيفًا واسعًا من الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حقوق المرأة، وحرية الدين أو المعتقد، والحقوق الثقافية، وتأثير السياسات الاقتصادية على التمتع بحقوق الإنسان.

وشاركت الدول العربية بفعالية في حلقة النقاش السنوية رفيعة المستوى لإحياء الذكرى الثلاثين لإعلان عمل بكين، حيث أبرزت وفود عربية متعددة الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة، مع التحذير من فرض نماذج موحدة لا تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية. وبالمثل، شهدت المناقشات المتعلقة بالحقوق الثقافية وحرية الدين أو المعتقد مداخلات عربية ركزت على الحوار بين الأديان، وحماية التنوع الديني، وضرورة التصدي لظاهرة الاسلاموفوبيا.

كما تميزت حلقة النقاش رفيعة المستوى التي تُعقد كل عامين حول عقوبة الإعدام، والمنعقدة ضمن البند الثالث، بمشاركة عربية ملحوظة. وشارك المغرب بصفته متحدثًا في هذه الحلقة من خلال وزارة العدل المغربية، إلى جانب تدخلات فردية وجماعية من دول عربية أخرى. وقد وضعت هذه التدخلات مسألة عقوبة الإعدام في سياق استقلال القضاء، والتقاليد القانونية الوطنية، والقيم المجتمعية، مع التأكيد على مبدأ المساواة في السيادة، والطبيعة التدريجية للإصلاح القانوني لتطبيق عقوبة الإعدام، وفي مقابل ذلك، عبّرت الوفود العربية عن تحفظها إزاء المقاربات التوجيهية، داعيةً إلى الحوار واحترام طبيعة التنوع القانوني بين الدول.

4.1 أوضاع الدول محل الاهتمام الخاص (البند الرابع)

تناول البند الرابع من جدول الأعمال مناقشات ذات صلة مباشرة بالمنطقة العربية، ولا سيما الحوار التفاعلي مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية. واستعرضت اللجنة أنماطًا ممتدة من الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، إلى جانب آثار الوجود العسكري الأجنبي في الدولة. وشاركت سوريا بصفتها الدولة المعنية، فيما تدخلت عدة وفود عربية، معربةً عن قلقها إزاء التداعيات الإنسانية للنزاع وتسيس آليات المساءلة. وشددت البيانات العربية على ضرورة احترام سيادة سوريا وسلامة أراضيها، والدعوة إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي والتدابير القسرية الأحادية.

5. 1 هيئات واليات حقوق الإنسان (مناقشة عامة البند الخامس)

جددت الدول العربية دعوتها لتعزيز التعاون مع ولايات الإجراءات الخاصة، ودعوتها إلى توفير الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وذلك وفق القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الدول الأعضاء، دون المساس بأسس التعاون الطوعي القائم على الفهم المتبادل، واحترام الخصوصيات الدينية والثقافية والاجتماعية، وكذا الأطر القانونية الوطنية، التي تلتزم تماماً بالتعهدات الدولية. دعت ايضا الإجراءات الخاصة من أجل العمل على استخدام أساليب مبتكرة، بما في ذلك التعاون الفني وبناء القدرات، من أجل علاقات تعاون أكثر استدامة، وأكدت على ضرورة استقلالية عمل حاملي الولايات والتزامهم بقواعد السلوك، ومراعاة تكافؤ الفرص بين الجنسين والتنوع الجغرافي لضمان تمثيل عادل للنساء في هيئات المعاهدات الدولية والإجراءات الخاصة.

6.1 حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة (البند السابع)

شكّل البند السابع، المخصص لحالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، أحد المحاور السياسية المركزية للدورة. وإلى جانب الحوار التفاعلي المنعقد في إطار البند الثاني، شمل هذا البند نقاشًا عامًا ودراسة عدد من مشاريع القرارات. واعتمد المجلس عدة قرارات تتعلق مباشرة بالأراضي العربية المحتلة، من بينها قرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي

الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وحالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل. واضطلعت الدول العربية بدور قيادي في رعاية هذه القرارات والدفاع عنها، مستندةً إلى القواعد القانونية الدولية الراسخة، ومؤكدةً على المساءلة وحماية المدنيين.

7.1 متابعة وتنفيذ اعلان وبرنامج عمل فيينا (مناقشة عامة البند الثامن)

خلال المناقشة العامة حول متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا جددت الدول العربية التزامها بإعلان وبرنامج عمل فيينا بصفته مرجعية أساسية في توجيه الجهود الجماعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم كما تؤكد التزامها بما تضمنه من شمولية وترابط جميع حقوق الإنسان بما فيها ترقية وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ضرورة تنفيذ الحق في التنمية. وأكدت بعض الدول أن إعمال الحق في التنمية والقضاء على العقبات التي تواجه تطبيقه تتطلب سياسات إنمائية فعالة على المستوى الوطني، وتهيئة بيئة اقتصادية عادلة على المستوى الدولي، والتي تتركز في ضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية وهيكل الديون.

8. 1 متابعة وتنفيذ اعلان وبرنامج عمل ديربان

اعادت الدول العربية التذكير بالتحديات الخاصة بالتعصب والعنصرية والتمييز وخطابات الكراهية والاسلاموفوبيا، واعتبرت ان هذه الممارسات حتى وان كان ظاهرها دعوي لحرية الراي والتعبير والممارسات الديمقراطية الا ان باطنها ممارسات تتعارض مع قيم التسامح وتهدم عرى التنوع والاختلاف. دعت إلى ضرورة حظر الدعوة الى القومية العنصرية او الكراهية الدينية التي تشكل تحريضاً على العنف او العداء او التمييز.

9.1 المساعدة التقنية وبناء القدرات (البند العاشر)

حظي البند العاشر، المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، باهتمام خاص من جانب الدول العربية، ولا سيما فيما يتصل بحالات عدم الاستقرار الإقليمي الأوسع. وعكست المناقشات في إطار هذا البند تفضيلًا عربيًا واضحًا للنهج التعاونية التي تُعلي من شأن بناء المؤسسات الوطنية والتنمية المستدامة، بدلًا من الإدانة. وأكدت الوفود العربية أن التحسينات المستدامة في مجال حقوق الإنسان تستلزم معالجة الأسباب الهيكلية، بما في ذلك النزاعات والفقر وضعف الحوكمة، من خلال الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من آليات الأمم المتحدة.

10. 1 التصويت على القرارات

	القرار	الجزائر	الكويت	قطر	السودان	المغرب
1.	تعزيز حقوق الإنسان في جنوب السودان	ممتنع	ممتنع	ممتنع	ضد	ممتنع
2.	وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
3.	الأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية على التمتع بحقوق الإنسان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
4.	الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال ذات المنشأ غير المشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان، وأهمية تحسين التعاون الدولي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
5.	آثار الديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية الأخرى ذات الصلة للدول على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	نعم	نعم	نعم	نعم	ضد
6.	تعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيكاراغوا	ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع	نعم
7.	وضع حقوق الإنسان في بيلاروسيا	ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
8.	وضع حقوق الإنسان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية	ضد	ممتنع	ممتنع	ضد	نعم
9.	وضع حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجم عن العدوان الروسي	ممتنع	ممتنع	ممتنع	ضد	ممتنع
10	حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
11	حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
12	المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

2. الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان

عُقدت الدورة التاسعة والخمسون لمجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الفترة الممتدة 16 من يونيو إلى 9 يوليو 2025، في سياق دولي وإقليمي شديد التوتر، اتسم باستمرار النزاعات المسلحة، وتصاعد الاستقطاب الجيوسياسي داخل المجلس، وتزايد التساؤلات بشأن فعالية منظومة حقوق الإنسان الدولية وقدرتها على الاستجابة للأزمات الممتدة. وجاءت هذه الدورة امتدادًا للزخم السياسي والقانوني الذي برز خلال الدورة الثامنة والخمسين، مع استمرار القضايا العربية، ولا سيما فلسطين والسودان وسوريا، في احتلال موقع مركزي ضمن جدول أعمال المجلس ونقاشاته.

2.1 الإطار الإجرائي والمشاركة العربية الافتتاحية

خلال الجلسات الافتتاحية للدورة، شاركت عدة دول عربية ببيانات وطنية ومداخلات عامة أكدت فيها التزامها بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، مع التشديد في الوقت ذاته على مبادئ السيادة الوطنية، ورفض تسييس قضايا حقوق الإنسان، ومعارضة الانتقائية في تناول الأوضاع القُطرية.

وقد برزت في هذا السياق مداخلات من مصر والجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، حيث ركزت هذه الدول على ضرورة احترام ولايات المجلس، وعدم تجاوزها، وأهمية الحوار والتعاون بدلًا من الإدانة. كما أُلقيت بيانات جماعية باسم المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، أكدت على مركزية القضية الفلسطينية، وعلى أهمية معالجة جذور النزاعات بدلًا من الاكتفاء بمقاربات جزئية.

2.2 تقرير المفوض السامي وأوضاع الدول العربية (البند الثاني)

في إطار مناقشات البند الثاني، حظيت حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، باهتمام مكثف. وقد قدّم المفوض السامي إحاطة تناولت الاستخدام المفرط للقوة، واستهداف المدنيين، وتقييد دخول المساعدات الإنسانية، وتوسيع المستوطنات، مؤكدًا انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وشاركت دولة فلسطين بصفتها الدولة المعنية، وقدمت بيانًا ركز على الطابع المنهجي للانتهاكات، وربطها بسياسات الاحتلال والاستيطان. كما أدلت الجزائر ومصر والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية

والكويت والإمارات العربية المتحدة ولبنان بمداخلات شددت على عدم شرعية الاحتلال والمستوطنات، ورفض ازدواجية المعايير في تعامل المجلس مع الحالة الفلسطينية. ودعت عدة دول، ولا سيما الجزائر وقطر، إلى تفعيل آليات المساءلة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، معتبرةً أن الإفلات من العقاب يشكّل عاملًا رئيسيًا في استمرار الانتهاكات

تناول البند الثاني كذلك الوضع في السودان، حيث قُدّمت تقارير محدثة بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في سياق النزاع المسلح المستمر. وأشارت التقارير إلى تفكك مؤسسات الدولة، وانتشار العنف الجنسي، والاستهداف القائم على الهوية العرقية، وغياب سبل الانتصاف القضائي. وشاركت الحكومة السودانية في الحوار، مؤكدةً رفضها لبعض خلاصات التقارير، وداعيةً إلى احترام السيادة الوطنية. وفي مداخلاتها، أقرت كل من مصر والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة بخطورة الوضع الإنساني، مع التأكيد على أولوية وقف إطلاق النار، والحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه، ودعم مسارات الحل السياسي. وأبدت هذه الدول تحفظًا إزاء توسيع ولايات التحقيق الدولية، مفضلةً مقاربات تقوم على المساعدة الفنية وبناء القدرات، ولا سيما عبر الآليات الإقليمية والأفريقية.

3.2 القضايا المواضيعية وتعزيز الحقوق (البند الثالث)

في إطار البند الثالث، شاركت الدول العربية بفاعلية في النقاشات المواضيعية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحرية الدين أو المعتقد، والحق في التنمية. فقد شددت مصر والجزائر والمغرب على ضرورة ربط حقوق الإنسان بالتنمية المستدامة، وأكدت أن الأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة تقوّض التمتع الفعلي بالحقوق الأساسية. كما ركزت المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة في مداخلاتها على أهمية مراعاة الخصوصيات الوطنية والثقافية عند تقييم أوضاع حقوق الإنسان، محذرةً من تحويل ولايات الإجراءات الخاصة إلى أدوات ضغط سياسي. وفي النقاشات المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية، ولا سيما الإسلاموفوبيا، كانت التدخلات العربية من السعودية ومصر وقطر، حيث شددت على ضرورة التصدي لتنامي الكراهية الدينية ضمن إطار يحترم حرية التعبير دون السماح بالتحريض أو التمييز.

4.2 الحالات التي تتطلب اهتمام المجلس - سوريا (البند الرابع)

ناقش المجلس، تحت البند الرابع، الوضع في الجمهورية العربية السورية، حيث قُدّمت إحاطات بشأن استمرار الانتهاكات، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية.

شاركت سوريا بصفتها الدولة المعنية، ورفضت ما اعتبرته تسيسا ممنهج لملف حقوق الإنسان. وفي مداخلاتها، شددت الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة والعراق على ضرورة إنهاء الوجود الأجنبي غير المشروع، ورفع التدابير القسرية الأحادية، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين بشكل آمن وطوعي. وعكست هذه المواقف ميلًا عربيًا عامًا نحو مقاربة تركز على الحل السياسي واحترام السيادة، مقابل التحفظ إزاء الآليات العقابية.

5.2 حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة (البند السابع)

ظل البند السابع أحد أكثر بنود جدول الأعمال كثافة من حيث المشاركة العربية. وخلال مناقشة مشاريع القرارات المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعدم مشروعية المستوطنات، وحالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، لعبت الدول العربية، ولا سيما الجزائر وفلسطين ومصر وقطر والكويت، دورًا محوريًا في رعاية هذه القرارات والدفاع عنها.

وأكدت المداخلات العربية أن الحقوق الفلسطينية غير قابلة للتصرف، وأن القوة القائمة بالاحتلال ملزمة التزامًا كاملًا باتفاقيات جنيف. كما ركزت عدة دول على توصيف الاحتلال باعتباره نظامًا هيكليًا للتمييز والقمع، وليس مجرد مجموعة من الانتهاكات العرضية.

6.2 المساعدة التقنية وبناء القدرات (البند العاشر)

في إطار البند العاشر، شددت مصر والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة على أهمية تقديم الدعم الفني للدول المتأثرة بالنزاعات، ولا سيما السودان، من خلال برامج تستند إلى الطلب الوطني وتعزز المؤسسات الوطنية. وأكدت هذه الدول أن أي تحسن مستدام في أوضاع حقوق الإنسان يظل مرتبطًا بإنهاء النزاعات المسلحة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، ومعالجة الأسباب الهيكلية للأزمات.

➢ **القرارات**

#	القرار	الجزائر	الكويت	قطر	السودان	المغرب
.1	تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
.2	ولاية الخبير المستقل بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية	ضد	ضد	ضد	ضد	ضد
.3	الحصول على الأدوية واللقاحات وغيرها من المنتجات الصحية في سياق حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
.4	حقوق الإنسان والتضامن الدولي	نعم	نعم	نعم	نعم	ضد
.5	التعاون مع أوكرانيا وتقديم المساعدة لها في مجال حقوق الإنسان	ممتنع	ممتنع	نعم	ممتنع	ممتنع
.6	وضع حقوق الإنسان في إريتريا	ممتنع	ممتنع	ممتنع	ضد	ممتنع

3. الدورة 60 لمجلس حقوق الإنسان

عُقدت الدورة الستون لمجلس حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة بجنيف خلال الفترة من 8 سبتمبر إلى 8 أكتوبر 2025، في سياق إقليمي ودولي اتسم باستمرار النزاعات المسلحة، واحتلال الأراضي العربية، وحالات عدم الاستقرار السياسي التي تؤثر بشكل مباشر على أوضاع حقوق الإنسان في عدد من الدول العربية. وشهدت الدورة مشاركة عربية ملحوظة في مختلف بنود جدول الأعمال، ولا سيما تلك المتعلقة بحالات الدول، والقانون الدولي الإنساني، والمساءلة، والمساعدة التقنية، مع بقاء أوضاع فلسطين والسودان وسوريا في صميم مداولات المجلس ونقاشاته.

1. 3 الإطار الإجرائي والمشاركة العربية الافتتاحية

لم تشهد الدورة الستون حضورًا عربيًا رسميًا لافتًا على مستوى البيانات الافتتاحية مقارنةً بالدورات السابقة، إلا أن مشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية بالمنطقة العربية كانت مكثفة ومنهجية عبر مختلف بنود جدول الأعمال. وقد اضطلعت هذه المنظمات بدور مركزي في سد فجوة التوثيق، وتقديم روايات ميدانية مفصلة بشأن

أوضاع حقوق الإنسان في سياقات الاحتلال والنزاعات المسلحة، ولا سيما في فلسطين والسودان وسوريا.

2. تقرير المفوض السامي وأوضاع الدول العربية (البند الثاني)

في إطار البند الثاني من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، المتعلق بالتقرير السنوي للمفوض السامي لحقوق الإنسان والتقارير ذات الصلة، برز وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، باعتباره أحد المحاور الأساسية للنقاش. وسلطت إحاطة المفوض السامي الضوء على الانتهاكات المستمرة المرتبطة بسير الأعمال العدائية، وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، فضلًا عن التوسع الاستيطاني وسياسات التهجير القسري. وقد شاركت الدول العربية بكثافة في هذا البند، سواء عبر مداخلات فردية أو بيانات مشتركة، مؤكدة على رفض التهجير وعلى الانطباق الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأراضي المحتلة. وشددت الوفود العربية على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، وعدم شرعية المستوطنات، ومسؤولية سلطة الاحتلال عن حماية السكان المدنيين، مع التأكيد على الحاجة إلى آليات مساءلة دولية فعالة والتحذير من ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي.

كما شمل البند الثاني من جدول الأعمال مناقشات حول الوضع في السودان، حيث عرضت التقارير المقدمة إلى المجلس صورة قاتمة لانتهاكات واسعة النطاق مرتبطة بالنزاع المسلح الدائر. وشاركت السلطات السودانية في الحوار التفاعلي، متناولة التحديات الإنسانية والأمنية والمؤسسية التي تواجه البلاد. وأقرت الدول العربية المتدخلة بخطورة الوضع الإنساني وعمق الأزمة، مع التأكيد المتكرر على أهمية الحفاظ على سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه. كما شددت عدة وفود عربية على أولوية دعم الحوار السياسي وجهود المصالحة الوطنية، واعتبرت المساعدة التقنية وبناء القدرات عنصرين أساسيين لاستعادة الاستقرار وتعزيز المؤسسات الوطنية.

3. القضايا المواضيعية وتعزيز الحقوق (البند الثالث)

في إطار البند الثالث من جدول الأعمال، المخصص لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، انخرطت الدول العربية في مناقشات موضوعية تناولت قضايا ذات صلة مباشرة

بالمنطقة، من بينها حرية الدين أو المعتقد، ومكافحة الكراهية والتمييز، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير النزاعات وعدم الاستقرار على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق أكدت الوفود العربية في مداخلاتها على أهمية مراعاة السياقات الثقافية والاجتماعية، وربط حماية حقوق الإنسان بالتنمية المستدامة، مع رفض ما اعتبرته مقاربات انتقائية أو مسيسة. كما أولت عدة دول اهتمامًا خاصًا بمسألة خطاب الكراهية والتعصب الديني، مشددة على ضرورة مكافحة الإسلاموفوبيا مع الحفاظ على حرية التعبير ضمن الأطر القانونية المعترف بها دوليًا.

4.3 الحالات التي تتطلب اهتمام المجلس - سوريا (البند الرابع)

تضمن البند الرابع من جدول الأعمال استمرار نظر المجلس في أوضاع حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وتناولت الإحاطات المقدمة في هذا الإطار ادعاءات مستمرة تتعلق بالاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، إضافة إلى الآثار الأوسع للنزاع الممتد على حقوق الإنسان. وشارك الوفد السوري بصفته الدولة المعنية، رافضًا ما وصفه بادعاءات ذات دوافع سياسية. وفي المقابل، أكدت الدول العربية التي تدخلت ضمن هذا البند عمومًا على ضرورة احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها، ودعت إلى رفع التدابير القسرية الأحادية، وشددت على أن أي تحسن مستدام في وضع حقوق الإنسان يجب أن يكون مرتبطًا بحل سياسي شامل وإنهاء جميع أشكال الاحتلال الأجنبي.

5.3 هيئات واليات حقوق الإنسان (مناقشة عامة البند الخامس)

اعتبرت الدول العربية ان التحديات الجسيمة التي تواجهها الأمم المتحدة تتطلب تعزيز كفاءة وفعالية آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك تحسين التنسيق بين هذه الآليات، وتجنب التكرار غير الضروري في العمل، سواء بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه الولايات أو بينها وبين مفوضية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى توجيه الموارد نحو الأهداف ذات الأولوية التي تحقق أكبر تأثير. كما نؤكد على أهمية حماية الجهات المسؤولة عن تنفيذ آليات حقوق الإنسان من الانتقادات المبالغ فيها والهجمات الموجهة التي من شأنها الإخلال باستقلاليتها وسمعتها.

6.3 حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة (البند السابع)

ظل البند السابع من جدول الأعمال، المخصص لحالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، أحد أكثر بنود الدورة حضورًا وحساسية على الصعيد السياسي. واضطلعت الدول العربية بدور مركزي في المناقشات التي جرت في إطار هذا البند، مؤكدة مواقفها الثابتة بشأن عدم شرعية الاحتلال والضم والاستيطان، بما في ذلك في الجولان السوري المحتل. وقد صورت المداخلات العربية الوضع في فلسطين بوصفه انتهاكًا بنيويًا ومستمرًا للقانون الدولي، وليس مجرد وقائع معزولة، مع إعادة التأكيد على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

كما جاءت بيانات الدول العربية رافضة للتهجير ومُدينة للعدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية بما فيها سوريا ولبنان وقطر. كما دعت الدول العربية المجتمع الدولي للتحرك والاضطلاع بمهامه والتصدي للعدوان الإسرائيلي.

7.3 متابعة وتنفيذ اعلان وبرنامج عمل فيينا (مناقشة عامة البند الثامن)

جددت الدول العربية التزامها بإعلان وبرنامج عمل فيينا وأشارت الي تركيز نصوص هذا الإعلان على ضرورة ترقية وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية. وجددت التذكير الشعب الفلسطيني لا يزال تحت الاحتلالٍ الإسرائيلي الذي يصادر حق هذا الشعب المناضل الغير قابل للتصرف في تقرير المصير وحقه في التنمية، اللذين نص عليهما إعلان وبرنامج عمل فيينا بالنسبة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي.

8.3 متابعة وتنفيذ اعلان وبرنامج عمل ديربان

اكدت الدول العربية موقفها الثابت الرافض لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وجددت التزامها بمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة بمختلف اشكالها، بما يتفق مع قوانينها الوطنية والتزاماتها الدولية. كما شددت على أهمية الدور المنوط بمجلس حقوق الإنسان وآلياته في معالجة قضايا التمييز والعنصرية بموضوعية وحياد، بعيداً عن أي ازدواجية في المعايير. واعتبرت الدول العربية بعد مرور ستين عاما على اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، لا تزال المبادئ والمعايير

الواردة فيها تشكل الأساس لمواجهة من الممارسات العنصرية والتمييزية التي تطال الأفراد والجماعات انطلاقاً من الجنسية او الأصل العرقي أو الدين.

9.3 المساعدة التقنية وبناء القدرات (البند العاشر)

في إطار البند العاشر من جدول الأعمال، المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، ركزت الدول العربية على الأوضاع المتأثرة بالنزاعات والهشاشة المؤسسية، وخاصة في دولة السودان. وأكدت بيانات الدول العربية أهمية أن يستند الدعم الدولي إلى موافقة الدولة المعنية وأن يكون منسجمًا مع أولوياتها الوطنية. كما شددت الوفود على ضرورة أن يهدف التعاون الفني إلى تعزيز المؤسسات الوطنية، ودعم الاستقرار، والمساهمة في التنمية المستدامة، مع تجنب أي مقاربات قد تقوض الملكية الوطنية أو تؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية.

10.3 القرارات

	القرار	الجزائر	الكويت	قطر	السودان	المغرب
1.	استجابةً لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح المستمر في السودان	ممتنع	ضد	ضد	ضد	ضد
2	ولاية الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير	نعم	نعم	نعم	نعم	ضد
3	تعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل	نعم	نعم	نعم	نعم	ضد
4	الحق في التنمية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
5	وضع حقوق الإنسان في بوروندي	ممتنع	ممتنع	ممتنع	ضد	ضد
6	مسألة عقوبة الإعدام	ممتنع	ضد	ضد	ضد	نعم
7.	وضع حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي	ممتنع	ممتنع	ممتنع	ضد	ممتنع

السلوك التصويتي للدول العربية في دورات مجلس حقوق الإنسان

خلال الدورات الثلاث العادية لمجلس حقوق الإنسان انتهجت الدول العربية نمط عام متسق بينها في السلوك التصويتي خاصة في القضايا المرتبطة بالاحتلال الأجنبي والحقوق الجماعية، مقابل حذر واضح، بل ومعارضة صريحة أحيانًا، في القرارات التي تتناول أوضاعًا داخلية لدول بعينها أو تنشئ آليات مساءلة قد تشكّل سابقة يمكن إسقاطها لاحقًا على السياقات العربية خاصة دولة السودان.

يظهر التصويت العربي بالإيجاب، وبصورة شبه جماعية، في القرارات المتعلقة بفلسطين والأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القرارات الخاصة بوضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاستيطان الإسرائيلي، ووضع حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل.

ففي هذه القضايا، صوّتت الدول العربية الواردة في جدول التصويت على القرارات، بما فيها الجزائر والكويت وقطر والسودان والمغرب، بـ "نعم" دون استثناء. كما يظهر التصويت الإيجابي الجماعي في القرارات المتعلقة بالتدابير القسرية الأحادية، والحق في التنمية، والتعاون الدولي، والآثار السلبية للفساد والديون الخارجية، وهي موضوعات تنسجم مع الخطاب العربي التقليدي حول العدالة الاقتصادية والنظام الدولي غير المتكافئ.

في المقابل، يتّضح نمط متكرر من الامتناع عن التصويت في القرارات التي تتناول أوضاع حقوق الإنسان في دول أخرى عندما يكون القرار ذا طابع رقابي أو إداني مباشر، مثل القرارات الخاصة ببيلاروسيا، وإريتريا، ونيكاراغوا، وأوكرانيا، والاتحاد الروسي. ويعكس هذا الامتناع موقفًا عربيًا يسعى إلى تجنب الاصطفاف السياسي الحاد داخل المجلس، مع الحفاظ على مسافة من القرارات التي قد تُفسَّر باعتبارها انتقائية أو مسيّسة وهو ما يتوافق مع بيانات الدول العربية دائما في المجلس والتي تؤكد على ضرورة عدم استغلال اليات المجلس او قراراته في التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويُلاحظ أيضا في هذا النمط التصويتي أن الامتناع هو الخيار المفضل عندما لا تمس القضية مبدأً عربيًا مركزيًا (مثل الاحتلال)، وفي الوقت ذاته لا تتعلق مباشرةً بدولة عربية.

أما التصويت بـــ "لا"، فيظهر بشكل أكثر وضوحًا في القرارات التي تُنشئ أو تعزّز آليات مساءلة دولية في سياقات يُنظر إليها عربيًا باعتبارها حساسة أو قابلة للإسقاط على الأوضاع الداخلية العربية. ويتجلى ذلك بوضوح دائما في التصويت ضد قرار "استجابةً لأزمة حقوق الإنســان والأزمة الإنســانية الناجمة عن النزاع المســلح المســتمر في السودان"، حيث صوّت السودان نفسه ضد القرار، وانضمت إليه دول عربية أخرى مثل الكويت وقطر والمغرب. وبالتالي يعكس هذا السلوك نمط تضامن سياسي ضمني مع الدولة المعنية، أو على الأقل رفضًا لفكرة تدويل الأزمة عبر آليات قد تُستخدم لاحقًا ضــد دول أخرى في الإقليم. كما يُلاحظ وجود نمط عربي ثابت يتمثل في رفض جماعي لبعض الولايات الموضوعية الحساسة، مثل ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية، حيث صوّتت الدول العربية المذكورة جميعها بـــ "لا". ويعكس هذا التصويت موقفًا عربيًا تقليديًا يستند إلى اعتبارات ثقافية ودينية، ويُظهر أن الخلاف هنا ليس إجرائيًا بل معياريًا مواضــيعيا، ويتكرر بغض النظر عن الدولة أو السياق السياسي.

وفي عدد كبير من القرارات، ولا سيما تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والصحة، والتعليم، والمياه، والتغير المناخي، والسلامة المهنية، تم اعتماد النصوص بدون تصويت، ما يشير إلى قبول عربي عام بهذه الموضــوعات طالما صــيغت بلغة توافقية وغير تصــادمية، ولم تتضــمن آليات رقابية ملزمة أو لغة إدانة مباشرة وراعت الخصوصية الثقافية والسياقات المجتمعية والدينية للدول العربية وهو ما يعكس اســتعدادًا عربيًا لدعم المعايير الحقوقية عندما تُطرح ضمن أطر تنموية أو تعاونية.

وبالتالي يمكن وصف السلوك والنمط التصويتي للدول العربية عبر الدورات الثلاث بأنه نمط يقوم على أربع معايير:

1. تصويت إيجابي جماعي في قضايا الأراضي الفلسطينية المحتلة والحقوق الجماعية؛
2. امتناع استراتيجي في القضايا الدولية الخلافية؛
3. تصويت سلبي أو امتناع دفاعي في القرارات التي تمس الأوضاع الداخلية أو تنشئ آليات مساءلة؛
4. ورفض معياري ثابت في بعض القضايا الاجتماعية الحساسة.

4.1 موقف الدول العربية في الدورة الاستثنائية

- عُقدت الدورة الاستثنائية الثامنة والثلاثون 38 لمجلس حقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة بجنيف بتاريخ 14 نوفمبر 2025، للنظر في حالة حقوق الإنسان في مدينة الفاشر ومحيطها، في سياق النزاع المسلح المستمر في السودان. وجاء انعقاد هذه الجلسة الاستثنائية في ظل تصعيد خطير للأعمال العدائية في شمال دارفور، عقب سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر بعد حصار مطوّل، وما رافق ذلك من تقارير موثقة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، شملت القتل على أساس عرقي، والعنف الجنسي واسع النطاق، والتجويع المتعمد للمدنيين، واستهداف المنشآت الصحية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وقد عكست مداخلات الدول خلال الجلسة انقسامًا واضحًا في المقاربات السياسية والقانونية، في حين أظهرت الدول العربية نمطًا عامًا من المواقف المتقاربة، مع وجود تباينات في درجة الانخراط في آليات المساءلة الدولية.
- وفي هذا السياق أظهرت مداخلات الدول العربية خلال الجلسة الاستثنائية توافقًا واسعًا في الإدانة الصريحة للانتهاكات المرتكبة في الفاشر، ولا سيما تلك المنسوبة إلى قوات الدعم السريع، حيث أدانت الجزائر، والكويت، وقطر، والسعودية، ومصر، والأردن، والمغرب، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، والعراق، وسلطنة عُمان، واليمن، ولبنان، وفلسطين، هذه الانتهاكات بأشد العبارات، مع تركيز خاص على استهداف المدنيين، والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والاعتداء على المستشفى السعودي للولادة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وقد شددت غالبية هذه الدول على أن ما جرى في الفاشر يمثل خرقًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، ويستوجب المساءلة، مع ضرورة حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات دون عوائق.
- وفي الوقت ذاته، برز إجماع عربي شبه كامل على التأكيد على سيادة السودان ووحدة أراضيه ورفض أي تدخل خارجي يُنظر إليه باعتباره تقويضًا لمؤسسات الدولة أو فرضًا لمسارات سياسية من خارج الإطار السوداني. وقد تكررت في مداخلات الدول العربية لغة واضحة تشدد على "الملكية السودانية للعملية السياسية" و" رفض التدخلات

الخارجية" و" الحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية"، ولا سيما في كلمات مصر، والجزائر، والعراق، وليبيا، والمغرب، وتونس، وقطر، والسعودية، وسلطنة عُمان. ويعكس هذا الخطاب نمطًا عربيًا ثابتًا في التعامل مع الأزمات الداخلية للدول، يقوم على الموازنة بين إدانة الانتهاكات الجسيمة من جهة والتأكيد على انطباق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، والتحفظ إزاء تدويل النزاع أو توسيع أطر التدخل الدولي من جهة أخرى.

- كما اتسمت المواقف العربية بالحذر إزاء توسيع أو تعزيز آليات التحقيق والمساءلة الدولية دون موافقة الدولة المعنية .فعلى الرغم من الإقرار بضرورة المحاسبة، أبدت بعض الدول العربية تحفظات ضمنية أو صريحة إزاء توسيع ولاية بعثة تقصي الحقائق أو منحها صلاحيات إضافية، معتبرة أن ذلك يجب أن يتم في إطار التعاون مع الحكومة السودانية، وبما لا يؤدي إلى إنشاء آليات موازية أو تقويض المسارات الوطنية أو الإقليمية، ولا سيما دور الاتحاد الإفريقي. ويظهر هذا التوجه بوضوح في مداخلات الجزائر والكويت ومصر وقطر، التي شددت على أهمية التنسيق مع السلطات السودانية، وعلى أولوية الحلول السياسية التفاوضية، وتنفيذ إعلان جدة لحماية المدنيين.
- وفي المقابل، اتخذ السودان نفسه موقفًا دفاعيًا حادًا خلال الجلسة، ركّز فيه على رفض ما وصفه بـ" المساواة الزائفة" بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مطالبًا بتصنيف الأخيرة كجماعة إرهابية، ومتهمًا دولًا بعينها بدعمها.
- وعلى مستوى مشروع القرار المعتمد في ختام الجلسة، وافقت الدول العربية، بدرجات متفاوتة، اعتماد قرار يندد بالانتهاكات المرتكبة في الفاشر ويدعو إلى حماية المدنيين وضمان النفاذ الإنساني، مع استمرار التحفظات، ولا سيما من جانب السودان، على الفقرات المتعلقة بتوسيع ولاية بعثة تقصي الحقائق. وقد حرصت بعض الدول العربية، مثل الكويت وقطر، على تسجيل مواقف تؤكد دعمها للقرار من حيث المبدأ، مع التشديد على أهمية التوازن في الصياغة واحترام سيادة السودان، في حين أكدت دول أخرى أن أي آلية للمساءلة يجب أن تكون داعمة للاستقرار لا عاملاً في تعقيد النزاع.

بشكل عام خلال الجلسة تركز نمط الدول العربية في:

1. الإدانة الواضحة للانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين في الفاشر؛
2. التأكيد المستمر على سيادة السودان ووحدة أراضيه؛

3. الحذر إزاء توسيع آليات المساءلة الدولية دون موافقة الدولة المعنية؛
4. والدعوة إلى حل سياسي تفاوضي شامل، تقوده أطراف سودانية، بدعم إقليمي ودولي غير تدخلي.

وهو ما يعكس ويعزز استمرار النمط والنهج العربي التقليدي داخل مجلس حقوق الإنسان، والذي يسعى إلى المواءمة بين متطلبات حماية حقوق الإنسان، ومخاوف السيادة، وسوابق التدخل الدولي في النزاعات الداخلية.

موقف الدول العربية من آلية الاستعراض الدوري الشامل

خلال عام 2025، خضعت أربع دول عربية لاستعراض سجلها في ملف حقوق الإنسان ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وهما مصر والعراق ضمن الدورة الثامنة والأربعين والتي انعقدت في الفترة ما بين 20 - 31 يناير 2025، والكويت في الدورة التاسعة والأربعين، والتي انعقدت في الفترة ما بين 28 إبريل - 9 مايو 2025، بالإضافة إلى ليبيا، والتي خضعت للمراجعة في الدورة الخمسين، والتي انعقدت في الفترة ما بين 3 نوفمبر - 14 نوفمبر 2025، ومن المرتقب أن يتم اعتماد نتائج عملية المراجعة بشكل كامل في الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان في مارس 2026.

مصر

خضعت مصر للمراجعة في إطار الاستعراض الدوري الشامل في دورته الرابعة، خلال الدورة الثامنة والأربعون لمجموعة العمل الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل في الفترة من 20 إلى 31 يناير 2025، وتمت مراجعة مصر خلال الاجتماع الرابع عشر في 28 يناير 2025. وترأس وفد مصر وزير الخارجية والهجرة والمصريين في الخارج ورئيس اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بدر عبد العاطي، وفي الاجتماع السابع عشر، المنعقد في 31 يناير 2025، اعتمدت مجموعة العمل التقرير الخاص بمصر. وفي يوليو 2025 اعتمد مجلس حقوق الانسان نتائج استعراض مصر وأعلنت مصر موقفها من التوصيات المقدمة لها وهي كالتالي

التوصيات المقبولة (كليا)	265
التوصيات المقبولة (جزئيا)	16
التوصيات المحاط بها علما	62
إجمالي عدد التوصيات التي تلقتها	343

كما سبق الإشارة في 2 يوليو 2025 اعتمد مجلس حقوق الإنسان مقرره 59/ 111 الخاص بنتيجة الاستعراض الدوري الشامل لمصر[262]. وقد شهدت التوصيات التي تلقتها مصر خلال الدورة الرابعة لعملية الاستعراض الدوري الشامل تراجعاً مقارنة بالدورة الثالثة، حيث تلقت مصر في الدورة الرابعة 343 توصية، بينما كانت قد تلقت في

[262] انظر الرابط التالي: https://docs.un.org/ar/A/HRC/DEC/59/111

الدورة الثالثة 372 توصية، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 29 توصية، تمثل 8%. وفي الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، حددت مصر موقفها من التوصيات التي تلقتها، حيث قبلت ما مجموعه 281 توصـــية، تمثل 82%، وفي الوقت نفســـه أحاطت مصر علماً بـ 62 توصية، وهو ما يمثل 18%.

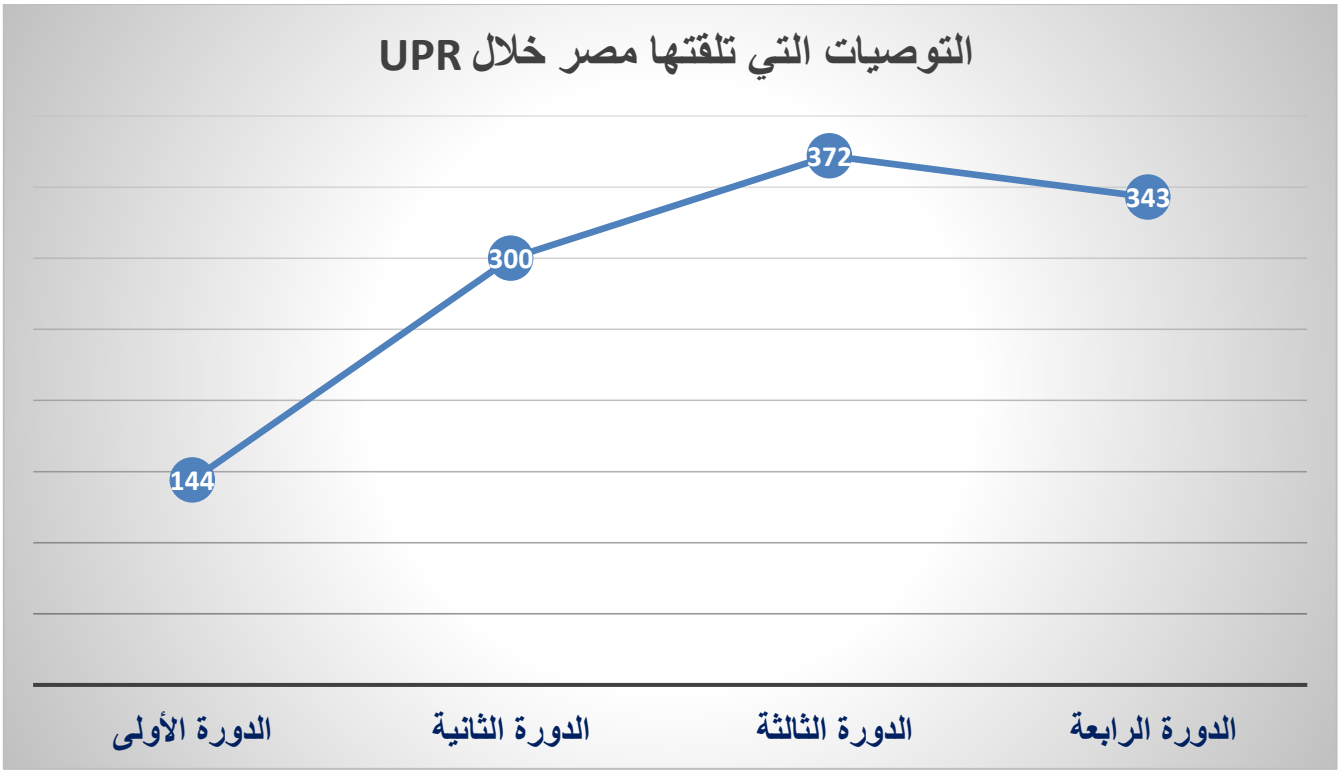

تلقت الحكومة المصـرية خلال دورات الاسـتعراض الأربعة ما مجموعه 1159 توصـية، وكانت الدورة الثالثة لعملية الاستعراض بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر هي الأكبر من حيث عدد التوصـيات التي تلقتها الحكومة المصـرية، حيث تلقت ما مجموعه 372 توصية، وهو ما يمثل 32% من إجمالي التوصيات التي جرى تقديمها إلى مصر، وفي دورة الاســتعراض الرابعة خلال عام 2025، تلقت مصــر ما مجموعه 343 توصــية، ما يمثل انخفاضـاً قدره 8% مقارنه بالدورة الثالثة .يُلاحظ أيضـاً أن هناك اتجاهاً متصـاعداً في عدد التوصيات التي تلقتها مصر، خلال دورات الاستعراض من الأولى وحتى الثالثة، كما أن الزيادة ما بين المرحلة الأولى والثانية في عدد التوصـيات هي الأكبر، فبينما تلقت الحكومة المصرية 144 توصية في المرحلة الأولى، تلقت في المرحلة الثانية 300 توصية، ما يعني زيادة قدرها 156 توصية، وهو ما يمثل زيادة قدرها 108%.

الكويت

راجعت دولة الكويت سجلها في مجال حقوق الإنسان ضمن الاستعراض الدوري الشامل في دورتها الرابعة في إطار الدورة التاسعة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، والتي عُقدت خلال الفترة من 28 أبريل إلى 9 مايو 2025. وتم استعراض سجل الكويت خلال الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في 7 مايو 2025، بحضور وفد رسمي ترأسه وزير العدل، ناصر السميط. واعتمد الفريق العامل تقرير الاستعراض الخاص بالكويت في جلسته السابعة عشرة بتاريخ 9 مايو 2025. وفي الدورة لمجلس حقوق الانسان أعلنت الكويت موقفها من التوصيات وجاءت كالتالي:

التوصيات المقبولة	210
التوصيات المحاط بها علما	80
إجمالي عدد التوصيات التي تلقتها	290

وفي الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان، اعتمد المجلس قراراه بدون تصويت، حيث قبلت الكويت ما مجموعه 210 توصية، من أصل 290 توصية تلقتها، وهو ما يمثل 72% من مجمل التوصيات، وفي الوقت نفسه أحاطت الكويت علماً بـ 80 توصية، وهو ما يمثل 28%، ويذكر في هذا السياق، أن هناك تراجع في عدد التوصيات التي تلقتها الكويت بشكل عام مقارنة بالدورة السابقة، حيث كانت الكويت قد تلقت في الدورة الثالثة ما مجموعه 302 توصية، وهو ما يعني أن هناك تراجعاً قدره 4%.

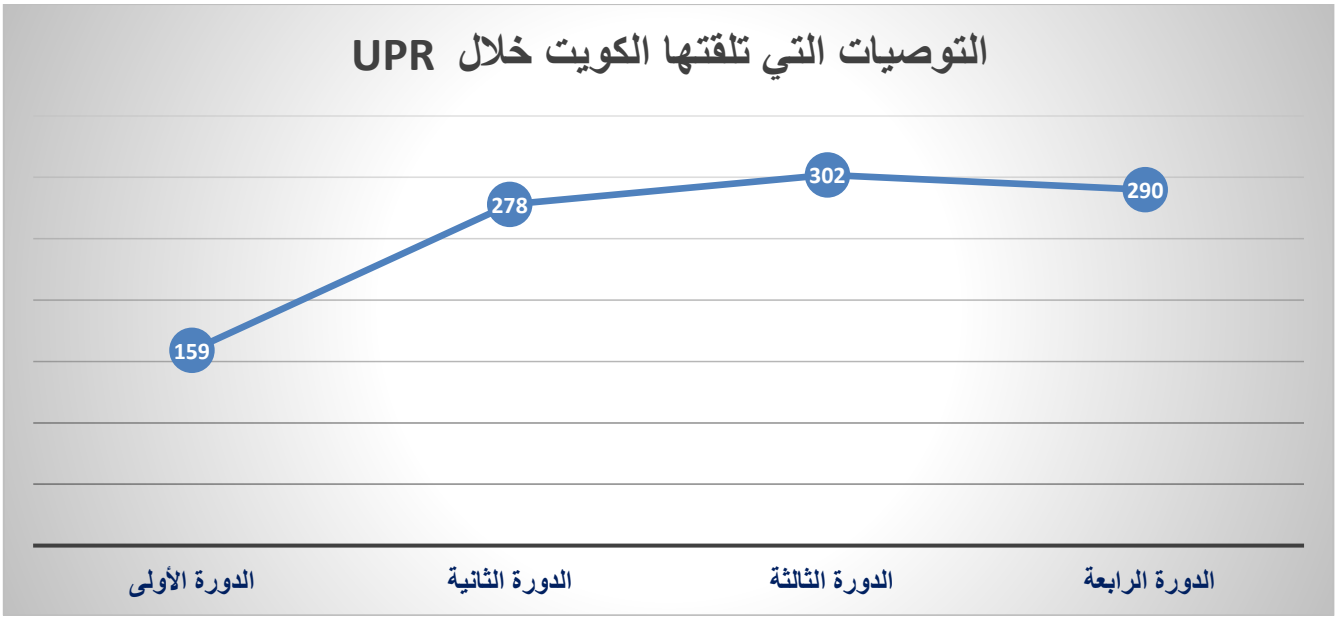

يُظهر الشكل البياني السابق، أن الحكومة الكويتية قد تلقت خلال دورات الاستعراض المختلفة ما مجموعه 1029 توصية، وكانت الدورة الثالثة هي الأكبر من حيث عدد التوصيات التي تلقتها حكومة الكويت، حيث تلقت 302 توصية، وهو ما يمثل 29% من مجمل التوصيات التي تلقتها الكويت، ويلاحظ أن هناك تقارباً بين عدد التوصيات التي تلقتها الكويت في المرحلة من الأولى إلى الثالثة، حيث تلقت على الترتيب "278 - 302 - 290"، لكن اللافت هو أن هناك تحولاً كبيراً بين عدد التوصيات التي تلقتها الكويت في المرحلة الأولى والثانية، فبينما لم تتلقى في المرحلة الأولى سوى 159 توصية، تلقت في المرحلة الثانية 278 توصية، وهو ما يمثل زيادة تصل إلى 75%.

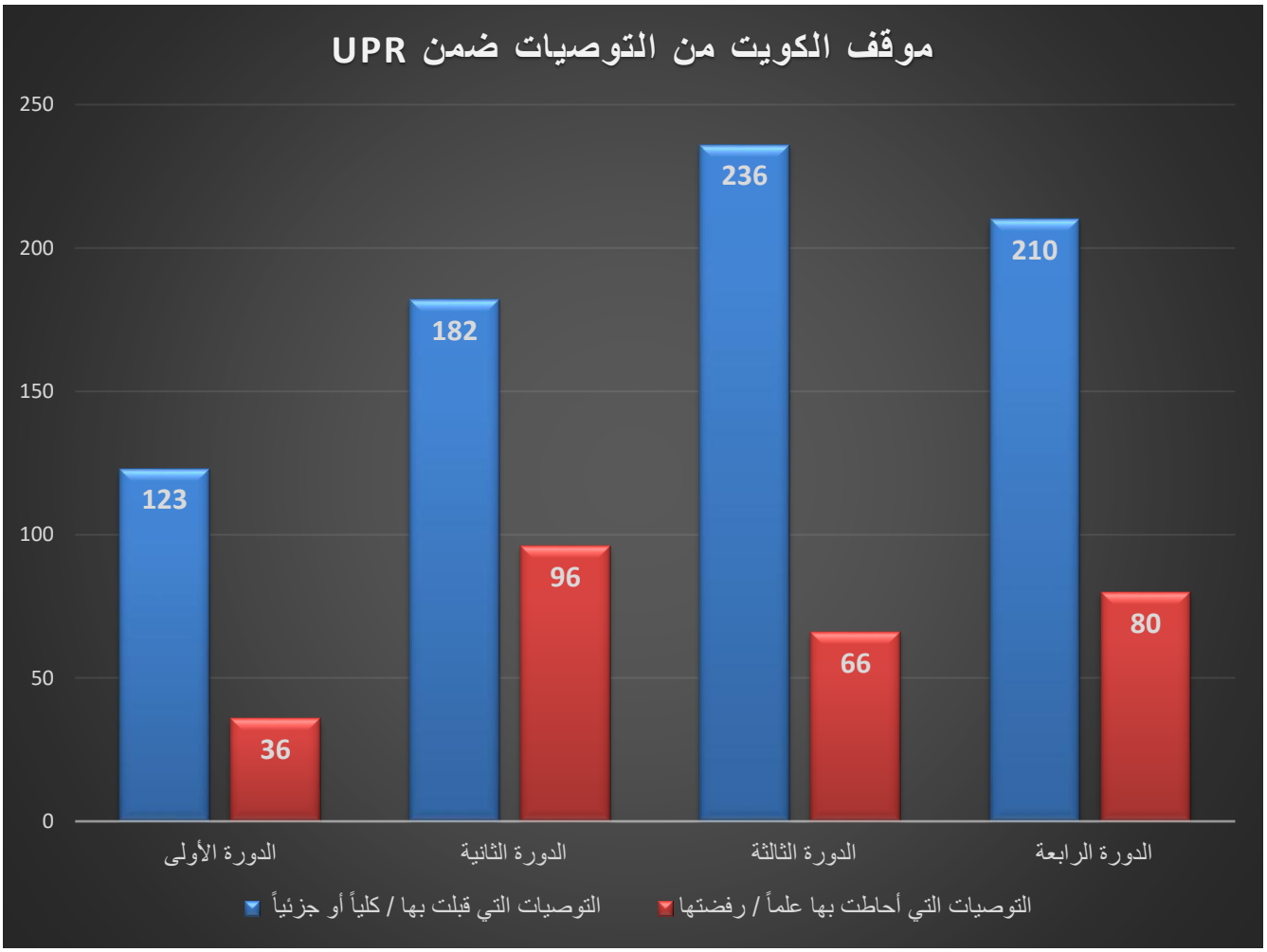

يظهر من الشكل البياني السابق، أن الحكومة الكويتية قد قبلت خلال مراحل الاستعراض المختلفة ما مجموعه 751 توصية، بما يمثل 73% من مجمل التوصيات، وقد أحاطت علماً بـ 278 توصية، وهو ما يمثل 27%، لكن في الوقت نفسه، فإن دورات

الاستعراض الأربعة قد شهدت تبايناً في موقف الكويت من التوصيات التي تلقتها، فكانت الدورة الثالثة هي الأعلى من حيث التوصيات المقبولة، حيث قبل الكويت ما مجموعه 236 توصية، من أصل 302 توصية تلقتها، وهو ما يمثل 78%، وفي الوقت نفسه، كانت المرحلة الثانية هي الأقل من حيث عدد التوصيات التي قبلت بها الحكومة الكويتية، حيث لم تقبل الكويت سوى 182 توصية من أصل 278 توصية قُدمت إليها، ما يمثل 65% من إجمالي عدد التوصيات.

العراق

خضعت جمهورية العراق للاستعراض الدوري الشامل للمرة الرابعة، خلال الدورة الثامنة والأربعين للمجموعة العمل المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، في الفترة من 20 إلى 31 يناير 2025. وقد جرى استعراض العراق في الاجتماع الثاني عشر، بتاريخ 27 يناير 2025. وترأس وفد العراق وزير العدل، خالد سلام سعيد، وفي الاجتماع السابع عشر، الذي عقد بتاريخ 31 يناير 2025، اعتمدت مجموعة العمل تقرير العراق. وفي الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الانسان أعلنت العراق موقفها من التوصيات.

التوصيات المقبولة (كليا)	181
التوصيات المقبولة (جزئيا)	9
التوصيات المرفوضة	73
إجمالي التوصيات	263

في الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، تقرر اعتماد نتائج عملية الاستعراض الخاص بأوضاع حقوق الإنسان في العراق، وكانت الحكومة العراقية قد حددت موقفها من التوصيات المقدمة إليها، حيث قبلت 181 توصية بشكل كلي، من أصل 263 قد تلقتها، وهو ما يمثل 69%، وقبلت 9 توصيات بشكل جزئي، كما أحاطت علماً بـ 73 توصية، وهو ما يمثل 28% من مجمل التوصيات التي تلقتها خلال هذه المرحلة.

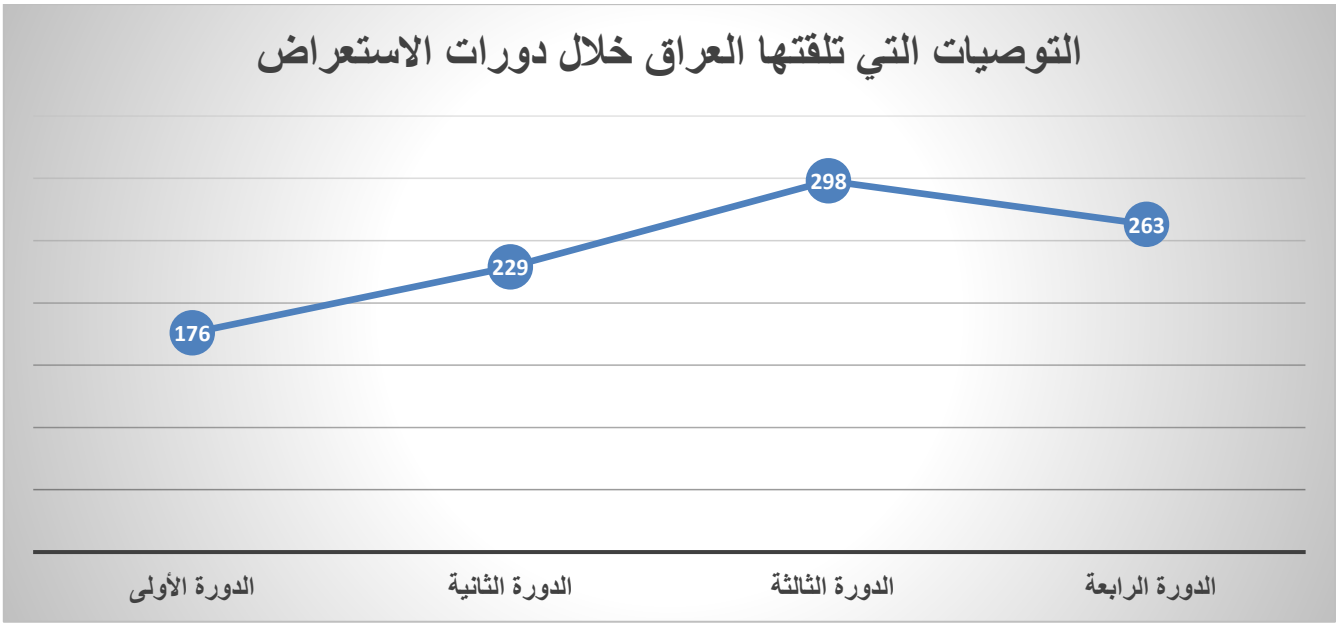

يظهر الشـــكل البياني إجمالي عدد التوصـــيات التي تلقتها الحكومة العراقية، خلال خضـــوعها لعمليات المراجعة وفق آلية الاســـتعراض الدوري الشـــامل في دوراته الأربعة، حيث وصل إجمالي عدد هذه التوصيات إلى 966 توصية، كما يظهر من الشكل البياني أن هناك اتجاهاً تصـــاعدياً في عدد التوصـــيات التي تلقتها العراق من المرحلة الأولى حتى الثالثة، ففي المرحلة الثالثة التي تلقت فيها العراق أكبر عدد من التوصـــيات خلال المراحل الأربعة، بلغ عدد التوصـــيات 298، ثم في المرحلة الرابعة، تلقى 263، وهو ما يعني انخفاضـــاً قدره 11% في إجمالي عدد التوصـــيات التي تم تقديمها للعراق عن المرحلة السابقة.

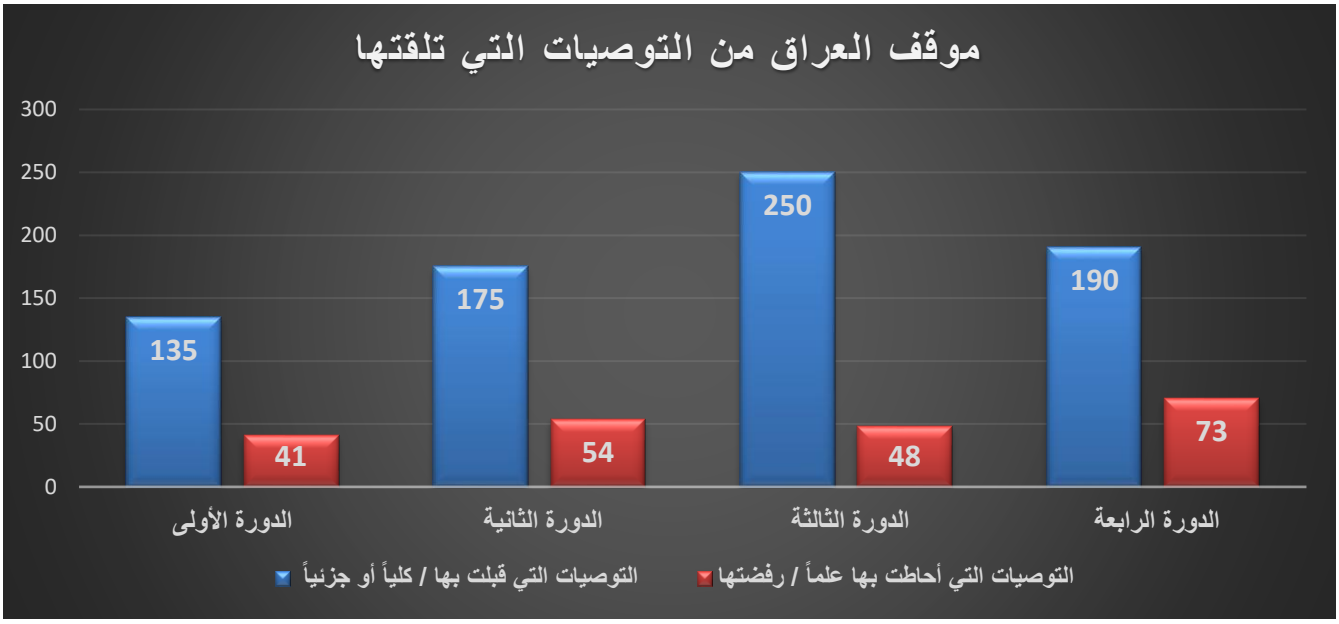

يظهر الشكل البياني السابق أن العراق قبلت خلال عمليات الاستعراض المختلفة، ما مجموعه 750 توصـــية، بما يمثل 78% من إجمالي التوصـــيات التي تم تقديمها خلال دورات الاســتعراض الأربعة، وفي الوقت نفســه لم تقبل 216 توصـية، وهو ما نســبته 22%، كذلك يظهر أن الدورة الثالثة التي تلقت فيها العراق أكبر عدد من التوصـــيات، كانت أيضـاً الدورة التي قبلت فيها أكبر عدد من التوصـيات المقدمة إليها، سـواء قبولاً كلياً أو جزئياً، حيث قبلت 250 توصـية، من أصـل 298 توصـية تلقتها، بما نسـبته 84%، وفي الوقت ذاته، فإن الدورة الرابعة قد شـــهدت تراجعاً في قبول العراق للتوصـــيات المقدمة إليها، حيث لم تقبل غير 190 توصـية، قبولاً جزئياً أو كلياً، من أصـل 263 توصـية قدمت إليها، وهو ما يمثل 72% من إجمالي التوصـــيات، لتكون الدورة الرابعة هي الأقل بالنسبة للعراق فيما يتعلق بقبول التوصيات المقدمة إليها.

ليبيا

خضــعت ليبيا للاســتعراض الدوري الشــامل في دورتها الرابعة ضــمن أعمال الدورة الخمسين لمجموعة العمل التابعة للاستعراض الدوري الشامل في الفترة من 3 إلى 14 نوفمبر 2025. وقد جرت مراجعة ليبيا في الاجتماع الرابع عشـــر، بتاريخ 11 نوفمبر 2025. وترأس وفد ليبيا وزير الخارجية والتعاون الدولي بالإنابة، الطاهر ســـالم الباعور، وفي الاجتماع الخامس عشـــر، المنعقد في 14 نوفمبر 2025، اعتمدت مجموعة العمل التقرير المتعلق بليبيا. وتلقت الحكومة الليبية خلال عملية الاســـتعراض ما مجموعة 280 توصـــية، وهو ما يمثل انخفاض قدره 2% عن الدورة الثالثة للاســـتعراض الدوري الشــامل، والتي تلقت فيها الحكومة الليبية 285 توصـية، وقبلت ليبيا 206 توصـية كليا بينما أحاطت علما بنحو 74 توصية. كما هو مُبين في الجدول أدناه

التوصيات المقبولة (كليا)	206
التوصيات المرفوضة	74
إجمالي التوصيات	280

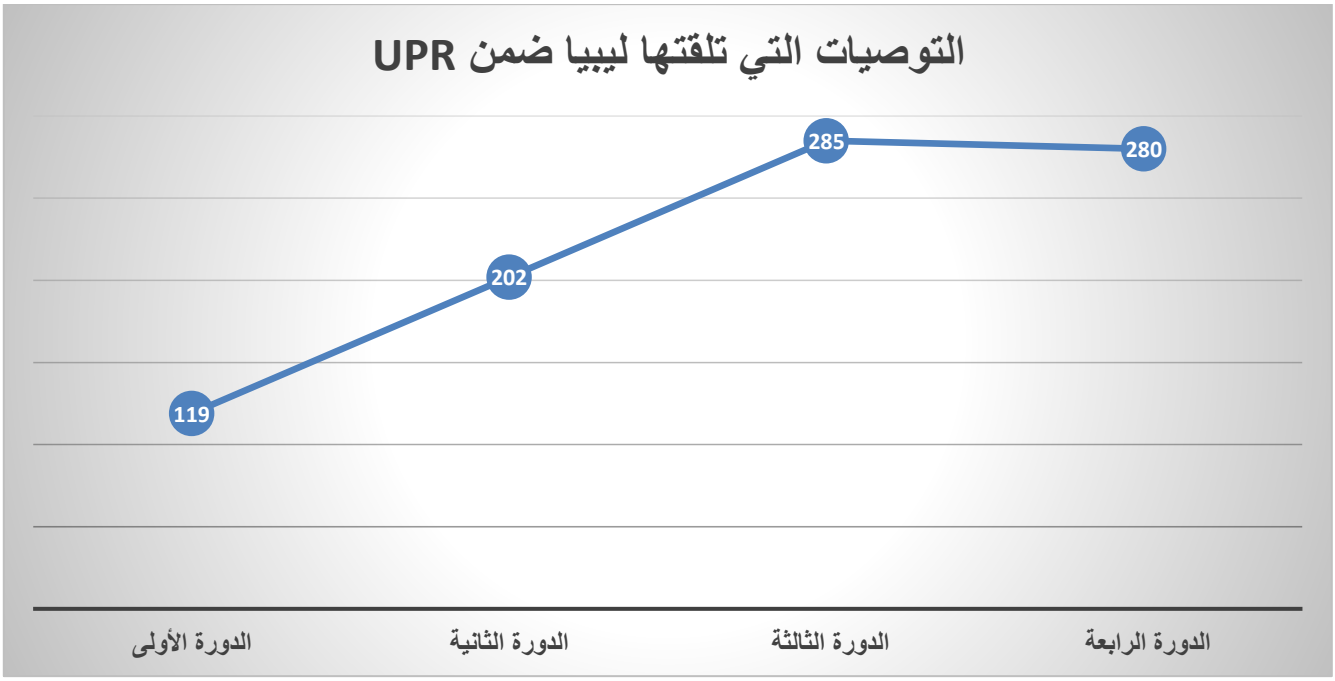

يظهر الشكل البياني السابق، أن الحكومة الليبية خلال دورات الاستعراض الأربعة، تلقت ما مجموعة 886 توصية، حيث أخذت منحى تصاعدي خلال الدورات من الأولى إلى الثالثة، إذ تلقت في الدورة الثالثة أكبر عدد من التوصيات، بلغ 285 توصية، وهو ما يمثل 32% من إجمالي التوصيات التي تلقتها بشكل عام، كما يلاحظ أن الدورة الرابعة لعملية الاستعراض قد شهدت تراجعاً في التوصيات التي تلقتها الحكومة الليبية، إلا أنه تراجعاً طفيفاً، حيث انخفضت مجموع التوصيات بعدد 5 توصيات، وهو ما يمثل 2% تقريباً مقارنة بالدورة الثالثة، لكن الملاحظ أن المرحلتين الثالثة والرابعة هما الأكبر من حيث عدد التوصيات التي تلقتها الحكومة الليبية.

قطر

اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والخمسين نتائج عملية المراجعة لدولة قطر في إطار الدورة الرابعة لعملية الاستعراض الدوري الشامل، وقد عقدت جلستها السابعة والأربعين في الفترة من 4 إلى 15 نوفمبر 2024، وجرى استعراض قطر في الاجتماع الرابع عشر، بتاريخ 12 نوفمبر 2024، برئاسة وفد قطر الذي ترأسه الممثل الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، هند عبد الرحمن المفتاح، وفي الاجتماع السابع عشر، بتاريخ 15 نوفمبر 2024، اعتمدت مجموعة العمل تقريرها بشأن قطر.

التوصيات التي قبلت بها	245
التوصيات التي رفضتها	72
إجمالي التوصيات	317

شـــهدت التوصـــيات التي تلقتها الحكومة القطرية ارتفاعاً في الدورة الرابعة مقارناً بالدورة الثالثة، حيث تلقت في الدورة الرابعة ما مجموعه 317 توصـــية، بينما لم تتلق ســـوى 270 توصـــية في الدورة الثالثة، وقد قبلت الحكومة القطرية من التوصـــيات المقدمة إليها 245 توصية، وهو ما يمثل 77%، بينما أحاطت علماً بـ 72 توصية، بما يمثل 23%.

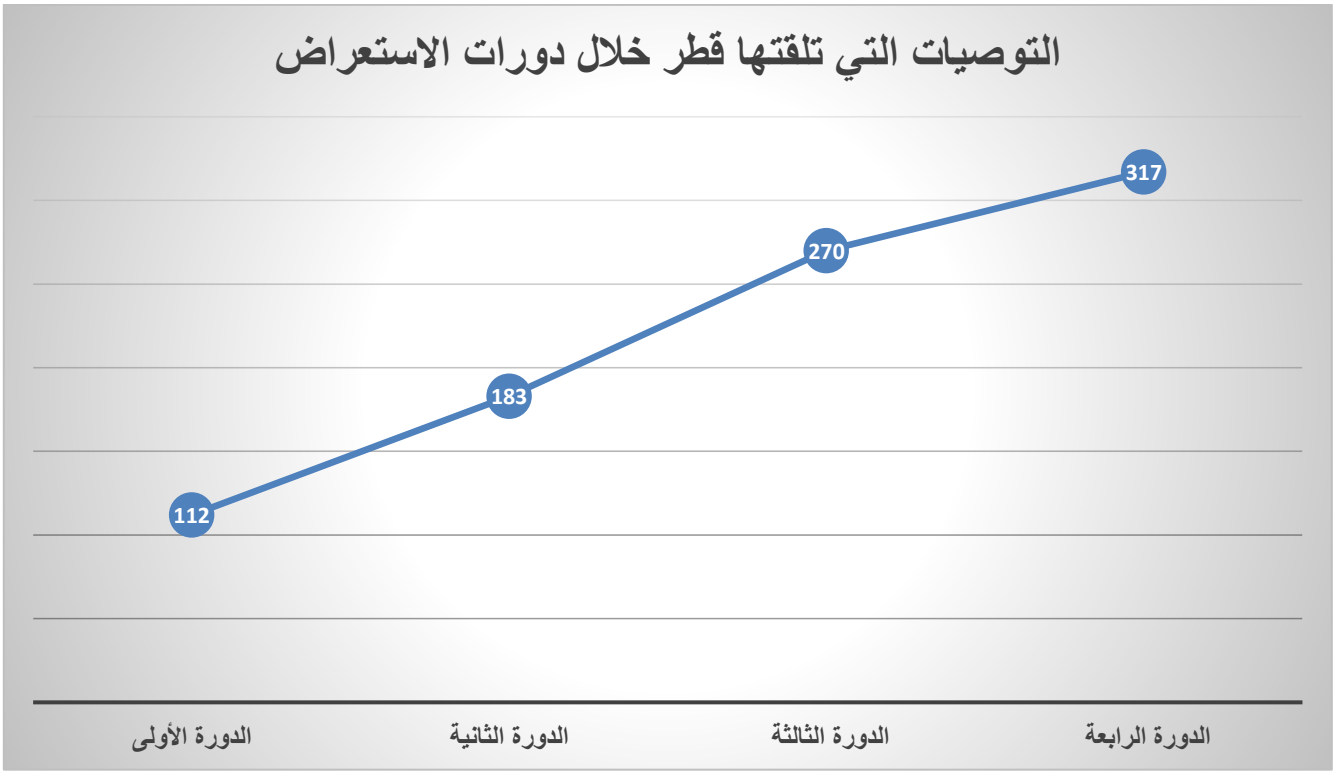

تلقت الحكومة القطرية خلال دورات الاســـتعراض الأربعة ما مجموعه 882 توصـــية، وتُظهر البيانات في الشـكل السـابق ارتفاعاً مسـتمراً في عدد التوصـيات عبر الدورات الأربع، مع تفاوت في نسب النمو بين كل مرحلة وأخرى.

فقد ارتفع العدد من 112 توصـــية في الدورة الأولى إلى 183 في الدورة الثانية، بزيادة قدرها حوالي 63%، ثم صـــعد العدد إلى 270 توصـــية في الدورة الثالثة، أي بزيادة تقارب 48% مقارنة بالدورة الثانية، ما يدل على اسـتمرار التصـاعد ولكن بوتيرة أبطأ قليلاً، وفي

الدورة الرابعة، وصـــل العدد إلى 317 توصـــية، بزيادة حوالي 17% عن الدورة الثالثة، مما يعكس استمرار ارتفاع العدد مع تباطؤ تدريجي في نسبة الزيادة من دورة إلى أخرى.

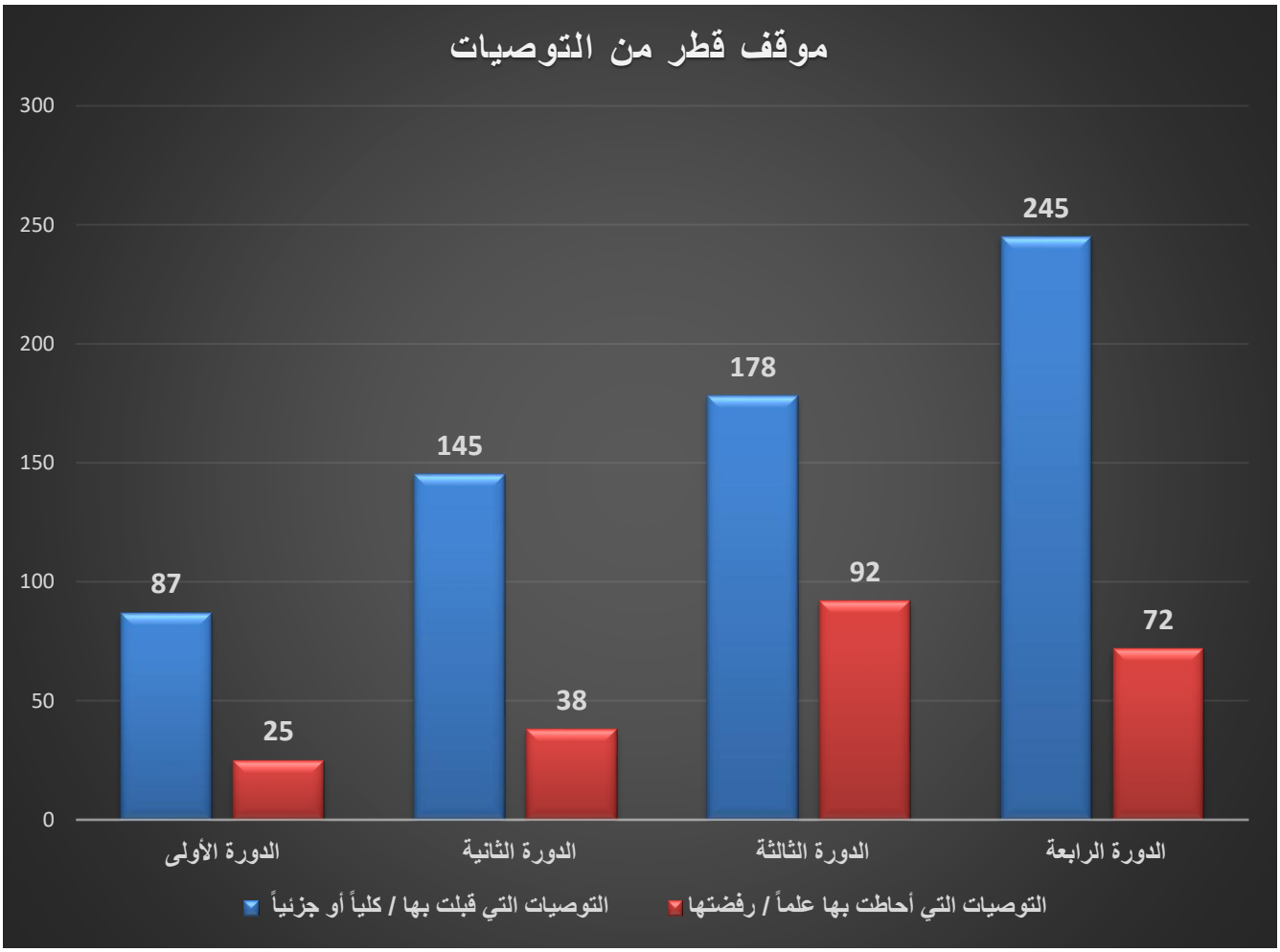

يظهر من الشـــكل البياني الســـابق، أن الحكومة القطرية قد قبلت خلال مراحل الاستعراض المختلفة ما مجموعه 655 توصية، من أصل 882 توصية قد تلقتها، وهو يمثل 74%، وفي الوقت نفسه قد أحاطت علماً بـــ 227 توصية، وهو ما يمثل 26%.وقد تباين موقف الحكومة القطرية من التوصـــيات التي تلقتها، فكانت الدورة الثانية هي الأعلى من حيث قبول التوصيات، حيث قبلت 145 توصية من أصل 183 توصية تلقتها، وهو ما يمثل 79%، وكانت الدورة الثالثة هي الأقل من حيث عدد التوصـــيات المقبلة، حيث قبلت قطر 178 توصـــية من أصـــل 270 توصـــية تلقتها، وهو ما يمثل 66%، وفيما يتعلق بالدورة الرابعة والحالية، فقد قبلت الحكومة القطرية 245 توصية من أصل 317 وهو ما يمثل 77%.

موقف الدول العربية من الإجراءات الخاصة

خلال عام 2025، تلقت 16 دولة عربية 71 بلاغ من الإجراءات الخاصة من إجمالي 38 ولاية مواضيعية. وقد تقدمت 11 دولة بالرد على هذه البلاغات، وكانت نسبة الاستجابة 52.1%.
علي هذه البلاغات

1. القضايا المواضيعية الواردة في البلاغات

شملت القضايا المواضيعية 38 قضية متعلقة بحقوق الإنسان، في مقدمتها حق "حرية الرأي والتعبير" وهي الولاية التي تقدمت وحدها ب 31 بلاغ، تلاها ولاية المدافعون عن حقوق الإنسان والتي ذكرت قضيتها في 26 بلاغ مقدم، ومن ثم جاء حق "حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات" في المرتبة الثالثة بذكره 22 مرة في البلاغات.

- قائمة القضايا المواضيعية المذكورة بالبلاغات (من الأكثر إلى الأقل ذكرا)

م	القضية	عدد مرات الذكر
.1	حرية الرأي والتعبير	31
.2	المدافعون عن حقوق الإنسان	26
.3	حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات	22
.4	الاختفاء القسري	19
.5	الاحتجاز التعسفي	17
.6	الإرهاب	15
.7	استقلال القضاة والمحامين	15
.8	التعذيب	12
.9	الإعدام	11
.10	الصحة	10
.11	العنف ضد النساء والفتيات	10
.12	المياه والصرف الصحي	8
.13	النازحون داخليًا	8
.14	قضايا الأقليات	7
.15	العدالة الانتقالية	7
.16	البيئة	6
.17	الأعمال التجارية	6
.18	النساء والفتيات	6
.19	المهاجرون	4

م	القضية	عدد مرات الذكر
.20	العنصرية	4
.21	الحقوق الثقافية	4
.22	المواد السامة وحقوق الإنسان	4
.23	السكن	4
.24	الغذاء	4
.25	تغير المناخ	4
.26	حرية الدين أو المعتقد	2
.27	التنمية	2
.28	التعليم	2
.29	الاتجار بالبشر	2
.30	العبودية	2
.31	التضامن الدولي	1
.32	الفلاحين	1
.33	كبار السن	1
.34	المرتزقة	1
.35	الخصوصية	1
.36	الديون الخارجية	1
.37	التوجه الجنسي والهوية الجنسية	1
.38	ذوي الإعاقة	1

2. موقف الدول العربية من البلاغات المقدمة خلال العام 2025

م	الدولة	عدد البلاغات	عدد الردود
.1	مصر	11	10
.2	الجزائر	7	5
.3	المغرب	10	7
.4	السعودية	2	0
.5	سوريا	7	3
.6	الإمارات	8	0
.7	البحرين	1	1

م	الدولة	عدد البلاغات	عدد الردود
.8	العراق	2	2
.9	الأردن	1	1
.10	لبنان	4	0
.11	ليبيا	2	0
.12	موريتانيا	2	1
.13	فلسطين	1	0
.14	قطر	1	1
.15	السودان	6	1
.16	تونس	6	5
.17	الكويت	0	0
.18	جيبوتي	0	0
.19	جزر القمر	0	0
.20	اليمن	0	0
.21	الصومال	0	0
.22	عمان	0	0

الزيارات القطرية	الولاية	الدولة	تاريخ الاتفاق\طلب أو موافقة الزيارة\ التذكير	تاريخ إجراء الزيارة
زيارات تمت الموافقة عليها (من قبل الدول أو أصحاب الولايات)	المقرر الخاص المعني بالعنف ضد النساء والفتيات	الكويت	قبول التواريخ: 20 نوفمبر 2024	2-9 سبتمبر 2025
	الخبير المستقل المعني بالديون الخارجية	الكويت	قبول التواريخ تم مرتين في 12 يونيو و14 أغسطس 2025	1-8 أكتوبر 2025
	المقرر الخاص المعني بالمهاجرين	موريتانيا	قبول التواريخ: 26 يونيو 2025	2 - 15 سبتمبر 2025
	المقرر الخاص المعني بكبار السن	السعودية	غير محدد	20-30 أبريل 2025
	المقرر الخاص المعني بالإرهاب	الصومال	قبول الطلب: 6 مارس 2025	11-20 مايو 2025
	المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال	الإمارات	غير محدد	14-24 أبريل 2025
	المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات	مصر	16 يناير 2025	2025
	المقرر الخاص المعني بالعنصرية	ليبيا	20 يناير 2025	2025
زيارات تم طلبها من قبل الولاية	المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات	موريتانيا	6 مارس 2025	يونيو - سبتمبر 2025
	المقرر الخاص المعني بالخصوصية	موريتانيا	14 مايو 2025	النصف الأول من 2026
	المقرر الخاص المعني بالفقر	المغرب	طلب التأجيل: تم مرتين في 21 مايو 2025 و4 نوفمبر 2025	5 - 16 يناير 2026

الزيارات القطرية	الولاية	الدولة	تاريخ الاتفاق\طلب أو موافقة الزيارة\ التذكير	تاريخ إجراء الزيارة
	المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات	الصومال	الطلب: 15 يناير 2025 قبول الطلب: 7 نوفمبر 2025	2026
	المقرر الخاص المعني بالسكن	فلسطين	26 فبراير 2025	النصف الثاني من 2025
	المقرر الخاص المعني بالإرهاب	سوريا	17 فبراير 2025	النصف الأول من 2025
	المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات	الإمارات	24 مارس 2025	أغسطس - سبتمبر 2025
زيارات تم تأجيلها	المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات	العراق	قبول الطلب: 20 مارس 2025 اقتراح التواريخ: 27 مارس 2025 قبول التواريخ: 17 ابريل 2025 طلب التعليق: 13 يونيو 2025	15 - 23 يونيو 2025
زيارات مقترحة بالتواريخ	المقرر الخاص المعني بالمياه والصرف الصحي	مصر	اقتراح التواريخ: 13 فبراير 2025 قبول التواريخ: 16 يونيو 2025 طلب التأجيل: 23 يوليو 2025 اقتراح التواريخ: 30 أكتوبر 2025 قبول التواريخ: 27 نوفمبر 2025	8 - 17 فبراير 2026

الزيارات القطرية	الولاية	الدولة	تاريخ الاتفاق\طلب أو موافقة الزيارة\ التذكير	تاريخ إجراء الزيارة
زيارات جرى تذكير الدولة بها	المقرر الخاص المعني بمرض الجذام	المغرب	قبول التواريخ: 2 يناير 2025 طلب التأجيل: 21 فبراير 2025	13-3 مارس 2025
	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	المغرب	اقتراح التواريخ: 9 سبتمبر 2025	23 مارس - 2 ابريل 2026
	المقرر الخاص المعني بالعنف ضد النساء والفتيات	السعودية	اقتراح التواريخ: تم مرتين في 5 فبراير 2025 و3 أبريل 2025 قبول التواريخ: 10 أبريل 2025 طلب التأجيل: 14 يوليو 2025	12-2 نوفمبر 2025
	المقرر الخاص المعني بالإرهاب	الجزائر	20 مارس 2025	غير محدد
	المقرر الخاص المعني بالخصوصية	قطر	6 أكتوبر 2025	
	المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد	قطر	8 ديسمبر 2025	
	المقرر الخاص المعني بالنازحين داخلياً	سوريا	التذكير: 12 أغسطس 2025 اقتراح التواريخ: 5 نوفمبر 2025	يوليو 2026
	المقرر الخاص المعني بالعنصرية	تونس	21 يناير 2025	غير محدد
	الفريق العامل المعني بالمرتزقة	الإمارات	4 فبراير 2025	
	المقرر الخاص المعني بالخصوصية	الإمارات	6 أكتوبر 2025	

موقف الدول العربية من الهيئات المنشاة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

تُعد هيئات معاهدات حقوق الإنسان من أبرز الآليات الدولية لمراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان. هذه الهيئات عبارة عن لجان تتألف من خبراء مستقلين، يتم اختيارهم على أساس كفاءتهم وخبرتهم في مجال حقوق الإنسان، وتُكلف بمراجعة مدى التزام الدول الأعضاء بالمعاهدات الأساسية التي صادقت عليها. وتختلف اختصاصات هذه اللجان بحسب نوع المعاهدة أو الفئة المستهدفة. فبعض اللجان مخصَّصة لرصد تطبيق اتفاقيات تركز على فئات محددة من الأفراد، مثل النساء، أو الأطفال، أو الأشخاص ذوي الإعاقة، أو العمال المهاجرين وأسرهم. وهي كيانات قانونية يطلق عليها لجان المعاهدات وهي هيئات تشكلت وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة وتصدر تقاريرها بشكل مباشر الى الجمعية العامة وتتشكل الآليات التعاقدية وفقا لعدد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية الملزمة فقط للدول التي توافق على الالتزام بها (تسمى الدول الأطراف).

في المقابل، هناك لجان متخصصة تركز على قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان بشكل أوسع، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما تتولى بعض اللجان مسؤولية متابعة التقدم المحرز في تنفيذ العهدين الدوليين الرئيسيين لحقوق الإنسان: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يضمن أن تكون جميع حقوق الإنسان محمية بشكل متكامل.

تقوم هذه الهيئات، باستثناء اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، بمراجعة تقارير دورية تقدمها الدول الأعضاء عن الجهود المبذولة في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات. كما أنها تجمع معلومات إضافية من منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية لتقييم مدى التزام الدول بتلك الاتفاقيات على أرض الواقع. وبعد دراسة هذه المعلومات، يُجري أعضاء اللجان حوارًا معمقًا مع ممثلي الدولة المعنية، يتم خلاله مناقشة النقاط الإيجابية والتحديات القائمة.

وفي نهاية هذه العملية، تصدر اللجان "ملاحظات ختامية" تهدف إلى تقديم تقييم موضوعي وواضح لمدى التزام الدولة بمقتضيات المعاهدة، مع تقديم توصيات عملية لتعزيز حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تُكلف بعض اللجان بمهام إضافية، مثل

النظر في الشــكاوى الفردية والبلاغات حول انتهاكات حقوق الإنســان، بما يتيح تقديم آليات حماية للأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك.

وعلى المســتوي العربي، تشــارك الدول العربية، مثلها مثل باقي الدول الأعضــاء، في هذه العملية من خلال تقديم تقاريرها الدورية إلى لجان المعاهدات والدخول في حوار بناء مع أعضــائها. ويظهر هذا الالتزام بوضــوح في عام 2025، حيث خضــعت عدة دول عربية للمراجعة أمام لجان معاهدات الأمم المتحدة، سواء من خلال مناقشة تقاريرها الوطنية، أو المشاركة في مجموعات العمل التحضيرية، أو عبر الاستعراض التفصيلي في ضوء قائمة المسائل التي تقدم قبل أو بعد تقديم التقارير. ويُظهر هذا الدور العربي أهمية الانخراط الفعلي للدول العربية في منظومة حقوق الإنســان الدولية، والعمل على مواءمة التشــريعات والســياســات الوطنية مع المعايير الدولية، بما يعزز حماية الحقوق الأساسية للمواطنين.

1- مؤشرات تمثيل الدول العربية في لجان المعاهدات لعام 2025

تركز مؤسسة ماعت في هذا الجزء من التقرير، على مدى امتثال الدول العربية للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والذي يُعرض في الجدول أدناه. حيثُ تُشير علامة "✓" للدول المصدقة على المعاهدة أو البروتوكول، وتشير علامة "X" إلى عدم انضمام الدولة إلى المعاهدة، وتشير علامة "*" إلى توقيع الدولة على المعاهدة أو البروتوكول دون التصديق ومن ثم لا تكون الدولة ملزمة ببنود المعاهدة.

الدولة / الاتفاقية/ البروتوكول	مصر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر	الأردن	موريتانيا	جيبوتي	جزر القمر	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	اليمن	فلسطين	عُمان	سوريا	السودان	الصومال	العراق	البحرين
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - CCPR	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	*	✓	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البروتوكول الاختياري الأول: تقديم شكاوى فردية - CCPR-OP1	X	X	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X
البروتوكول الاختياري: يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام - CCPR-OP2-DP	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - CESCR	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	*	✓	X	X	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓
البروتوكول الاختياري: تقديم شكاوى فردية - CESCR-OP	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - CERD	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة -CEDAW	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	✓

الدولة / الاتفاقية/ البروتوكول	مصر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر	الأردن	موريتانيا	جيبوتي	جزر القمر	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	اليمن	فلسطين	عُمان	سوريا	السودان	الصومال	العراق	البحرين
البروتوكول الاختياري: يوفر آلية لتقديم الشكاوى والتحقيق- CEDAW-OP	X	X	✓	✓	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X
الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم -CMW	✓	X	X	✓	✓	✓	X	✓	X	*	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X
اتفاقية مناهضة التعذيب - CAT	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البروتوكول الاختياري: يؤسس نظام للزيارات الدورية - CAT-OP	X	✓	✓	✓	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X
اتفاقية حقوق الطفل - CRC	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بروتوكول حول اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة - CRC-OP-AC	✓	*	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	*	✓	✓
بروتوكول حول بيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية - CRC-OP-SC	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓
البروتوكول الثالث لاتفاقية حقوق الطفل - CRC-OP-IC	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X

الدولة / الاتفاقية/ البروتوكول	مصر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر	الأردن	موريتانيا	جيبوتي	جزر القمر	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	اليمن	فلسطين	عُمان	سوريا	السودان	الصومال	العراق	البحرين
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - CRPD	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - CRPD-OP	X	X	✓	✓	X	X	X	✓	✓	X	X	✓	X	X	✓	✓	X	✓	*	X	X	X
اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري - CED	X	*	✓	✓	X	*	X	✓	X	*	X	X	X	X	X	X	✓	X	✓	X	✓	X

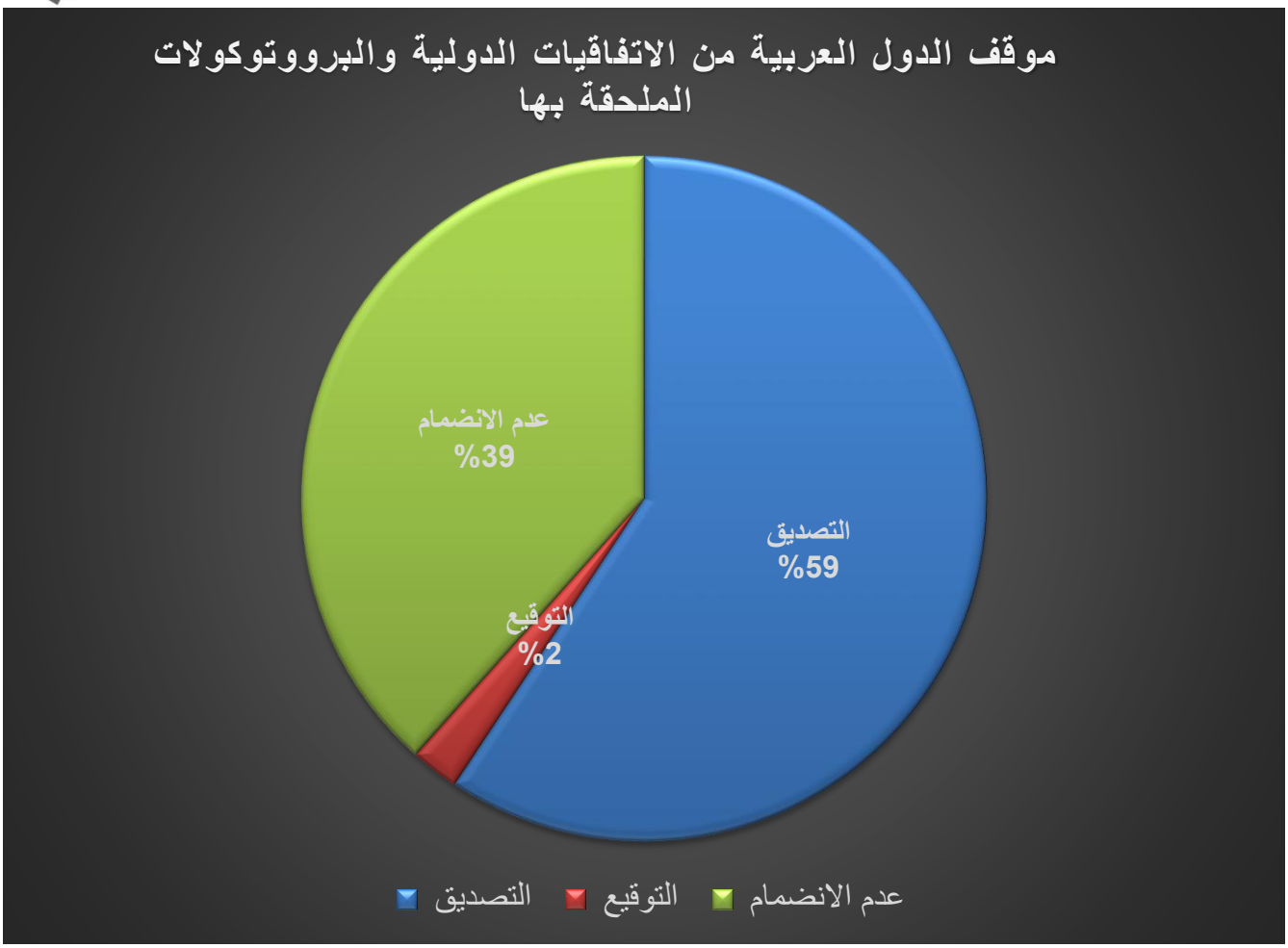

يظهر الرسم البياني السابق، موقف الدول العربية فيما يتعلق بثمانية عشر اتفاقية دولية وبروتوكولاً ملحقاً بها، فعلى الرغم من أن غالبية الدول العربية قد صادقت على هذه الاتفاقيات أو البروتوكولات، ما يعني أنها أصبحت ملزمة بأحكامها وبنودها، بما نسبته 59%، كما هو موضح في الشكل البياني، إلا أنه لا يمكن تجاوز أن 41% الدولة العربية، لا تزال متحفظة بشأن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات، سواء من اكتفى بالتوقيع دون التصديق، وهو ما نسبته 2%، أو الدول التي وقعت دون أن تقدم على التصديق على هذه الاتفاقيات، بنسبة 39%.

الأمر الذي يرجع بشكل واضح إلى أن هناك تحفظات قوية لدى الدول العربية، لأسباب مختلفة ومتباينة في الاغلب ثقافية واجتماعية، ما يعبر عن وجود مخاوف عربية كبيرة لا يمكن تجاوزها أو إنكارها، لعدم ملائمة هذه النصوص مع الأوضاع في المنطقة بشكل عام، وهو ما يعطي أهمية للنظر في السياقات المختلفة عند إعداد الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الطابع الدولي، بحيث تُراعي كافة الجوانب الثقافية والاجتماعية، كذلك الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية، في المناطق المختلفة بما في ذلك

المنطقة العربية التي تتسم بخصوصية كبيرة، ليس فقط على المستوى الثقافي وإنما على المستوى الجيوسياسي والأمني.

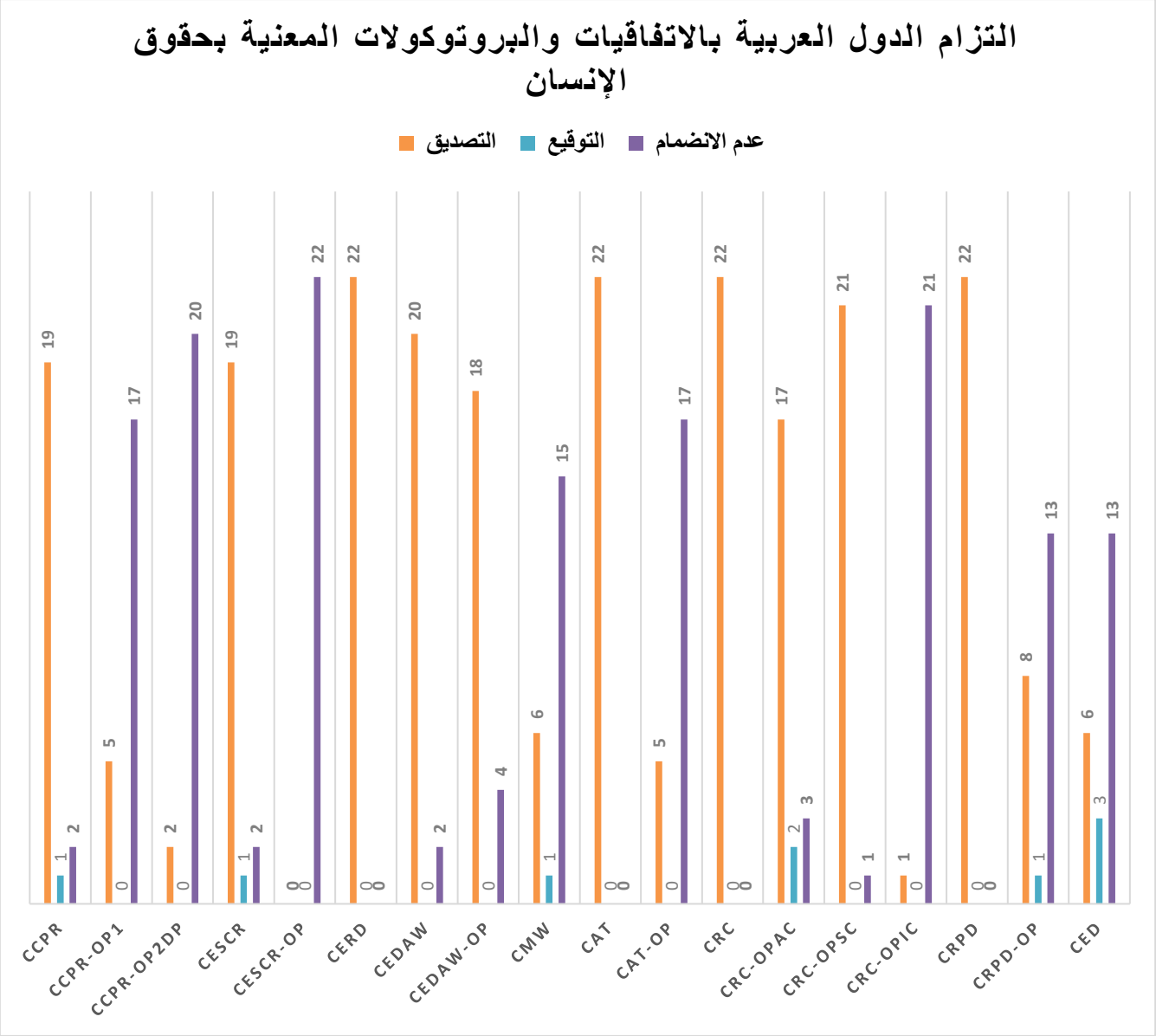

من خلال الرسم البياني السابق، يظهر أن هناك تبياناً عربياً بشأن الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن التباين بشأن الموقف العربي من البروتوكولات الملحقة بها، وهو ما يمكن فهمه من خلال تقسيم هذه الاتفاقيات إلى ثلاث مستويات، على النحو التالي:

المستوى الأول: اتفاقيات تحظى بقبول واسع بين الدول العربية

يظهر ذلك في الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، حيث صدقت عليها كافة الدول العربية الاثنين والعشرين، دون أن تمتنع أي منها عن ذلك أو تكتفي بالتوقيع، وهو ما يعني أن الاتفاقية تحظى بقبول واسع لدى الحكومات العربية المختلفة، كما يعكس مراعاة الاتفاقية للسياق العربي.

المستوى الثاني: اتفاقيات تحظى بقبول عربي مع التحفظ على البروتوكولات الملحقة بها

وهو ما يظهر على النحو التالي:

- الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، صدقت عليها كافة الدولة العربية، في الوقت ذاته، لم تصدق سوى 5 دول، بما نسبته 23% على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.
- الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، صدقت عليها الدول العربية بلا استثناء، لكن البروتوكول الاختياري لم تصدق عليه سوى 8 دول بما نسبته 36%.
- اتفاقية حقوق الطفل، صدقت عليها الدول العربية جميعاً، وفي الوقت الذي وُجد فيه البروتوكول الأول -صدق عليه 17 دولة، بما نسبته 77%- والبروتوكول الثاني -صدق عليه 21 دولة، بما نسبته 95%- قبولاً إلى درجة معقولة في الأوساط العربية، إلا أن البروتوكول الثالث لم تصدق عليه سوى دولة واحدة، بما نسبته 5%.
- اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، صدقت عليها 20 دولة، ما يمثل 91% من إجمالي عدد الدول، لكن لم تصدق على البروتوكول الاختياري سوى 4 دول، بما نسبته 18%.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، صدقت عليه 19 دولة عربية بما نسبته 86%، فيما لم تصدق سوى خمس دول على البروتوكول الأول، بما نسبته 23%، كذلك صدقت دولتين فقط على البروتوكول الثاني، المعني بعقوبة الإعدام، بما نسبته 9%.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، صدقت عليه 19 دولة، بما نسبته 86%، في الوقت نفسه، لم تصدق أي دولة عربية على البرتوكول الاختياري الملحق

به، وهو ما يعكس مخاوف عربية حثيثة بشأن بنود والالتزامات المفروضة على الدولة وقف لها.

المستوى الثالث: اتفاقيات تجد تحفظات ومخاوف عربية

يظهر ذلك بشكل واضح في كلاً من الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، حيث لم يصدق على كلا الاتفاقيتين إلا 6 دول، وهو ما لا تتجاوز نسبته 27% من اجمالي عدد الدول العربية.

2- موقف الدول العربية من لجان المعاهدات في عام 2025

شهد عام 2025 خضوع 10 دولة عربية لعمليات مراجعة وتشمل المراجعة لأغراض هذا التقرير اما النظر في التقرير الوطني او قائمة المسائل او اعتماد بلاغ او قف النظر فيه، واحتلت دولة العراق مقدمة الدول العربية التي خضعت لأكبر عدد من المراجعات خلال العام، حيث خضعت للمراجعة أمام أربعة لجان، وفيما يلي بيان بموقف الدول العربية التي خضعت للمراجعة أمام اللجان خلال العام، وذلك على النحو التالي:

مصر

خضعت مصر لمراجعة واحدة خلال هذا العام، تتعلق بقائمة المسائل، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - CRPD	الاجتماع التمهيدي العشرين 24 - 28 مارس 2025	قائمة المسائل	اعتمدت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قائمة المسائل للحكومة المصرية في 24 إبريل 2025. طالبت اللجنة الحكومة المصرية بتقديم معلومات حول الخطوات الملموسة لتوفير الموارد الكافية وتقوية ولايات المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان. كما طالبت بتقديم بمعلومات حول الإطار القانوني والمؤسسي لتنفيذ قوانين مكافحة التمييز، بما في ذلك آليات المساءلة في حالات التمييز على أساس الإعاقة، والإجراءات المتبعة للتعامل مع أشكال التمييز المتقاطعة، والتمييز بالارتباط، والتمييز على أساس حالة صحية سابقة، والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من الفقر أو الذين يقيمون في المناطق الريفية أو المهمشة. وفي الوقت نفسه، طالبت اللجنة الحكومة المصرية بتقديم معلومات بشأن اعتماد وتنفيذ استراتيجية تعليمية شاملة ومتسقة لتحويل نظام التعليم البديل، الذي يشمل التعليم "الخاص"، إلى نظام شامل وعالي الجودة يوفر الدعم ضمن النظام التعليمي العادي لجميع الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقات العقلية أو النفسية الاجتماعية، والأطفال الصم وضعاف البصر، مع بيان المعايير المرجعية، والأسس، والمؤشرات المستخدمة في إطار هذه الاستراتيجية، والمصادر المالية المخصصة لتنفيذها في المناطق الريفية والحضرية.

المغرب

خضعت المغرب خلال العام 2025، لمراجعتين، تتعلق الأولى بمتابعة الملاحظات الختامية، فيما تتصل الأخرى بقائمة المسائل قبل تقديم التقرير، وذلك على النحو التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
لجنة القضاء على التمييز العنصري - CERD	الدورة 115 22 أبريل - 9 مايو 2025	متابعة الملاحظات الختامية	قدمت حكومة المملكة المغربية في 16 ديسمبر 2024، تقريرها بشأن الملاحظات الختامية المقدمة من لجنة القضاء على التمييز العنصري. وخلال هذه التقرير أكدت المغرب على التزامها بسياسات وبرامج عامة تستند إلى حقوق الإنسان، وتعزز المساواة والتعددية، وتحارب أشكال التمييز قانوناً وممارسة، مع تطوير الحقوق الثقافية وحقوق المهاجرين وأفراد أسرهم. كما تهدف هذه السياسات والبرامج إلى دعم حقوق المرأة وضمان مشاركتها في الحياة العامة، ومكافحة الأحكام المسبقة والصور النمطية وخطاب الكراهية والتعصب، ومعالجة المجالات الأخرى التي تشكل مصدر قلق للجنة. كما أكدت الحكومة المغربية أنه مع صدور المرسوم المنظم لعمل اللجنة الدائمة لتجديد وتكييف المناهج والبرامج وعمل مجموعاتها الفرعية، تم وضع تدابير للعامين 2023 و2024 تتعلق بالأدوات اللغوية في المدارس، والتكوين المهني، والتعليم العالي، إضافة إلى التدريس التدريجي للغة الأمازيغية في جميع مؤسسات التعليم الابتدائي[263].
لجنة حقوق الإنسان - CCPR	الدورة 144 23 يونيو - 17 يوليو 2025	قائمة المسائل قبل التقرير	قدمت لجنة حقوق الإنسان، قائمة المسائل قبل تقديم التقرير الدوري السابع للحكومة المغربية، في 1 ديسمبر 2025. ركزت اللجنة على فرض قيود على ممارسة الصحراويين لحقوقهم في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات السلمية، بما في ذلك قمع المظاهرات والفعاليات الداعمة لتقرير المصير. وطالبت اللجنة بألا تحد التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب بشكل غير مبرر من ممارسة الحقوق

[263] متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/23ena5kh

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
			المكفولة بموجب العهد، كما طالبت بتوضيح التدابير المتخذة لتقليص مدة الاحتجاز الأولية بما في ذلك في القضايا المتعلقة بالإرهاب، وضمان الوصول إلى محامي مستقل من اختيارهم منذ بداية الاحتجاز. كذلك، طالبت تقديم معلومات حول عدد الشكاوى المستلمة، وعدد القضايا التي خضعت للتحقيق المفصل، والتدابير التأديبية المتخذة، والملاحقات القضائية التي تم الشروع فيها، وأحكام الإدانة أو البراءة الصادرة، وطبيعة العقوبات المقررة، وكذلك التدابير التعويضية التي مُنحت للضحايا.[264]

تونس

خضعت تونس خلال عام 2025، إلى ثلاث مراجعات تتعلق الأولى بوقف النظر في بلاغ مقد ضد الحكومة التونسية، فيما يتصل الثاني بقائمة المسائل، أما الثالث فيتعلق بالنظر في التقرير الوطني، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
لجنة مناهضة التعذيب - CAT	الدورة 82 7 إبريل - 2 مايو 2025	وقف النظر في بلاغ	قررت لجنة مناهضة التعذيب، في 10 إبريل 2025، وقف النظر في البلاغ المقدم من قبل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والذي تم التقدم به في 20 يوليو 2023، ضد الحكومة التونسية، على إثر تعرض " أ. ل." و "س. ك." للتعذيب في منطقة عازلة بين تونس وليبيا، لكن محامي الضحايا أكد للجنة في 28 نوفمبر 2024، انقطاع الاتصال بهما، ما دفع اللجنة إلى وقف نظر القضية. ويذكر ان الحكومة التونسية لم تكن قد تقدمت بملاحظاتها إلى اللجنة بناء على الطلب المقدم منها في يناير 2024[265]
اللجنة المعنية بالحقوق	الدورة 78	قائمة المسائل	قدمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الحكومة التونسية قائمة المسائل بعد تقديم تقريرها الوطني، في 22 أكتوبر

[264] متاح على الربط التالي: https://tinyurl.com/22usshz8
[265] متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/24py2c5z

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - CESCR	8 - 26 سبتمبر 2025		2025، وركزت اللجنة على اللاجئون وطالبي اللجوء، خاصة ما يتعلق بمشروع قانون اللجوء، والتصاريح التي يمكن بموجبها لطالبي اللجوء الحصول على تصاريح العمل وخدمات الرعاية الصحية والتعليم. كما لفتت اللجنة إلى البيانات التي يتم جمعها بشأن الأصل الإثني والثقافي، الأمر الذي يحول دون تقييم الأوضاع الحقيقية للأمازيغ والتونسيين السود والأقليات الأخرى. كما طالبت اللجنة بتوضيح التقدم المحرز في إنشاء المحكمة الدستورية، والتدابير المتخذة لضمان استقلالية المحكمة، كما طالبت بتقديم معلومات حول التدابير المتخذة لحماية حرية التعبير، وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، والنقابات، والمجتمع المدني، ومنع جميع أشكال القمع ضدهم، وتوضيح أثر هذه التدابير[266]
لجنة القضاء على التمييز العنصري - CERD	الدورة 116 17 نوفمبر - 5 ديسمبر 2025	النظر في التقرير الوطني	نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في التقارير الدورية العشرين إلى الثانية والعشرين لتونس، المقدمة في وثيقة واحدة، وذلك في جلستيها في 26 و27 نوفمبر 2025، وفي جلستها في 3 ديسمبر 2025، اعتمدت اللجنة الملاحظات الختامية. وطالبت اللجنة حكومة تونس أن تقدم، في خلال عام واحد من اعتماد الملاحظات الختامية، معلومات عن تنفيذ التوصيات بشأن الأطر التشريعية والمؤسسية، وكذلك التوصيات المتعلقة بوضع المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء منذ فبراير 2023. وفي الوقت نفسه أوصت اللجنة الحكومة التونسية بأن تقدم تقاريرها الدورية من الثالث والعشرين إلى الحادي والثلاثين في وثيقة واحدة، وذلك بحلول 4 يناير 2030 [267]

[266] متاح علي الرابط التالي: https://tinyurl.com/2aam3sk6

[267] متاح علي الرابط التالي: https://tinyurl.com/2cxmld2t

الأردن

خضعت الحكومة الأردنية لمراجعة واحدة في عام 2025، تتعلق بقائمة المسائل قبل التقرير، وذلك على النحو التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان - CCPR	الدورة 143 3 - 28 مارس 2025	قائمة المسائل قبل التقرير	قدمت اللجنة المعنية لحقوق الإنسان، قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير الدوري للأردن، في 28 يوليو 2025، وركز اللجان على السياسات التي تتبعها الحكومة الأردنية بشأن سياسات مكافحة الإرهاب، وما يتعلق بالتمييز. كما لفتت اللجنة أيضاً إلى المسائل المتصلة بالإنهاء الطوعي للحمل وعقوبة الإعدام والإجراءات المتبعة من قبل الحكومة من أجل وقف هذه العقوبة، بالإضافة إلى العنف ضد المرأة خاصة ما يتصل بالعنف المنزلي[268].

العراق

خضعت الأردن خلال العام 2025 إلى أربع مراجعات، تتعلق الأولى بقائمة المسائل، وتتعلق الثاني بقائمة المسائل قبل التقرير، فيما تتصل الثالثة بالنظر في التقرير الوطني، أما الرابعة فتتعلق بقائمة المعلومات الإضافية، وذلك على النحو التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة - CEDAW	الاجتماع التحضيري للدورة 92 24 - 28 فبراير 2025	قائمة المسائل	اعدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في 3 مارس 2025، قائمة بالمسائل ذات الصلة بالتقرير الثامن الذي تقدمت به العراق في 8 ديسمبر 2023. ركزت اللجنة على قضايا المرأة والسلام والأمن، وإمكانيات المرأة في الوصول إلى القضاء والعدالة بشكل سلس وآمن. كما لفتت اللجنة أيضاً إلى قانون الأحزاب السياسية في العراق، ومشاركة المرأة في المجال العام[269].
لجنة مناهضة	الدورة 82	قائمة المسائل	قدمت لجنة مناهضة التعذيب، في 23 مايو 2025، قائمة بالمسائل والقضايا المتصلة بالتقرير الدوري الثالث للعراق،

[268] متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/25gxyh9j
[269] متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/239ew2y6

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
التعذيب - CAT	7 إبريل - 2 مايو 2025	قبل التقرير	والذي يُفترض أن تتقدم به الحكومة العراقية رداً على هذه المسائل في وقت لاحق. ركزت اللجنة على قانون مناهضة التعذيب، والضمانات المتواجدة فيها من أجل وقف الممارسات التي تحمل أي شكل من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، وفي هذا السياق أكدت اللجنة على أهمية الاعتراف بمسؤولية الرؤساء عن أي أعمال تعذيب يقوم بها المرؤوسون في أي مؤسسات، خاصة المؤسسات العقابية.
لجنة حقوق الطفل - CRC	الدورة 99 12 - 30 مايو 2025	النظر في التقرير الوطني	نظرت لجنة حقوق الطفل في التقارير الدورية الخامسة والسادسة للعراق في جلستيها في 15 و16 مايو 2025، واعتمدت الملاحظات الختامية في جلستها المنعقدة في 30 مايو 2025. لفتت اللجنة إلى أهمية تضمين حقوق الأطفال وفقاً للاتفاقية، والبروتوكول الاختياري الخاص بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال والدعارة للأطفال والمواد الإباحية للأطفال، خلال جميع مراحل تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة. كما أوصت اللجنة الحكومة العراقية بضمان المشاركة الفعّالة للأطفال في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة بقدر ما تتعلق بالأطفال[270].
لجنة الاختفاء القسري - CED	الدورة 29 22 سبتمبر - 2 أكتوبر 2025	قائمة المعلومات الإضافية	قدمت لجنة الاختفاء القسري، في 13 أكتوبر 2025، قائمة بالمعلومات الإضافية ذات الأهمية، وذلك على إثر التقرير المقدم من قبل الحكومة العراقية في 30 أكتوبر 2024. ركزت اللجنة على أهمية أن يكون تعريف الاختفاء القسري يتوافق بالكامل مع المادة 2 من الاتفاقية، ويشمل الأفعال التي يرتكبها موظفو الدولة أو من يعملون بتفويض أو دعم أو موافقة منها، كما لفتت اللجنة ضمن القائمة إلى أهمية ضمان استقلالية المفوضية العليا لحقوق الإنسان مؤسسيًا ووظيفيًا وماليًا وفق مبادئ باريس، وبيان تأثير تبعيتها لوزارة حكومية على صلاحياتها في زيارة أماكن الاحتجاز والاطلاع على سجلات المحتجزين[271]

[270] متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/24y99ra7

[271] متاح علي الرابط التالي: https://tinyurl.com/2xp8hnsu

قطر

خضعت قطر خلال عام 2025 إلى مراجعتين، الأولى تتعلق بقائمة المسائل قبل التقرير، فيما تتصل الثانية بالنظر في التقرير الوطني، وذلك على النحو التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة - CEDAW	الدورة 92 التمهيدية 24 - 28 فبراير 2025	قائمة المسائل قبل التقرير	أعدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في 3 مارس 2025، قائمة القضايا قبل التبليغ الخاصة بالتقرير الدوري الثالث لقطر، ومن المفترض ان تتقدم الحكومة القطرية بالتقرير الوطني بعد ذلك كرد على قائمة المسائل. ركزت اللجنة على أهمية إزالة العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة. كما طالبت بإدخال المزيد من التعديلات على البيئة التشريعية والقانونية من أجل السماح بمساحة أكبر لمشاركة منظمات المجتمع المدني[272]
لجنة حقوق الطفل - CRC	الدورة 99 12 - 30 مايو 2025	النظر في التقرير الوطني	نظرت لجنة حقوق الطفل، في التقارير الدورية الخامسة والسادسة لدولة قطر في جلستيها في 21 و22 مايو 2025، واعتمدت الملاحظات الختامية الحالية في جلستها المنعقدة في 30 مايو 2025. وركزت اللجنة على أهمية تسريع وتيرة اعتماد قانون الطفل، وضمان أن يكون متوافقاً مع بنود وأحكام الاتفاقية، كما أوصت اللجنة بأهمية حظر تنفيذ عقوبة الإعدام تجاه الأطفال دون سن الثامنة عشر[273].

[272] متاح علي الرابط التالي: https://tinyurl.com/2ckeh7m7

[273] متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2convu56

فلسطين

خضعت فلسطين خلال عام 2025 إلى مراجعتين، الأولى تتعلق بقائمة المسائل قبل التقرير، أما الثانية فتتصل بالنظر في التقرير الوطني، وذلك على النحو التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
لجنة مناهضة التعذيب - CAT	الدورة 82 7 إبريل - 2 مايو 2025	قائمة المسائل قبل التقرير	قدمت لجنة مناهضة التعذيب، في 2 يونيو 2025، قائمة بالمسائل والقضايا ذات الصلة بالتقرير الدوري الثاني لدولة لفلسطين، والذي من المقرر أن تتقدم به فلسطين رداً على هذه القضايا. ركزت اللجنة على الاحتلال الإسرائيلي المستمر والضم الجزئي لأراضي الدولة الطرف، وتوسيع المستوطنات، واستمرار الحصار على قطاع غزة، والتي تُعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. كما طالبت اللجنة تقديم معلومات محدثة، بما في ذلك البيانات الإحصائية المفصلة حسب العمر والأصل العرقي أو الجنسية للضحايا، حول عدد الشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتحقيقات، والملاحقات القضائية والإدانات، والعقوبات المفروضة على الجناة، وأوامر الحماية الصادرة عن السلطات الفلسطينية[274].
لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - CRPD	الدورة 33 11 - 26 أغسطس 2025	النظر في التقرير الوطني	عقد لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في 14 أغسطس اجتماعاً مع وفد دولة فلسطين، بشأن اعتماد الملاحظات الختامية فيما يتعلق بالتقرير الوطني لدولة فلسطين، والذي تقدمت به في 14 يونيو 2019، ثم تلقت دولة فلسطين قائمة بالمسائل المتصلة بالتقرير الأولي لها، في 25 إبريل 2025، لكن حتى وقت كتابة التقرير لم يجري نشر الملاحظات الختامية من قبل اللجنة، خلاف بقية الدولة التي جرت مناقشة تقريرها الوطني خلال الدورة.

[274] متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2as8ywxk

موريتانيا

خضعت موريتانيا لمراجعة واحدة، تتصل بالنظر في تقريرها الوطني المقدم إلي لجنة العمال المهاجرين وافراد اسرهم، وذلك على النحو التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
لجنة العمال المهاجرين - CMW	الدورة 41 1 - 11 ديسمبر 2025	النظر في التقرير الوطني	نظرت لجنة العمال المهاجرين في اعتماد التقرير الوطني لدولة موريتانيا، في الاجتماع الذي عُقد في 1 ديسمبر 2025، بشأن تقديم الملاحظات الختامية للتقرير في حضور وفد الدولة، بعد أن تقدمت الحكومة الموريتانية بتقريرها الوطني في 26 مايو 2023، ثم تلقت الدولة قائمة المسائل في 8 يناير 2025، وقدمت رداً على ذلك في 24 يونيو 2025، وحتى وقت كتابة التقرير لم يتم نشر التقرير الخاص بالملاحظات الختامية التي أسفرت عن اجتماع اللجنة مع وفد الدولة في الدورة الحادية والأربعين[275].

السعودية

خضعت المملكة العربية السعودية لمراجعة واحدة خلال عام 2005، تتصل باعتماد بلاغ مقدم ضد الحكومة السعودية من الناشط عبد الله العودة، وذلك على النحو التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - CRPD	الدورة 32 3 - 21 مارس 2025	اعتماد بلاغ	قررت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في 19 مارس 2025، اعتماد البلاغ المقدم من قبل أحد الضحايا المزعومين لحقوق الانسان في 26 يناير 2021، وطالبت اللجنة حكومة المملكة العربية السعودية بتقديم رداً في خلال ستة أشهر، وهو ما لم يحدث حتى الوقت الراهن. وجاء في البلاغ أن أسرة الضحية قد تعرضت للعقاب الجماعي، حيث تم اعتقال شقيقه، وفرض حظر سفر على أسرته، وتعرض هو للمضايقات. ولم يُسمح له بالزيارات السرية والمباشرة مع أقاربه ومحاميه المستقل، أو باستخدام وسائل تواصل إضافية مثل الطرق الشفوية، كما يواجه صعوبة في سماع حديث أسرته خلال الزيارات، حيث تجري الزيارات في كابينة عازلة للصوت مزودة بهاتفين يربطان كل طرف[276].

[275] متاح علي الرابط التالي: https://tinyurl.com/29tx7k7r

[276] متاح علي الرابط: https://tinyurl.com/23jlv7b7

سلطنة عمان

خضعت سلطنة عمان إلى مراجعة واحدة خلال العام 2025، تتعلق بقائمة المسائل، وذلك على النحو التالي:

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
لجنة الاختفاء القسري - CED	الدورة 29 22 سبتمبر - 2 أكتوبر 2025	قائمة المسائل	قدمت لجنة الاختفاء القسري في 7 نوفمبر 2025، قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الذي تقدمت بها سلطنة البحرين، في 27 مارس 2025. ركزت اللجنة على مساهمة المجتمع المدني في إعداد تقرير الدولة، لا سيما فيما يتعلق بمنظمات أسر الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مسألة الاختفاء القسري والمنظمات غير الحكومية. كما لفت اللجنة إلى أهمية البحث عن الأشخاص المختفين والتحقيق في حالات اختفائهم القسري المزعوم. كذلك أكدت اللجنة على أهمية توضيح التدابير القائمة لضمان أن الامتيازات الزوجية وامتيازات الأقارب الممنوحة بموجب المادة 104 من قانون الإجراءات الجنائية لا تعيق فعالية التحقيقات في حالات الاختفاء القسري[277].

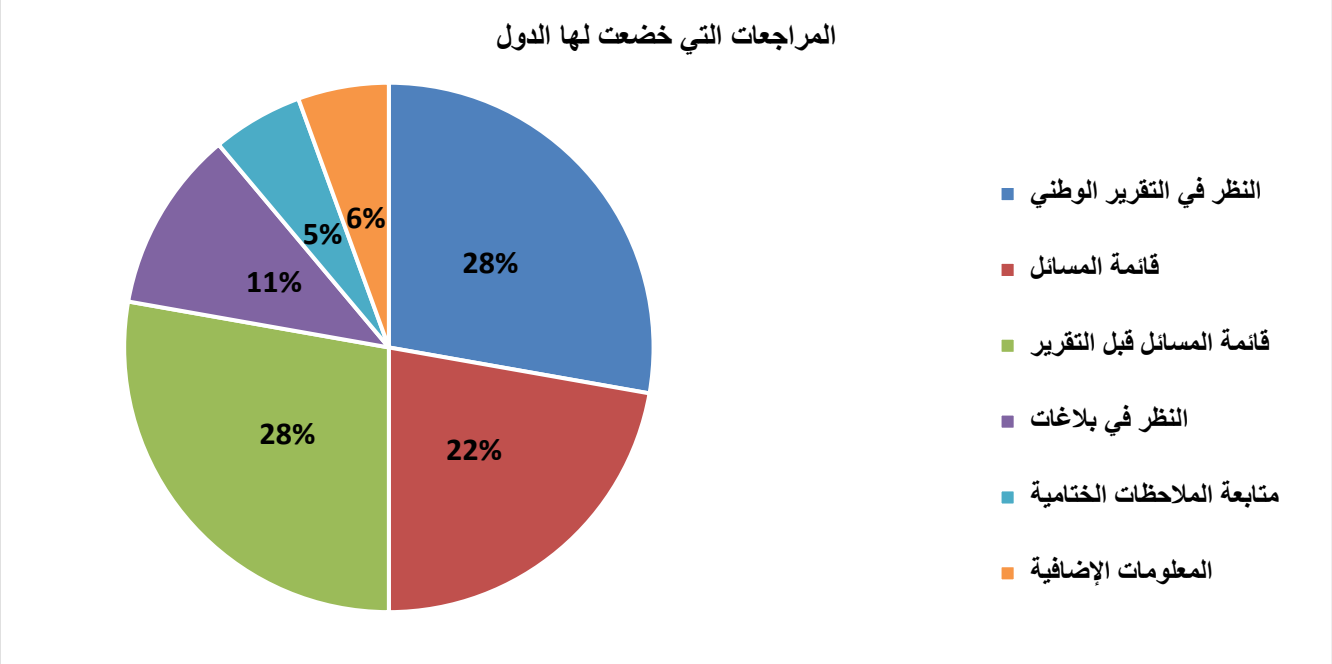

[277] متاح علي الرابط التالي: https://tinyurl.com/2b82f9bb

3- تمثيل الدول العربية في لجان المعاهدات لعام 2025

فيما يلي أعضاء لجان المعاهدات الذين تم انتخابهم من الدول العربية، البعض منهم تنتهي ولايته في يناير 2026، وآخرين تم انتخابهم ليبدأ ولاية جديدة في مطلع عام 2026.

لجنة القضاء على التمييز العنصري		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
المملكة المغربية	التلمساني عبد الرحمن	عضو في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويته في 2028
الجزائر	أمير نور الدين	عضو في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويته في 19 يناير 2026
موريتانيا	الريس فاضيلي 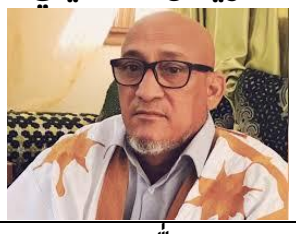	عضو في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويته في 2028
قطر	شيخة عبد الله علي المسند	تم انتخابها في 2025 لتبدأ عضوية جديدة في يناير 2026.

لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
الجزائر	لزهاري بوزيد 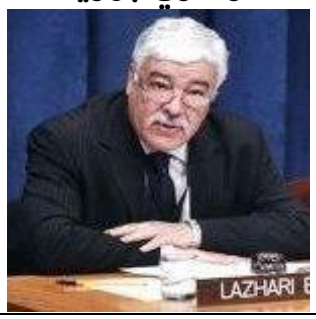	عضو في اللجنة، ومن المقرر أن تنتهي ولايته في ديسمبر 2028.
المملكة المغربية	شرفات أفايلال	عضو في اللجنة، ومن المقرر أن تنتهي ولايتها في ديسمبر 2028
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
جمهورية مصر العربية	وفاء أشرف محرم	نائب رئيس اللجنة، ومن المقرر أن تنتهي ولايتها في 2028
المملكة المغربية	المحجوب الهيبة	عضو اللجنة، ومن المقرر أن تنتهي ولايته في 2028

لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
لبنان	نيهال حيدر	رئيس اللجنة، ومن المقرر أن تنتهي ولايتها في ديسمبر 2028.
جمهورية مصر العربية	ندى دراز	عضوة في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويتها في ديسمبر 2026
سلطنة عمان	حميدة بنت سلوم الشكيرية	عضوة في اللجنة، ومن المقرر أن تنتهي ولايتها في ديسمبر 2028.
لجنة مناهضة التعذيب		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
المملكة المغربية	عبد الرزاق روان	نائب رئيس اللجنة وكان من المقرر أن تنتهي عضويته في 2025، ولكن تم إعادة انتخابه لعضوية جديدة تبدأ في 2026.

موريتانيا	مولاي عبد الله 	تم انتخابه لعضوية جديدة تبدأ في يناير 2026.
لجنة حقوق الطفل		
الدولة	**اسم العضو وصورته**	**الموقف من العضوية**
المملكة المغربية	هند الأيوبي الإدريسي 	عضوة في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويتها 2027
عمان	ثويبة البرواني 	نائب رئيس اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويته 2027
موريتانيا	زينب الطالب موسى 	عضوة في اللجنة، ومن المقرر أن تنتهي ولايتها في فبراير 2029.

لجنة العمال المهاجرين		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
موريتانيا	خالد شيخنا بوبكر	مقرر اللجنة، تنتهي ولايته في ديسمبر 2027.
المملكة المغربية	محمد شريف	عضو في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويته 2027
اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
لبنان	سوزان جبور	عضوة في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويتها في 2026
المملكة المغربية	عمر بطاس	عضو اللجنة، ومن المقرر أن تنتهي ولايته في 2028.

لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
المملكة المغربية	عبد المجيد مكني 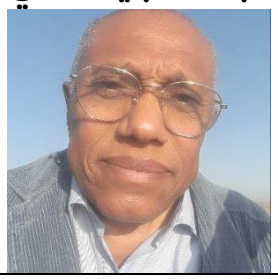	نائب رئيس اللجنة، من المقرر أن تنتهي ولايته في 2028.
الأردن	مهند صلاح العزة	عضو في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويته 2026
الكويت	رحاب محمد بورسلي	عضو في اللجنة ومن المقرر أن تنتهي عضويتها في 2026

لجنة الاختفاء القسري		
الدولة	اسم العضو وصورته	الموقف من العضوية
لا يوجد أعضاء من دول عربية في اللجنة		

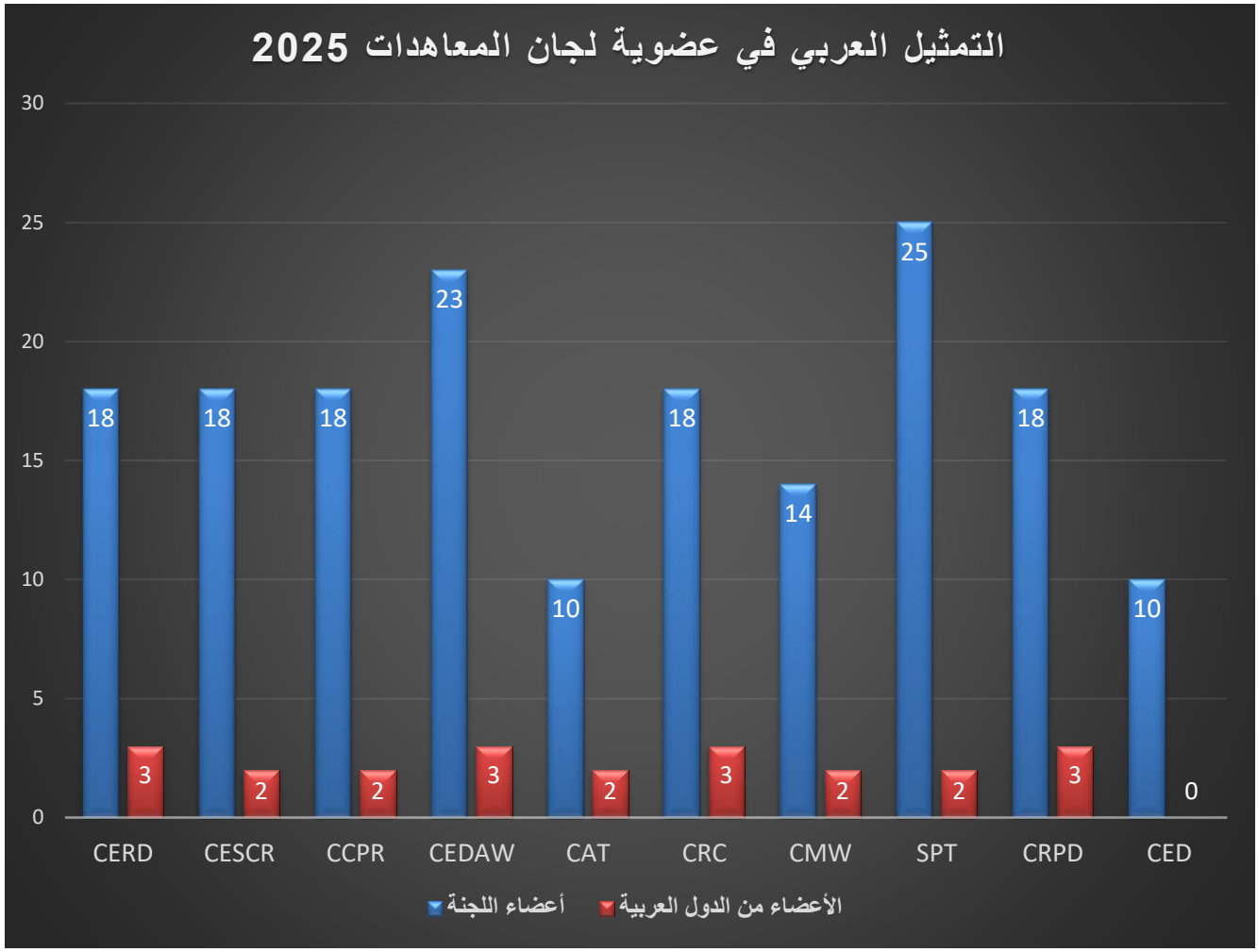
التمثيل العربي في عضوية لجان المعاهدات 2025
30
25
20
15
10
5
0
18
3
18
2
18
2
23
3
10
2
18
3
14
2
25
2
18
3
10
0
CERD
CESCR
CCPR
CEDAW
CAT
CRC
CMW
SPT
CRPD
CED
أعضاء اللجنة
الأعضاء من الدول العربية

القسم الرابع
موقف الدول العربية من اهداف التنمية المستدامة

تولي المنطقة العربية ودولها اهتماماً لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها حقاً وغاية نهجاً حتمياً لتحقيق سلام ورفاهية وأمن جميع الشعوب والأفراد الحالية والقادمة، وبحلول نهاية 2025، كانت المنطقة العربية -أقطاراً وإقليماً - قد قطعت أشواطاً متقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة غاياتها ومؤشراتها وتسجل باستمرار تقدمات على كافة الأصعدة التنموية، في الوقت ذاته، تكشف الأرقام أن معظم أهداف التنمية المستدامة خارج المسار ولم يتم تحقيقها على نحو شامل وكامل نتيجة لما تشهده المنطقة العربية من تعقيدات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية.

واتساقاً مع دورة انعقاد المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2025 تحت عنوان "النهوض بالحلول المستدامة والشاملة والقائمة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة من أجل عدم ترك أحد خلف الركب"، يتجه هذا القسم إلى إجراء مسح تقييمي وتحليلي لأهداف التنمية المستدامة محل الاستعراض لعام 2025، وذلك من أربعة محاور رئيسة هي: المراجعة الإقليمية للأهداف التنموية محل الاستعراض لعام 2025 والمراجعة القطرية للأهداف التنموية محل الاستعراض لعام 2025 وتحديات وقيود المنطقة العربية لتحقيق الأهداف محل الاستعراض لعام 2025 وتوصيات ماعت لتسريع وتعزيز الأهداف محل الاستعراض لعام 2025.

1. المراجعة الإقليمية للأهداف التنموية محل الاستعراض لعام 2025

تبين القراءة التقييمية قدرة المنطقة العربية في عام 2025 على تسجيل نحو 60.6 نقطة من أصل 1.00 نقطة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية الذي تضمن 118 مؤشراً يغطون أهداف التنمية المستدامة ال 17، ومقارنة بنسبة تقدم "60.5" في عام 2024، يعد تقدم المنطقة العربية عام 2025 تقدماً طفيفاً، كما أن درجة التقدم تتباين بين دول المنطقة العربية ونطاقاتها الفرعية؛ حيث سجلت منطقة شمال أفريقيا أعلى متوسط للنتيجة (حوالي 68)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي (حوالي 64)، ثم منطقة بلاد الشام والعراق (حوالي 62)، وكانت مصر الجزائر والأردن والمغرب وعُمان وتونس والإمارات العربية المتحدة الدول التي سجلت أداء تنموياً أعلى من المتوسط الإقليمي المقدر ب60.6 نقطة، بينما جاء البلدان المتأثرة بالنزاعات أداء أقل

مثل فلسطين ولبنان والسودان واليمن والصومال بأداء أقل .[278] وفي هذا الصدد، يتجه هذا المحور إلى إجراء مسح وقياس تقييمي للأداء العام للمنطقة العربية تجاه الأهداف الخمسة التي تم استعراضها: 3، و5، و8، و14، و17، على النحو التالي:

الهدف 3: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار؛

يأت الهدف الثالث في مقدمة أولويات المنطقة العربية ويتصدر أجنداتها الإنمائية ورؤيتها التنموية، ولتحقيق غايات ومقاصد الهدف 3، تنفذ المنطقة العربية استراتيجيتها الإقليمية للصحة والبيئة للفترة 2017: 2030" بهدف تقليص عبء المرض الناجم عن المخاطر البيئية، كما تنفذ استراتيجيتها الإقليمية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية، وفي مايو 2025، قرر وزراء الصحة العرب " إنشاء "الوكالة العربية للدواء - وعد" بغرض التقدم نحو الاكتفاء الذاتي العربي في صناعة الأدوية واللقاحات، وشرعت اللجنة العربية للرعاية الصحية الأولية منذ أكتوبر 2025 لتحديث الاستراتيجية العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة.[279] وفي ضوء تلك الجهود، بلغ حجم سوق الرعاية الصحية في الشرق الأوسط وإقليم شمال أفريقيا نحو 241.13 مليار دولار في 2024، ونحو 256.52 مليار دولار في 2025، ويتوقع ووصوله إلى 412.25 مليار دولار بحلول عام 2032.[280]

وبصورة أكثر تحديداً، تتمثل تقدمات المنطقة العربية بشأن الهدف 3، في خفض وفيات الأمهات من 220 إلى 110 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حيّة وخفض وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة من 71 وفاة إلى 29 وفاة لكل 1000 ولادة حيّة وخفض وفيات حديثي الولادة إلى 15 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حيّةخلال الفترة 1900: 2015، [281]وتجدر الإشارة إلى أن كغيره من أهداف التنمية المستدامة، سجلت المنطقة أداءً متبايناً باختلاف المناطق الفرعية وباختلاف مؤشرات الهدف ذاته، ففي منطقة الخليج

[278]Sustainable Development Solutions Network, Release of the Arab Region SDG Index and Dashboards Report 2023, 7 December 2023, https://www.unsdsn.org/release-of-the-arab -region-sdg-index-and-dashboards-report-2023

[279]منظمة الصحة العالمية، *قمة جامعة الدول العربية تعتمد الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة، تاريخ الوصول مارس 2026،* https://bitl.to/5mRG

[280] اليوم السابع، "وزراء الصحة العرب" يؤكدون دعمهم لفلسطين ويقرون إنشاء الوكالة العربية للدواء، 22 مايو 2025، https://bitl.to/5m7A

[281] اليونسف، تحظى جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالدعم لضمان ممارسة جميع الأطفال لحقهم في البقاء والنمو والتنمية، تاريخ الوصول مارس 2026، https://bitl.to/5mRK

العربي، ارتفع مؤشر التغطية الصحية الشاملة في السعودية إلى 83 نقطة عام 2025، وتصدرت قطر والإمارات والسعودية القائمة العربية في جودة الخدمات الصحية، تلتها دول مثل الأردن ولبنان التي حافظت على مستويات جيدة رغم التحديات الاقتصادية، وفي شمال أفريقيا، انخفض معدلات وفيات الرضع في مصر إلى 12.47، وهي أرقام تقل كثيراً عن المتوسط العالمي المتوقع لنفس العام والبالغ 24.98.[282]

وبنهاية 2025، لم تكن المنطقة العربية قد تمكنت من التحقيق الكامل والشامل لغايات ومقاصد الهدف 3، إذ لا تزال الأسر العربية تتحمل 40% من إجمالي الإنفاق الصحي من جيوبها مما يجعل الكثيرون مضطرون إلي التخلي عن الرعاية الطبية الضرورية أو تأجيلها، كما لا تزال المنطقة تشهد ارتفاعًا في معدلات الوفيات والإعاقات الناجمة عن الأمراض غير المعدية (السكري، القلب، السرطان)؛ التي تتسبب في حوالي 74% من إجمالي الوفيات في المنطقة العربية، كما تشير الإحصائيات إلى أن 70% من المستشفيات المتخصصة والأطباء الاستشاريين في المنطقة العربية يتركزون في المدن الكبرى. [283] وهو ما ينشئ فجوة في تلقي الرعاية الصحية بين المناطق الحضرية وغيرها من المناطق الريفية.

الهدف 5 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

تبدي المنطقة العربية جهود وسياسات لتحقيق غايات ومقاصد الهدف 5 بما ذلك: استراتيجية النهوض بالمرأة العربية في إطار شامل (2015-2030) التي تهدف إلى تمكين المرأة سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً. والخطة الاستراتيجية العربية متعددة القطاعات لصحة الأمهات والأطفال والمراهقات (2019-2030) التي تهدف إلى تقليل وفيات الأمهات والأطفال والمراهقات، وضمان الصحة الجنسية والإنجابية، والإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، الذي يجرم كافة أعمال العنف ضد المرأة والفتاة على مستوى الأسرة والمجتمع، تجدر الإشارة إلى أن تقييمات الهدف 5 في 2025 تظهر أن الهدف الخامس لا يزال التحدي الأكبر للمنطقة العربية؛ فجميع

[282] The Arab Region SDG Index and Dashboards 2025, access date February 2026, https://files.unsdsn.org/Arab Region SDG Index and Dashboards 2025.pdf

[283] World bank, Middle East and North Africa Health Strategy (2013-2018), access date February 2026, https://bitl.to/5mRN

الدول العربية تسجل درجات منخفضة في مؤشر المساواة بين الجنسين مقارنة بالأهداف الأخرى.[284] ولا يعد ذلك بعيدًا بشكل عام عن ضعف المساواة بين الجنسين علي مستوي العالم، حيث أظهر تقرير صادر هيئة الأمم المتحدة للمرأة عدم تحقيق أي دولة من الدول الأعضاء المساواة بين الجنسين.

وقد يفهم ذلك التراجع في ظل تعرض أكثر من 30% من النساء العربيات لشكل من أشكال العنف واستمرار تهميش المرأة العربية سياسياً واقتصادياً؛ فحصتهن في البرلمانات العربية تقدر بنحو 18.2% كمتوسط إجمالي وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 26.5%، كما أن مشاركتهن تتراوح بين 19% إلى 20% فقط، وهي الأدنى عالمياً وأقل بكثير من الموسط العالمي البالغ 47%، بالإضافة إلى وتقاضي النساء العربيات أجوراً أقل بنسبة تتراوح بين 20% و30% من الرجال عن نفس العمل في القطاع الخاص وقضاءهن في الرعاية المنزلية والعمل غير المأجور يزيد بمقدار 5 إلى 7 أضعاف عما يقضيه الرجل. وبنهاية عام 2025، يكفي القول إن إقصاء المرأة العربية من سوق العمل يُكلّف المنطقة نحو 575 مليار دولار سنوياً، وبالوتيرة الحالية، سيستغرق سد الفجوة في المشاركة في سوق العمل بين النساء والرجال نحو 115 عاماً.[285]

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع؛

تولي المنطقة العربية عناية بالغة للهدف 8 وكافة مقاصده التي تشمل: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع وفي عام 2025، سجلت المنطقة العربية نمواً اقتصادياً مقدراً بنحو 2.9% في عام 2025، ويتوقع ووصوله على 3.7% في 2026، وهو درجات نمو متباينة بين بين مختلف دول المنطقة العربية؛ حيث يتوقع أن تسجل الدول ذات الدخل المرتفع ارتفاعًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.3% في عام 2025 إلى 4.2% في عام 2026، مدعومًا بجهود التنويع الاقتصادي، ويتوقع أن تشهد الدول ذات الدخل المتوسط، نموًا من 2.8% في عام 2025

[284] منظمة المرأة العربية، استراتيجية النهوض بالمرأة العربية، تاريخ الوصول مارس 2026،
http://arabwomenorg.org/WomenStrategy.aspx
[285] *هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقرير أممي يدعو إلى تحرك إقليمي عاجل لسد الفجوات الحرجة في المساواة بين الجنسين، أبريل 2025،*
https://bitl.to/5mRQ

إلى 3.3% في عام 2026، كما يتوقع أن تبقى الدول ذات الدخل المنخفض تواجه ضغوطًا مالية وإنسانية شديدة.[286]

وبقراءة وتقييم مؤشرات وغايات الهدف 8، يتضح أن المنطقة العربية لا تسير على المسار الصحيح؛ فنحو 34% من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الوطني حسب تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للفترة 2024-2026، والعديد من الاقتصادات العربية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تعتمد بشكل مفرط على النفط أو قطاعات منخفضة الإنتاجية، مما يقلل من مرونتها أمام الصدمات الخارجية، كما أن الاقتصاد غير الرسمي لا يزال يمثل قطاعاً واسعاً يفتقر للإنتاجية العالية والحماية القانونية؛ حيث يفتقر العاملون في القطاع غير الرسمي (مثل الباعة المتجولين والعمال المنزليين) إلى الحماية القانونية والضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل بطالة الإقليمي الذي وصل إلى 10.7% عام 2023 مقارنةً بـ 5.8% عالميًا، وارتفاع معدلات التضخم الإقليمي الذي يؤثر على مستويات الاستهلاك الخاص والطلب المحلي.[287]

الهدف 14: الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة؛

تلقى غايات ومقاصد الهدف 14 " الحياة تحت الماء " اهتماماً متزايداً في المنطقة العربية، ويرد ذلك إلى كون تحقيق ذلك الهدف يمثل ركيزة أساسية للأمن الغذائي والاقتصادي في المنطقة العربية نظراً لإطلالها على بحار ومحيطات استراتيجية (البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، والمحيط الأطلس، ونتيجة لذلك، تمكنت المنطقة العربية من زيادة نسبة المناطق البحرية الهامة للتنوع البيولوجي المشمولة بالحماية في المنطقة لتصل إلى 44.4% في عام 2024، مقارنة بـ 27% عام 2000؛ حيث تتصدر الدول العربية ذات الدخل المتوسط بنسبة تغطية تصل إلى 64.1%، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 45.6%، بينما تنخفض هذه النسبة في دول النزاع إلى 19.5%، وتتصدر 6 دول عربية المشهد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بما فيها الهدف

[286] الإسكوا، يتعافى اقتصاد المنطقة العربية تدريجياً، مع توقعات بنمو قدره 3.7% في عام 2026، فبراير 2026، https://bitl.to/5mRR
[287] الإسكوا، يتعافى اقتصاد المنطقة العربية تدريجياً، مع توقعات بنمو قدره 3.7% في عام 2026، فبراير 2026، https://bitl.to/5mRR

14) بحصولها على ثلثي الدرجة الإجمالية لمؤشرات الهدف: الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس الإمارات العربية المتحدة، بينما تظل الصومال واليمن الأقل أداءً بدرجات إجمالية تحت الـ 50 نتيجة الأزمات. [288]

وبنهاية 2025، ورغم جهود المنطقة العربية، لا يزال الهدف 14 يواجه تحديات مستمرة؛ ففي المنطقة العربية، لا يزال التلوث البلاستيكي تحدياً كبيراً؛ حيث تنتهي 80% من النفايات البرية في المنطقة العربية في البحار (مقارنة بمتوسط عالمي 66%)، وترتفع هذه النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 93.%، كما يؤدي ارتفاع درجة حرارة المياه إلى ظاهرة ابيضاض الشعاب المرجانية، خاصة في البحر الأحمر والخليج العربي وترفع زيادة امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون حموضة المياه، وتعاني العديد من السواحل العربية من ضغط الصيد الذي يتجاوز قدرة الأنظمة البيئية على التجدد وتظل مخاطر التسرب النفطي وتفريغ مياه التوازن من السفن تهديداً دائماً للتنوع البيولوجي وتسجل المنطقة درجة 3 من 5 في مؤشر تنفيذ الأدوات الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني، وهو ما يقل عن المستوى العالمي المستهدف.[289]

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

تقدم المنطقة العربية سياسات وشراكات ومحاولات حثيثة بين على المستويين القطري والإقليمي وبكافة أشكالها الثنائية ومتعددة الأطراف، حققت بدورها مستويات متقدمة بشأن غايات ومقاصد الهدف 17 ولاسيما المقاصد ذات الصلة بالمساعدات الإنمائية والتكنولوجيا والتجارة البينية والقدرة على تحمل الديون؛ فدولها تحزر تقدمات وإسهامات تنموية لافتة بشكل أدخل السعودية ضمن أكبر 3 دول مانحة في العالم بعد تقديمها مساعدات مقدرة بنحو 130 مليار دولار على مدى العقود الماضية، استفاد منها 196 دولة في العالم،[290] وجعل الإمارات العربية لأكثر من عشرة

[288] المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: الحياة تحت الماء، تاريخ الوصول مارس 2026، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/bgkd_sdg14_ar.pdf

[289] المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: الحياة تحت الماء، تاريخ الوصول مارس 2026، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/bgkd_sdg14_ar.pdf

[290] الشرق الأوسط، عقود من المساعدات السعودية تلامس 130 مليار دولار، 26 يونيو 2024، https://bityl.co/QnkI

أعوام ضمن أهم عشرين دولة مانحة للمساعدة نسبةً إلى الدخل القومي الإجمالي.[291] وإضافة لذلك، أحرزت تقدمات نسبية بشأن التجارة البينية والتي بلغت نحو 700 مليار دولار والتي تعادل بما يعادل 10% إلى 11% من حجم التجارة العالمي،[292] وتقدمات بشأن التكنولوجيا؛ حيث نما بها عدد مستخدمي الإنترنت نحو 275 مليوناً ليقارب 64% من عدد السكان، وقدر فيها انتشار الأنترنت بنحو 100% و69% و65% لدى دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي(ليبيا وتونس والمغرب والجزائر) ودول المشرق العربي سوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين ومصر) على التوالي.

ورغم التقدم الحاصلة للمنطقة العربية بشأن الهدف، إلا أن تلك التقدم ليس شاملا لكافة المقاصد والغايات؛ إذ لا تزال المنطقة العربية تعاني من محدودية الموارد المالية وتحتاج نحو 230 مليار دولار سنوياً حتى 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعاني 12 دولة عربية من فجوة تمويلية مقدرة بنحو 660 مليار دولار سنوياً بحلول 2030،[293] كما تواجه المنطقة العربية خسائر مقدرة بحوالي 9 مليارات دولار سنويًا ناتجة عن الانتهاكات الضريبيّة التي ترتكبها الشركات المتعددة الجنسيّات،[294] كما تعاني من مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة التي تكلف المنطقة العربية خسائر سنوية مقدرة بنحو 60.3: 77.5 مليار دولار سنوياً، وبل وكبدتها في الفترة من 2008: 2015 نحو 482.7 مليار دولار أو ما يعادل خمس الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية. [295]

2.المراجعة القطرية للأهداف التنموية محل الاستعراض لعام 2025

تقع مقاصد وغايات أهداف التنمية المستدامة محل الاستعراض على رأس أولويات جميع الدول العربية وداخل أجنداتهم الوطنية والمحلية، إلا أن مستويات الأداء وتقدمات وتحديات تلك الأهداف تتباين من دولة أخرى، وفي هذ الصدد، يتجه هذا المحور إلى إجراء مسح تقييمي للأداء القطري للأهداف التنموية محل الاستعراض لكل الدول العربية على النحو التالي:

[291] الاتحاد، الإمارات.. جهود رائدة لإغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية، 2 ديسمبر 2023، https://bityl.co/Qnkj
[292] سكاي نيوز عربية، تضاعف قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي بالدول العربية في 2022، 27 يوليو 2023، https://bityl.co/Qnqw
[293] سي إن. إن الاقتصادية، القطاع الخاص والاستدامة في الدول العربية.. فجوة بين الإجراءات والأهداف، نوفمبر 2023، https://shorter.me/_5hCi
[294]الإسكوا، الإسكوا: المنطقة العربية تخسر سنويًا ما يقرب من 9 مليارات دولار بسبب الانتهاكات الضريبية للشركات المتعددة الجنسيات، 10 مايو 2023، https://shorter.me/nGWGV
[295] الإسكوا، التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية، تاريخ الوصول يونيو 2024، https://bityl.co/QnqW

الهدف 3: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار؛

أ. دول شمال افريقيا

1. مصر

تمنح مصر اهتماما خاصا للهدف 3 ونفذت عديد من الإصلاحات والجهود لتحقيقه، بما في ذلك: اطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة في مصر وتخصيص 10 مليار دولار في موازنة 2025: 2024 لتحسين القطاع الصحي، وإطلاق المبادرات الصحية بما في ذلك: مبادرة "100 مليون صحة" ومبادرة صحة الأم والجنين التي خدمت أكثر من 2 مليون سيدة، ومبادرة الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لحديثي الولادة التي تغطي 19 مرضًا بنسبة تغطية وطنية تبلغ 97% ومبادرة رئيس الجمهورية لرعاية كبار السن، التي تخدم أكثر من 1.5 مليون مسن عبر 900 منشأة صحية تقدم دعمًا طبيًا ونفسيًا متكاملًا.[296] وفي 2025، يتجلى التقدم في الهدف 3 في السياق المصري في وصول متوسط العمر إلى 72.2 سنة وبلوغ معدل وفيات الأمهات 41 حالة لكل 100,000 ولادة وتجاوز معدلات التغطية بالتطعيمات الأساسية 95% وإعلان مصر خالية من الملاريا وفيروس سي وشلل الأطفال والحصبة.[297]

2. ليبيا

يعكس قطاع الرعاية الصحية في ليبيا تحولاً نوعياً في الجهود والسياسات المعنية بالهدف3؛ حيث نفذت ليبيا جهود لتحديث البنية التحتية الطبية وأنفقت ما يقارب 4.2% من ناتجها المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية. ونجحت في إحراز تقدمات متنامية بشأن الهدف 3، إلا أن جهود لم تنه كافة التحديات؛ فهناك، تكثر إشكالات البنية التحتية المتقادمة والكوادر المؤهلة غير الكافية والوصول للتقنيات الطبية المحدود. [298]ونتيجة لذلك، يعاني أكثر من نصف المرافق الطبية من فشل في تقديم خدماتها بشكل كامل، مما يعرض المواطنين لمخاطر صحية خطيرة و43٪ من الأسر الليبية يعانون من صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية في الوقت المناسب.[299]

---

[296] الهيئة الوطنية للإعلام، وزير الصحة يستعرض رؤية مصر في تحقيق العدالة الصحية ضمن فعاليات أسبوع أبو ظبي، 16 ابريل 2025، https://l.muz.kr/nR6

[297] هيئة الاستعلامات، هيئة الرعاية الصحية تستعرض إنجازاتها خلال 5 سنوات، 25 نوفمبر 2024، https://bitl.to/4GZs

[298] Transforming Libya Healthcare: Opportunities and Challenges, December 15, 2024, https://l.muz.kr/Oui

[299] منظمة الصحة العالمية تحذر من خطورة الأوضاع الصحية في ليبيا، 19 فبراير 2024، https://bitl.to/4Gon

3. تونس

تنفذ تونس لتحقيق الهدف 3 سياسةً صحيةً وطنية للفترة 2021: 2030، وفي 2024، خصصت موازنة للرعاية الصحية مقدرة بنحو 1.25 مليار دولار بما يعادل 5.5% من الميزانية العامة للدولة. وبموجب ذلك، حققت تونس تحسنًا في مؤشرات الرعاية الصحية؛ حيث انخفض معدل وفيات الأمهات إلى 37 حالة وفاة في عام 2020، وبات معدل وفيات الأمهات بواقع حوالي 179 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية وهو ما يعني أنه أقل من المتوسط الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط وأقل من المتوسط العالمي البالغ 223 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية. ولعل ذلك لا يعني عدم وجود تحديات قائمة؛ ففي تونس، لا تزال الفوارق الإقليمية والاجتماعية تؤثر على صحة الأمهات والمواليد الجدد.[300]

4. الجزائر

توثق تقييمات الهدف 3 جهود متسقة مع مقاصده، ويأتي على رأس تلك الجهود: تخصيصها في 2024 نحو 6.3 مليار دولار لقطاع الصحة العامة، وتبني مخطط وطني جديد للفترة 2023: 2030 يهدف إلى تعزيز الوقاية والكشف المبكر والبنية التحتية للمرافق الصحية. ونتيجة لتلك الجهود، بلغ متوسط العمر نحو 77.54 سنة وبلغ معدل وفيات الأطفال في الجزائر حوالي 16 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية، وتراوح معدل وفيات الأمهات بين 35 و40 وفاة لكل 100,000 ولادة. [301] ومع ذلك، لا تزال الجزائر من بين أعلى 20 دولة في العالم من حيث معدلات السمنة المرتفعة،[302] كما تسجل سنوياً ما بين 500 و800 حالة ملاريا وافدة،[303] ولاتزال تسجل سنويًا أكثر من 50 ألف حالة إصابة جديدة بالسرطان. [304]

---

[300] WHO, Journée mondiale de la Santé 2025: une bonne santé à la naissance pour un avenir plein d'espoir, , 7 avril 2025, https://l.muz.kr/8vm

[301] الجزائر الإخبارية، الجزائر تسجل تقدمًا كبيرًا بتقليص وفيات الأطفال والأمهات، 25 أبريل 2025، https://l.muz.kr/MeT

[302] UNICEF, Child health and nutrition, Access date may 2025, https://www.unicef.org/algeria/en/child-health-and-nutrition

[303] الإذاعة الجزائرية، فورار: الوضع الصحي في ولايات الجنوب تحت السيطرة ولا تسجيل لحالات دفتيريا خلال اليومين الماضيين، 29 سبتمبر 2024، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/52700

[304] الشرق الأوسط، السلطات الجزائرية تعلن مناطق شاسعة «بؤرة وباء»، 28 سبتمبر 2024، https://l.muz.kr/XPP

5. المغرب

وضعت المملكة المغربية منظومة صحية للمساعدة في تحسين صحة الأم والطفل والتغذية وبموجب ذلك، أحرز المغرب تقدما في خفض معدلات وفيات الأمهات والمواليد والأطفال، وبلغ متوسط العمر نحو 75.4.[305]ووفقا لآخر بحث وطني حول السكان وصحة الأسرة، انخفض معدل وفيات الأطفال دون السنة الأولى (الوفيات الرضع) من 28,8 إلى 18 وفاة لكل 1000 ولادة حيّة[306] ومع ذلك، يواجه نظام الرعاية الصحية تحديات، مثل التفاوت في الموارد، وعدم كفاية التمويل، والأمراض غير المعدية؛ ففي الفترة ما بين أكتوبر 2023 وفبراير 2025، سجل ضد مرض الحصبة المعروف محليا باسم "بوح مرون" نحو 25 ألف إصابة و120 وفاة. [307]

6. موريتانيا

تسعى موريتانيا إلى تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة عبر العديد من الإصلاحات والجهود، ولعل أحدثها إنفاق 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي الصافي على الرعاية الصحية وإطلاق خطة العمل الوطنية لتباعد الولادات التي خلال الفترة ما بين 2024 - 2028. [308] لكن لا تزال موريتانيا تواجه معدلات وفيات من الأمهات والمواليد مرتفعة؛ إذ تشير الأرقام إلى أن نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة في موريتانيا وصلت إلى 424 لكل مائة ألف ولادة حية، وذلك وفقاً لآخر إحصاء أُجري في الفترة 2019 - 2020 وأن نسبة الوفيات بين المواليد الجدد بلغت 22 وفاة لكل ألف مولود. [309]

ب. دول شرق افريقيا

1. السودان

دفعت الحرب القائمة في السودان منذ أبريل 2023 إلى استنزاف قدراتها السودان وانشغاله بعيداً عن تحقيق الهدف الثالث وقادت إلى انهيار الرعاية الصحية؛ فقد وثقت

---

[305] البنك الدولي، منظومة صحية مجتمعية جديدة في المغرب تضع الأمهات والأطفال في المناطق الريفية في بؤرة الاهتمام، 2025/29/04، https://l.muz.kr/UO1

[306] شراكة بقيمة 11,7 مليون دولار أمريكي بين اليونيسف في المغرب والوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)، على الرابط التالي: https://shorturl.at/OW24t

[307] الجزيرة، المغرب يطلق حملة لتلقيح الأطفال ضد مرض الحصبة، 4 فبراير 2025، https://bitl.to/4Gpb

[308] Africa, All About Mauritania, January 10, 2025, https://africa.com/heres-what-you-need-to-know-about-mauritania/

[309] الفكر، موريتانيا تبحث تخفيض وفيات الأطفال والأمهات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، 6 سبتمبر 2024، https://www.elfikr.net/?q=node/51637

الإحصاءات بين أبريل 2023 وفبراير 2025 نحو 559 هجوماً على نظام الرعاية الصحية ارتكبت مليشيا الدعم السريع ثلثي تلك الهجمات،[310]ويكفي الإشارة أنه حتى مارس 2025، أن 70 إلى 80% من المرافق الصحية في السودان لا تعمل بكامل طاقتها.[311] ولعل ذلك ما أضعف قدرة السودان على مواجهة الأوبئة والأمراض. [312]

2. الصومال

شرعت الصومال في تحقيق الهدف الثالث من خلال العمل على تحقيق التغطية الصحية الكاملة وتقليل معدل الوفيات ورغم ذلك، لا تزال الصومال مسرحاً للأوبئة والأمراض، يموت 4 من كل 100 طفل صومالي خلال الشهر الأول من حياتهم، و8 من كل 100 قبل عيد ميلادهم الأول، و1 من كل 8 قبل أن يصلوا إلى سن الخامسة ويمثل هذا أكثر من 60% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تموت امرأة واحدة من كل عشرين امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة كل عام.[313]

3. جيبوتي

تواصل جيبوتي جهودها لتحقيق الهدف 3؛ حيث تنفذ الخطة الوطنية للصحة وخطة صحة الأم والمواليد 2022-2026 لتوسيع الرعاية الصحية الأولية، كما تُنفذ برامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. [314] ورغم ذلك، يحتاج الهدف 3 لمزيد من الجهود والسياسات لمكافحة معدلات وفيات الأمهات والأطفال المرتفعة؛ فخلال عام 2025، لا يزال معدل وفيات الأمهات يبلغ نحو 248 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية ويصل معدل وفيات الرضع إلى نحو 43 وفاة لكل 1000 مولود حي، وذلك بالإضافة إلى معاناة أكثر من 34,000 طفل بين 6 و59 شهرًا من سوء التغذية.[315]

---

[310] Insecurity insight, Attacks on Health Care in Sudan, March 2025, https://bitl.to/4Fu
[311] UN News, The world must 'wake up and help Sudan out of the nightmare of conflict', says WHO's Tedros, 8 September 2024, https://bitl.to/4Fuk
[312] OCHA, Sudan Humanitarian Update (February 2025), 17 march 2025, https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-update-february-2025
[313]UNICEF, Health: Every child has the right to survive and thrive, access date April 2025, https://www.unicef.org/somalia/health
[314] PROGRESS ON THE TRIPLE BILLION TARGETS, WHO, https://tinyurl.com/34k7n7ux
[315] WFP Djibouti Country Brief, July 2025, relief web, https://tinyurl.com/yc4xanu2

4. جزر القمر

تتمثل أبرز جهود وسياسات جزر القمر لتحقيق الهدف 3 في تنفيذها برنامج القضاء على الملاريا للفترة 2025-2027 والذي يهدف إلى القضاء على انتقال الملاريا المحلي وعلاج 100٪ من الحالات وإطلاق المرحلة التجريبية للتأمين الصحي العام، بهدف تحقيق تغطية صحية شاملة لجميع السكان بحلول عام 2030، وخلال عام 2025، يُقدر بنحو 67.3 عاماً كمتوسط عام، ورغم ذلك، تواجه الرعاية الصحية في جزر القمر تحديات هيكلية، حيث يُصنف نظامها الصحي بأنه محدود الموارد ويعتمد بشكل وثيق على الدعم الدولي، وتشير البيانات إلى أن 50% من الوفيات ناتجة عن أمراض غير معدية، و38% ناتجة عن أمراض معدية ومشكلات تتعلق بالأمومة والتغذية.[316]

ج. دول الشام

1. الأردن

تتخذ الأردن سياسة وطنية لتحقيق الهدف 3 على النحو الذي يحقق غاياته بشأن التغطية الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية، كان أحدثها ما أطلق في يوليو 2025 وهي الاستراتيجية الوطنية لتكيّف القطاع الصحي مع تغير المناخ، كما أن الأردن ينفذ برنامج تعزيز التغطية الصحية الشاملة وتطوير الرعاية الصحية الأولية .[317]وخلال عام 2025، كشفت تقييم الهدف الثالث نجاح الأردن في خفض معدل وفيات الرضع إلى 14 وفاة لكل 1.000 حالة ولادة حية، وخفض معدل وفيات لأمهات إلى 31 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية وتعزيز حصول 97٪ من النساء الحوامل على رعاية صحية قبل الولادة من كوادر طبية مؤهلة، ورغم ذلك، لا تزال الأردن تحتاج إلى المزيد من الجهود لمكافحة تحديات الرعاية الصحية وانتشار الأوبئة وتصنيع اللقاحات. [318]

2. سوريا

أفضت تداعيات ونتائج الحرب والقتال في سوريا إلى تدمير البنية التحتية ومرافقها وتسببت في انهيار الرعاية الصحية وزيادة هشاشة القدرة أمام الأوبئة والأمراض ونقص اللقاحات، ورغم تشكل قيادة جديدة لسوريا في 2024، إلا أن المنظومة الصحية

316316316 Contribution to reducing the number of indigenous malaria cases in the Comoros to zero, IATI, https://tinyurl.com/4237uyn5

317 Jordan launches a national strategy for health sector, UN, https://tinyurl.com/5b2j268j

318 Jordan home to 4.7 million children, Jordan Times, https://tinyurl.com/3mn6hcap

السورية غير مؤهلة وغير قادة على تحقيق غايات ومقاصد الهدف 3، فخلال عام 2025، تقدر الإحصائيات حاجة 16.7 مليون شخص إلى المساعدات الصحية العاجلة، ومعاناة 2مليون طفل خطر سوء التغذية وقدرة 57% من المستشفيات و37% من مراكز الرعاية الصحية على العمل فقط.[319]

3. فلسطين

تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أكتوبر 2023 اشتباكات واضطرابات أمنية وقد تضرر النظام الصحي بشدة؛ فقد تضرر أو دُمر نحو 94٪ من المستشفيات، وبين يناير وأغسطس 2025، سُجل 335 هجومًا على مرافق الرعاية الصحية، وفي ضوء ذلك، باتت المنظومة الصحية تعاني من نقص حاد في الإمدادات الطبية مع نفاد 52٪ من الأدوية الأساسية و68٪ من المستلزمات الطبية، بينما يحتاج أكثر من 16,500مريض إلى إجلاء طبي خارج غزة لعدم توفر العلاج المتخصص. [320]

4. لبنان

تأثر التقدم نحو تحقيق الهدف الثالث في لبنان نتيجة الضغوط المتزايدة جراء غياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة العربية، وللتدليل على ذلك، يمكن الإشارة إلى تداعيات اشتعال الحرب بين إيران وإسرائيل في فبراير 2026، فمع اشتداد الأعمال العدائية بين حزب الله وإسرائيل بشكل حاد في 2 مارس 2026، تسببت الغارات الجوية وتبادل الصواريخ في أضرار واسعة النطاق للبنية التحتية الصحية، بالإضافة إلى عدم قدرة لبنان على التخلص من النفايات الطبية الخطرة؛ فهي تنتج أكثر من 12200 طن من النفايات الطبية الخطرة سنوياً، إلا أن 60% فقط من النفايات المعدية تُعالج، ما يترك نحو 5000 طن سنوياً دون معالجة مما يضع ضغطاً إضافياً على الأنظمة الصحية المنهكة أصلاً.[321]

5. العراق

أطلق العراق الاستراتيجية الصحية الوطنية 2025-2030 لتحسين الخدمات الصحية وخفض وفيات الأمهات والأطفال، وخلال عام 2025، تظهر بعض التقدمات بشأن

[319] UNICEF and WHO support Syria's Ministry of Health-led campaign to reach 3.4 million children, UNICEF, https://tinyurl.com/59fb7bdc
[320] Malnutrition rates reach alarming levels in Gaza, WHO warns, WHO, https://tinyurl.com/mrxxpyyu
[321] UNDP, *Protecting health, preserving the environment: Lebanon strengthens healthcare waste management, January 27, 2026,* https://bitl.to/5mRT

غايات ومقاصد الهدف 3 وهي تقدمات تتمثل في بلوغ معدل وفيات الأمهات نحو 29.6 وفاة لكل 100 ألف ولادة وتسجيل معدل وفيات حديثي الولادة 10.5 لكل ألف مولود حي ووفيات الأطفال دون الخامسة 19.7 لكل ألف، ورغم ذلك، تكشف التقييمات عن استمرار التحديات الصحية في العراق، فبين يناير وأبريل 2025، سجلت السياقات العراقية نحو 620حالة حصبة و 11,887حالة إسهال مائي حاد.[322]

د. دول الخليج العربي

1. المملكة العربية السعودية

تولي المملكة العربية عناية في رؤيتها التنموية "2030"؛ حيث تهدف خلالها إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز التغطية الصحية الشاملة والوقاية من الأمراض، وخلال عام 2025، تمكنت المملكة من تحقيق تقدمات بارزة بشأن الهدف 3؛ فمتوسط العمر المتوقع يقترب من نحو 79 سنة نتيجة توسع خدمات الرعاية الصحية والوقاية، كما تبلغ معدلات وفيات الأمهات نحو 7 وفيات لكل 100 ألف ولادة حية مع وصول نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية إلى نحو 100٪.[323]

2. الإمارات العربية المتحدة

قطعت الإمارات أشواطاً متقدمة بشأن الهدف 3 وغاياته، فخلال عام 2025، أشارت الأرقام بلوغ متوسط العمر المتوقع نحو 78.8 سنة، وبلوغ معدل وفيات الرضع نحو 3.52 وفاة لكل 1000 ولادة حية وبلوغ معدل وفيات الأمهات نحو 3 وفيات لكل 100 ألف ولادة حية، وهو من أدنى المعدلات عالميًا.[324]

3. الكويت

تبنت الكويت سياسة وطنية ساهمت في إرساء منظومة صحية متينة ويأتي على رأسها الاستراتيجية الوطنية للوقاية والاستجابة للأمراض غير المعدية 2017-2025، وخلال عام 2025، أشارت الأرقام إلى أن معدل وفيات الرضع في الكويت بلغ 5.86 وفاة

[322] Iraq and WHO Celebrate World Health Day with the Launch of the National Strategy for Health, UN, https://tinyurl.com/2fcxsxzv
[323] Saudi Arabia Population 2025, UNFPA, https://tinyurl.com/32d8bamv
[324] UNITED ARAB EMIRATES, SDG Dashboard and Trends, https://tinyurl.com/nenaz65e

لكل 1000 ولادة حية في عام 2025 بانخفاض قدره 2.38٪ مقارنة بعام 2024، ما يعكس تحسن خدمات صحة الأم والطفل.[325]

4. البحرين

تعمل البحرين تعزيز تحقيق الهدف 3 من خلال تطوير النظام الصحي عبر برامج تركز على مكافحة الأمراض غير السارية، وتعزيز الصحة النفسية، ومقاومة الميكروبات، والجاهزية للطوارئ الصحية، وكان أحدث البرامج هي مبادرات المدن الصحية والجامعات المعززة،[326]ونتيجة لذلك، باتت البحرين تضم 4 مدن صحية و5 جامعات معززة للصحة، في حين تمثل الأمراض غير السارية نحو 75٪ من الوفيات، ووثقت الإحصائيات تقدمًا في مكافحة الأمراض المعدية، حيث بلغ معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية 0.0 لكل 1,000 من السكان غير المصابين، وانخفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون تدخلات ضد الأمراض المدارية المهملة إلى صفر.[327]

5. عمان

أولت سلطنة عُمان النظام الصحي اهتمامًا خاصًا، حيث عملت على تطوير السياسات الصحية وتعزيز الرعاية الصحية الشاملة والوقاية من الأمراض. وفي هذا السياق أطلقت وزارة الصحة المسح الوطني للأمراض غير السارية لعام 2025، ونتيجة لذلك، أشارت المؤشرات الصحية الحديثة إلى تقدم في مكافحة الأمراض المعدية، إذ بلغ معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية 0.0 حالة لكل 1,000 من السكان غير المصابين، ما يعكس فعالية برامج الوقاية والمراقبة الوبائية[328].

6. قطر

سعت قطر إلى تعزيز تحقيق الهدف 3 من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024-2030 وصدور القانون رقم 6 لسنة 2025 بشأن البحوث الصحية بهدف تنظيم القطاع الصحي وتوسيع نظام التأمين الصحي الإلزامي لتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية وجودتها، وخلال عام 2025، وثقت الأرقام أن متوسط العمر المتوقع بلغ 81 سنة، بينما انخفض معدل وفيات الرضع إلى 4.5 لكل 1000 مولود حي ومعدل وفيات

[325] Kuwait Infant Mortality Rate, macrotrends, https://tinyurl.com/4fa7yp3k
[326] Building a sustainable future in Bahrain, EMHJ, https://tinyurl.com/44sfnftd
[327] Bahrain, UN, https://bahrain.un.org/en/sdgs/3/progress
[328] Health Reveals Results of NCDs National Survey, Ministry of Health, https://tinyurl.com/hfwvd9fh

الأمهات إلى 6.5 لكل 100,000 مولود حي، وهو ما يعكس تطور خدمات صحة الأم والطفل.[329] وفي المقابل تمثل الأمراض غير السارية نحو 72٪ من الوفيات ويبلغ انتشار السكري نحو 19.5٪، مما يجعلها التحدي الصحي الرئيسي في الدولة.[330]

7. اليمن

يواجه اليمن تحديات كبيرة نتيجة استمرار النزاع وضعف النظام الصحي، حيث تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر من 19.5 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات صحية إنسانية ، كما يستمر انتشار الأمراض المعدية في البلاد، إذ تم تسجيل 87,566 حالة كوليرا وإسهال مائي حاد و237 وفاة بين يناير وأكتوبر 2025، إضافة إلى 18,675حالة كوليرا و55 وفاة في يونيو 2025 وحده، ما يعكس استمرار تفشي المرض.[331]ما يواجه اليمن أوبئة متزامنة تشمل الحصبة وحمى الضنك وشلل الأطفال نتيجة انخفاض معدلات التطعيم وتدهور خدمات المياه والصرف الصحي والنزوح السكاني.[332]

الهدف 5 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أ. دول الشمال الأفريقي

1. مصر

حظي الهدف الخامس بعناية مصرية لافتة؛ وتجلت هذه العناية في عدد من السياسات والقرارات المصرية المعنية بتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وهو ما أكدته الاستراتيجية الوطنية المصرية لتمكين المرأة والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وقرارات إنشاء اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث ووحدة حماية المرأة من العنف التابعة لمجلس الوزراء، ناهيك عن المبادرات الصحية والبرامج الاجتماعية وعلى رأسها برنامج " تكافل وكرامة" ومبادرة صحة الأم والطفل وبرنامج معاشات التقاعد؛ إذ أفاد الأول نحو 3.5 مليون من السيدات بما يعادل 75% من

[329] "A health-focused society supported by an integrated health system, https://tinyurl.com/34ns8r9f
[330] Country Cooperation Strategy for WHO and Qatar, WHO, https://tinyurl.com/29pdfp3y
[331] 237 Cholera Deaths, 87,000 Cases in Yemen Since Beginning of the Year, Qatar News Agency, https://tinyurl.com/2jat29u5
[332] Yemen: WHO Health Emergency Appeal 2025, relief web, https://tinyurl.com/mrxtvwu2

المستفيدين وأفاد الثاني نحو 6.8 مليون امرأة وسمحت الثالثة بفحص 3.1 مليون سيدة.[333] وجدير بالذكر أن السياسات المصرية سجلت تقدماً نوعياً في المساواة بين الجنسين؛ فسياسياً، وصل عدد النساء الممثلين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ إلى 163 و41 مقعدًا على التوالي. كما وصل عدد النساء الحاصلات على مناصب وزير ونائب وزير ونائب محافظ إلى 4 و5 و9 سيدة على التوالي، كما بلغ عدد النساء العاملات في المناصب القضائية والدبلوماسية إلى 3.918 و323 سيدة على التوالي.[334]

2. ليبيا

يقع الهدف 5 ضمن أولويات ليبيا الإنمائية ونجحت ليبيا بشكل أو بأخر في إحداث تقدمات ظهرت في المشاركة النسائية في ملتقى الحوار السياسي الليبي في 2020، وتعيين خمس وزيرات في الحكومة الليبية والتي كان من بينها أول وزيرة خارجية ليبية.[335] وجدير بالذكر ان الهدف الخامس في ليبيا شأنه كشأن الأهداف الإنمائية الأخرى لا يزال خارج المسار الصحيح بفعل الصدمات والتقلبات السياسية والأمنية والمناخية التي تعصف بالمرأة الليبية في ظل غياب الاستقرار السياسي؛ حيث تواجه النساء الليبيات مستويات متنامية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والإقصاء السياسي والاقتصادي وهيمنة النظرية الأبوية والأعراف والتقاليد الثقافية.[336]

3. تونس

تبدي تونس جهوداً لتحسين حقوق المرأة وتعزيزها مساواتها مع نظرائها من الذكور؛ إذ تتمتع تونس بترسانة قانونية وتشريعية لتمكين المرأة وحمايتها ويكفي الإشارة إلى أنها نجحت إلى حد كبير في توفير الحماية والرعاية للمرأة؛ فالأرقام تصور أنه فقط 1.5%من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا كنّ متزوجات أو مرتبطات قبل سن الثامنة عشرة، وتقدر معدل المواليد من فتيات الفئة العمرية 15: 19 عاماً بـ 4 لكل 1.000. وجدير بالذكر أن ذلك لا يعني خلو تونس من التحديات. [337]

[333]Egypt Today, Egypt advances women's empowerment, 5 March 2025, https://l.muz.kr/PkCV
[334]Egypt Today, Egypt advances women's empowerment, 5 March 2025, https://l.muz.kr/PkCV
[335] UN Woman, Gender data gaps and country performance, May 19, 2025, https://data.unwomen.org/country/libya
[336]UN Woman, Libya's main obstacles to gender equality and women's empowerment, access date May 2025, https://arabstates.unwomen.org/en/countries/libya
[337] UN Woman, Gender data gaps and country performance: Tunisia, Access date May 2025, https://data.unwomen.org/country/tunisia

4. الجزائر

أولت الجزائر اهتماما خاصا للتمكين: السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة الجزائرية لاسيما منذ 2020؛ حيث أجرت تعديلاً دستورياً لتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات واعتمدت خطة وطنية لتفعيل القرار الأممي رقم 1325" وانتهجت سياسة تشغيل تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص في الحصول على العمل مع المساواة أيضا في الأجور، إلا أن القراءة التقييمية للجزائر مؤخراً تؤكد أن الجزائر لا يزال يحتاج لبذل المزيد من الجهود؛ ففي مؤشر المساواة بين الجنسين لعام 2024، جاءت في المرتبة 139 عالمياً، ولا يزال النساء الجزائريات يشغلن فقط 7.9% من مقاعد البرلمان الجزائري. [338]

5. المغرب

اعتبرت الحكومة المغربية بين الجنسين أولوية وطنية؛ فهي تنفذ الخطة الوطنية للمساواة 2023-2026 وفي مؤشر المساواة بين الجنسين احتل المغرب المرتبة 137 من أصل 128 دولة وذلك بعد حصوله على تنقيط 0.628، متراجعا بذلك بمركز واحد مقارنة بتصنيف 2023 وبشأن المؤشرات الفرعية؛ فقد حصل المغرب على المرتبة الـ 85 من حيث مؤشر التمكين السياسي والمرتبة 118 من حيث مؤشر التحصيل العلمي والمرتبة 141 من حيث مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية.[339]

6. موريتانيا

تعمل موريتانيا على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع وتمكين النساء، واتخذت تدابير عدة من بينها: إنشاء قناة تلفزيونية لترسيخ مبدأ وثقافة المساواة، وإدماج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع التنموية، لكن، لا يزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في موريتانيا لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ فهناك، كان 36.6% من نساء الفئة العمرية 20: 24 عاماً متزوجات قبل سن 18 عاماً، ويبلغ معدل

[338] UN Woman, Gender data gaps and country performance: Algeria, access date May 2025, https://data.unwomen.org/country/algeria

[339] وكالة المغرب العربي للأنباء، المغرب للجميع بين الجنسين وتمكين المرأة لتشمل الجميع (وزيرة)، 21 أغسطس 2024، https://l.muz.kr/Rsx

مواليد فتيات الفئة العمرية 15: 19 عاماً نحو 89.6 لكل 1.000 امرأة، كما أنه اعتبارًا من فبراير 2024، لم تشغل النساء سوى 23.3% من مقاعد البرلمان. [340]

ب. دول الشرق الأفريقي

1. السودان

في السودان وخلال الحرب، تراجعت مكتسبات الهدف الخامس وتعمقت فجوة عدم المساواة بين الجنسين وتسارعت وتيرة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ فبنهاية 2025، وثقت الأرقام تعرض أكثر من 12 مليون امرأة وفتاة سودانية لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان في كافة أنحاء السودان خاصة في مدينة الفاشر؛[341] حيث كانت مليشيا الدعم السريع تشن هجمات مستمرة على النساء والفتيات، وتورطت- بجرائمها في أعمال تعذيب ذات طابع جنسي في أماكن الاحتجاز، على غرار ما جرى توثيقه خلال الفترة من 26 أكتوبر حتى 16 نوفمبر 2025؛ حيث وقعت نحو 32 حالة اغتصاب لفتيات بمدينة الفاشر؛ حيث جرى بعضها داخل الفاشر أثناء هجوم مليشيا الدعم السريع على الفاشر، وفي 7 ديسمبر 2025، قدرت الأرقام وقوع نحو 19 حالة اغتصاب من قبل مليشيا الدعم السريع ضد نازحات في مخيم العَفّاض شرقي مدينة الدَبّة شمالي السودان.[342]

2. الصومال

تسعى الصومال إلى تنفيذ سياسات تحقق الهدف 5 وغاياته التي تضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكان أبرزها: اعتماد حصة بنسبة 30% للنساء في البرلمان، والعمل على مشروع قانون لحظر ختان الإناث ورغم هذه التقدمات، لا تزال التحديات قائمة؛ فبنهاية 2025، كانت سياقات الصومال تكشف عن استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو ما قد يزيد في ظل ضعف البيئة القانونية والتشريعية التي تحمي المرأة الصومالية سواء التي تضمن مشاركتها السياسية والانتخابية القائمة أو التي تمنع الممارسات الثقافية الضارة؛ حيث طالت ممارسات الختان وتشويه الأعضاء التناسلية نحو 98% من الصوماليات اللائي تتراوح أعمارهن بين 49 و15 عامًا، كما يطول

[340] UN WOAMAN, Gender data gaps and country performance: Mauritania, Access date May 2025, https://data.unwomen.org/country/mauritania
[341] *RW, Sudan: Experts denounce systematic attacks on women and girls, 14 May 2025*, **https://bitl.to/5Vhm**
[342] TRT Afrika, Nineteen women suffer RSF gender abuse in northern Sudan, medics say, December 7, 2025, https://bitl.to/5XMU

الزواج المبكر نحو 34% و16% من فتيات الصومال يتزوجن قبل بلوغ سن 18 و15 عاماً على التوالي.[343]

3. جيبوتي

تبدي جيبوتي استعداد وطنياً لتسريع تحقيق الهدف الخامس ، وقد بدأ ذلك الاستعداد واضحاً في وقعت جيبوتي على اتفاقية الاتحاد الإفريقي للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في أبريل 2025، كما أنها تسعى إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وهو ما قدرته الإحصائيات بواقع 17 مقعداً من أصل 65 مقعداً في البرلمان بما يعادل 26.2% من المقاعد، [344]وفي الوقت ذاته، ترصد الأرقام ارتفاع معدلات الأمية بين النساء لتصل إلى نحو 60.5%، كما توثق بلوغ معدل وفيات الأمهات 248 وفاة لكل 100,000 ولادة، وهو مؤشر يعكس تحديات في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للأمهات، واستمرار الفجوات في التمكين الاقتصادي رغم التحسن النسبي في التمثيل السياسي. [345]

4. جزر القمر

تظهر المؤشرات في جزر القمر استمرار وجود فجوة واضحة في مشاركة النساء في الحياة السياسية؛ إذ يبلغ تمثيل النساء في البرلمان نحو 15.2٪ من إجمالي المقاعد بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، وهو ما يعكس محدودية مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي. وفي المقابل، تشير بيانات مؤشر المرأة والسلام والأمن لعام 2025 إلى أن معدل مشاركة النساء في سوق العمل يبلغ حوالي 61.1٪، بينما تصل نسبة الشمول المالي للنساء إلى 29.3٪. كما تبلغ متوسط نسبة سنوات التعليم للنساء إلى 5.2 سنوات. وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى وجود تحسن نسبي في جوانب المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للنساء، إلا أن التفاوت لا يزال ملحوظًا في مستوى التمثيل السياسي مقارنة ببقية مجالات تمكين المرأة[346].

[343] UNFPA, Somalia: Funding for gender equality and the empowerment of women and girls in humanitarian programming, 20 June 2020, http://rb.gy/10yfl
[344] 2025 IFRC network country plan, https://tinyurl.com/57dubze7
[345] Djibouti Makes History as First Member State to Sign the AU Convention, ACHPR, https://tinyurl.com/3a6tvsnn
[346] Comoros, GIWPS, https://tinyurl.com/469xumpb

ج. دول الشام

1. الأردن

تشير هذه المؤشرات إلى أن الأردن يحقق تقدماً تدريجياً في مجال تمكين المرأة، إلا أن الفجوة لا تزال واضحة خصوصًا في المشاركة الاقتصادية والتمثيل السياسي؛ حيث تشير البيانات إلى أن نسبة تمثيل النساء في البرلمان تبلغ نحو 19.6٪ من إجمالي المقاعد، وهو ما يعكس تحسنًا نسبيًا في المشاركة السياسية، لكنه لا يزال محدودًا مقارنة بالرجال في مواقع صنع القرار. وفي المقابل، تظهر المؤشرات الاقتصادية أن معدل مشاركة النساء في سوق العمل يقارب 16٪ فقط من إجمالي القوى العاملة، وهو من بين أدنى المعدلات.[347]

2. سوريا

شهد عام 2025 بعض المحاولات المؤسسية لتعزيز حقوق المرأة، من بينها نص الوثيقة الدستورية المؤقتة للحكومة الانتقالية على مبدأ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الجنس، ورغم ذلك، لا تزال التحديات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالنزاع تحد من تحقيق تقدم ملموس نحو الهدف الخامس؛ حيث تشير بيانات عام 2025 إلى أن معدل مشاركة النساء في سوق العمل يبلغ نحو 12.7٪ فقط مقارنة بحوالي 61.4٪ للرجال، ما يعكس فجوة واضحة في المشاركة الاقتصادية. كما يظل تمثيل النساء في مواقع صنع القرار محدودًا، حيث أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2025 انتخاب حوالي 6 نساء فقط من المقاعد المنتخبة.[348]

3. فلسطين

تعكس أوضاع النساء في فلسطين خلال عام 2025 حجم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تتحملها النساء في ظل الظروف القائمة. حيث تظهر المؤشرات فجوة واضحة في سوق العمل؛ إذ بلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة نحو 17٪ ووصلت نسبة البطالة بين النساء إلى 92٪ مقابل 81٪ للرجال نتيجة التدهور الاقتصادي، كما تشير البيانات إلى استمرار التفاوت في ظروف العمل، حيث تتقاضى 31من النساء العاملات أجورًا أقل من الحد الأدنى للأجور مقارنة بـ

[347] Jordan, Gender Data Portal, https://tinyurl.com/4ybuphjx
[348] Country policy and information note: women, Syria, GOV.UK, https://tinyurl.com/35aekp2j

10٪ فقط من الرجال، في حين أن30٪ من النساء العاملات لا يمتلكن عقود عمل رسمية و53٪ منهن محرومات من حقوق أساسية مثل إجازة الأمومة أو مكافأة نهاية الخدمة.[349]

4. لبنان

تنفذ لبنان شراكات ومبادرات بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرامج الأمم المتحدة في لبنان خلال الفترة 2023-2025 بهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في القيادة السياسية والاقتصادية وتحسين الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.[350] ومع ذلك تعكس أوضاع النساء في لبنان عام 2025 استمرار الفجوة بين الجنسين في مجالات المشاركة السياسية والاقتصادية، ورغم وجود مبادرات دولية وبرامج وطنية لدعم تمكين المرأة، تشير الأرقام إلى أن نسبة مقاعد النساء في البرلمان اللبناني بلغت نحو 6.2٪، بعد أن كانت 2.3٪ فقط في عام 2000، ما يدل على تحسن تدريجي، لكنه ما يزال منخفضًا مقارنة بالرجال.

5. العراق

تشير تقييمات الهدف 5 في العرق أن وضع النساء والفتيات العراقيات يجمع بين بعض التقدم في التمثيل السياسي واستمرار الفجوات في المشاركة الاقتصادية؛ فمن ناحية، تشير البيانات إلى أن النساء يشغلن نحو 84 مقعدًا من أصل 329 مقعدًا في مجلس النواب العراقي، أي حوالي 25.5٪، وهو ما يرتبط بتطبيق نظام الكوتا الدستورية الذي يضمن ما لا يقل عن 25٪ من المقاعد للنساء، ومن ناحية أخرى، توضح البيانات أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة يبلغ نحو 10.8٪ فقط مقارنة بحوالي 72٪ للرجال، ما يعكس فجوة كبيرة في سوق العمل.[351]

د. دول الخليج العربي

1. المملكة العربية السعودية

تنفذ المملكة العربية السعودية برامج مثل برنامج "قُرّة" لدعم خدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات الذي استفادت منه أكثر من 40 ألف امرأة، وبرنامج "وصول" الذي دعم

[349] Palestinian Women: The Half that Carries the Whole, a Presence that Never Fades, PCBS, https://tinyurl.com/yc68sjr9
[350] 5 Gender Equality, UN Lebanon, https://tinyurl.com/ym4wvxsk
[351] Iraq, IPU Parline, https://tinyurl.com/28neuzvv

أكثر من 300 ألف امرأة في توفير وسائل النقل إلى أماكن العمل، وبموجب ذلك، شهدت النساء توسعًا ملحوظًا في المشاركة الاقتصادية، وقد بلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة نحو 35.6٪-36.3٪ في عام 2025 بعد أن كان 19.7% في عام 2018، وانخفض معدل بطالة النساء إلى نحو 10.5٪، تقدر الإحصائيات أن نحو 1.3 مليون امرأة يعملن في أنشطة العمل الحر في المملكة، وعلى مستوى المشاركة السياسية تشغل النساء 30 مقعدًا من أصل 150 مقعدًا في مجلس الشورى، أي حوالي 19.9٪.[352]

2. الإمارات العربية المتحدة

أولت الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا كبيرًا بتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين ضمن سياساتها الحالية، وفي عام 2025، وسع مجلس التوازن بين الجنسين مبادرة "تعهد الهدف الخامس" لتشمل 80 شركة بهدف رفع تمثيل النساء في المناصب القيادية إلى ٪30، كما أصدرت الإمارات قرارًا يلزم الشركات المساهمة الخاصة بتعيين امرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة ابتداءً من عام 2025 لتعزيز تمثيل النساء في القيادة الاقتصادية، إضافة إلى إطلاق إرشادات لمكافحة العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي ضمن الجهود الوطنية لتعزيز المساواة وحماية النساء في المجال الرقمي. وبموجب ذلك، باتت النساء الإماراتيات تشغلن 50% من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي ويمثلن نحو 46٪ من القوى العاملة و ٪70من خريجي الجامعات 56% من خريجي تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

3. الكويت

تنفذ الكويت إصلاحات قانونية ومبادرات مؤسسية مرتبطة بتمكين المرأة تندرج هذه الجهود ضمن الأطر التنموية الوطنية مثل رؤية الكويت 2035 التي تشجع زيادة مشاركة النساء في سوق العمل وريادة الأعمال والمناصب القيادية، وفي عام 2025، أُقر تعديل قانوني رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عامًا للفتيات والفتيان، بدلًا من 15 و17 عامًا. كما تم إلغاء المادة 153 من قانون العقوبات التي كانت تسمح بتخفيف العقوبة فيما يُعرف بجرائم الشرف تعمل الحكومة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مشروع يركز على تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية

[352] Saudi Arabia, Gender Data Portal, https://tinyurl.com/36eef23y

والاقتصادية وتطوير السياسات والبيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء وبموجب ذلك، ارتفع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة ليبلغ نحو 49٪.[353]

4. البحرين

تواصل البحرين تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار تحقيق الهدف 5، حيث أطلق المجلس الأعلى للمرأة الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية 2025-2026 بهدف تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة وزيادة مشاركتها في صنع القرار. وبتقييم الهدف 5، تشير البيانات إلى أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة بلغت نحو 43٪، وهي من أعلى النسب في دول الخليج، وتبين أن النساء يمثلن حوالي ثلث العاملين في قطاع الخدمات المالية، كما أظهرت تحسن ترتيب البحرين عالميًا 12مركزًا لتصل إلى المرتبة 104، مع ارتفاع مؤشر المساواة من 66.6% في 2024 إلى 68.4٪ في 2025، ما يعكس تقدماً في مشاركة النساء في الاقتصاد والقيادة. [354]

5. عمان

تواصل سلطنة عُمان تنفيذ سياسات تمكين المرأة ضمن استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025) التي تهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في التنمية وصنع القرار. وفي هذا الإطار نُفذت مبادرات لتطوير القيادات النسائية مثل برنامج "تسمو" الذي درب نحو 50 قيادية من القطاعين الحكومي والخاص، بهدف تعزيز قدرات النساء في الإدارة وصنع السياسات. بالإضافة إلى برنامج "تمكين" الذي دعم أكثر من 200 امرأة عبر التدريب والتمويل لتطوير المشاريع. كما نفذت الحكومة برامج اجتماعية مثل برنامج تمكين النزيلات (2020-2025) الذي يوفر التدريب المهني وإعادة الإدماج الاقتصادي للنساء بعد الإفراج من المؤسسات الإصلاحية.[355]

6. قطر

واصلت قطر في عام 2025 تعزيز تمكين المرأة من خلال سياسات مرتبطة برؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجيات التنموية الوطنية؛ حيث أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية للأسرة 2025-2030 التي تتضمن سياسات لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة

---

[353] Kuwait abolishes Article 153, Kuwait Times, https://tinyurl.com/2rnj7zkm

[354] الأعلى للمرأة . تمكين يقود النهضة الاقتصادية، أخبار الخليج، https://tinyurl.com/5n7wk9he

[355] Oman marks Women's Day with focus on recognition and empowerment, Foreign Ministry of Oman, https://www.fm.gov.om/en/29499

وتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية وفي ضوء ذلك، تشير الأرقام إلى أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بلغ نحو 58.3٪ مقابل 96.5٪ للرجال، كما بلغ تمثيل النساء في مجلس الشورى نحو 4.4٪ من الأعضاء. [356]

7. اليمن

تظل الفجوة بين الجنسين في سوق العمل في اليمن من أبرز التحديات المرتبطة بتحقيق في ظل استمرار النزاع؛ حيث تشير البيانات إلى أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة يبلغ نحو 4.7٪ فقط مقارنةً بـ 61.2% للرجال، كما تمثل النساء حوالي 7.4% من إجمالي القوة العاملة، وهو من أدنى المعدلات عالميًا. وعلى المستوى السياسي، ما يزال تمثيل النساء في البرلمان 0٪ نتيجة توقف العملية الانتخابية منذ سنوات، ما يعكس ضعف المشاركة السياسية الرسمية للنساء.[357]

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع؛

أ. دول الشمال الأفريقي

1. مصر

بذلت مصر جهودا واضحة لتحقيق الهدف الثامن على نحو يضمن تعزيز نموها الاقتصادي على نحو مطرد وشامل ومستدام وفي 2025، رصدت الإحصاءات تقدمات بارزة بشأن الهدف الثامن؛ استمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر في التعافي خلال الربع الثاني من السنة المالية 2025/2024، مسجلاً 4.3%، وكانت قطاعات التصنيع غير النفطية (17.7%)، والسياحة (18%)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (10.4%) من بين أسرع القطاعات وإضافة لذلك، شهد معدل البطالة في مصر تراجعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، ليصل إلى 6.5% في الربع الثاني من عام 2024، وهو المعدل الأدنى الذي استطاعت الدولة تحقيقه على مدار أكثر من عشرين عامًا.[358]

[356] Qatar, Gender Data Portal, https://tinyurl.com/bdf4sc7c
[357] Yemen, Rep., Gender Data Portal, https://tinyurl.com/yr4782xc
[358] MOIC, **Egypt's GDP growth rate records 4.3% in the second quarter of FY 2024/2025**, 26 March 2025, https://moic.gov.eg/news/2092

2. ليبيا

تقدم ليبيا جهود في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها بما في ذلك الهدف الثامن، وحققت ليبيا في 2023 نسبياً بالأعوام السابقة واللاحقة نمواً اقتصادياً؛ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.6%، وفي 2025، من المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 8.4٪، ورغم ذلك، يمكن القول أن الجهود والسياسات الليبية لم تعالج بقدر يكفي تأثيرات الحرب والصراع الجاري في ليبيا؛ حيث لا يزال الاقتصاد الليبي يتأثر سلباً ويسجل تراجعاً واضحاً ويعاني من تحديات تدور حول عدم الاستقرار والاعتماد الشديد على النفط، والافتقار إلى التنويع، وانخفاض الإنتاجية. [359]

3. تونس

حققت تونس نتائج وتقدمات بشأن الهدف الثامن ومقاصده ملموسة منذ 2024؛ فقد شهد الاقتصاد التونسي نموًا بنسبة 0.6 % في النصف الأول من عام 2024، بزيادة محدودة مقارنة بأدائه في عام 2023، وتمكنت تونس عبر جهودها من احتواء العجز في ميزان حسابها الجاري، وخفض العجز التجاري بنسبة 3.4 % في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 مقارنة بالعام السابق، وخفض التضخم إلى 6.7 % في سبتمبر 2024، مسجلا أدنى مستوى له منذ يناير 2022[360].

4. الجزائر

تعمل الجزائر لتحقيق الهدف الثامن على تنفيذ العديد من الخطط والمشروعات التنموية وفي 2025، جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لعام 2025 عند 3.8% مقابل 3.1% عام 2024، وقدر وصول التضخم عام 2025 إلى 4.9% مقابل 4% في 2024. [361] لكن لا يزال التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري يتمثل في الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات والإنفاق العام؛ إذ يساهم قطاع المحروقات بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وإضافة لذلك، قُدِّر معدل البطالة بنحو 12.7% إجمالًا، منها 25.4% للنساء و29.3% للشباب في عام 2024.[362]

---

[359] مجموعة البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية في ليبيا.. مسارات النمو المستدام وزيادة الإنتاجية**، 17 ديسمبر 2024، https://l.muz.kr/ICVS

[360] مجموعة البنك الدولي، **تقرير جديد للبنك الدولي: النمو الاقتصادي في تونس وآفاق نظامها الجبائي**، ديسمبر 2024، https://l.muz.kr/PCs

[361] الجزيرة، **توقعات أداء أكبر الاقتصادات العربية في 2025**، 9 يناير 2025، https://bitl.to/4HMj

[362] Statista, **Key economic indicators of Algeria - statistics & facts**, 29 April 2025, https://l.muz.kr/0Fw

5. المغرب

في المغرب، تباطأ النمو في المغرب إلى 2.9% في 2024، ويرجع ذلك إلى تباطؤ الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف وفي 2025، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.9% في 2025، وذلك في حال تحسن الظروف الجوية وزيادة الإنتاج الزراعي في 2025.[363]لكن، لا تزال هناك تحديات اجتماعية واقتصادية. فقد أدت الصدمة التضخمية إلى تآكل القدرة الشرائية للأسر، وعلى مدار العقد الماضي، نما عدد السكان في سن العمل بأكثر من 10%، بينما لم يزد معدل التوظيف إلا بنسبة 1.5%. [364]

6. موريتانيا

رغم ما تبذله الحكومة الموريتانية من جهود لتحقيق الهدف الثامن، لا يزال النمو الاقتصادي الشامل والمستدام يعاني من الصدمات الأمنية في منطقة الساحل تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعاني من الصدمات المناخية الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية التي تفاقم الفقر وتزيد الضغط على ميزان المدفوعات. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يصل الاقتصاد الموريتاني خلال عام 2025 إلى 4.2%، بانخفاض عن 6.5% في عام 2023، وذلك بسبب تباطؤ قطاع التعدين وضعف الاستهلاك العام، [365]ولا يزال يتوقع أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى رفع معدل الفقر إلى 31.8% بحلول عام 2027، مما يؤدي إلى سقوط ما يقدر بنحو 193,000 شخص في براثن الفقر.[366]

ب. دول الشرق الأفريقي

1. السودان

قللت نتائج واشتباكات الحرب في السودان من سياسات السودان لتحقيق الهدف 8؛ منذ اندلاعها في أبريل 2023 وصولاً إلى تجاوزها الألف دون ظهور أي بوادر للتسوية السليمة، دمرت الحرب في السودان نحو 20% من الرصيد الرأسمالي للاقتصاد

---

[363] العربية، **البنك الدولي يعدل توقعات النمو في الدول العربية خلال يناير**، 19 يناير 2025، https://bitl.to/4HMg

[364] ***World bank Group, Morocco Economic Monitor : Prioritizing Reforms to Boost the Business Environment - Winter 2025, 26 March 2025, https://l.muz.kr/w96***

[365] الجزيرة، **صندوق النقد يحذر من مخاطر تهدد النمو الاقتصادي في موريتانيا**، 18 أكتوبر 2024، https://bitl.to/4GZq

[366] World Bank Group, **The World Bank is supporting the government improve living standards through the following areas: mining and energy, rural development, urban development and more**, https://www.worldbank.org/en/country/mauritania/overview

السوداني وقادت إلى تآكل أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي البالغ متوسطه السنوي نحو 33 مليار دولار وجعلت السودان يفقد نحو 80% من وحداته الإنتاجية.[367] وبحلول مارس 2026، بات السودان يعاني من أخطر وأسرع وأشد حالات الطوارئ الإنسانية في العالم؛ حيث يحتاج خلالها نحو 30.4 مليون شخص إلى مساعدات عاجلة في السودان، ويفتقر ما يقرب من نصف الأسر أي 45%، إلى المأوى المناسب ويواجه نحو 21.2 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.[368]

2. الصومال

تعمل الصومال على تنفيذ رؤيتها "2060"، وخطة التحول الوطني 2025-2029 اتساقاً مع غايات ومقاصد الهدف 8، ونتيجةً لذلك وفي عام 2025، شهد الاقتصاد الصومالي تعافياً ملحوظاً، حيث بلغت نسبة النمو 3.7% في عام 2024، ورغم ذلك، يمكن القول أن الصومال لا يزال يعتمد على المساعدات الخارجية لتوفير الخدمات الأساسية، وأن الأرقام تشير الأرقام على احتمالية تراجع الفقر إلى 71% في 2026، وهي نسبة لا تزال مرتفعة جداً، ناهيك عن معدل بطالة الشباب حد تقديرها بنحو 33.92% في 2024 مع توقعات طفيفة بزيادتها لتصل إلى 34.2% في عام 2025.[369]

3. جيبوتي

عززت جهود وسياسات التنمية الاقتصادية لجيبوتي محاولاتها لتحقيق الهدف 8، وهو أمر تشير إليه المؤشرات التي تتوقع وصول النمو الاقتصادي إلى 6.0% وانخفاض البطالة إلى 25.60% في 2026، ورغم ذلك، لا يزال الهدف 8 يواجه عدد من التحديات الهيكلية والاقتصادية؛ حيث تشكل العمالة غير الرسمية نسبة كبيرة تتجاوز 50.4% من إجمالي المشتغلين، وتقدر نسبة بطالة الشباب بنحو 76.7% ، كما يُقدر الفقر بنحو 14.5مع توقعات بانخفاض طفيف ليصل إلى 13.5% بحلول عام 2026، [370]وتجدر الإشارة إلى أنه مع تضاعف الدين العام الخارجي، تواجه جيبوتي ضغوط خدمة الدين مما أجبر

---

[367] اقتصاد ما بعد الحرب.. كيف يحاول السودانيون التعافي من الانهيار، 4 أكتوبر 2025، تاريخ الوصول 31 ديسمبر 2025، **https://bitl.to/5Vfl**

[368] Rescue, Crisis in Sudan: What is happening and how to help, December 19, 2025, https://bitl.to/5Wdh

[369] Imf, the Executive Boards of the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank's International Development Association (IDA) approved Somalia's, December 13, 2023, https://bitl.to/5mRV

[370] Arab development portal, Djibouti is a lower middle-income country (World Bank - 2025). It has a GDP of around $5.00 Billion (e) (WEO - 2026) and an HDI value of 0.513 (World Population Review - 2025), https://dataportal.unescwa.org/country/dji/sdgs/goal-tracker

الحكومة على تعليق السداد. وبلغت المتأخرات حوالي 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في مارس 2025 وفي سبتمبر 2025، خلصت التحليلات إلى أن ديون جيبوتي العامة والخارجية تعاني من ضائقة وغير مستدامة.[371]

4. جزر القمر

تتبنى جزر القمر جهوداً ترمي من ورائها تحقيق الهدف 8 وغاياته؛ حيث أطلقت خطة التحول الوطني للفترة 2025: 2029 لتكون المحرك الرئيسي للنمو، مع التركيز على تقليل الاعتماد على المعونات وزيادة الإيرادات المحلية بنسبة 15% من الناتج المحلي بحلول 2027. وفي عام 2025، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 1,773 دولار في 2025 (بزيادة 9.4% عن عام 2024)، مع توقعات بوصوله إلى 1,900 دولار في 2026 واستقر معدل البطالة عند مستويات منخفضة رسمياً تبلغ حوالي 3.9% لعام 2025، ورغم ذلك، لا يزال مرتفعاً عند 45%، ولا تزال مشاركة المرأة في القوة العاملة (47.6%) أقل بكثير من الرجال (63.9%)، كما يُتوقع أن يرتفع الدين العام من 33.7% إلى 36.5%.

ج. دول الشام

1 الأردن

تسعى الأردن إلى تحقيق الهدف 8 من خلال رؤيتها "التحديث الاقتصادي (2023-2033)"، وفي عام 2025، عمدت إلى تفعيل قانون البيئة الاستثمارية والتوسع في إنشاء الفروع الإنتاجية في المحافظات البعيدة عن العاصمة، وتقديم حوافز ضريبية للشركات الناشئة في قطاع البرمجيات والذكاء الاصطناعي، ونتيجة لذلك، حافظ الأردن على معدل نمو متوسط قدره 2.5% خلال العقد الماضي، وبلغت نسبة البطالة 21.3% في الربع الثاني من عام 2025 وأقل بمقدار 1.3 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2022، ومع ذلك، يواجه الاقتصاد قيودًا هيكلية تشمل محدودية الموارد الطبيعية، والضغوط المالية، والهشاشة الخارجية؛ ولا تزال بطالة الأردنيين مرتفعة عند 21.4% بنهاية عام 2025 وتُعد بطالة الشباب التحدي الأكبر، حيث تتجاوز النسبة 40% بين الفئة العمرية (15-24 عاماً).[372]

[371] AFDB, Djibouti Economic Outlook, access date March 2026, https://bitl.to/5mRW
[372] Jordan's 'positive' economic indicators in 2025 support growth-Data, December 2025, https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=79621&lang=en&name=en_news

2 سوريا

في سوريا، خلّفت الحرب التي دامت لقرابة 14 عامًا آثارًا بالغة على البلاد، مُخلّفًا دمارًا واسع النطاق، وأزمة إنسانية غير مسبوقة، وجميعهم عوامل تفسر أسباب تراجع وبطء جهود سوريا في تحقيقها الهدف 8؛ فقد ألحقت الحرب أضرارًا بنحو ثلث رأس المال الإجمالي لسوريا قبل اندلاعه، وأحدثت أضرار مادية مباشرة لحقت بالبنية التحتية والمباني السكنية وغير السكنية بنحو 108 مليارات دولار أمريكي وتُقدّر تكاليف إعادة إعمار سوريا بنحو 216 مليار دولار أمريكي، وحالياً، تواجه سوريا أزمة سيولة حادة نتيجة لنقص الأوراق النقدية واضطرابات تداول العملة المحلية.

3 فلسطين

شهد الاقتصاد الفلسطيني في عام 2025، أسوأ صدمة له منذ أكثر من ثلاثة عقود؛ حيث قدرت الأضرار المادية في غزة بنحو 29.9 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب ضعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للضفة الغربية وغزة مجتمعتين قبل النزاع، بينما قدرت احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 53.2 مليار دولار أمريكي وفي، 2025، سجل الاقتصاد زيادة إحصائية طفيفة بنسبة 4% مقارنة بعام 2024، إلا أنه لا يزال منكمشاً بنسبة 24% عما كان عليه قبل عام 2023، وعلى وجه التحديد، سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً حاداً في قطاع غزة بلغت نسبته 84% مقارنة بالعام 2023، وبلغ معدل البطالة 46% بواقع 28% في الضفة الغربية و 78% في قطاع غزة وارتفعت الأسعار حوالي 11% مقارنة بعام 2024 نتيجة استمرار الحصار الخانق على قطاع غزة والذي أدى الى النقص الحاد في السلع التي تدخل إلى قطاع غزة. [373]

4 لبنان

لا تزال التوقعات الاقتصادية تتأثر بهشاشة الاستقرار في البيئة السياسية والأمنية، وتستمر الأزمة المالية التي لم تُحل في عرقلة التدفقات المالية الكبيرة والاستثمارات الخاصة، وتضاعفت نسبة الفقر في لبنان أكثر من ثلاث مرات خلال العقد الماضي، لتصل إلى 44% من إجمالي السكان. وكشفت الدراسات المسحية أن واحداً من كل ثلاثة لبنانيين في محافظات عكار وبيروت والبقاع وشمال لبنان كان يعاني من الفقر عام

[373] الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2025، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2026، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=6124

2022، وفي عام 2025، انخفض معدل التضخم الرئيسي إلى 14.7% في النصف الأول من عام 2025، وسط استقرار مستمر في سعر الصرف منذ أغسطس 2023. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا يزال التضخم أعلى بكثير من التضخم العالمي بسبب محدودية المنافسة في سوق المنتجات، وهياكل السوق الاحتكارية، وتسعير هامش الربح المحلي.

5 العراق

في النصف الأول من عام 2025، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.8٪ على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2025، بعد تراجعه بنسبة 1.5٪ في عام 2024. وانخفض معدل التضخم في النصف الأول من عام 2025 إلى 1.5٪ على أساس سنوي، نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية عالمياً، وضعف الطلب المحلي، وانخفاض قيمة عملات الشركاء التجاريين ويبلغ معدل البطالة 13.5٪، وهو أعلى من المتوسط الإقليمي، في حين تبقى معدلات المشاركة في القوى العاملة منخفضة عند 38٪، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والتي لا تتجاوز 13.6٪، وهي من أدنى النسب عالمياً. ولا يزال القطاع العام يستحوذ على جزء كبير من الوظائف ولا يزال عدم المساواة مستقراً عند معامل جيني البالغ 0.3، مع استمرار الفوارق الواسعة بين المحافظات، حيث تسجّل المحافظات الجنوبية معدلات فقر أعلى بكثير من بقية مناطق العراق وإقليم كردستان.[374]

د. دول الخليج العربي

1. المملكة العربية السعودية

تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً متقدمة لتحقيق الهدف الثامن، ونتيجة لذلك، فقد نمي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد بنسبة 3.9% في النصف الأول من عام 2025 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024، حيث قادت الأنشطة غير النفطية هذا النمو بنسبة 4.8%. وكانت الخدمات المحرك الرئيسي لهذا النمو، لا سيما تجارة الجملة

[374] Available at the link :https://www.albankaldawli.org/ext/ar/country/iraq - tab-

والتجزئة والمطاعم والفنادق، وانخفضت البطالة إلى 2.8% في الربع الأول من عام 2025 مدعومةً بارتفاع مشاركة المرأة وانخفاض البطالة بين الشباب.[375]

2. الإمارات العربية المتحدة

تنفذ الإمارات حزمة من السياسات والخطط التنموية وعلى رأسها " رؤية "نحن الإمارات 2031"، والرامية إلى مضاعفة الناتج الإجمالي للدولة ليصل إلى 3 تريليونات درهم، وأن تكون الإمارات مركزاً عالمياً رائداً للاقتصاد الجديد بحلول العقد المقبل." وفي عام 2025، أظهرت الإمارات تقدمات على مستوي الهدف الثامن؛ حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي لبلاده خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 نمواً بنسبة 5.1% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024، لتصل قيمته نحو 1.4 تريليون درهم، ويتوقع استمرار النمو الاقتصادي بنسبة تصل إلى 5% في عام 2026 و5.1% في عام 2027، وسجلت الإمارات أحد أدنى معدلات البطالة عالمياً بنسبة 1.7% من إجمالي قوة العمل في عام 2025، ورغم ذلك، لا يزال التحدي يكمن في تقليل الاعتماد الكلي على عائدات الطاقة وضمان نمو مستدام طويل الأمد بعيداً عن تقلبات أسعار النفط، كما تواجه الإمارات تحديات بيئية مثل ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة، مما يتطلب استثمارات ضخمة في "الاقتصاد الأخضر"، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية وتذبذب أسعار الطاقة.[376]

3. الكويت

قطعت الكويت أشواطاً متقدمة في تحقيق الهدف 8؛ وفي عام 2025، نما اقتصاد الكويت بنسبة 1.7 في المائة في الربع الثاني من عام 2025 حيث تعافى من الانكماش الذي شهده عام 2024 وانخفض معدل التضخم الرئيسي إلى 2.4 في المائة، وأكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف الكويت عند مستوى "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأشارت إلى متانة الوضع المالي للبلاد. [377] ورغم ذلك، أشارت التوقعات إلى احتمالية وصول العجز المالي للحكومة المركزية إلى 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/ 2026، مما يعكس ارتفاع الإنفاق وانخفاض عائدات النفط، كما توقعات انخفاض فائض الحساب الجاري إلى 19.6 بالمائة من الناتج المحلي

[375] Available at the link :https://www.worldbank.org/ext/en/country/saudiarabia - tab-economy

[376] اقتصاد الإمارات يتجه لنمو يتجاوز 5% خلال 2026، 13 فبراير 2026، https://bitl.to/5lgh

[377] .https://www.focus-economics.com/countries/kuwait/

الإجمالي في عام 2026، ويعكس ذلك في المقام الأول انخفاض صادرات النفط، وأن يتراجع تدريجياً على المدى المتوسط.[378]

4. البحرين

تواصل البحرين جهود مستمرة لتحقيق الهدف 8 ومقاصده؛ حيث تسعى من خلال "رؤية 2030" إلى تحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يُقدر بنحو 49.19 مليار دولار أمريكي، وتمكنت من سعى البحرين من خلال "رؤية 2030" إلى تحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يُقدر بنحو 49.19 مليار دولار أمريكي (توقعات 2026)، وفي عام 2025، تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.6% في عام 2024، مع توقعات بارتفاعه إلى 2.7% في 2025 و 3.3% في 2026، وزيادة الفرد من الناتج المحلي إلى 29,253 دولاراً، والبقاء على أحد أقل معدلات البطالة في المنطقة العربية مع استقرار المعدل العام حول 6.3% تاريخياً.[379]

5. عمان

تنفذ عمان جهوداً لتحقيق الهدف 8 اتساقاً مع رؤيتها "عمان 2040" وخلال الفترة 2020-2025، وفي عام 2025، تنفذ الخطة متوسطة الأجل التي تغطي الفترة 2026-2030، وبدأت في تحديث التشريعات ذات البعد الاقتصادي خلال العام الحالي 2025، بما في ذلك إصدار نظام البنك المركزي العماني، وإصدار قانون المصارف، وإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، وإصدار قانون الصحة العامة وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة 4% خلال عام 2026 مقارنةً بنسبة 2.9% في عام 2025، في حين تتوقع وزارة الاقتصاد أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة 2.6% في عام 2026 مقارنةً بنسبة 2.2% خلال عام 2025".[380]

6. قطر

تسعى قطر من خلال استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030 التي تعد المرحلة الأخيرة نحو تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بمعدل نمو 4% سنوياً حتى 2030 وفي عام 2025، واصل الاقتصاد القطري نموه بنسبة

---

[378] ***The business year, Kuwait: Economy Overview 2025, Jun 11, 2025, https://bitl.to/5mRb***

[379] إرم بيزنس، البحرين تتوقع نمو الناتج المحلي 2.7% في 2025 بدعم الأنشطة غير النفطية، مايو 2025، https://www.erembusiness.com/economy/xybiyfj

[380] fm.gov, Oman Economic Performance Review 2020-2025, access date march 2026, https://www.fm.gov.om/en/33914/

2.9% في الربع الثالث من 2025 مقارنة بـ 1.9% في الربع السابق، مدعوماً بقطاعات التصنيع، البناء، والعقارات.[381] ورغم ذلك، لا يزال الاقتصاد القطري يعتمد بشكل كبير على عوائد النفط والغاز الطبيعي، مما يجعل النمو الاقتصادي عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية.[382]

7. اليمن

يشهد اليمن إحدى أشد الأزمات الإنسانية والاقتصادية في العالم. فمنذ عام 2015، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 58%، مما أدى إلى انقسام الاقتصاد إلى منطقتين تتنافس فيهما المؤسسات، وترك معظم السكان في براثن الفقر. ويواجه نحو 17 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، بينما يفتقر 18 مليوناً إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، مما يدفع الأسر إلى اللجوء إلى حلول سلبية كعمالة الأطفال والتسرب من المدارس.

الهدف 14: الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة؛

أ. دول الشمال الأفريقي

1. مصر

أدرجت مصر الهدف 14 في رؤيتها التنموية "2030"، وفي فبراير عام 2025، أعلنت وزارة البيئة المصرية إطلاق مشروع لرصد البيئة البحرية والكائنات التي تعيش في المناطق البحرية المصرية، وشاركت في مارس بلجنة التيسير المعنية بتنفيذ مبادرة " نحو بحر متوسط نموذجي بحلول 2030 بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وتطوير الصيد المستدام، وعينت في 30 ابريل 2025 93 مراقب بيئي على مستوي محميات البحر الأحمر وجنوب سيناء. ونتيجة لذلك، باتت مصر تحتفظ بمساحة بحرية تقدر بنحو 30 محمية طبيعية، وتمثل 15% من إجمالي مساحتها.[383]

[381] الأمانة العامة لمجلس الوزراء، استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024 – 2030، تاريخ الوصول مارس 2026، https://bitl.to/5mRd

[382] Accelerating the Economic Transition of Qatar, access date February 2026, https://bitl.to/5mRe

[383] الخليج، مصر تنفذ مشروعاً لرصد وحماية الكائنات البحرية، 25 فبراير 2025، https://l.muz.kr/Gyg

2. ليبيا

تمتلك ليبيا درجة من التنوع البحري والحياة البحرية؛ حيث تحتضن المياه الليبية أنواعاً متعددة من الأسماك والسلاحف والشعاب المرجانية،[384]وتمتد شواطئها لأكثر من 1.900 كم على البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يضع الهدف 14 نصب أعين السلطات الليبية، وأحد أولوياتها التنموية المستدامة، وفي يناير 2025، وجهت وزارة الثروة البحرية نداء لجميع الصيادين بمنع استعمال المتفجرات لكونها مخالفة صريحة للقانون وتؤثر سلبًا على الثروة السمكية. [385] وحتى عام 2025، لا يزال الهدف 14 بعيد المنال في السياسات الليبية؛ إذ تهدد مستويات التلوث البيئي تهديداً خطراً للبيئة البحرية والاقتصاد الأزرق الليبي وتشير الأرقام أن 100 من مياه المجاري تصب في البحر دون معالجة وتتسبب عمليات نقل النفط عبر الموانئ البحرية وما يترتب عليها من حوادث النقل وعمليات التنقيب في نفوق الحياة البحرية. [386]

3. تونس

أولت تونس اهتماماً بالهدف 14 كأحد أهدافها رؤيتها التنموية، ولأجل ذلك، نفذت عدد من البرامج للحفاظ على المحميات لاسيما برامجها للمحافظة على محميات "قوريا" و"جالطة" و"زمبرة وزمبرتة" و"الكنائس" و"قرقنة" حتى باتت تحتفظ بقرابة عشرين محميّة بحرية تتميز بثراء تنوّعها الإيكولوجي.[387] ورغم ذلك، تعاني تونس من ارتفاع مستويات التلوث البحري، فوفق الإحصائيات، هناك 30 شاطئا غير صالحاً للسباحة، ناهيك عن ارتفاع مستويات الصيد غير القانون والتلوث بها بدرجة تهدد حياة الكائنات البحرية في الحوض الجنوبي لخليج تونس ومحافظة قابس.[388]

---

[384] فرانس 24، كنوز البحر الليبي في خطر: الصيد الجائر والتلوث يهددان التنوع البيولوجي، 9 مايو 2025، https://l.muz.kr/QS1

[385] ليبيا أوبزرفر، الثروة البحرية تطالب الصيادين بوقف استعمال المتفجرات أثناء الصيد، يناير 2025، https://ar.libyaobserver.ly/article/30885

[386] جسور بوست، وسط غياب الحلول.. التلوث يضرب شواطئ ليبيا ويهدد البيئة وصحة المواطنين، 11 أكتوبر 2024، https://jusoorpost.com/ar/posts/46771/ost-ghyab-alhlol-altloth-ydrb-shoaty-lybya-oyhdd-albyy-osh-almoatnyn%7D%7D

[387] نحو إضافة محميتين بجربة إلى شبكة المحميات البحرية في تونس خلال 2024، 27 أغسطس 2023، https://bitl.to/4muE

[388] جرين بالعربي، حاصدات الكربون.. ماذا تفعل "شباك الجر" بأعماق البحر في تونس؟، أغسطس 2023، https://greenarabic.net/news/152

4. الجزائر

تشهد الجزائر تزايداً ملحوظاً في مشكلة التلوث البحري حتى باتت تهدد الحياة البحرية؛ فقد بلغت نسبة تلوث مياه السواحل الجزائرية التي تمتد على طول 1600 كيلومتر مستويات مقلقة، مما انعكس سلباً على التنوع البيولوجي البحري وفي عام 2021، أطلقت مديرية الصيد البحري بالجزائر العاصمة صافرة الإنذار تحذيراً من خطورة التلوث البحري. كما أن النفايات البلاستيكية تؤدي إلى نفوق الأسماك والكائنات البحرية الأخرى وتدمير الشعاب المرجانية وتدهور جودة المياه.[389]

5. المغرب

ارتفع اهتمام المغرب بالحياة البحرية وتنوعها واستدامتها بهدف تحقيق 10 في المائة من المساحة البحرية المحمية بحلول عام 2030. وتبدو تلك الجهود كما إرساء بنية تحتية لتتبع ورصد التلوث الحبري قدرت بنحو 90 محطة على طول السواح المغربية، ورفع عدد الشواطئ التي تخضع لتحاليل مراقبة جودة المياه من 79 إلى 200 شاطئ من 2014 حتى 2024 بمجموع 488 محطة رصد. .

6. موريتانيا

لدى موريتانيا مساحة بحرية تمتد على طول 754 كم، وهي منطقة اقتصادية بحرية تقدر بنحو 234.000 كم من المحيط الأطلسي، ولا شك أن تلك الأرقام تعكس مدى حضور غايات الهدف 14 ومقاصده في السياسات الموريتانية وأجندة أعمالها، ويبدو ذلك واضحاً منذ يونيو 2023 بعد توقيع الحكومة الموريتانية على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار والتي تهدف في أحد بنودها إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري.[390] ووفقاً لتقييمات 2025، يمكن القول أن النفايات البحرية تهدد بتراجع وتأكل جهود الحكومة الموريتانية لتحقيق الهدف 14، وهو ما بينته الإحصائيات في 2021؛ حيث ألقت موريتانيا أكثر من 17 مليون طن من البلاستيك في المحيط الأطلسي وهذه الكمية مرشحة للتضاعف إلى ضعفين أو ثلاثة كل سنة من الآن وحتى عام 2040.[391]

---

[389] اندبنتدت عربية، البلاستيك "إعدام بطيء" لأسماك شواطئ الجزائر، يونيو 2024، https://bitl.to/4mtY

[390] اندبنتدت عربية، مخلفات أوروبا تخنق موريتانيا وتلوث بيئتها، يناير 2023، https://l.muz.kr/GN7

[391] موريتانيا تُلقي 17 مليون طن من البلاستيك في المحيطات خلال عام واحد، أبريل 2025، https://saharamedias.net/243947/

ب. دول الشرق الأفريقي

1. السودان

أحرز السودان بعض التقدم في إطار تحقيق الهدف، يظهر فغي الاعتماد على اتفاقية جدة 1982 وتوقيع بروتوكول تعاون لإدارة المصايد وخطة إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني،[392] ومع ذلك، تظهر البيانات أن 48.0٪ فقط من المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي تقع ضمن مناطق محمية، كما أن 38.2% من المصيد يأتي من مخزونات سمكية مفرطة الاستغلال أو منهارة، كما تمثل المصايد البحرية 8.5٪ فقط من إنتاج الأسماك في السودان مع استمرار الصيد غير القانوني، كما يهدد التلوث البلاستيكي النظم البيئية في البحر الأحمر الذي يضم أكثر من 1500 نوع بحري.[393]

2. الصومال

يعمل الصومال على تحقيق الهدف 14 من خلال تحسين وتعزيز لحوكمة البحرية، ولتحقيق ذلك، أطلقت الصومال بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة نظام معلومات المصايد ضمن مشروع Badmaal البالغة قيمته 55 مليون دولار بهدف تحسين جمع البيانات عن المصايد والحد من الإفراط في استغلال المخزون السمكي وتعزيز إدارة القطاع،[394] كما أعلن في سبتمبر 2025 عن مشروع إضافي بقيمة 2 مليون دولار بتمويل من اليابان لدعم المجتمعات الساحلية ومكافحة الصيد غير القانوني، ناهيك عن استمرار تطبيق الحظر الوطني على البلاستيك أحادي الاستخدام للحد من التلوث الساحلي والبحري. [395]وبتقييم الهدف 14، يظل تحقيق الهدف 14 في الصومال محدود التقدم، حيث تقع الصومال في المرتبة 164 من أصل 167 بدرجة 46.1، ما يعكس استمرار التحديات في إدارة الموارد البحرية. [396]

3. جيبوتي

نفذت جيبوتي مجموعة من السياسيات والخطط لحماية النظم البحرية وإدارة الموارد الساحلية، إلا أنها لا تزال تواجه عدة تحديات؛ إذ تقف نسبة تغطية المناطق

[392] Jeddah Convention, UN, https://www.unep.org/jeddah-convention
[393] Sudan, SDG Index, https://tinyurl.com/ycx56mmm
[394] Development of a Fisheries Information Management System for Somalia, FAO, https://tinyurl.com/53w8d74m
[395] Somalia, SDG Dashboards and Trends, https://tinyurl.com/mu7hhwvk
[396] Somalia, SDG Dashboards and Trends, https://tinyurl.com/mu7hhwvk

البحرية والساحلية المحمية عند 0.17٪ فقط، بينما يسجل مؤشر نظافة المياه البحرية 53.4 من 100، وتبلغ نسبة المصيد الذي يُرمى كفاقد 0.9٪، وهي مؤشرات تعكس مستوى الضغط على النظم البحرية وإدارة المصايد في الدولة.[397] وفي 2025، باتت جيبوتي تحتل المرتبة 101 من أصل 152 دولة عالميًا في مخاطر الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم ولا تزل جيبوتي تواجه آثارًا مباشرة لارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل مما يهدد النظم البيئية الساحلية.[398]

4. جزر القمر

اتسقت سياسات جرز القمر لتطوير الاقتصاد الأزرق وتعزيز إدارة المصايد وتحسين البنية التحتية وسلاسل القيمة المرتبطة بقطاع الصيد مع مقاصد الهدف 14، وتمكنت جزر القمر من جعل 40.9٪ من المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي تقع ضمن مناطق محمية، ورغم ذلك، تواجه جزر القمر بشكل مستمر ضغوط على الموارد البحرية، حيث تحتل المرتبة 8 عالميًا من أصل 152 دولة، والمرتبة الأولى في أفريقيا، مع درجة إجمالية تبلغ 2.85، وهي مستويات تشير إلى ارتفاع مخاطر الصيد غير القانوني وضعف الرقابة البحرية،[399] كما يبلغ مؤشر نظافة المياه البحرية 66.1 من 100، وتبلغ نسبة المصيد من المخزونات السمكية المفرطة الاستغلال أو المنهارة 29.2٪، ويُرمى نحو 2.0٪ من المصيد كفاقد، وهي مؤشرات تعكس استمرار الضغوط على النظم البيئية البحرية وإدارة المصايد.[400]

ج. دول الشام

1. الأردن

حققت الأردن تقدمًا ملحوظًا في حماية البيئة البحرية، حيث تُظهر المؤشرات أن 100٪ من المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي تقع ضمن مناطق محمية، وهي نسبة قوية تعكس مستوى مرتفعًا من الحماية، كما يسجل مؤشر نظافة المياه البحرية نحو 70 من 100،[401] وهو مستوى جيد يشير إلى تحسن نسبي في جودة المياه، بينما تبلغ

[397] Djibouti, Sustainable Development Report, https://tinyurl.com/4me6e78c
[398] Djibouti, IUU Fishing Risk Index, https://tinyurl.com/mr2ptz9d
[399] Comoros, Sustainable Development Report, https://tinyurl.com/56w7fsfu
[400] Comoros Isl, IUU Fishing Risk Index, https://tinyurl.com/y3bu36yn
[401] Jordan's First Biennial Transparency Report (BTR-1) to the (UNFCCC), MOE, https://tinyurl.com/yv8jh5dy

نسبة المخزونات السمكية المفرطة الاستغلال 16.5٪. ويعتمد هذا التقدم على سياسات مثل إدارة المناطق الساحلية المتكاملة وإنشاء محمية العقبة البحرية لحماية الشعاب المرجانية والنظم البيئية البحرية. [402]

2. سوريا

تعاني سوريا من تحديات متعلقة بالحياة تحت الماء، حيث تشير البيانات إلى ضعف حماية النظم البحرية الساحلية واستمرار الضغوط البيئية على الموارد البحرية. إذ لا تتجاوز نسبة المناطق البحرية المحمية نحو 0.2٪ من المياه الإقليمية، وهي نسبة منخفضة جدًا تعكس ضعف الحماية. كما يسجل مؤشر صحة المحيط نحو 51.7 نقطة، مع تقديرات تشير إلى أن نحو 33٪ من المصيد يتم بطرق صيد قاعية مثل الجرّ، وأن حوالي 8.3٪ من المصيد يُلقى جانبًا، ما يعكس ضغوطًا على استدامة المخزون السمكي.[403] كما يضع مؤشر مخاطر الصيد غير القانوني سوريا في المرتبة 89 عالميًا من أصل 152 دولة بدرجة خطر تبلغ 2.19، وهو ما يشير إلى استمرار تحديات المراقبة البحرية وتنظيم المصايد. [404]

3. فلسطين

تواجه فلسطين ارتفاع شديد في الضغوط البيئية على الساحل؛ حيث تشير الأرقام إلى أن 100% من محطات معالجة مياه الصرف في قطاع غزة متوقفة عن العمل، ما يعني تصريف مياه الصرف غير المعالجة مباشرة إلى البحر، وهو وضع يؤدي إلى تلوث مرتفع جدًا في المياه الساحلية ويؤثر بشكل مباشر على الكائنات البحرية وجودة البيئة البحري، كما توضح الإحصائيات أن أكثر من 85٪ من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي قد دُمرت، وهو ما يزيد من تدفق الملوثات إلى البحر، كما أن انخفاض نشاط الصيد إلى نحو 7.3٪ فقط من مستواه قبل 2023 يشير إلى غياب إدارة فعالة ومستدامة للموارد البحرية.[405]

[402] Jordan, Sustainable Development Report, https://tinyurl.com/2bsv56d2
[403] Syria, IUU Fishing Risk Index, https://tinyurl.com/3pnkpe6b
[404] The Arab Region SDG Index and Dashboards 2025, WGS, https://tinyurl.com/4kac89h2
[405] Press Release by the Palestinian Central Bureau of Statistics, PCBS, https://tinyurl.com/4merpkdm

4. لبنان

تبدى لبنان جهودًا لتحسين إدارة السواحل، وتعمل على تنفيذ استراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ورغم ذلك، لازالت لبنان متأخرًة في تحقيق الهدف 14، حيث ارتفعت نسبة تغطية مواقع التنوع البيولوجي البحرية داخل مناطق محمية إلى نحو 10.8٪ في 2024 مقارنة بـ 9.8٪ في 2000، وعلى مستوى الصيد، تحتل لبنان المرتبة 36 عالميًا من أصل 152 دولة بدرجة 2.41 من 5، وهي درجة متوسطة تميل للارتفاع، ما يعني أن الصيد غير القانوني ما زال مشكلة واضحة، ورغم تحسن بسيط عن 2023 بمقدار 0.06، إلا أنه غير كافٍ. وعلى الرغم من جهود لبنان، إلا أن التقدم بطيء والتحديات ما تزال كبيرة.[406]

5. العراق

تبذل العراق عدة جهود لتحسين وضع البيئة البحرية رغم صغر مساحتها الساحلية، حيث تعمل ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة 2024-2030 على تطوير إدارة المناطق الساحلية في البصرة، وتقليل التلوث، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، كما بدأت في تطبيق بروتوكول لندن للحد من إلقاء النفايات في البحر. وترتبط العراق بالهدف 14 من خلال منفذه البحري الوحيد في محافظة البصرة على الخليج العربي عبر شط العرب وخور عبد الله، وهي منطقة بيئية حساسة تتأثر بالتلوث القادم من الأنهار والأنشطة النفطية. ومع ذلك، تواجه هذه الجهود تحديات كبيرة، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة المناطق البحرية المحمية تبلغ 0% دون وجود أي محميات فعلية، وهو مستوى منخفض جدًا يعكس غياب الحماية الرسمية للأنظمة البحرية، كما يسجل مؤشر الصيد غير القانوني درجة 2.26 في عام 2025، ما يدل على استمرار المخاطر دون تحسن واضح.[407]

[406] Lebanon, IUU Fishing Risk Index, https://iuufishingindex.net/profile/lebanon
[407] Iraq, IUU Fishing Risk Index, IUU Fishing Risk Index

د. دول الخليج العربي

1. المملكة العربية السعودية

تعمل المملكة العربية السعودية في عام 2025 على تعزيز حماية البيئة البحرية من خلال عدة مبادرات، منها توسيع المحميات البحرية، وحماية الشعاب المرجانية في البحر الأحمر ورفع نسبة المناطق المحمية إلى 30% بحلول 2030. [408]وتشير البيانات إلى أن نسبة المناطق البحرية المحمية تبلغ حوالي 3.5% من المياه الإقليمية، وهي نسبة منخفضة إلى متوسطة، لكنها في تحسن مستمر مقارنة بالسنوات السابقة.

كما يسجل مؤشر الصيد غير القانوني درجة 2.08 في عام 2025، وهي أقل من المتوسط العالمي، ما يدل على تحسن نسبي في الرقابة خاصة في الموانئ، لكن لا تزال هناك تحديات تشمل الضغوط على الشعاب المرجانية بسبب التغير المناخي، والتلوث الناتج عن الأنشطة الساحلية والنفطية، إضافة إلى الحاجة لزيادة الحماية الفعلية للمناطق البحرية.[409]

2. الإمارات العربية المتحدة

تظهر الإمارات العربية المتحدة في 2025 أداء جيد في تحقيق الهدف 14 عبر تعزيز حماية البيئة البحرية، وأطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة "الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البيئة البحرية والموارد المائية الحية (2025-2031)" والتي تهدف إلى تحسين الحوكمة البحرية، تقليل التلوث، واستدامة المصايد. كما تشير البيانات إلى أن نسبة المناطق البحرية المحمية تتجاوز 12% من مياهها، وهي نسبة جيدة لكنها لا تزال أقل من الهدف العالمي البالغ 30%، كما يسجل مؤشر الصيد غير القانوني حوالي 1.9 في عام 2025، وهو أقل من المتوسط العالمي، ما يدل على تحسن في الرقابة وتقليل المخاطر. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مثل تأثر الشعاب المرجانية بارتفاع درجات الحرارة نتيجة تغير المناخ، والتلوث الناتج عن الأنشطة الساحلية، إضافة إلى الضغط الناتج عن التوسع العمراني. [410]

[408] Saudi Arabia, IUU Fishing Risk Index, IUU Fishing Risk Index
[409] Saudi Arabia Celebrates Saudi Green Initiative, MEWA, https://tinyurl.com/yze4utan
[410] PATHWAYS OF IMPACT UAE's Sustainability Journey, https://tinyurl.com/mr3trfkh

3. الكويت

تولي الكويت حماية البيئة البحرية اهتمامًا عملياً، ويظهر ذلك من خلال حملات تنظيف السواحل وإزالة المخلفات البحرية مثل "مبادرة بحرنا"، والتي تم التخلص من خلالها من أكثر من 100 طن من النفايات والشباك المهملة، بهدف تقليل التلوث بشكل مباشر وحماية الكائنات البحرية من الأذى والاختناق.[411] وتشير البيانات إلى أن نسبة المناطق البحرية المحمية تبلغ حوالي 3.2% من المياه الإقليمية، وهي نسبة منخفضة إلى متوسطة، ما يعني أن الحماية ما زالت محدودة مقارنة بالهدف العالمي (30%). ومع ذلك، تواجه الكويت تحديات واضحة، أبرزها التلوث الناتج عن تصريف مياه الصرف والمخلفات الصناعية والنفطية، إضافة إلى تأثير أعمال الردم والتوسع الساحلي التي تؤدي إلى تدهور النظم البيئية البحرية.[412]

4. البحرين

نجحت البحرين في تحقيق تقدم كبير في الهدف 14 خلال عام 2025، حيث اقتربت بشكل واضح من النسبة العالمية للمناطق البحرية المحمية (30%)، حيث تشير البيانات إلى أن هذه المناطق تغطي حوالي 22.12% من إقليمها البحري مع وجود ست محميات بحرية، وهو إنجاز يعكس تطورًا ملحوظًا في سياسات الحماية البحرية. [413]ويعود هذا التقدم إلى تنفيذ مبادرات حديثة، من أبرزها التوسع في زراعة أشجار القرم كجزء من حلول "الكربون الأزرق"، حيث تساعد هذه الأشجار في حماية السواحل من التآكل، وتقليل التلوث، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، مثل التوسع العمراني وأعمال الردم الساحلي التي تؤثر على الموائل الطبيعية، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة الذي يضغط على النظم البيئية البحرية.[414]

5. عمان

تُظهر سلطنة عمان جهودًا في الحفاظ على البيئة البحرية وحماية المحيطات وصون التنوع البيولوجي. حيث دعمت عدة مبادرات مهمة، منها إطلاق مشروع Oman Blue Carbon Project لزراعة 100 مليون شجرة مانغروف بهدف امتصاص الكربون وحماية

[411] Kuwait Dive Team makes strides in marine protection in 2024, Kuwait Times, https://tinyurl.com/53yshtty
[412] Kuwait - Marine Protected Areas, Trading Economics, https://tinyurl.com/4x3zjwnr
Bahrain, TNA, Bahrain - Technology Needs Assessment[413]
The First Biennial Transparency Report (BTR) of the Kingdom of Bahrain, UNFCCC, [414]
https://tinyurl.com/2xf26xe5

السواحل، وحظر جميع أنواع الأكياس البلاستيكية للحد من التلوث البحري، بالإضافة إلى وصول نسبة لمناطق البحرية المحمية إلى نحو 16.2% من المياه الإقليمية، وهي نسبة جيدة تعكس توسعًا في الحماية. [415]وعلى الرغم من ذلك، كشف مؤشر جودة المياه البحرية عن تسجيل نحو 72.08 وفقا لآخر احصائيات اثناء كتابة التقرير مع اتجاه تنازلي، ما يعني أن جودة المياه متوسطة لكنها تتدهور بسبب التلوث مثل المخلفات والمواد الكيميائية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على البيئة البحرية.[416]

6. قطر

تبذل قطر جهودًا واضحة في حماية البيئة البحرية من خلال إعادة تأهيل السواحل وتقليل التلوث وتعزيز الاستدامة البحرية، ومن أبرز المبادرات الحديثة إطلاق مشاريع زراعة أشجار المانغروف على السواحل، مثل مشروع زراعة أكثر من 1000 شتلة مانغروف في جزيرة قطيفان بالتعاون مع الجهات الحكومية، بهدف تعزيز التنوع البيولوجي وحماية السواحل وامتصاص الكربون وعلى الرغم من ذلك، تبلغ نسبة المناطق البحرية المحمية نحو 2.3% من المياه الإقليمية، وهي نسبة تعكس تقدم بطيء ولا تزال بعيدة عن الهدف العالمي البالغ 30%. كما تواجه قطر تحديات تتمثل في تأثير التغير المناخي مثل ارتفاع درجات الحرارة وتدهور الشعاب المرجانية.[417]

7. اليمن

تُظهر اليمن فجوة واضحة بين الأهداف والواقع، رغم وجود تخطيطات طموحة لتحسين الحياة البحرية، حيث تستهدف رفع نسبة المناطق الساحلية والبحرية المحمية إلى 12% بحلول 2025، إلا أن النسبة الفعلية مثلت 0.4% في عام 2024، ما يعكس ضعف التنفيذ رغم وجود رؤية واضحة. ويكشف مؤشر جودة المياه البحرية عن تسجيل نحو 52.01 في عام 2024 مع اتجاه تنازلي، وهو ما يدل على أن جودة المياه ضعيفة نسبيًا وتتأثر بشكل كبير بالتلوث مثل المواد الكيميائية والمغذيات الزائدة والنفايات. [418]

---

[415] Oman, Sustainable Development Report, https://tinyurl.com/5xdd95ae
[416] Oman Participates in UNOC3 in France, Oman News Agency, https://tinyurl.com/3whhsf4k
[417] Qatar Sustainability Initiatives 2025, Qetaifan Projects, https://tinyurl.com/4me5tw8t
[418] Yemen, Trading Economics, https://tinyurl.com/k6jh7nwr

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

أ. دول الشمال الأفريقي

1. مصر

تظهر كواحدة من أكثر دول المنطقة العربية سعياً لتحقيق الهدف 17؛ فهي تتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة منذ أكثر من 76 عاما بميزانية شراكة من أجل التنمية مقدرة بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي. ولعل أبرز تلك الشراكات: إطار شراكة استراتيجي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023- 2027 مع الأمم المتحدة، والبرنامج المشترك بمنحة قدرها 12.2 مليون يورو لتلبية الاحتياجات الأساسية في الصحة والتعليم بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2024 برنامجاً مشتركاً للأمم المتحدة، وفي عام 2025، وتحديداً في ديسمبر، وقعت مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من شأنها نقل الحلول الإنمائية المتكاملة التي تطبقها مصر إلى البلدان الأفريقية والنامية لمساعدتها على التغلب على التحديات المشتركة وتعزيز الاستدامة في نماذج الأعمال الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.[419]وفي عام 2025، واصلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تعزيز الشراكات الدولية، وتعزيز دورها في دفع النمو المستدام، كما مضت الوزارة قدمًا في أجندة طموحة للتعاون الدولي تهدف لمواءمة التمويل الميسر، والمساعدة الفنية، والاستثمار الخاص مع الأولويات الوطنية ومسار الإصلاح في مصر[420].

2. ليبيا

نجحت ليبيا في تحقيق عدد من التقدمات المعنية بالهدف 17، وكان أبرز تلك الشراكات ما تم توقيعه في 2025؛ ففي أبريل 2025، ناقش وكيل وزارة البيئة مدير إدارة التعاون الدولي بالسفارة الألمانية لدى ليبيا سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات البيئية، وتبادل الخبرات في مجال الطاقات المتجددة. [421] وفي مايو 2025، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركة الليبية للحديد والصلب مذكرة تفاهم لتعزيز جهودهما

[419]مذكرة تفاهم بين مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم القدرات المؤسسية، تاريخ الوصول مارس 2026، https://www.alborsaanews.com/2025/12/09/1934676

[420] التقرير السنوي لعام 2025 لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ص 80، علي الرابط التالي:https://shorturl.at/ksG8b

[421] وزارة البيئة، **تعزيز الشراكة الليبية الألمانية في مجال البيئة والطاقة المتجددة**، أبريل 2025، https://l.muz.kr/qF8

المشتركة لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الصناعية ودمج مصادر الطاقة المتجددة .[422]

3. تونس

ترصد وقائع تونس مساعي متقدمة من الحكومة التونسية الرامية لتحقيق الهدف 17، وفي عام 2025، اعتزمت تونس مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتكون ملائمة مع الاقتصاد الوطني التونسي وهي اتفاقية وقعت في 1995 وشكلت لمدة 3 عقود الإطار القانوني الرئيس للعلاقات التجارية والسياسية بين الطرفين.[423] وفي مايو 2025، وافق البنك الدولي اليوم على تقديم تمويل بقيمة 125.16 مليون دولار – منها منحة بقيمة 17.16 مليون دولار من صندوق الوقاية من الجوائح – لدعم جهود تونس في تعزيز فرص الحصول على خدمات صحية قادرة على الصمود وعالية الجودة وسريعة الاستجابة. [424]

4. الجزائر

تؤكد الجزائر عبر جهودها التزاما واضحاً نحو تحقيق الهدف 17 المعني بالشراكات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية ولعل أبرزها: مذكرة التفاهم مع الشركة الحكومية الروسية للطاقة النووية للتعاون في مجال الطاقة النووية؛ حيث تشمل المذكرة خارطة طريق لأنشطة التعاون المشتركة لعامي 2024 و2025، [425] وكذلك إطار الشراكة التقنية الجديد للفترة بين 2023: 2027 بين الجزائر ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو بهدف تحديد المجالات ذات الأولوية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2023.[426] وخلال عام 2025، وخاصة في مارس، حيث وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر لتعزيز التكوين والتوعية بقرار مجلس الأمن رقم 1325، حول المرأة والسلام والأمن. وفي أبريل، وقعت وزارة العدل على مشروع تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى دعم تنمية المسار المهني للنساء القاضيات بين سنتي 2025 و2029.

---

[422] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركة الليبية للحديد والصلب يوقعان اتفاقية للحد من انبعاثات الكربون من الصناعة والتحول إلى الطاقة الخضراء في ليبيا، تاريخ الوصول مايو 2025، https://l.muz.kr/CaH

[423] نحو اتفاق شراكة عادل في القطاع الفلاحي بين تونس والاتحاد الأوروبي، تاريخ الوصول مارس 2026، https://bitl.to/5mPQ

[424] البنك الدولي، مشروع جديد لتعزيز النظام الصحي والتصدي للجوائح في تونس، تاريخ الوصول مارس 2026، https://bitl.to/5mRi

[425] العربية نيوز، الجزائر وروسيا توقعان على مذكرة تفاهم في المجال النووي، 27 مارس 2024، https://shorter.me/e5bm2

[426] وكالة أنباء البحرين، الجزائر ومنظمة الفاو توقعان إطار الشراكة التقنية الجديد، نوفمبر 2024، https://l.muz.kr/odB

5. المغرب

تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود الإيجابية في المملكة المغربية بقصد تحقيق الهدف 17، ويأت على رأس تلك الجهود: إطلاق استراتيجية التعاون مع منظمة الصحة العالمية 2023-2027 التعاون لتعزيز النظام الصحي الوطن وتدشين كلاً من المغرب والولايات المتحدة خطة العمل الرابعة للتعاون (2024-2027) في مجالي البيئة والتنمية المستدامة،[427] وإطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدفعة الثانية من برنامجه لتسريع النمو الأخضر وفرص العمل في المغرب. [428] وخلال عام 2025، وخاصة في مايو، جرى الإطلاق الرسمي لمشروع توأمة مؤسساتية بين الوكالة الوطنية للمياه والغابات والاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز تدبير مستدام وشامل وقادر على الصمود للغابات المغربية، في إطار البرنامج الأوروبي "الأرض الخضراء"، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي. [429]

6. موريتانيا

عقدت الحكومة الموريتانية عدد من الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة سعياً وراء تحقيق الهدف 17، منها: إطار التعاون لتعزيز التنمية المستدامة بين موريتانيا المنسقة المقيمة لوكالات الأمم المتحدة للفترة 2024: 2027 على نحو يشمل دمج التدخلات في مجال التعليم والنمو الاقتصادي والسجل الاجتماعي وحقوق الإنسان وتوفير الخدمات الأساسية وتغير المناخ والتشغيل وتحديث العدالة واللامركزية،[430] وكذلك توقيع كلاً من موريتانيا والأمم المتحدة، اتفاقية شراكة لتسريع التحول الرقمي بالبلاد في مايو 2024، بهدف تحديد وتنفيذ نظام وطني لتوجيه وتنسيق التحول الرقمي[431]

---

[427] وكالة أنباء البحرين، **المغرب والولايات المتحدة توقعان خطة التعاون في مجال البيئة والتنمية المستدامة**، مارس 2024، https://shorter.me/aSO2U

[428] مصر وأفريقيا، المغرب: **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يطلق برنامج النمو الأخضر وفرص العمل**، 30 أغسطس 2024، https://l.muz.kr/CkM

[429] وكالة المغرب العربي للأنباء، المغرب – **الاتحاد الأوروبي.. إطلاق مشروع التوأمة المؤسساتية من أجل تدبير مستدام للغابات**، 22 مايو 2025، https://l.muz.kr/Ft4

[430] وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة، **توقيع إطار للتعاون بين موريتانيا ومنظومة الأمم المتحدة**، 31 يناير 2024، https://www.economie.gov.mr/ar/node/408

[431] صحراء ميديا، **موريتانيا توقع شراكة مع الأمم المتحدة لتسريع التحول الرقمي**، 19 مارس 2024، https://saharamedias.net/222479/

في مايو2025، وقعت الجنة المشتركة الموريتانية المصرية عدة مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون في قطاعات الثقافة والتعليم العالي والرياضة والصيد والري. [432]

ب. دول الشرق الأفريقي

1. السودان

تمكن السودان من عقد شراكات إنمائية وتعاونية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة اتساقاً مع متطلبات الهدف 17، وكان أبرز تلك الشراكات ما تم الإعلان عنه في يناير 2025؛ حيث أعلن برنامج الأمم المتحدة استعداده لدعم برامج التعافي الاقتصادي في السودان من بتمويل يقدر بـ 55.5 مليون دولار أو ما تم توقيعه في ديسمبر 2025 بين مصر والسودان بشأن الشراكة الإنمائية لإعادة إعمار قطاع مياه الشرب المتضرر من الحرب على نحو يضمن تأهيل المحطات المتضررة وبناء قدرات فنية عبر مدرسة متخصصة، أو ما تم توقيعه في يناير 2026؛ حيث وقّع السودان مذكرة تفاهم مشتركة مع المملكة العربية السعودية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي، لدعم مشاريع المياه في المناطق المتأثرة بالحرب بما يشمل تحسين الإمداد المائي بمدينة الخرطوم، وتأهيل مرافق التشغيل باستخدام الطاقة الشمسية. [433]

2. الصومال

حقق الصومال عدد من الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة خلال عام 2025؛ حيث وقع اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتفعيل "الخطة الوطنية للتحول 2025-2029" في يوليو 2025، بهدف تسريع النمو الاقتصادي، وتحسين الخدمات الاجتماعية، كما وقع مع اتفاقية التعاون التنموي بأكثر من 75 مليون يورو مع ألمانيا في أكتوبر 2025، تركز لمدة عامين على تحقيق التنمية في مجالات الزراعة ونظم الأغذية، والتعليم،[434]كما أطلق بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، مشروعًا بقيمة 18.9 مليون دولار أمريكي في 11 فبراير 2026، يهدف إلى إنشاء

[432] القرار المصري، **مصر وموريتانيا تطلقان منتدى اقتصادي مشترك لتعزيز آفاق التعاون والشراكة**، 27 مايو 2025، https://alqararalmasry.com/?p=194755

[433] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم التعافي الاقتصادي في السودان، 15 يناير, 2025، https://bitl.to/5mD8

[434] سونا، الصومال وألمانيا توقعان اتفاقية تعاون تنموي، أكتوبر 29, 2025، https://bitl.to/5mDB

وتعزيز 11 منطقة محمية برية وبحرية في جميع أنحاء الصومال، بمساحة إجمالية تقارب 387 ألف هكتار، ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من 200,000 شخص بشكل مباشر، لا سيما المجتمعات الريفية والنساء والشباب والأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية.[435]

3. جيبوتي

استطاعت جيبوتي تحقيق عدد من النجاحات المعنية بالهدف 17؛ إذ تحتفظ بشراكة استراتيجية خاصة مع البنك الدولي خلال الفترة 2022: 2026 بهدف الحد من معدلات الفقر بين سكانها عن طريق تعزيز النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص،[436] وخلال عام 2025، وتحديداً في أبريل 2025، وقّعت جيبوتي مذكرة تفاهم مع منظمة "قطر الخيرية" بهدف تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة، تنص على إدخال تقنيات حديثة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتقوية المنشآت القائمة. وفي ديسمبر 2025، عقدت شراكة إنمائية مع مصر تهدف لتحسين جودة الحياة ودعم الاقتصاد المحلي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وفي فبراير 2026، وقعت اتفاقيات تمويل مع البنك الأفريقي للتنمية بقيمة 80 مليون دولار أمريكي، لدعم تنفيذ مشاريع رئيسية في مجال البنية التحتية للطرق، والتنمية الحضرية، والزراعة المقاومة لتغير المناخ في جميع أنحاء جيبوتي.[437]

4. جزر القمر

أبدت جزر القمر اهتماماً جلياً لتحقيق الهدف17 عبر عقد الشراكات, من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وهي حالياً، تحتفظ بشراكة إنمائية مع البنك الأفريقي للتنمية منذ 1977؛ حيث مول البنك ما يقرب من 40 عملية بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 530 مليون دولار لتمويل الاستثمارات في قطاعات النقل والطاقة والزراعة والحوكمة، وكان أبرز أوجه تلك الشراكة في أكتوبر 2025؛ حيث أطلقت جزر القمر مشروع الممر البحري بدعم من مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، بقيمة 137 مليون دولار أمريكي، بهدف تحديث البنية

---

[435] UNDP, *Somalia launches national biodiversity conservation programme,* https://bitl.to/5mRk

[436] World Bank, Djibouti Country Partnership Framework (CPF) 2022 – 2026, 1 October 2021, https://ln.run/EuQ-A

[437] جيبوتي تحدثًا مع "قطر المشاريع" مشاريع الطاقة الجديدة، 2025/04/23، https://bitl.to/5mDa

التحتية للموانئ.[438] وفي ديسمبر 2025، أطلقت مبادرة جديدة هامة لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، بدعم من منحة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية، وتمويل مشترك بقيمة 44 مليون دولار أمريكي من شركاء من بينهم البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية بهدف حماية 140 ألفًا من سكان المناطق الساحلية.[439]

ج. دول الشام

1. الأردن

يحقق الأردن مجموعة من الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولعل أبرز تلك الشراكات وأحدثها ما وقع في فبراير 2025؛ حيث وقع شراكة استراتيجية شاملة مع الاتحاد الاوروبي بقيمة 3 مليارات يورو بهدف التحديث السياسي والاقتصادي والإداري،[440] وفي أغسطس 2025؛ حيث وقع 10 اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع مصر لتعزيز الاستثمار والمناطق الحرة، وحماية المستهلك، والتنمية المحلية، وحماية واسترداد الممتلكات الثقافية. [441] وفي نوفمبر 2025؛ حيث وقع اتفاقية تمويلية بقيمة 75 مليون يورو مع الحكومة الألمانية لبرنامج "التحديث من أجل النمو"، حيث سيساهم هذا الدعم في تحسين البيئة التنظيمية للقطاع الخاص. [442]

2. سوريا

تمثلت الجهود السورية بشأن الهدف 17 في عقدها شراكات من أجل التنمية المستدامة على عدد من شركائها الإنمائية خلال 2025 في إطلاقها في سبتمبر 2025 شراكة مع جمهورية كوريا مع أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة وبمساهمة إجمالية تبلغ 38 مليون دولار أمريكي من شأنها إطلاق حزمة شاملة من المساعدات لدعم المجتمعات الهشة في جميع أنحاء سوريا وتلبية الاحتياجات العاجلة في مجالات

---

[438] البنك الأفريقي للتنمية، *اتحاد جزر القمر: إطلاق مشروع الممر البحري بدعم من مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، بقيمة 137 مليون دولار أمريكي*، https://bitl.to/5mRm

[439] UNEP, Comoros launches new US $54 million initiative to scale up nature-based climate action, 11 December 2025, https://bitl.to/5mRn

[440] بيان الرئيسة فون دير لاين بشأن توقيع الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي والأردن، 29.01.2025، https://bitl.to/5mES

[441] مصر والأردن يوقعان 10 اتفاقيات لتعزيز الشراكة الاستراتيجية، أغسطس 2025، https://www.erembusiness.com/economy/fr1o3ue

[442] المملكة، اتفاقية أردنية ألمانية بـ75 مليون يورو لبرنامج "التحديث من أجل النمو"، 05 -11- 2025، https://bitl.to/5mDA

الصحة والتعليم والأمن الغذائي والبنية التحتية، وبحثها في أكتوبر 2025 مع خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير العمل الإحصائي في سوريا وبناء نموذج اقتصادي جديد وتعمل الهيئة على بناء قاعدة بيانات شاملة تغطي كافة القطاعات في سوريا.[443]

3. فلسطين

عززت فلسطين التزاماتها الرامية لتحقيق الهدف 17 عبر بوابة الشراكات من أجل التنمية المستدامة وفي أغسطس 2025، وقع اليوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية شراكة جديدة مع الرابطة الطبية الفلسطينية الأمريكية لتعزيز الخدمات الأساسية في قطاعي الصحة والتعليم في فلسطين بالشراكة مع وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي[444].وفي سبتمبر 2025، وقع وزارة العمل الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوقعان 3 مذكرات تفاهم لدعم قطاع العمل وخلق فرص عمل لتحقيق التنمية والتعافي الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة. [445]

4. لبنان

استطاع لبنان عقد مجموعة من الشركات الإنمائية في سياق الهدف 17؛ ففيه، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1986 كشريك في التنمية يدعم التعافي الاقتصادي، ومكافحة تغير المناخ..[446] وتقترب محفظة استثمارات الصندوق العربي في لبنان من مليارى دولار في مشاريع البنية التحتية الكبرى، والتعليم، والخدمات العامة، والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية، وخلال يوليو 2025، أطلقت وزارة الزراعة اللبنانية ومنظمة AVSI الدولية اتفاقية شراكة جديدة تمتد لخمس سنوات، تهدف إلى مواصلة جهودهما المشتركة في دعم التنمية الزراعية، وتعزيز التدريب المهني الزراعي، وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية على امتداد الأراضي اللبنانية.[447]

---

[443] الأمم المتحدة، من أجل مستقبل سوريا: كوريا والأمم المتحدة تطلقان مشاريع مساعدات وإنعاش بقيمة 38 مليون دولار لإعادة احياء الأمل واستعادة الخدمات، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، https://bitl.to/5mEJ

[444] PAMA and UNDP Launch a US$2 Million Partnership To Strengthen Emergency Healthcare and Higher Education In Palestine, https://bitl.to/5mPd

[445] وزارة العمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوقعان 3 مذكرات تفاهم لدعم قطاع العمل، September 24, 2025، https://www.mol.pna.ps/news/1295

[446] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي يقيمان شراكة لدعم إدارة النفايات في لبنان، تاريخ الوصول يونيو 2024، https://bityl.co/Qk6B

[447] وفد رفيع المستوى من الصندوق العربي يصل لبنان لدعم خطط التنمية في البلاد، مايو 2025، https://bitl.to/5mEo

5. العراق

تعقد الحكومة العراقية مجموعة من الشراكات المعنية في سياق الهدف 17، وخلال عام 2025، وقعت إطار شراكة إنمائية مع الأمم المتحدة في ديسمبر 2025، يهدف إلى تحسين الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وفي 22 يناير 2026، وقعت اتفاق شراكة مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بهدف تعزيز البرامج الإنسانية والخدمية المقدمة للاجئين الفلسطينيين. [448]

د. دول الخليج العربي

1. المملكة العربية السعودية

تلاحظ مؤسسة ماعت مساعي قوية لتحقيق الهدف 17 في السعودية على كافة الأصعدة والمقاصد وفي عام 2025، لا تزال السعودية تصنف كأحد أكبر الدول المانحة في العالم، إذ قدمت مساعدات إنسانية وتنموية تخطت 141 مليار دولار، نُفّذت من خلالها أكثر من 7,983 مشروعًا في 173 دولة، وعلى وجه التحديد، حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً بين الدول المانحة المساعدات الإنسانية؛ حيث حصلت على المرتبة الأولى للدول المانحة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اليمن بما يعادل 49.3 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة، كما حلت في المرتبة الثانية للدول المانحة المساعدات المقدمة إلى سوريا[449].

2. الإمارات العربية المتحدة

تحقق الإمارات العربية المتحدة نجاحات على صعيد الهدف 17 حتى أصبحت إحدى الدول الرائدة في مجال المساعدات الإنمائية والإنسانية، وفي 2025، بلغ إجمالي حجم إنفاق مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الخيرية خلال عام 2025 نحو 192 مليوناً و600 ألف درهم، وشملت المساعدات 26 دولة في قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا، وتوزعت الإسهامات على القطاع الصحي والتعليمي والاجتماعي. [450]

---

[448] العراق يوقع اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الاونروا، https://mofa.gov.iq/2026/61172/

[449] فرانس 24، فرنسا والعراق يوقعان "اتفاقية شراكة استراتيجية" لتعزيز التعاون بين البلدين خصوصا في قطاع الطاقة، ديسمبر 2023، https://ln.run/I-lNN

[450] https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2026-03-17-1.2026059

3. الكويت

يقدم الكويت جهوداً بارزة لتحقيق الهدف 17 بالتركيز على مقاصده ذات الصلة بالمساعدات والشراكات، وخلال عام 2025، وفي ديسمبر 2025، أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي توقيع مذكرة تفاهم تعكس التزام الطرفين بتطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد، تعزز من جهود الأمن الغذائي، وتدعم الابتكار والاستدامة في القطاع الزراعي.[451] وفي يناير 2026، وقّع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، اليوم، مذكرة تفاهم للتعاون الإنمائي مع منظمة الأمم المتحدة لإنشاء إطار للتعاون الفني والعمل الثنائي في مشاريع مجتمعية عدة، وتعد هذه الشراكة خطوة مهمة نحو دعم عجلة التنمية الشاملة في الكويت، «كما تعكس رغبتنا المشتركة مع الأمم المتحدة في تحقيق أثر إيجابي ومستدام للمجتمع الكويتي، لاسيما في مجالات التوظيف والتمكين الاقتصادي.[452]

4. البحرين

تتمثل تقدمات البحرين على صعيد الهدف 17 في تحقيق مجموعة من الشراكات الإنمائية وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية، وتتمتع البحرين بتعاون إنمائي وثيق مع الأمم المتحدة للفترة 2025-2029، يتركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وتطوير الحكومة الإلكترونية، وتمكين المرأة والشباب.[453] وفي سبتمبر 2025، وقعت مملكة البحرين عدة مذكرات تفاهم مؤخراً لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، أبرزها 8 مذكرات مع مصر (سبتمبر 2025) في مجالات السياحة، الآثار، المنافسة، والتنمية المستدامة، وفي سبتمبر 2025، وقعت حكومتا مملكة البحرين وجمهورية اليابان مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات في مجال الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي.[454]

---

[451] وكالة أخبار تقتيش، «الكويتية للاستثمار» والهيئة العربية للإنماء الزراعي توقعان مذكرة تفاهم، ديسمبر 2025، https://bitl.to/5mPT
https://www.aljarida.com/article/120801

[452] الجريدة، «الصندوق الكويتي»: مذكرة تعاون إنمائي مع الأمم المتحدة ، تاريخ مارس 2026،
https://www.aljarida.com/article/120801

[453] الأمم المتحدة، أمم المتحدة في مملكة البحرين، تاريخ الوصول مارس 2026، https://bahrain.un.org/ar/about/about-the-un

[454] الأيام، في إطار الزيارة الرسمية لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء إلى اليابان، تاريخ الوصول مارس 2026،
https://alayam.com/online/local/1107087/News.html

5. عمان

حققت سلطنة عمان جهوداً معنية بتحقيق الهدف 17، ولديها شراكات إنمائية واستثمارية واسعة النطاق، تجاوزت قيمتها 762 مليون ريال عُماني في قطاعات العقارات والطاقة، بهدف تعزيز التنمية المستدامة ضمن رؤية عُمان 2040. تركز هذه الشراكات على نقل المعرفة، وتطوير البنية التحتية، وتمكين القطاع الخاص عبر 17 اتفاقية استثمارية دولية، وفي أغسطس 2025، وقعت عمان ومصر على اتفاقية شراكة في القطاع الخاص في مجال الطاقة، تقوم على تبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا، وتطوير منتجات عالية الجودة. [455] وفي سبتمبر 2025، قعت محافظة الداخلية اليوم على 17 عقدًا إنمائيًّا وخدميًّا واستثماريًّا بقيمة إجمالية تجاوزت 5 ملايين ريال عُماني، تمثلت في 11 عقدًا لمشروعات إنمائية وخدمية، و6 عقود لمشروعات استثمارية، في إطار خطط المحافظة الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية وتطوير البنية الأساسية بالولايات التابعة لها.[456]

6. قطر

وضعت قطر مقاصد الهدف 17 في صميم رؤية قطر الوطنية لعام 2030، فقد أنفق صندوق قطر للتنمية أكثر من 6 مليارات دولار في صورة مساعدات تنموية وإنسانية إلى أكثر من 100 دولة حول العالم منذ إنشائه عام 2002 وينفق ما بين 500 و600 مليون دولار أميركي سنويا لتمويل المشاريع التنموية والإنسانية.[457] وفي 2025، صنفت قطر ضمن الدول الخمس الأوائل المانحة الكبرى في مجال تقديم مساهمات للمساعدات الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإجمالي يزيد عن مليار و528 مليون دولار أمريكي، ومنذ عام 2013 وحتى أكتوبر 2025، قدمت دولة قطر مبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي دعما للميزانية العامة والمساهمات الأساسية لوكالات الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية ومبادراتها.[458]

---

[455] وزارة الخارجية العمانية، توقيع اتفاقية شراكة عُمانية مصرية في مجال الطاقة بالقاهرة، تاريخ الوصول مارس 2026، https://www.fm.gov.om/ar/26929/

[456] الرؤية، توقيع 17 عقدًا بـ5 ملايين ريال لتنفيذ مشروعات إنمائية وخدمية واستثمارية في الداخلية، سبتمبر 2025، https://bitl.to/5mPW

[457] الشرق، مدير صندوق قطر للتنمية: 6 مليارات دولار مساعدات إنسانية وتنموية لأكثر من 100 دولة منذ إنشائه، 4 أغسطس 2023، https://shorter.me/AGWPd

[458] وزارة الخارجية، دولة قطر ضمن أكبر خمسة مانحين للمساعدات الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2025، تاريخ الوصول مارس 2026، https://gogl.to/42bQ

7. اليمن

في اليمن، يعمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي لأكثر من 20 عامًا على دعم الدول في سعيها لتعزيز قدرة مجتمعاتها على الصمود وتعزيز السلام، والتصدي للتحديات المتعلقة بإدارة الأزمات.[459] وفي ديسمبر 2025، وافق مجلس إدارة المؤسسة الدولية للتنمية على منح اليمن أهلية الحصول على تخصيص "الاستمرار في المشاركة أثناء النزاع "بما يتيح موارد تمويلية إضافية تصل إلى 400 مليون دولار خلال دورة التجديد الحالية. [460] وفي ديسمبر 2025، وُقِّعت شراكة لدعم التعليم الأساسي في اليمن بين البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والشراكة العالمية من أجل التعليم ووزارة التربية والتعليم في اليمن، بقيمة 40 مليون دولار، بهدف تعزيز النظام التعليمي.[461]

4.تحديات وقيود المنطقة العربية لتحقيق الأهداف محل الاستعراض لعام 2025

أشارت مسوحات وتقييمات الأداء العام للمنطقة العربية في عام 2025 إلى أن معظم أهداف التنمية المستدامة لا تزال خارج مسارها الصحيح: فحتى نهاية 2025، لم يتم تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل في جميع أنحاء المنطقة، وترصد 85% من النتائج أهداف التنمية المستدامة إلى وجود تحديات متنامية تعرقل وتعوق قدرة المنطقة العربية ودولها على تحقيق الأهداف التنموية، وفي ضوء ذلك، يمكن استعراض التحديات التي تعوق بما في ذلك الأهداف محل الاستعراض، يمكن تقدير تلك التحديات كما يلي:

1. انعدام الأمن والعنف المسلح

تؤدي النزاعات والحروب المتصاعدة في المنطقة العربية إلي اضعاف جهود دولها ومساراتها الرامية لتحقيق أهداف التنمية، فعلى صعيد الهدف 8، كلفت الحروب دول المنطقة العربية المتصارعة أكثر من 900 مليار دولار خلال الفترة 2011: 2018 بما في ذلك ليبيا وسوريا والعراق واليمن وفلسطين.[462] ففي فلسطين، تسببت الحرب في

---

[459] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاتحاد الأوروبي من أجل بناء السلام وتعزيز القدرة على الصمود في اليمن، تاريخ الوصول يونيو 2024، https://shorter.me/Ez7v8

[460] وزيرة التخطيط: اليمن يحصل على أهلية تمويل إضافي بـ 400 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، ديسمبر 2025، https://www.2dec.net/news79519.html

[461] الشراكات العالمية، توقيع اتفاقية شراكة لدعم التعليم في اليمن بقيمة 40 مليون دولار، ديسمبر 2025، https://bitl.to/5mRy

[462] البوابة العربية للتنمية، ديمغرافيا، تاريخ 16 ديسمبر 2023، https://shorter.me/z-0cu

تراجع التنمية بما يتراوح 11:16 سنة في فلسطين،[463]وفي سوريا، خلّفت الحرب التي دامت لقرابة 14 عامًا آثارًا بالغة على البلاد وتُقدّر تكاليف إعادة إعمار سوريا بنحو 216 مليار دولار أمريكي، وفي السودان، دمرت الحرب 20% من الرصيد الرأسمالي للاقتصاد السوداني وتآكل أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي البالغ متوسطه السنوي نحو 33 مليار دولار.[464]

2. تغير المناخ

تبقى التغيرات المناخية سواء بمؤشراتها الراهنة أو توقعاتها المستقبلية شبحاً يهدد جهود التنمية المستدامة في المنطقة العربية بجميع أهدافها؛ فمن ناحية تهدد الهدف 8 وتنذر المنطقة العربية بخسائر اقتصادية تعادل 14% من إجمالي ناتجها المحلي،[465]ومن ناحية خرى، تهدد التغيرات المناخية حياة السكان وفرصهم في الحصول على الهواء النقي، ومياه الشرب الآمنة، وعالمياً، تُقدر تكاليف أضرار تغير المناخ المباشرة على الصحة بما يتراوح بين 2 و4 مليارات دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030. ومن ناحية ثالثة، يقوض تغير المناخ مكتسبات الهدف 14؛ حيث يؤثر على الأنظمة البيئية البحرية ويقود إلى تأثر مجتمعات السواحل التي تعتمد بشكل كبير على الصيد والزراعة البحرية بشكل مباشر بالتغيرات في الثروة البحرية، مما يؤثر على سبل معيشتها واقتصاداتها المحلية.[466]

3. النمو السكاني المتزايد

تتأكل جهود التنمية المستدامة وتتراجع باستمرار أمام الارتفاعات السكانية في المنطقة العربية والتي تجاوزت نحو 436.4 مليوناً بما يعادل 3 أمثالها عام 1971 ويقارب 5.6% من سكان العالم، ورغم إيجابية المؤشرات السكانية بشأن العمر المتوقع وحالة الوفيات،[467] إلا أن ذلك لا يقابل بجهود تنموية مرضية، تواكب الارتفاعات أو على الأقل تستثمر جهودهم وقدراتهم، ويكفي القول أن المنطقة العربية تحتاج إلى خلق ما يقرب

---

[463] البرنامج لإنمائي للأمم المتحدة، ارتفاع معدّل الفقر في دولة فلسطين بأكثر من الثلث في حال استمرار الحرب لشهر ثانٍ، 9 نوفمبر 2023، https://shorter.me/uRaCE

[464] اقتصاد ما بعد الحرب.. كيف يحاول السودانيون التعافي من الانهيار، 4 أكتوبر 2025، تاريخ الوصول 31 ديسمبر 2025، **https://bitl.to/5Vfl**

[465] UNDP, Rising to the challenge: Climate action in the Arab region, 28 September 2023, https://shorter.me/2Atzs

[466] AHO, Climate Change and Health, https://l.muz.kr/7Ia

[467] البوابة العربية للتنمية، ديمغرافيا، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، https://shorter.me/i98uf

من 60: 100 مليون وظيفة بحلول 2030 من أجل الحد من البطالة في الدول العربية، الأمر والذي يفي حال عدم توفيره يعني مزيداً من معدلات الفقر والجوع والإجرام بما يهدد أهداف التنمية المستدامة: 1 و2 و16. [468]

4. محدودية التمويل

يظهر التمويل المحدود مدى ضعف وتراجع قدرات المنطقة العربية على تحقيق أهدافها؛ فلا يوجد تنمية بدون تمويل ولا يخفى أن وتعبئة القدرات التمويلية أحد المقاصد الأولى للهدف 17؛ فحتى الآن، تحتاج التنمية المستدامة في المنقطة العربية نحو 230 مليار دولار سنوياً حتى 2030، وتعاني 12 دولة عربية من فجوة تمويلية مقدرة بنحو 660 مليار دولار سنوياً بحلول 2030. [469]لذا تظل الأهداف محل الاستعراض وخاصة الأهداف ذات الصلة بالفقر والجوع المناخ غير محققة؛ فعلى صعيد الهدف 13 فقط، تحتاج المنطقة العربية إلى 400 مليار دولار لسد فجوة تمويل المناخ حتى 2030. [470]

5. أعباء الديون

تعاني المنطقة العربية من عاصفة ديون مما جعل القدرة على تحمل الديون حلماً بعيد المنال، وهددت مستويات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويلحظ المتابع أن إجمالي ديون أكبر عشر دول عربية وصل إلى 1.48 تريليون دولار بنهاية عام 2024، أي ما يعادل أقل من 0.5% من إجمالي الدين العالمي وهم: مصر والسعودية والإمارات والعراق والجزائر والمغرب والسودان وقطر والبحرين والأردن، بما يعادل 90.9% و28.3% و31.4% و45.9% و45.7% و68.7% و344.4% و41.2 و126.7% و91.7% من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول على الترتيب، والشاهد أن وصول مستويات الدين العام إلى حدود حرجة يمتص جزءاً كبيراً من الميزانية العامة لسداد الفوائد بدلاً من الاستثمار في التنمية ويحد نقص السيولة من قدرة الحكومات على تحفيز الاقتصاد أو دعم شبكات الأمان الاجتماعي. [471]

---

[468] الإسكو، عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة، مايو 2022، https://shorter.me/Qpajt

[469] سي إن إن الاقتصادية، القطاع الخاص والاستدامة في الدول العربية.. فجوة بين الإجراءات والأهداف، نوفمبر 2023، https://shorter.me/_5hCi

[470] اليوم السابع، التخطيط: 400 مليار دولار لسد فجوة تمويل المناخ بالمنطقة العربية، 15 سبتمبر 2023، https://shorter.me/iFH2z

[471] أعلى وأدنى 5 دول عربية مديونية بنهاية 2025.. السودان في القمة والكويت تتذيل القائمة، نوفمبر 2025، https://bitl.to/5lxt

6. التدفقات المالية غير المشروعة

تلتهم التدفقات المالية غير المشروعة جهود الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف ومقصده المعنية بتعزيز القدرات التمويلية؛ حيث تساهم تلك التدفقات في استنزاف الموارد المالية وتشوية استقرار الاقتصاد الكلي، وتسريب الإيرادات العامة المحلية التي يمكن تسخيرها لتمويل الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة، ويكفي القول أن تكلف المنطقة العربية خسائر سنوية مقدرة بنحو 60.3: 77.5 مليار دولار سنوياً، وبل وكبدتها في الفترة من 2008: 2015 نحو 482.7 مليار دولار أو ما يعادل خمس الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية.[472]

7. ندرة البيانات والمعلومات

تعاني المنطقة العربية من ندرة واضحة ومتزايدة بشأن البيانات والتقييميات والمعلومات الكافية حول التنمية المستدامة وواقعها؛ فوفقاً للإطار الرسمي للمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، فإنه يوجد فقط بيانات كافية ل 42% من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مقابل 11% من المؤشرات لها بيانات غير كافية و47% ليس لها بيانات. ويعد ذلك بدوره تحدياً جوهرياً وعائق رئيس أمام قدرة المنطقة على صياغة الخطط والرؤى والاستراتيجيات التنموية أو إعادة تقييمها أو إصلاحها بشكل يؤثر على أدائهم في جميع الأهداف، وخاصة الهدف 17 والتي تعد بيئة المعلومات الكافية والمواكبة للتكنولوجيا متطلب أساسي لتحقيقه.[473]

8. الممارسات الضارة بالمرأة

تعتبر قوانين الأسرة في المنطقة العربية أحد الضمانات المعززة لتحقيق المساواة بين لجنسين، ورغم ذلك، تصنف بعض قوانين الأسرة والأحوال الشخصية تمييزية ضد النساء وغير كافية لعلاج العنف الأسري والزواج المبكر وختان الإناث ويمكن الإشارة إلى التعديلات القانونية التي أجرتها حكومة العراق لقانون الأحوال الشخصية العراقي ودخلت حيز النفاذ في فبراير 2025؛ حيث خفضت تلك التعديلات السن القانوني للزواج بـ 15 عاما وقد تسمح للفتيات بالزواج قانونيًا من سن التاسعة في ظروف معينة، وفقًا

---

[472] الإسكو، التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية، تاريخ الوصول يونيو 2024، https://bityl.co/QnqW

[473] المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، تاريخ الوصول يونيو 2024، ص 1-10.

للتفسيرات الدينية. وفي ضوء ذلك، يمكن فهم الإحصائيات التي تشير إلى أن نحو 700 ألف فتاة عربية يُجبرن على الزواج سنويًا.[474] وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ممارسةً ضارةً سائدة في المنطقة العربية وخاصة في الصومال؛ حيث طالت ممارسات الختان وتشويه الأعضاء التناسلية نحو 98% من الصوماليات اللائي تتراوح أعمارهن بين 49 و15 عامًا.[475]

وفي المنطقة العربية، لا يزال العنف الأسري في العالم العربي ظاهرة قائمة؛ ففي العراق، في العاصمة بغداد وحدها، يُسجَّل يومياً ما يقارب مئة حالة عنف أسري، وسجلت وزارة الداخلية العراقية خلال عام 2024، أكثر من 13,857 دعوى عنف أسري، وهي حصيلة تنذر بالخطر، خاصة أن 73% من الضحايا كن من النساء. وتشير التقارير إلى أن 57% من الحالات كانت اعتداءات من قبل الزوج، وفي ليبيا، ارتفعت مؤشرات العنف الأسري في ليبيا بنسبة 30% خلال2024، مع الإبلاغ عن أكثر من 1500 حالة عنف أسري خلال 2023. ويرد ارتفاع العنف الأسري إلى عدم وجود قانون لمكافحة العنف ضد المرأة، وغياب مراكز الدعم النفسي والاجتماعي وفي الكويت رصدت النيابة العامة منذ 2019 حتى 2025، أكثر من 9100 حالة عنف أسري، معظم ضحاياها من النساء.[476]

9. التلوث البحري

يُشكل التلوث البحري أحد أكبر التهديدات لصحة محيطات والبحار، ويتفاقم ذلك التلوث نتيجة إلى الانسكابات النفطية، وإلقاء النفايات في المحيطات، والانبعاثات الناجمة عن أنشطة الشحن، تدهور البيئات البحرية، وعالمياً، وصل التلوث البحري إلى مستويات مثيرة للقلق وغصّ المحيط بأكثر من 17 مليون طن متري في عام 2021، وهو رقم من المتوقع أن يتضاعف مرتين أو ثلاثة بحلول عام 2040. وفي شمال أفريقيا، يعد البحر الأبيض المتوسط أحد أكثر البحار تلوثا بالبلاستيك عالميا، حيث يحتوي على نحو 7% من الحطام والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة في العالم. [477]

---

[474] Unicef -CHILD MARRIAGE IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA-FEBRUARY 2022- https://www.unicef.org/mena/media/17696/file/ChildMarriage-Factsheet-Feb22.pdf%20.pdf

[475] UNFPA, Somalia: Funding for gender equality and the empowerment of women and girls in humanitarian programming, 20 June 2020, http://rb.gy/10yfl

[476] الكويت تراجع أكثر من 10 قوانين اجتماعية وأسرية لتحديثها، أكتوبر 2025، https://bitl.to/5KHc

[477] Blogs world bank, plastic-pollution-mena-oceans-transboundary-problem-need-transboundary-solutions, access date July 2025, https://bitl.to/4sFO

10. النفايات البلاستيكية

يشكل البلاستيك أكثر أنواع تلوث المحيطات والبحار والحياة البحرية ضررًا، وتشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى بصمة من حيث نصيب الفرد من تسريب النفايات البلاستيكية إلى البيئة البحرية، حيث يُلقي المواطن العادي في المنطقة أكثر من 6 كيلوغرامات من النفايات البلاستيكية في المحيطات كل عام،[478] وفي شمال أفريقيا، ألقت موريتانيا أكثر من 17 مليون طن من البلاستيك في المحيط الأطلسي وهذه الكمية مرشحة للتضاعف إلى ضعفين أو ثلاثة كل سنة من الآن وحتى عام 2040.[479]

11. ازمة المياه العذبة

تشير تقديرات الأمم المتحدة إن 90% من السكان في الدول العربية يعانون من ندرة المياه. من بينهم 50 مليون يفتقرون لمياه الشرب النظيفة ووفقا للمجلس العربي للمياه فإن 18 دولة عربية تعاني من الفقر المائي، وتؤكد مؤسسة ماعت إن سياسات دول المنبع كانت ولا تزال عاملًا حاسمًا في إهدار هذا الحق المكفول بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة

[478] Blogs world bank, plastic-pollution-mena-oceans-transboundary-problem-need-transboundary-solutions, access date July 2025, https://bitl.to/4sFO

[479] موريتانيا تُلقي 17 مليون طن من البلاستيك في المحيطات خلال عام واحد، أبريل 2025، https://saharamedias.net/243947/

توصيات لتسريع وتعزيز الأهداف محل الاستعراض لعام 2025"

في ضوء ما قدمه التقرير من مراجعة إقليمية وقطرية للأهداف التنموية محل الاستعراض لعام 2025، واستعراض وتحدياتها وقيودها، يتجه هذا المحور إلى استعراض توصيات مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان لتحقيق الأهداف محل الاستعراض كما يلي:

أولاً: التوصيات ذات الصلة بالهدف الثالث فإن المؤسسة:

- توصي حكومات المنطقة العربية وعلى رأسها حكومات لبنان وليبيا وسوريا واليمن بتوجيه الاستثمارات في البنية التحتية للرعاية الصحية وبناء مرافق جديدة، وتحديث المرافق القائمة، وضمان تجهيزها تجهيزًا كافيًا وزيادة القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية وبرامج التعليم والتدريب الطبي توفيرًا مستمرًا للكوادر الصحية المؤهلة .
- تشجع حكومات المنطقة العربية وعلى رأسها حكومات السودان والصومال على تعزيز الإجراءات والبرامج الرامية إلى الوقاية من الأمراض المعدية ورصدها ومكافحتها، وخاصةً الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات مثل الملاريا وحمى الضنك والحمى الصفراء والأمراض المنقولة بالغذاء.
- نناشد منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بإجراء المزيد من الدراسات حول الاحتياجات الصحية الوطنية، وخطط التوسع لزيادة التغطية الصحية الشاملة، ومتطلبات القوى العاملة، وتخطيط المعدات، والعمليات والخدمات اللوجستية.

ثانياً: التوصيات ذات الصلة بالهدف الخامس، فإن المؤسسة:

- تحث حكومات المنطقة العربية وعلى رأسها الصومال وجيبوتي واليمن على إدراج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في دساتيرها الوطنية وغيرها من الصكوك التشريعية وضمان تطبيقه الفعال لحظر وكبح جميع أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

- تناشد حكومات المنطقة العربية برفع القدرات الأمنية والرقابية وتزويد عناصرها الشرطية والقضائية لزيادة حماية النساء والفتيات وتسهيل وصولها للقضاء وإعادة النظر في بنيتها التشريعية المعنية بالمرأة لتحديثها وتطويرها.
- تلفت نظر حكومات المنطقة العربية وعلى رأسها السودان والصومال وليبيا إلى أهمية تنفيذ برامج إعادة تأهيل وتعويض ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وحظر وإدانة جميع أشكال الممارسات الضارة مثل جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والخدش، والإضفاء الطابع الطبي وشبه الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وجميع الممارسات الأخرى التي تؤثر سلبًا على حقوق الإنسان للمرأة.
- تشجع منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بتوفير منصات رسمية ورقمية للأصوات النسائية وتشجيعهم على الإبلاغ بشأن تعرضهم للعنف والمضايقات والتهديدات بما يسمح بالتعامل الفعلي والفوري مع الانتهاكات.
- توصي منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بخلق وعي مجتمعي بشأن الممارسات الضارة من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي وبرامج التوعية، وتوفير لضحايا الممارسات الضارة الدعم القانوني والقضائي والاستشارات العاطفية والنفسية بالإضافة إلى التدريب المهني لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم.

ثالثاً: التوصيات ذات الصلة بالهدف الثامن، فإن المؤسسة:

- تشجع حكومات المنطقة العربية على تدشين أنظمة الحماية الاجتماعية وخاصة للناس والأسر الأشد ضعفاً وتعزيز الاستثمارات المالية لتنفيذها وتوسيع فرص مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني للقيام بأدوارهم الاجتماعية والتكافلية.
- تطالب حكومات المنطقة العربية بإفساح الطريق لدور القطاع الخاص في تمويل الإجراءات المناخية والنمو الأخضر والاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة، والزراعة المستدامة.

- تلفت نظر حكومات المنطقة العربية إلى أهمية إنشاء آلية إقليمية تعمل على توطين وتيسير التكنولوجيا المستدامة والتحول الرقمي بين الدول.
- توصي منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بالرصد والمتابعات الدقيقة والمستمرة لوقائع التنمية في المنطقة العربية بشكل يضمن خلق بيئة معلوماتية متكاملة وقوية بشأن التنمية والنمو الاقتصادي والعمل اللائق بشكل يخدم الحكومات في وضع سياسات وخطط وتدابير تفعيل التنمية.

رابعاً: التوصيات ذات الصلة بالهدف الرابع عشر، فإن المؤسسة:

- توصي حكومات المنطقة العربية تعزيز البنية التحتية من خلال إصلاح محطات رصد وتتبع التلوث البحري وزيادتها وخاصة في المغرب والكويت لحماية المياه البحرية ومنع تلوثها بما في ذلك التلوث الناتج عن الانسكابات النفطية وحوادث مرور السفن وعمليات التنقيب.
- تشجع حكومات المنطقة العربية وخاصة الجزائر وتونس والمغرب على تعزيز الشراكات بين حكومات والجهات الإنمائية والمانحة المعنية بالحياة تحت الماء تعمل على إزالة النفايات البحرية وخاصة البلاستيك من السواحل وتقليل مستويات تحمض المياه البحرية ومعالجة آثارها.
- تحث منظمات المجتمع المدني على زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.
- تشجع حكومات المنطقة العربية وخاصة السودان الصومال وجيبوتي وجزر القمر وسوريا على الالتزام نصوص القانون الدولي للبحار التي تضمن الإدارة المستدامة للنظم البحرية والساحلية وتعزيز عمليات الصيد المستدام وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه.

خامساً: التوصيات ذات الصلة بالهدف السابع عشر

- توصي الدول العربية المانحة بما في ذلك قطر والإمارات والمملكة العربية السعودية على زيادة الشراكات التي تعزز زيادة الإنفاق الإنمائي وتسريع الاستجابة الإنسانية والإغاثية وتوفير متطلبات التنمية وإعادة الإعمار في بلدان مثل فلسطين والسودان واليمن وسوريا.
- تدعو وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإغاثية إلى تكثيف جهود الاستجابة الإنسانية الصحية والغذائية والتعليمية للقطاع لتامين احتياجاتهم من الغذاء والأدوية العلاجية والاستشارات الصحية، وأيضاً إعادة تأهيل وترميم بناء المدارس المدمرة في المنطقة العربية.
- تطالب حكومات المنطقة العربية بتدشين برامج إصلاح للأنظمة المالية والضريبية، تعمل على مكافحة الفساد وغسيل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة.
- تشجع حكومات المنطقة العربية على عقد شراكات ثنائية فيما بينها لتبادل المعارف والتقنيات الرقمية على نحو يضمن يقلل الفجوة الرقمية ويحول الدول النامية في البلدان العربية من متلقي للتقنيات الرقمية إلى مساهم في صناعتها وتطويرها.
- نشجع المؤسسات والأطراف الدائنة على تنفيذ برامج تخفيف وتطبيق تجميد فوري لسداد الديون الخارجية لصالح الدول العربية القابعة في حالات الطوارئ الصحية والإنسانية والمناخية حالياً أو الدول التي دخلت أو شارفت الدخول لمستويات الديون الخطرة والحرجة بما في ذلك جيبوتي والصومال وكذلك الدول التي تعاني النزاعات مثل السودان واليمن وسوريا.